ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية

الجزء الأول

تحرير: أ. د. محمد علي الأعور



المركز العالمي لدراسات وأبحاث
الكتاب الأخضر

ندوة التعليم العالي
والتنمية في الجماهيرية

ندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية

الجزء الأول

تحرير:

أ.د. محمد علي الأعور



الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب
دار الكتب الوطنية
بنغازي – ليبيا
الطبعة الأولى 2006 م
رقم الإيداع: **8519 / 2004** ف
ردمك: **ISBN 9959-26-109-3**



المركز العالمي لدراسات الكتاب الاخضر
www.greenbookresearch.com
هاتف: 218-21-3403611/12
بريد مصور: 00218-21-3330809
بريد الكتروني: info@greenbookresearch.com

تقديم

عقدت الندوة العلمية للتعليم العالي والتنمية تحت شعار **(نحو تعليم عالٍ يجسّد الحرية ويحقّق التقدم)** في المدرج الأخضر بجامعة الفاتح في الفترة من 26 ـ 28 الطير ـ 2004ف تحت رعاية وإشراف الدكتور أمين اللجنة الشعبية لجامعة الفاتح، والدكتور أمين اللجنة الشعبية للمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر. وقد شارك في أعمال الندوة أكثر من ثلاثين باحثاً من مختلف مؤسسات التعليم العالي بالجماهيرية، كما حضر جلسات أعمالها الكثير من الأساتذة والطلاب والمهتمين بالتعليم العالي والتنمية والدراسات المستقبلية من مختلف المؤسسات التعليمية والبحثية لإدراكهم بما يلعبه التعليم في عمليات التحديث والتطوير في المجتمع، وللتحولات والتغيرات السريعة التي يشهدها النظام التعليمي في الجماهيرية والذي لن يكن في معزل عن التطورات المعلوماتية والتكنولوجية والمعرفية التي يعيشها عالمنا المعاصر. ولذا كان لازماً على مؤسساتنا التعليمية ضرورة إعادة النظر في فلسفتها وأهدافها ومناهجها التعليمية وطرائق تدريسها مما يساعدها على مواجهة التحولات والتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية. وقد أكدت البحوث والمدخلات والمناقشات التي تخللت جلسات الندوة التي استمرت على مدى ثماني جلسات متتالية على الأهمية القصوى لتطوير التعليم العالي ومخرجاته لعلاقتها الوثيقة باحتياجات المجتمع وتطلعاته ومخططاته التنموية وسوق العمل.

فالتجارب الدولية أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك ان بداية التقدّم الحقيقية تكمن في التعليم الجيد الذي يعكس استراتيجية فاعلة للمناهج، والبيئة التعليمية وقدرات وكفاءات مصادر التعليم، نوعية وكفاءة مخرجات التعليم وقدرة الخرّيج على مواكبة التطور المعرفي والتكنولوجي المعاصر،

واعتباره أساساً للتطوير وتحقيق الأهداف لوضع الأمة في مصاف الدول المتقدمة. هذه هي الأهداف والمحاور التي تبنتها الندوة ونتمنى أن تصل إلى تحقيق ما تصبو إليه والله المعين من وراء القصد.

أهداف الندوة:

1 ـ قراءة لواقع التعليم العالي ودوره في التنمية.

2 ـ تقويم السياسات والبرامج التعليمية القائمة.

3 ـ اقتراح سياسات وبرامج تعليمية أكثر قدرة على تفعيل التواصل بين مؤسسات التعليم العالي وآليات النشاط الاقتصادي.

4 ـ استكشاف أساليب جديدة للتعليم العالي تدفع في اتجاه تعزيز حرية التعليم وتنويع مجالات المعرفة.

5 ـ تحديد الملامح المستقبلية للتعليم العالي وإبراز دوره في التنمية في إطار المتطلبات المحلية والتغيرات الدولية.

محاور الندوة:

1 ـ واقع التعليم العالي وعلاقته بمتطلبات التنمية.

2 ـ العوامل الاجتماعية وأثرها على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل.

3 ـ الإنفاق على التعليم العالي لرفع مستوى الكفاءة والإنتاجية.

4 ـ التعليم العالي والتقنية وعملية التنمية.

5 ـ العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وآليات النشاط الاقتصادي.

6 ـ القطاع الأهلي ومساهمته في حل مشكلات التعليم العالي.

7 ـ مخرجات البنية التعليمية وعلاقتها بهيكلية التعليم العالي.

8 ـ الآفاق المستقبلية للتعليم العالي وتحديات التنمية في المجتمع الجماهيري.

أعضاء اللجان

أولاً: أعضاء اللجنة التحضيرية

1 ـ د. محمد علي الأعور	رئيساً
2 ـ د. علي محمد إبراهيم	عضواً
3 ـ د. عمران امحمد عبد السلام	عضواً
4 ـ د. الطاهر عمران العباني	عضواً
5 ـ د. علي رمضان الماقوري	عضواً
6 ـ د. محمد حسين القذافي	عضواً
7 ـ أ. سالم حمزة القمودي	عضواً

ثانياً: أعضاء اللجنة العلمية

1 ـ د. علي محمد ابراهيم

2 ـ د. عتيق العربي الهوني

3 ـ د. الصيد محمد الذيب

4 ـ د. أحمد ظافر محسن

5 ـ د. يوسف محمد صوان

6 ـ د. جمعة حسين المجذوب

7 ـ د. حسن أحمد المغربي

8 ـ د. علي محمد منصور

9 ـ أ. مفتاح الشريف

ثالثاً: أعضاء لجنة الصياغة

1 ـ د. محمد حسين القذافي

2 ـ د. صالح سليم الفاخري

3 ـ د. بشير محمد زقلام

4 ـ د. أحمد يوسف أبو حجر

5 ـ د. علي أبو القاسم عون
6 ـ أ. آمال مفتاح محمد

رابعاً: لجنة التنظيم والإدارة

1 ـ د. علي رمضان الماقوري
2 ـ أ. عبدالسلام حمزة الحاجي
3 ـ أ. محمد سليمان عبيد
4 ـ أ. جمال نصر المنصوري
5 ـ أ. سالم رمضان
6 ـ أ. ماجدة يونس التركي
7 ـ أ. منيرة غنية المبروك
8 ـ أ. أحلام علي الهوني

خامساً: اللجنة الإعلامية

1 ـ د. عمران امحمد عبدالسلام
2 ـ أ. عبدالحكيم الهادي القبائلي
3 ـ أ. صلاح عياد عطية
4 ـ أ. إيهاب الهادي تاته
5 ـ أ. أحمد علي السيفاو

سادساً: لجنة الاستقبال والضيافة

1 ـ د. الطاهر عمار العباني
2 ـ د. أسعد الشيباني
3 ـ أ. أبو عجيلة عمار البوعيشي
4 ـ أ. محمد عبدالسلام حامد
5 ـ أ. محمد أرحومة الزيات
6 ـ حنان عبد الله النائلي

سابعاً: اللجنة المالية

1 ـ أ. نصر سالم الوقاع

2 ـ أ. عبدالسلام الترجمان

3 ـ أ. علي المهدي الدويك

4 ـ أ. فاطمة بلعيد علي

ثامناً: لجنة الطباعة والنشر والتجهيزات الفنية

1 ـ أ. سالم حمزة القمودي

2 ـ أ. فتحي علي العمامي

3 ـ أ. عبدالمولى ونيس أبو حميدة

4 ـ أ. أحمد منصور حميد

5 ـ أ. سعاد مسعود فتح الله

6 ـ أ. منى أحمد الفسطاوي

بسم الله الرحمن الرحيم

- الأخ: د. أمين اللجنة الشعبية لجامعة الفاتح.
- الأخ: د. أمين اللجنة الشعبية لجامعة التحدي.
- الإخوة: أمناء اللجان الشعبية بالكليات.
- الإخوة: أعضاء هيئة التدريس والضيوف الكرام.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرّني أيها السادة الأفاضل باسم اللجنة التحضيرية لندوة التعليم العالي والتنمية أن أرحّب بكم أجمل ترحيب ونشكركم على تلبيتكم الدعوة بالحضور والمشاركة الفاعلة في أعمال هذه الندوة العلمية التي تبنتها ورعتها اللجنة الشعبية لجامعة الفاتح وأمينها، والأخ الدكتور أمين اللجنة الشعبية للمركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب الأخضر، لإيمانهم بما لهذا الموضوع (التعليم والتنمية) من أهمية ومكانة كبيرة في المجتمع، وبخاصة أن قضايا التعليم عامة والتعليم العالي على وجه الخصوص متنوعة، وكافة أموره تمس الفرد والمجتمع والدولة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ولذا كان التعليم وما زال له أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية، وله ارتباط وثيق بالتنمية المستدامة التي تسعى الدول جاهدة إلى التعامل معها لتنمية اقتصادها القومي، ودخل الفرد وإتاحة فرص العمل لأفراد المجتمع.

فالتعليم ونواتجه العملية وفاعليته تعتبر روافد للتفاعلات الحياتية للمجتمع وتلعب دائماً الدور الريادي في عمليات التحديث والتطوير والتنمية المستدامة من خلال تحقيق أهدافه ووظائفه الرئيسية الثلاثة: التعليم والتدريب - البحث العلمي - وتنمية المجتمع.

فالتعليم العالي يسعى دائماً من خلال مؤسساته إلى تحديد احتياجات

المجتمع والتركيز على النوعية في التعليم من خلال إجراء البحوث والدراسات التي تكشف الحاضر ورؤى المستقبل، وفهم مواقع الخلل وتحدد المشكلات وتعمل على معالجتها من الجانبين الكمي والنوعي. لذا كان لزاماً على مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث الاهتمام بمجالات البحوث التي يمكنها الإسهام في خلق مواطن صالح يواكب العصر وقادر على اكتساب معارف ومهارات جديدة وتوظيفها لمصلحة المجتمع لكونه أساس تنمية المجتمعات وسر نهضتها وتقدمها. فالبحث العلمي يعدّ من الوظائف الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي، وهو مجال من المجالات التي تلعب دوراً أساسياً في تحقيق أهداف الجامعة من حيث تزويد خطط التنمية ـ التطوير والتحديث ـ في المجتمع بقطاعاته المختلفة بالمستجدات والمعارف والاكتشافات الجديدة، والاطلاع على تجارب وخبرات الدول الأخرى، وبخاصة الرائدة منها وتقويمها وتحليلها وكشف مدى قدرتها على تطوير واقعنا التعليمي لمواجهة تحديات ومتغيرات القرن الحالي، ويصبح التعليم أحد الروافد التي يستقي منها الجهود المبذولة في خدمة قضايا التنمية وتحقيق أهداف السياسات التعليمية في بلوغ أهدافها وتحقيق فاعلياتها.

هذه أيها السادة المرتكزات الأساسية والأهداف الرئيسية التي تطمح هذه الندوة إلى تحقيقها ليس فقط من خلال الأوراق والبحوث التي احتوتها أعمالها ولكن من خلال المداخلات والمناقشات التي يطمح أعضاء اللجنة التحضيرية واللجنة العلمية أن تساهموا بها من خلال جلساتها العلمية والتي تمتد على مدى ثلاثة أيام متتالية في جلسات، صباحاً ومساءً، وتشمل ثمانية محاور رئيسية هي:

- **المحور الأول:** واقع التعليم العالي وعلاقته بمتطلبات التنمية.

- **المحور الثاني:** العوامل الاجتماعية وأثرها على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل.

- **المحور الثالث:** الإنفاق على التعليم العالي لرفع مستوى الكفاءة والإنتاجية.

- **المحور الرابع**: التعليم العالي والتقنية وعملية التنمية.

- **المحور الخامس**: العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وآليات النشاط الاقتصادي.

- **المحور السادس**: القطاع الأهلي ومساهمته في حل مشكلات التعليم العالي.

- **المحور السابع**: مخرجات البنية التعليمية وعلاقتها بهيكلية التعليم العالي.

- **المحور الثامن**: الآفاق المستقبلية للتعليم العالي وتحديات التنمية في المجتمع الجماهيري.

أيها السادة الكرام نأمل بأن تسمحوا لي باسمكم جميعاً تقديم الشكر والتقدير الخاص لكل من اللجنة الشعبية لجامعة الفاتح الأخ الدكتور أمين اللجنة الشعبية للجامعة والأخ الدكتور أمين اللجنة الشعبية للمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر على رعايتهم اللا محدودة للجنة التحضيرية خلال مراحل الإعداد والتجهيز لهذه الندوة. كما أتقدم بالشكر للأخ الدكتور مدير عام أكاديمية الفكر الجماهيري على استضافته لنا بالمدرج الأخضر والأخ الدكتور النقيب العام لأعضاء هيئة التدريس الجامعي والأخ الدكتور نقيب جامعة الفاتح على اهتماماتهم وتشجيعهم المستمر للجنة التحضيرية.

الإخوة أعضاء هيئة التدريس والعاملون بفريق العمل الثوري بجامعة الفاتح لهم الفضل الأكبر في إبراز فكرة قيام هذه الندوة وقيامهم بالإعداد المبدئي لها من خلال لقاءاتهم المتكررة وإعدادهم لورشة عمل تناولت بالتحليل المحاور الرئيسية للندوة خلال شهر الطير من العام الماضي (2003). الشكر والتقدير يسجل أيضاً للجنة العلمية التي عملت بكل جدية ومثابرة على مراجعة وتقويم البحوث وإعداد البرنامج الزمني وتنظيم محاور الندوة في صورتها النهائية. كما يسعدني تقديم الثناء والعرفان إلى كافة الإخوة أعضاء اللجان والأفراد الذين عملوا بصمت خلال فترة الإعداد والتجهيز

للندوة والذين لا يسعفني الوقت ـ وللأسف ـ على تسميتهم جميعاً، فلجنة الإعلام ولجنة الضيافة، ولجنة التجهيزات ولجنة التنظيم والإدارة ولجنة الصياغة واللجنة المالية والذين لا يمكن أن يتم إنجاز ما نطمح إليه إلا بمجهوداتهم الجبارة وحماسهم المنقطع النظير انطلاقاً من قناعاتهم بأهمية الدور الذي يلعبه التعليم العالي والمؤسسات التي ينتمون إليها في بناء المجتمع الجماهيري ـ مجتمع عصري مؤسس على العلم والمعرفة ـ وتصميمهم على ضرورة وضع استراتيجية لتطوير التعليم العالي والبحث العلمي ليسهما في بناء المجتمع السعيد على أرض الجماهيرية مجتمع المستقبل، مجتمع التنمية والرفاهية للجميع.

هذه الطموحات أيها الإخوة التي حدّدتها الندوة من ضمن أهدافها، وعملت اللجنة التحضيرية واللجان الفرعية على تنفيذها بكل جدية تحقيقاً لشعار الندوة: (**نحو تعليم عالٍ يجسّد الحرية ويحقّق التقدّم**).

تعليم عالٍ يعمل على تنمية الموارد البشرية والطبيعية، وتوطين التكنولوجيا وتطويرها في مختلف نواحي الحياة بما يخدم المجتمع ويسهم في بناء المستقبل وخلق المواطن الصالح الذي يقدّر واجبه نحو وطنه، ويساهم في حلّ مشكلات مجتمعه الذي يعيش فيه، وفهم طرق التعامل مع الحاضر ورؤية المستقبل من خلال بعده الإنساني وطابعه الاجتماعي والحضاري، ويتسلّح بالمعلومات والمهارات والقدرات الضرورية لمجتمعه، ليكون من بعد ذلك مواطناً متألقاً مبدعاً حريصاً على مجتمعه وتراثه وتاريخه وثقافته وحضارته المتميزة.

وأخيراً وليس بآخر الشكر يسدى لرجال وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية على مشاركتهم لنا وتغطيتهم لأعمال الندوة، والسادة الحضور من أعضاء هيئة التدريس والمهتمين بقضايا التعليم والتنمية وطلاب الدراسات العليا والطلاب الجامعيين مشكورين على تشريفهم لنا بالحضور والمشاركة الفاعلة.

وختاماً أيها الجمع الكريم من المؤمل أن تتمخض عن هذه الندوة ندوة التعليم العالي والتنمية توصيات ومقترحات ونتائج تساهم في تنمية الموارد

البشرية وتعود على مؤسسات التعليم العالي والمجتمع بالمنفعة والفائدة، وتتطلع اللجنة التحضيرية إلى لقاء الإخوة البحّاث والمشاركين الذين أسهموا بإثراء هذه الندوة بأبحاثهم أو مداخلاتهم العلمية، ونتمنى لهم التوفيق في حياتهم العلمية والعملية، ونأمل بأن يجد الحضور الكرام في هذه الندوة ما يفيد، وأن تشكل أعمالها إضافة نوعية وكمية لفهم مشكلات وأبعاد التعليم العالي والبحث العلمي في الجماهيرية.

والله الموفّق وهو الهادي إلى سواء السبيل وتحقيق الأهداف التي ننشدها.

الدكتور/ محمد علي الأعور
رئيس اللجنة التحضيرية
لندوة التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية

طرابلس 26 ـ 4 ـ 2004ف.

كلمة أمين اللجنة الشعبية لجامعة الفاتح
في ندوة التعليم العالي والتنمية

الأخ: أمين النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي،

الأخ: أمين اللجنة الشعبية بجامعة التحدي،

الأخ: أمين اللجنة الشعبية للمركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،

الأخوة: أعضاء هيئة التدريس المشاركين في الندوة،

الإخوة: أعضاء اللجنة التحضيرية،

الإخوة والأخوات

أرحّب بكم جميعاً في هذه الندوة التي تنتظم تحت عنوان «التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية» والمعقودة تحت شعار «نحو تعليم عالٍ يجسّد الحرية ويحقّق التقدّم». هذا الموضوع الذي ينسجم مع الطرح الذي تقدمه النظرية العالمية الثالثة.

إن التعليم والتنمية متلازمان، فالإنسان وهو يسعى للحصول على العلم ينمّي قدراته، التي تساعده على أن يشق طريقه في ميدان الإنتاج، وزيادته، فبالعلم والمعرفة يتمكّن من اكتشاف طرق جديدة في الإنتاج، أقل تكلفة، وأكثر إنتاجية وأكثر قدرة على إشباع حاجاته، وهكذا تتحقّق التنمية الاقتصادية.

إن جوهر التنمية يتمثل في اكتشاف طرق جديدة في الإنتاج، تؤدي إلى تنوّع الإنتاج وزيادته، ولا يتحقّق ذلك إلا بالعلم والمعرفة، ولذلك كان التعليم ضرورياً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك فإن تسليط الضوء على العملية التعليمية لا بد منه، حتى ندرك

أبعادها، وكيف تحدث هذه العملية في يسر وسلاسة في جميع مراحلها.

إن العملية التعليمية تستهدف الإنسان، والإنسان هو أداتها وهو أيضاً نتاجها فالإنسان الذي يقوم بالتعليم ينتج إنساناً متعلماً.

هذه هي الحقيقة الأساسية في العملية التعليمية، ومن هنا تأتي خطورتها، ومن هنا يكون الحساب الدقيق، فكل شيء في العملية التعليمية ينبغي أن يكون محسوباً بدقة.

وبالرغم من استعانة الإنسان وهو يقوم بالعملية التعليمية بأدوات أخرى، تتطور بفعل الإنسان، فإن هذه الأدوات لا تكفي وحدها في إنتاج التعليم... الإنسان هو الأداة الأكثر أهمية والأكثر فعالية، هذه حقيقة لا ينبغي أن ننساها.

نحن نتعامل في العملية التعليمية مع عملية إنسانية بكل أبعادها، ولأنها عملية إنسانية فهي عملية اجتماعية، وهذه حقيقة أخرى لا ينبغي أن ننساها.

إن العملية التعليمية تهم الفرد وتهم المجتمع في الوقت ذاته، ولا شك بأن للإنسان الفرد أهدافه، وللمجتمع أهدافه باعتباره مركباً يختلف عن الإنسان الفرد، فالإنسان الفرد ليس هو المجتمع، كما ان المجتمع ليس هو الإنسان الفرد... كل منهما له كيانه وحقيقته، ولا نستطيع أن نهمل مطالب الفرد، ولا نستطيع أن نهمل مطالب المجتمع... ولا بد من أن نحسب حساباً لتفاعل مطالب الإنسان الفرد ومطالب المجتمع، المجتمع له أهداف والإنسان الفرد له أهداف قد تتوافق، وقد تتضارب.

إن فلسفة التعليم لا بد من أن تكون منسجمة مع هذه الحقيقة ولا بد من أن تكون العملية التعليمية ملبية لاحتياجات الإنسان الفرد والمجتمع.

إن التخطيط للعملية التعليمية ينطلق من أهداف التعليم كمطلب إنساني فردي، واجتماعي في الوقت ذاته... والتخطيط للتعليم لا يكون تخطيطاً سليماً إلا إذا حددت هذه الأهداف بدقة.

نحن نهمل في كثير من الأحيان مطالب الإنسان الفرد، ونهمل أحياناً مطالب المجتمع، ويمكن أن نجد أنفسنا واقعياً نعمل ضد خيارات الإنسان الفرد وهو يسعى لتحقيق أهدافه، وذلك بالانحياز إلى مطالب المجتمع،

وخياراته، ومستسلمين لمحدودية إمكاناته، وهنا تكمن الخطورة.

نحن نقول إن الجهل سوف ينتهي عندما يقدّم كل شيء على حقيقته... هذا قول جميل... ولكن كيف يقدّم كل شيء على حقيقته؟ وبأي أسلوب؟

ونحن نقول أيضاً (إن المعرفة حق طبيعي لكل إنسان) وهذا قول لا نماري فيه... ولكن كيف يصل هذا الحق الطبيعي للإنسان؟ كيف يتمكّن الإنسان من الحصول على حقه الطبيعي؟... هذا شيء لا بد من أن نفكر فيه.. هل نقدّم المعرفة مجاناً؟... وهل تكفي أموال المجتمع لتغطية ما تكلّفه العملية التعليمية التي تقود إلى المعرفة مجاناً؟

وإذا كان من حق الإنسان أن يختار المعرفة التي تناسبه، فهل في إمكان المجتمع الذي يعيش فيه هذا الإنسان أن يقدّم له كل أنواع المعارف ليختار من بينها ما يناسبه؟ وكيف يتحقق ذلك؟ هذه أسئلة وكثير غيرها يمكن أن نسأل.

ولكن ما يهمنا الآن، وفي هذه الندوة بالتحديد، هو أن نتعرف على طبيعة العملية التعليمية.. كيف يمكن أن تحدث بكفاءة؟

هنا نجد أنفسنا وجهاً لوجه أمام ضرورة تحليل العملية التعليمية: الأستاذ، الطالب، المنهج، المدرسة، والمعهد والكلية، الجامعة، مراكز الأبحاث، الكتاب المدرسي، والأدوات المساعدة في العملية التعليمية... كيف نضع كلاً منها في المكان الصحيح حتى نتمكّن من تحقيق النتائج المرغوبة من العملية التعليمية؟

لا نريد أن يكون الطالب ضحية عملية تعليمية سيئة، ولا نريد أن يضيع جهد الإنسان الذي يؤدي دوره في العملية التعليمية.

نريد أن يكون المنهج مناسباً للطالب، غير مضيع لوقته، فالوقت هنا شيء مهم وثمين، لا بد له من حساب، فلا ينبغي أن نضيع وقت الطالب بإقحامه وإلزامه بدراسة أشياء غير نافعة، ولا فائدة من ورائها، ولا تناسب اختياراته، فالمنهج لا بد من أن يكون مصمماً بدقة متناهية... سواء أردنا أن نلزم الطالب على اختياره أو نتركه يسير وراء اختياراته.

إن التفكير بعمق في طبيعة المناهج، وكيف تركب، ابتداءً من أول مرحلة تبدأ فيها عملية التعليم حتى نهاية هذه العملية، إن ذلك شيء أساسي ومهم.. ولا بد من أن يقوم بها علماء تربويون، قادرون على اكتشاف ما يناسب الطالب في كل مرحلة من المراحل، بحيث تتكامل هذه المراحل لتؤدي إلى تحقيق كفاءة العملية التعليمية.

إن المدرسة والمعهد، والكلية والجامعة، يجب أن تكون مصممة بطريقة مجدية... يجب ألا نقلّل من أهمية الإنفاق على التعليم بسخاء، فكل دينار ينفقه المجتمع في التعليم يمكن أن يعوّضه المجتمع أضعافاً مضاعفة إذا صمّم التعليم بطريقة صحيحة.

إن التعليم عملية استثمارية.. ذات جدوى.. فإذا كانت التنمية الاقتصادية يمكن أن تقاس بزيادة الدخل القومي، فإن أكثر من ثلاثة أرباع هذه الزيادة تحدث بالتعليم واكتساب المعارف التي تساعد على الإنتاج وزيادة الدخل القومي، والمجتمع الذي يكتشف العلاقة بين التعليم والتنمية، ويعمل على تفعيلها بكل الوسائل والأدوات، هو المجتمع الذي يتمكّن من تحقيق التقدّم.

إن الأستاذ الذي يقدّم العلم لطلابه بطريقة صحيحة لا بد من أن يدرك أنه يسهم في التنمية، والطالب الذي يحاول اكتساب المعرفة - أي معرفة - لا بد من أن يدرك أنه يسهم في التنمية... والمجتمع الذي يضع إمكاناته تحت تصرّق العملية التعليمية لا بد من أن يدرك أن هذه الإمكانات لا تذهب سدى.. ليست إمكانية صعبة.

نريد مدرسة ومعهداً وجامعة، ومراكز أبحاث تساعدنا على وضع العملية التعليمية في إطارها الصحيح.

نريد كتاباً مدرسياً أعدّ بطريقة متقنة ليوضع تحت تصرّف الطالب.. لا يكفي أن نضع في هذا الكتاب معلومات، مهما كانت قيمتها.. ينبغي أن نفكر وأن نتعلم كيفية تصميم الكتاب المدرسي، والكتاب المنهجي.. ليس عيباً أن نعترف بقصورنا، وأن نتعلّم من تجارب غيرنا، وأن نستعين بهم حتى نخدم

أنفسنا، ومجتمعنا، وليس عيباً أن نعترف بقصورنا كأساتذة في إيصال المعلومات إلى طلابنا... وليس عيباً أن نحاول تلافي هذا القصور من طريق الاستعانة بتجارب الآخرين... لا بد من أن ننتقد أنفسنا... وألا نحمّل الطالب مسؤولية الفشل وحده.

لا بد أن ندرك أننا أحياناً نطالب الطالب بأشياء لم نعطها له، أو أعطيناها له بأسلوب خاطىء فلم يستفد منها، لا بد من أن نفكر في طلابنا، وأن ننظر إليهم كنبتة يجب أن نتعهدها بالرعاية والسقاية، حتى تنمو وتترعرع.

الامتحانات ونتائج الامتحانات ليست دائماً مقياساً صحيحاً لقدرات الطالب.

لا بد من أن نتذكر، ونحن نقدّم نتيجة الطالب، أننا نقدّم نتيجة ما بذلناه من جهد... لماذا تكون نتائج طلابنا سيئة؟ هل قدّمنا لهم العلم بطريقة صحيحة؟ هل بذلنا كل ما في وسعنا لتعليم طلابنا؟

إن العملية التعليمية تستحق مناقشات ومناقشات.. وهذه الندوة لا أعتبرها إلا بداية متواضعة... لا بد من أن تعقبها بدايات أخرى... ذلك لأن التعليم والعملية التعليمية هو في صميم حياتنا... ودائماً معنا... ويستحق أن يكون موضوعاً دائماً للمناقشة، وفي كل مرحلة من مراحل تطورنا.... فبالعلم نتطوّر، وبالعلم نكتشف أننا نجهل أكثر مما نعلم... وبقدر ما يساعدنا العلم على حل مشكلة يضع أمامنا مشكلات أكبر ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾.

ويبقى الإنسان في النهاية، هو أداة العلم ونتاجه.

أتمنى لندوتكم هذه كل التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الدكتور/ محمد لطفي فرحات
أمين اللجنة الشعبية لجامعة الفاتح

طرابلس 26 ـ 4 ـ 2004ف.

المحور الأول

واقع التعليم وعلاقته بمتطلبات التنمية

التعليم العالي والتنمية في ليبيا
نموذج الخط متعدد الالتواءات

إعداد .

د. مصطفى عمر التير

1 ـ مقدمة

يحلو للكثير من المثقفين الحديث عن التنمية في بلد ما ، أو في منطقة معينة، وكأنها حقيقة واقعة أو من نوع تحصيل الحاصل، ولذلك يجتهدون بكل الطرق للبحث عن عدد من المتغيرات التي ارتبطت بمسيرة التنمية وكأنها كانت السبب المباشر. حدث هذا في أنحاء كثيرة من مناطق العالم، والعالم العربي أخذ هو الآخر حظه ومنه بالطبع الشمال الأفريقي. وعليه أقيمت ندوات كثيرة، وظهرت كتابات متنوعة وأثيرت مناقشات متنوعة مما يدخل تحت عنوان حديث التنمية. وكما كانت الكتابات العربية حول التنمية غزيرة كذلك لم يبخل الكتّاب العرب في إضفاء عدد كبير من الصفات على هذه التنمية فكانت المستقلة والمطية والمستدامة. الذين كتبوا حول التنمية عرضوا مؤشرات كمية لتدعيم أحكامهم وتعميماتهم. الكثير من هذه المؤشرات تظهر في مختلف التقارير التي تعد عن تجارب في أنحاء متفرقة من العالم. وقائمة المؤشرات طويلة، وتختلف الدراسات والتقارير من حيث اختيار عدد من المؤشرات، يتم تسليط الضوء عليها لرصد مسيرة المجتمع التنموية. وفي حين يتوسع مجال المؤشرات بحيث يصل إلى مجالات كثيرة، يفضّل البعض اختصار القائمة وحصرها في مؤشرات محدودة قد لا تتجاوز في بعض الأحيان عدد تلك التي تستخدمها أجهزة الإعلام الرسمية للدفاع عن إنجازات النظام الرسمي. وبالنسبة للكثير من البلاد العربية تنتشر التقارير والدراسات

التي تنحصر مؤشراتها في تلك التي ترد في وسائل الإعلام وهي في معظمها حكومية.

المؤشرات التي ترد في الأعمال العربية، وهي كما أشرنا حكومية أو رسمية تتصل بواجبات الدولة الوطنية من تطور لإعداد المتعلمين إلى عدد المستشفيات وما يتعلّق بها من أطباء وممرضين وأسرّة، إلى أطوال الطرق وإعداد الوحدات السكنية، والمنجزات في مجالات الكهرباء والماء وهكذا. كما تستخدم التقارير والدراسات العربية الموازنات المرصودة للمجالات المختلفة وتطورها كمؤشرات للتنمية.

جميع هذه المؤشرات ضرورية عند الحديث عن التنمية وعن قياسها. والنمو في هذه المؤشرات سيقود إلى تغيير المجتمع وخصوصاً على مستوى المؤشرات المادية. لكن التنمية شيء أكثر من هذا بكثير. هذه المؤشرات مهمة ولكنها ليست كافية. موازنات التعليم ونسبها للموازنات العامة مؤشر مهم، وكذلك تطور أعداد الطلبة ومجالات التعليم ومستوياته هو الآخر أمر مهم. لكن التعليم كماً وكيفاً أهم. فالأعداد وحدها لا تكفي. إذ من المفيد بيان الكيف وهذا هو الآخر يمكن قياسه كمياً بمؤشرات غير مباشرة. الشيء نفسه يمكن قوله على المجال الصحي. إذ مجرد سرد الأرقام الخاصة بالمؤشرات الصحية لا يكفي. لا شك أن مجالي التعليم والصحة من بين أهم عناصر التنمية البشرية وهي في النهاية هدف التنمية الرئيس.

فالتنمية من هذه الناحية تعني بناء شخصيات متعلمة وعارفة وسليمة يمكنها إنتاج أشياء أخرى يمكن قياسها وحسابها بمؤشرات كثيرة يأتي في مقدمتها الاقتصاد. فالتنمية تعني إنتاجاً ومنتجين. وقد صرفت بعض البلدان مبالغ ضخمة وانتهت بأفراد نالوا قسطاً من التعليم الرسمي ذوي إمكانات محدودة يعتمدون على الدولة أكثر من اعتماد الدولة عليهم ويستهلكون أكثر مما ينتجون. فمثل هذه المبالغ يقيّدها البعض ضمن مؤشرات التنمية لكن هذه عبارة في النهاية لا تتجاوز حدود هدر لموارد قد يكون توفرها موقتاً كما هو الحال في البلدان التي تعتمد اعتماداً كاملاً على النفط.

من جهة أخرى تسجل التقارير العربية الموازنات التي تصرف على

الزارعة وعلى الصناعة ضمن مؤشرات التنمية. وبعض البلاد صرفت بلايين الدولارات في هذين المجالين لكن الحصيلة بعد سنوات طويلة لا تكاد تذكر، حيث البلاد تعتمد اعتماداً كاملاً على الاستيراد. فهذه بالطبع ليست تنمية.

البعض يعتقد بأن نوعاً بعينه من التعليم له دور متميز في التنمية ونقصد هنا التعليم العالي تحديداً. في الواقع، أمر متوقّع في عالم اليوم عالم المعرفة وتوظيفاتها التقانية أن يكون للتعليم العالي إذا كان جيداً أن يساهم في توطين العلم وتوظيفاته العملية وترجمة كل هذا إلى تطوير وإلى إنتاج. وبالطبع قياس نجاحات هذا المتغير كمياً أمر سهل، وممكن، ومقنن أيضاً.

2 ـ التجربة الليبية في مجال التعليم

إن قصة انتشار التعليم في ليبيا وتنوعه قصة مثيرة ومشوّقة، فيها محطات كثيرة، بعضها مضيء والبعض الآخر غير مضيء. قصة فيها ما هو مكرر في تجارب مجتمعات أخرى وفيها من الصفات الخاصة ما لا يكاد المرء أن يجد له مثيلاً. وهي قصة بها الكثير من جوانب القوة، كما بها الكثير من جوانب الضعف أو جوانب في حاجة إلى عمل شيء لتصحيح مساراتها، وتوجيهها وجهة أفضل، أو تقويتها وجعلها أكثر ملاءمة لمتطلبات العصر.

الحديث عن الجوانب المضيئة أو عن جوانب القوة حيث يحلو للكثيرين الخوض فيه، لكن الحديث عن الجوانب غير المضيئة حديث لا يستسيغه الكثيرون. ومن جانبنا نفضل التعرّض للجوانب غير المرغوبة لاعتقادنا بأن الوقت قد حان للتوقف قليلاً وتسليط الضوء على الجوانب التي هي في حاجة أكثر من غيرها للفحص والتقويم والمقارنة. عموماً لن نفصل ولن نطنب، وسنسلّط الضوء على ما نراه أكثر المحطات أهمية مما له علاقة بالتعليم الجامعي والعالي.

لقد سبق إنشاء الجامعة المحلية برنامج أرسل بموجبه عدد محدود من الطلاب لاستكمال تعليمهم الجامعي في الخارج وفي مصر على وجه الخصوص. ثم جاء افتتاح كلية الآداب والتربية نواة الجامعة الليبية في العام الدراسي 1955 ـ 1956 في مدينة بنغازي في مرحلة طبيعية لتطوّر ونمو حركة

متميزة في مجال التعليم بدأت مع انتهاء الحرب الكونية الثانية، واندحار الاستعمار الإيطالي. والحق يقال ـ فمن حيث التواجد ـ التعليم ليس ظاهرة جديدة في المجتمع الليبي، ففي كل حقب التاريخ وجد في هذا البلد نوع من أنواع التعليم. ولكن لعل ما يميّز هذه الحركة هو الاندفاع الهائل نحو المدارس الذي أبداه أفراد المجتمع بغض النظر عن خلفياتهم الاجتماعية والجغرافية والامكانات المتوافرة لديهم. لكن ومع هذا الإقبال الهائل احتفظت بعض التقاليد بقوتها فأثّرت على الانجازات في مجال التعليم، فكان ولفترة ليست قصيرة إقبال الذكور أكبر وأقوى من إقبال الإناث، كما حُصرت تخصصات الإناث في مجالات محدودة لها علاقة بالمهنة المقبولة اجتماعياً للأنثى.

بدأ التعليم الجامعي المحلي بواحد وثلاثين طالباً وبدون طالبات. ظهرت في العام التالي إلى الوجود كلية العلوم في مدينة طرابلس، وكلية الاقتصاد والتجارة في مدينة بنغازي وقفز عدد الطلاب إلى 79 طالباً. ودخلت أول طالبة جامعية كلية الآداب والتربية في عامها الثالث (جدول رقم 1).

تعاقب إنشاء الكليات الجامعية في مدينتي بنغازي وطرابلس واستمر التعليم الجامعي في الداخل تنظمه وتقدّمه جامعة واحدة حتى جاء عام 1973 وهو العام الذي شهد بداية عهد تعدد الجامعات. أصبح للبلاد جامعتان، ثم ثلاث جامعات، ثم تكاثر العدد ليصل في عام 1996 إلى أربع عشرة جامعة. وهذا عدد كبير مقارنة بما هو موجود في البلدان المحيطة. فمع الفارق الهائل في حجم السكان فقد كان لمصر في تلك السنة أربع عشرة جامعة، وفي الجزائر اثنتا عشرة جامعة، وفي تونس سبع جامعات، وفي السعودية سبع جامعات، وفي الكويت جامعة واحدة.

تكاثر أعداد الطلبة بسرعة هائلة. وتغيرت الظروف، وتبدلت التقاليد وخصوصاً المتعلقة بتقييد حرية المرأة. انتهزت الفتيات الفرصة، وأقبلن على التعليم بنهم شديد، وبعد أن كانت نسبتهن من مجموع الطلاب لا تكاد تتجاوز الثلاثة في المائة في العام الدراسي 1960 ـ 1961 نراها تصل إلى نحو تسعة في المائة في العام الدراسي 1965 ـ 1966، وإلى إحدى عشرة في

المائة في العام الدراسي 1970 ـ 1971، ثم نجدها قد تجاوزت مع مطلع العقد التاسع الأربعين في المائة، إلى أن وصلت النسبة الخمسين في المائة، ودخلت الفتاة جميع التخصصات المعرفية.

ساعدت سياسة التعليم التي تمثّلت في جعل التعليم حقاً للجميع، وقواعد قبول الطلبة في الجامعة التي اعتمدت على المساواة بين الجنسين، وتوجيه جميع الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية إلى الكليات المختلفة على ضوء معدلات النجاح فقط، إلى الارتفاع السريع في معدلات الإناث في التعليم الجامعي. ويستخدم المطالبون بالمساواة بين الجنسين نسب وتوزيع الفتيات في الكليات الجامعية كأحد أهم إنجازات المرأة في المجتمعات الحديثة. إلا أن الدارس للجدوى الاقتصادية لمثل هذه الأرقام على ضوء حقائق الحياة الاجتماعية الليبية قد لا ينظر إليها كإنجاز موجب. فالإنجازات التي تحققت في مجال التعليم خلال النصف الثاني من هذا القرن لم يواكبها تغيرات في خصائص التركيب الاجتماعي، وفي خصائص الثقافة بحيث يمكن توظيف نجاح المرأة في التعليم وتحويلها إلى مكاسب اقتصادية. فجزء كبير من الإناث لا يوظفن تعليمهن بالشكل الأمثل والأفيد بالنسبة للمجتمع. ويكون العائد من تعليمهن لا يتناسب والمال والجهد المبذولين. لا شك بأن البعض يقول بإن التعليم في حد ذاته قيمة، ومن المفيد اجتماعياً حصول المرأة على مستوى من التعليم تسمح به قدراتها العقلية ما دامت تستطيع أسرتها أو الدولة الصرف على هذا. إلا أن هنالك رأياً آخر يقول بإن ما يتوافر من تعليم في المجتمع له مستويات وله أنواع. وعلى الفرد الالتحاق بنوع ومستوى التعليم الذي سيجعل منه مواطناً صالحاً وينفعه في مجال نشاطه الاقتصادي. ولذلك فإن المرأة مثلاً التي ستكتفي بأن تكون ربة بيت لا تحتاج إلا لكمية ومستوى التعليم الذي يؤهلها لهذه الوظيفة الاجتماعية تأهيلاً عصرياً. وتصبح كل زيادة في التعليم الرسمي هدراً للموارد المالية وللوقت.

من جهة أخرى استمر تزايد أعداد الكليات الجامعية التي تناثرت في مختلف المدن والقرى. كما فتح أخيراً المجال للجامعات الخاصة فتكاثرت خلال زمن قصير جداً بسرعة تشبه سرعة انتشار الخلايا السرطانية بحيث وصل

عدد الجامعات في مطلع العام 2004 إلى اثنتين وأربعين جامعة (جدول رقم 2). وتوضح البيانات أن حوالى 61 في المئة من جميع طلبة الجامعات الحكومية خلال العام الدراسي 2001 ـ 2002 كانوا يدرسون في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وحوالى 13 في المئة منهم في العلوم الأساسية، وحوالى 11 في المئة في العلوم الهندسية. بينما بلغت نسبة المنخرطين في دراسة العلوم الطبية 15 في المئة، كما بلغ عدد طلاب الدراسات العليا محلياً في العام نفسه 6237 طالباً. ووصلت نسبة الذين يدرسون في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية منهم حوالى 6 في المئة (التعليم العالي في الجماهيرية العظمى 2002: 4 ـ 7).

ـ وكما ذُكر في مكان سابق لقد تسابق الليبيون على مراكز التعليم، ومن ثم على العمل في الوظائف الحكومية. تولت الدولة ولفترة طويلة مسؤولية تقديم مختلف الامكانات والخدمات الاجتماعية بالمجان أو بتكلفة صورية. ولعبت الدولة دور المحسن، ورضيت غالبية المواطنين بدور متلقي الإحسان. ووضعت المحافظة على هذه المسؤولية على كاهل الدولة عبئاً مالياً ثقيلاً. قد يجد المرء مبررات لاختيار هذا المسار في بداية بناء الدولة الوطنية تتمثل في حالة الفقر التي كان عليها أعضاء هذا المجتمع والتي زاد من شدتها انتشار واسع للأمية، وغياب شبه كامل للأطر الفنية، ورغبة شديدة على مستوى أصحاب القرار لتحديث المجتمع بأقصى سرعة ممكنة.

لعل من أهم ما سيصف به المؤرخون النصف الثاني من القرن العشرين بأنه حقبة التحرر من الاستعمار واستقلال البلدان التي كانت مغلوبة على أمرها. ولعل التنمية الاجتماعية والاقتصادية كانت من أهم هواجس الدولة حديثة التكوين. لقد عانت جميع البلدان التي خضعت للاستعمار من الإهمال والاستغلال، لذلك عندما حصلت على استقلالها واجهت حكوماتها ظروفاً صعبة تزاحمت فيها جميع خصائص المجتمع المختلف من فقر مدقع، وانتشار واسع للأمية وللأمراض بمختلف أنواعها. لذلك فإن حكومات بلدان كثيرة لم تتمكن من ترجمة هواجسها إلى أفعال. لكن التي كانت أوفر حظاً سلكت طريق التنمية كسبيل لتحديث المجتمع. وقد اضطرت غالبية هذه البلدان إلى

الاعتماد على الآخر لوضع وتنفيذ برامج التنمية.

كانت ليبيا في مقدمة البلدان المعنية بتصنيف النصف الثاني من القرن العشرين، كما كانت ولفترة ضمن البلدان حديثة الاستقلال التي ورثت وضعاً مهلهلاً، وكانت أيضاً ضمن البلدان التي وصفناها بالأوفر حظاً. شهدت البلاد استكمال عدد من المخططات التنموية ونتج عن هذا تراكم خبرات ومعلومات تصلح أن تكون ما يمكن تسميته التجربة التنموية الليبية.

3 ـ خصائص التجربة التنموية الليبية

نفّذت ليبيا عدداً من المخططات التنموية. وكما هو معروف فإن الغرض من وضع وتنفيذ مثل هذه البرامج إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية. وكقطر عربي فإن الكثير من الأهداف والبرامج والخطط والوسائل في التجربة الليبية تتشابه مع مثيلاتها في بقية الأقطار العربية. صرفت ملايين بل بلايين الدنانير على هذه البرامج التي وضعت لكل منها خطة وبرنامج عمل وأهداف. وجميع هذه الخطط موجودة ومحفوظة في شكل مطبوع وفي الإمكان الرجوع إليها.

رأت مخططات التنمية الليبية النور لأول مرة في منتصف الستينات. كانت البداية متواضعة. ثم صيغت الأهداف الطموحة، ووفرت الموازنات الضخمة، وصرف خلال عقدي السبعينات والثمانينات بسخاء على مختلف المجالات التي تتوجه نحوها برامج التنمية، كالتعليم والصحة والإسكان والمواصلات والصناعة والزراعة. لم يقتصر تنفيذ المشروعات على مناطق معينة، وإنما وصلت إلى كل بقعة من التراب الليبي رغم اتساع الرقعة، وانخفاض الكثافة السكانية. وتحولت البلاد من أقصاها إلى أقصاها إلى ورشة عمل. اقتصر العمل في هذه الورشة الضخمة على العمالة الأجنبية. فقد تولت الشركات الأجنبية من مختلف الجهات تنفيذ المشروعات بطريقة (تسليم المفتاح). وقد لفتت هذه المشروعات، وهذا الأسلوب، أنظار مختلف الباحثين عن المغامرة، والمقامرة، والثراء السريع. فدخلت حلقة السباق شركات ضخمة، وحكومية، ومتعددة الجنسيات، وأخرى تأسست لأول مرة لتكتسب خبرتها من العمل في ليبيا (التير، 1996: 30 ـ 31).

شيّدت آلاف الوحدات السكنية، وآلاف المباني المدرسية والصحية، وشقّت الطرق وعبدت آلاف الكليومترات، ومدّت خطوط الهاتف. كما بنيت محطات الطاقة، ووصل التيار الكهربائي إلى جميع التجمعات السكانية بما في ذلك الصغيرة جداً، والنائية جداً. استصلحت آلاف الهكتارات من الأراضي، وأنشئت آلاف المزارع الحديثة، وأقيمت المصانع على اختلاف أنواعها، وبنيت مدن جديدة بالكامل، وبدأ العمل في تنفيذ واحد من أضخم المشروعات الفردية وأكثرها كلفة بالمقاييس العالمية الذي أخذ شكل نهر اصطناعي.

استعانت ليبيا بخبرات أجنبية وخصوصاً خبراء البنك الدولي لوضع مخططات التنمية. وقد زاوج هؤلاء ما بين فلسفات التنمية التي سادت خلال خمسينات القرن الماضي والمتأثرة بتجربتي إعادة إعمار أوروبا واليابان، وتلك التي بدأت تظهر مع بداية العقد السادس من القرن نفسه. لقد تمحورت فلسفات تنمية الخمسينات حول تكوين رأس المال والذي يفترض أنه كلما زادت درجة تراكمه، اتسعت دائرة المستفيدين في المجتمع (عثمان، 1995: 110 ـ 112). بينما تؤكد فلسفات التنمية التي سادت في الستينات ثم في ما بعد خلال عقد السبعينات على متغيرات أخرى، مثل توفير الخدمات لجميع أعضاء المجتمع، وتأمين عدالة في توزيع الدخل، ومحاربة الفقر، والاستثمار في الأفراد.

قد يقاس النمو المادي بمعدلات نمو الدخل القومي، أو بمعدل نمو متوسط دخل الفرد. وقد يقال إن قياس النمو الاقتصادي بهذه الوسيلة، يعطي صورة حقيقية للوضع في داخل المجتمع. فارتفاع مثل هذه المعدلات، يؤدي إلى تحسين الإمكانات المتاحة للفرد، والتي من شأنها أن تساعد على التنمية البشرية. فتحسن الدخل، يؤدي عادة إلى تحسن خدمات التعليم، والصحة والإسكان. ويؤدي تحسّن مثل هذه الخدمات، إلى تحسّن المؤشرات المتصلة بالتنمية البشرية المستدامة، مثل ارتفاع توقعات الحياة عند الميلاد، وانخفاض معدلات وفيات المواليد والأطفال، وانتشار التعليم وتحسن مستوياته. لكن لا بد من ملاحظة أن ما قلناه قد يتحقق على المستوى النظري، أو لنسبة محدودة

من أبناء المجتمع، فإن ما يمكن تحقيقه على مستوى المجتمع، يحتاج لتقدير إمكانات متغيرات أخرى، والتي يجب أن يحسب لها حساب عند بناء النموذج النظري. متغيرات لا تقل أهمية عن التي يكرر ذكرها الاقتصاديون، عندما يتباهون بالإنجازات المالية للاقتصاد. متغيرات مثل درجة انتشار الخدمات المادية، وإمكانية حصول الفرد ـ بغض النظر عن موقعه الاجتماعي ـ على مجموعة من الحقوق، مثل حق الحصول على عمل لكل الوقت وعلى مدى فترة الزمن التي يرغبها، وحق التمتع بوقت الفراغ، وحق التمكّن من تحسين المستوى الثقافي، وهكذا النجاح المادي أمر تتباهى به حكومات الوقت الحاضر. لذلك يعمد المسؤولون في كل حكومة إلى تذكير المواطنين، وتذكير الآخرين، من حين إلى حين بمعدلات نمو الدخل القومي، في حالة نموه من سنة إلى أخرى. كما يعلمون مواطنيهم، ويعلمون الآخرين، من حين إلى آخر، بالعقبات التي اعترضت مسيرة التنمية الاقتصادية، وعرقلت نمو الاقتصاد في حالة الركود الاقتصادي، وتوقف الدخل القومي عن النمو. إن الاكتفاء بذكر هذا المؤشر، والنظر إليه كمقياس للتنمية، نظرة فيها الكثير من القصور. فقد ينمو الدخل القومي بمعدلات عالية، ولكن تتكدس الثروة في أيدي الأقلية، وتحرم الغالبية من ثروة المجتمع.

لقد ساعدت الفلسفة السياسية التي اعتمدتها البلاد إلى انتشار واسع للفوائد المتمثلة في الخدمات التي تقدمها الدولة بالمجان، ولم تحرم مجموعة بسبب الجنس مثلاً، أو فئة بعينها لانتمائها الاثني، ولا منطقة بعينها لظروفها الجغرافية. لذلك تبدو المؤشرات الليبية الخاصة بالتنمية المتمثلة في الصحة والتعليم وتوفير مياه الشرب وتوفر الصرف الصحي والإسكان الحديث عالية عند مقارنتها بمثيلاتها بين بلدان العالم (تقارير الأمم المتحدة للتنمية البشرية). وتعكس الأرقام في الجدول الرقم (3) بعض هذه الحقائق، لكن مؤشرات التنمية ليست ثابتة فهي قابلة للزيادة، وقد ضمت إليها خلال العقود الأخيرة قضية محاربة البطالة. لقد شهدت سنوات التنمية الأولى في هذا المجتمع توافر فرص العمل لكل طالب عمل، وكان في إمكان المواطن الحصول على عمل فور إنهائه لمرحلة دراسية أراد التوقف عندها. خلال تلك الفترة كانت

البلاد تستعين بالعمالة الأجنبية حتى وصلت نسبتها في يوم من الأيام إلى حوالى الأربعين في المائة. ثم جاء زمن بدا فيه أن حصول الفرد على التعليم، لا يضمن له بالضرورة الحصول على عمل. فليس كل تعليم يفيد في الحصول على عمل، وعرفت البلاد بطالة المتعلمين.

وبصفة عامة يمكن القول إن الذين تولوا أمر وضع خطط التنمية وتنفيذها بدو وكأنهم على عجلة من أمرهم. لقد كان الهدف الأهم هو تحديث المحيط بأسرع وقت ممكن، وتوفير أهم الامكانات والخدمات الحديثة لجميع أفراد المجتمع. ولذلك أنجزت خلال سنوات قليلة ـ بأموال النفط والخبرة المستوردة ـ الكثير من المشروعات التحديثية. وضاعت على المواطنين فرصة ثمينة، لا يوجد ما يشير إلى أن الزمان سيجود بمثلها. ونقصد بها فرصة تدريب عدد كبير من الأطر الفنية المحلية، وتعويد هذه الآلاف على عادات تتعلق بالاتجاهات وبالعمل، تفيد في بناء الشخصية الحديثة، التي بدورها ستعمل على المحافظة على الإنجازات، وتسريع عملية تحديث المجتمع.

ـ خواطر حول المستقبل

يجب ألا يقتصر الحديث حول التنمية على التنمية بالمعنى المادي كما يمكن أن تسجل على الأرض، بل التنمية الحقيقية هي التي يكون الفرد مركزها. بل يجب أن تكون تنمية مستدامة والتي تعني تزويد الفرد بالخبرات، والمعارف، والاتجاهات الضرورية، وكذلك تعويده على عادات مفيدة. فالمعارف والخبرات وحدها لا تكفي، فلا بد من أن يتعود الفرد على عادات لها علاقة بالمحافظة على الموارد، وخصوصاً غير المتجددة، وحسن توظيف الدخل. ويفترض أن يقود هذا النوع من الإعداد إلى أفراد منتجين يمكنهم التنافس مع الآخرين بغض النظر عن أماكن تواجدهم. لقد قللت العولمة من أهمية الحدود الجغرافية وأصبح على الفرد أن يكون مستعداً للدخول في منافسة مع الذين يشترك معهم في الاختصاص ليس داخل مجتمعه، ولكن حتى في خارج حدود مجتمعه. ولا نعني بالتنافس هنا ذلك الذي يقود إلى الحصول على فرصة العمل نفسها. فهذا نوع واحد من أنواع التنافس، لكن

التنافس الذي نعنيه هنا هو أن يتمكن الفرد من تأدية أدواره بالكمية نفسها والكيفية التي يؤدي بها الآخرين الذين يشترك معهم في الاختصاص. ينطبق هذا على الطبيب والمهندس والمدرس ورجل الأعمال والعامل في المصنع الخ. . . من هنا كان دور التعليم مهماً، وكانت العناية بتجويده مهمة مستمرة.

ذكرنا في مكان سابق أن من حيث انتشار التعليم العالي تمكنت ليبيا من تسجيل تقدّم واسع وسريع بحيث تجاوز عدد الجامعات في مطلع العام 2004 الأربعين جامعة والعدد في ازدياد من يوم إلى يوم. وتجدر الإشارة إلى أن هذا العدد الكبير للجامعات لا يعني أن التعليم العالي بخير، بل قد يكون العكس هو الصحيح. فمعظم الجامعات الحكومية والخاصة لا تملك الامكانات التي تتوفر عادة للجامعات. وتفتقر، وخصوصاً في التخصصات التي تتطلب معامل وتقنية متطورة، إلى الكثير من الضروريات. فمثلاً بلغ عدد طلبة كلية الطب في العام الدراسي 2001 ـ 2002 في أكبر الجامعات الليبية 7375 طالباً في وقت توجد فيه مشرحة صغيرة توافرت فيها جثتان فقط. وفي الجامعة نفسها يدرس حوالى خمسة آلاف طالب في مجال طب الأسنان في الوقت الذي لا يتوافر في هذه الكلية أكثر من 35 كرسياً طبياً. وتعتمد بعض هذه الجامعات الحكومية وجميع الجامعات الخاصة على مدرسين غير متفرغين. بمعنى أن هذه الجامعات تعتمد على أوقات الفراغ التي تتوافر لدى أساتذة جامعات أخرى. ونظراً لتدني مرتبات أساتذة الجامعات فإن غالبيتهم يقبل أن تعمل في أكثر من موقع بحيث يقضي الواحد يومه متنقلاً بين الكليات الجامعية في المدينة نفسها وفي مدن أخرى بعيدة. يستخدم غالبية هؤلاء السيارة الخاصة للتنقل، ويضطر البعض إلى استخدام الطائرة بين المدن التي تفصلها مسافات شاسعة (التعليم العالي في الجماهيرية العظمى، 2002: 4 ـ).

يبلغ عدد أعداد هيئة التدريس في الجامعات الحكومية 6214 مدرّساً، حوالى 20 في المئة منهم غير ليبيين، وحوالى 26 في المئة منهم من المتعاونين أي الذين يغادرون جامعاتهم التي ينتمون إليها لإعطاء محاضرات في جامعات أخرى للحصول على دخل إضافي. ونسبة غير بسيطة من هؤلاء غير مؤهلة علمياً للتدريس في الجامعة، فهم عبارة عن طلاب يواصلون

الدراسة في مرحلة الدكتوراه، أو حصلوا على شهادة الماجستير وتوقّف لسبب من الأسباب. كما دخل مجال التدريس الجامعي من يحمل شهادة عليا ولا يحمل معرفة علمية. لقد قصّرت الجامعة في أيامها الأولى التعاقد مع أساتذة من الخارج على تلك الفئة التي تعتبر متميزة بالنظر إلى مستوى الجامعة المتخرّج منها عضو التدريس ومساهمته في إنتاج المعرفة مقاسة بكمية النشر ونوعيته. كما وضعت سياسة لتأهيل أعضاء هيئة تدريس محليين وذلك بالتأكيد على اختيار الطلبة المتفوقين، وإرسالهم في بعثات إلى الخارج إلى ما يسمى جامعات الصف الأول في عدد محدود من البلدان المعروفة بتقدّمها في هذا المجال. ولذلك استطاعت الجامعة إعداد جيل من أعضاء هيئة تدريس يمكن وصفه بحسب المقاييس العالمية بالجيد. ولذلك لم يجد بعضهم عندما اضطر إلى العمل في الخارج عن إيجاد موقع عمل في جامعة ذات مكانة مرموقة. ثم جاء زمن تغيّرت فيه قيم، وتبدّلت فيه إجراءات ولوائح وقوانين، فصار اختيار المبعوثين لا يخضع لمعيار التفوّق العلمي، وفتح باب البلاد التي يمكن أن يبعث لها طالب الدراسات العليا على مصراعيه بحيث تواجد مبعوثون في أكثر من أربعين بلداً بعضها وضع برنامج الدراسات العليا فقط للطلبة الأجانب. كما أصبح من حق الطالب اختيار أي مؤسسة تحمل في عنوانها كلمة جامعة حتى ولو كانت هذه المؤسسة لا علاقة لها بالتعليم الجامعي أكثر من حمل العنوان. بل إن البعض لكي يحصل على لقب دكتور لجأ إلى عدد من الأساليب الغريبة والمنحرفة. بالطبع يصبح الحديث في هذه الحالة عن المعرفة والتميز حديثاً في غير محله. يضاف إلى كل هذا أن أعباء التدريس عالية بالنسبة إلى جميع أعضاء هيئة التدريس بغضّ النظر عن درجاتهم العلمية، وتصل في المتوسط إلى 24 ساعة أسبوعياً. وعدد ساعات العمل هذه لا تختلف عن تلك التي يفترض أن تكون لمدرّس المرحلة الابتدائية.

تنشغل الغالبية العظمى من أساتذة الجامعات بمهمة نقل المعرفة. ويفترض أن يخصص الأستاذ الجامعي بعض وقته لمهمة البحث العلمي. ويلاحظ أنه باستثناء عدد محدود من الذين يعطون أولوية خاصة للبحث العلمي ينشغل معظم أساتذة الجامعات بمتابعة الدروس. لا يعني هذا أن

هؤلاء لا يخصصون وقتاً للكتابة وللنشر. لا بل إن الكثيرين يبذلون جهداً خاصاً لنشر الكتب، إلاَّ أنها عبارة عن كتب منهجية، يضطر الطلاب لشرائها، وتوفّر للأستاذ الجامعي دخلاً إضافياً. وتجدر الإشارة إلى أن المحدودية المادية لعضو هيئة التدريس الجامعي هي حالة بقية أعضاء الطبقة المتوسطة المهنية. لذلك يضطر جميع هؤلاء إلى التركيز على الاهتمامات الذاتية وظروف الحياة اليومية، بدلاً من التركيز على الاهتمامات الموضوعية التي تتطلبها عملية إنتاج المعرفة.

ومع كثرة عدد الجامعات والكليات الجامعية لم تنجح الجامعات في إرساء تقاليد البحث العلمي. لقد بدأت الكليات الجامعية القديمة محاولات مبكرة لسد هذا العجز. لكن التعليم الجامعي تعرّض إلى هزات كبيرة جعلت منه نظاماً مختلفاً عما تعرفه الجامعات في بقية أجزاء العالم. فمثلاً لا يوجد في هذا النظام تقليد يحترم الأقدمية ويقدّر الكفاءة في تولي مختلف المناصب الأكاديمية ابتداءً من رئيس القسم إلى عميد الكلية إلى رئيس الجامعة. جميع هذه المناصب يمكن أن يتولاها أدنى المتواجدين تعليماً بما في ذلك الطلبة العاديون أو طلبة الدراسات العليا. لذلك لم تنجح الجامعات في بناء جهاز إداري يقوم على مبدأ المأسسة. جهاز يقوم على الاستمرارية ويستفيد من التراكم المعرفي وتراكم الخبرات. وعليه حصرت مهمة هذه الجامعات في نقل المعرفة. وهي مهمة تركت في معظم الأحيان لتقدير القائم بالمهمة. ومع أن قانون الجامعات يشترط أن يتدرّج عضو التدريس أكاديمياً بناءً على ما يعده من بحوث، لا يوجد برنامج عمل يجعل التنافس في الإنتاج شرطاً للتفوق. وعليه قد يتدرّج عضو هيئة التدريس على السلم الأكاديمي بأي شيء يقدّمه. وقد تُقدّم أبحاث لا تحمل من معنى البحث سوى الاسم. صحيح أن الجيل الأول من أعضاء هيئة التدريس تلقى تعليمه العالي في جامعات ذات شهرة عالمية. وحرص معظم هؤلاء على أن تكون أعماله البحثية في مستوى سمعة الجامعة التي تلقّى فيها تدريبه العالي. لكن هذا المبدأ لا ينسحب على تلك الفئة التي حصلت على شهادات عليا من جامعات غير مرموقة أو بوسائل غير طبيعية. ومع أن برنامج الدراسات العليا بدأ في بعض التخصصات في

الجامعات الليبية منذ العقد السابع من القرن الماضي، فإن هذا البرنامج لم يلق الاهتمام الكافي، ويعاني من مشكلات كثيرة، ومساهمته في النشاط البحثي قد لا يزيد على الدراسات الوصفية، وإعادة أبحاث سابقة، وتبقى الأبحاث المساهمة في تقدّم المعرفة محدودة كماً وكيفاً.

ثم لا بد من الإشارة إلى أن البحث العلمي نشاط لا يعتمد على نشاط باحث بمفرده بل يفترض تعاون جهات وأجهزة متعددة، وقبل ذلك تبني سياسة مجتمعية تشجعه وتخصّص له مكانة في قائمة الأولويات. وكما ذكرنا في مكان سابق بأن للتعليم الحديث في ليبيا قصة متميزة، نقول إن لتاريخ البحث العلمي في هذا البلد قصة تستحق أن تحظى باهتمام المؤرخين. فإذا اعتبر المرء أن هذا التاريخ يبدأ مع ظهور أول مؤسسة أو إدارة تحمل صفة البحث، فيمكن القول إن هذا النشاط بدأ مع الأيام الأولى من بناء الدولة الوطنية عندما أنشأ مصرف ليبيا المركزي في منتصف خمسينات القرن الماضي إدارة سمّيت بإدارة البحوث. ثم تعددت هذه الإدارات التي ألحقت بعدد من الوزارات التي اعتقد بأنها تحتاج إلى إدارة تعدّ ورقات بحثية مثل وزارات: الشؤون الاجتماعية، التخطيط، التعليم، الزراعة، الصناعة والنفط. طوّر بعض هذه وأصبحت مراكز بحوث مستقلة. اهتمت في بداية إنشائها بإعداد تقارير على شكل تقارير المتابعة، والاهتمام بالموضوعات التي تتوجه إلى حل المشكلات التي تنشأ عن تطبيق بعض البرامج أو السياسات أو التقنيات. وبداية من منتصف عقد سبعينات القرن العشرين تعاونت معظم هذه المراكز مع عدد من أعضاء هيئة التدريس بحيث وظّف عدد من هؤلاء جزءاً من وقتهم في النشاط البحثي.

ومع مطلع الثمانينات رأت الدولة أن الوقت أصبح مناسباً لتتولى جهة مستقلة مهمة تنسيق النشاط البحثي في البلاد. ظهرت هذه الهيئة إلى الوجود في العام 1981 باسم الهيئة القومية للبحث العلمي. خصّصت أموال كافية لهذه الهيئة الجديدة، واتبعت بأمانة اللجنة الشعبية العامة للطاقة والبحث العلمي، ونشط العمل في مجال البحث العلمي في مختلف فروع المعرفة. وقد نفّذت الفرق البحثية التابعة للهيئة خلال فترة نشاطها هذه ما بين 35 و40

مشروعاً بحثياً رئيسياً شارك في تنفيذها في كل مرحلة ما بين 250 و300 باحث ومساعد باحث. بعض هؤلاء كانوا باحثين متفرّغين وكذلك مساعدي باحثين يعملون ضمن الجهاز البحثي للهيئة، وبعضهم كان من بين أعضاء هيئة التدريس الجامعي. لكن هذا النشاط لم يستمر طويلاً، فبعد أربع سنوات ألغيت الهيئة، وتعثّر العمل البحثي، ورجعت مراكز البحث المتخصصة إلى الإدارات الحكومية التي كانت تنتمي إليها قبل إعلان تأسيس الهيئة. وبعد مرور سنتين أعيد إنشاء الهيئة ثانية، وألحقت باللجنة الشعبية العامة للتعليم، إلى جانب الهيئة القومية للبحث العلمي والمراكز البحثية التابعة لها توجد مؤسسات أخرى تتضمن موازناتها مخصصات للبحث والدراسات والمؤتمرات العلمية. ولا يوجد في هذه المؤسسات جهاز بحثي ولكنها تنفذ ما تقرره من أنشطة تقع تحت هذا العنوان من طريق التعاقد مع باحثين ليبيين وغير ليبيين. تشمل هذه الهيئات أمانة اللجنة الشعبية العامة للسياحة، وأمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، والهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ومصلحة المساحة، والهيئة العامة للبيئة. وتوضح أرقام موازنة عام 2001ف أن هذه المخصصات تعادل 0,3 في المئة من مجموع الموازنة العامة للدولة. وهي نسبة جد متواضعة في بلد سبق لجهازه التشريعي أن قرّر أن يرصد للبحث العلمي نسبة ثابتة من الموازنة العامة تعادل 2 في المئة من الناتج المحلي. ولو كتب لهذه النسبة الأخيرة أن تصرف سنوياً على البحث العلمي لتمكّنت أجهزة البحث العلمي من إنتاج معرفة لها مكانة بين مثيلاتها التي تنتج في مختلف بقاع العالم والتي تخصص مثل هذه النسبة في موازناتها.

وتجدر الإشارة إلى أن منذ الأيام الأولى لظهور الدولة الوطنية، أعطي لحقل التعليم عناية خاصة، وتولّت الدولة مسؤولية التعليم بجميع مستوياته وجميع مراحله. توضح الأرقام الواردة في الجدول الرقم (4) بعض المعلومات الخاصة بالصرف الحكومي على التعليم خلال الثلاثين سنة الأخيرة. لقد تمتّع هذا القطاع بنسبة عالية من الموازنة تجاوزت في أكثر من سنة ثلث الموازنة. ويلاحظ أن هذه النسبة ليست ثابتة عبر السنوات. ففي بعض السنوات نزلت إلى سبعة في المائة بينما قاربت في سنوات أخرى

الأربعين في المائة. وكما ذكرنا في مكان سابق نفذت البلاد سلسلة من مخططات التنمية. بدأت بالخطة الخمسية للسنوات 1963 ـ 1968، واستمر تتابعها إلى منتصف الثمانينات من القرن الماضي. رصدت لهذه الخطط موازنات كبيرة وصرفت على برامج بناء البنية التحتية، وكان نصيب مجال التعليم في جميع هذه المخططات عالياً، وصرفت هذه الأموال على بناء المدارس والمعاهد والجامعات وعلى تجهيزها. لكن آخر خطة تنموية خماسية هي التي كانت للسنوات 1980 ـ 1985. لم تستكمل برامج هذه الخطة خلال الزمن المحدد فرحلت هذه البرامج لسنوات تالية. وقد أجبرت حالة تدني الدخل بسبب تدهور أسعار النفط خلال النصف الثاني من عقد ثمانينات القرن الماضي الدولة على التركيز على قضايا الحياة اليومية، وهكذا توقفت برامج التنمية.

وتبدو النسبة التي تستحق الكثير من الاهتمام في الجدول الرقم (4) تلك الواردة في العمود الخاص بقسمة موازنة التعليم بين ما يسمى بالموازنة التسييرية وموازنة التنمية. ويشير التصنيف الأول إلى بنود المرتبات والمصروفات الإدارية. وكانت هذه النسبة الفرعية عالية خلال معظم السنوات بحيث وصلت في بعضها إلى حوالى 93 في المئة. ويعني هذا ببساطة أن موازنة التعليم تكاد تصرف بالكامل على المرتبات وتسيير الإدارة. وإذا علم بأن ميزانية التعليم تشمل جميع أنواع التعليم، وجميع مستوياته، لاتضح أن نسبة ما تبقّى للتطوير والتحسين والنشر والبحث العلمي ليست ذات قيمة. ولذلك، ومع أن الهيئة العلمية للبحث العلمي لا تزال قائمة وإن خفضت مرة أخرى إلى مستوى مكتب، فإن الكثير من المراكز التي تحمل عناوينها عبارة البحث العلمي أصبحت تتبع إدارات حكومية قطاعية. فمركز بحوث النفط يتبع جهاز النفط، ومركز البحوث الصناعية يتبع جهاز الصناعة وهكذا. ومع وجود عددٍ كبيرٍ من المراكز التي تحمل أسماؤها صفة البحث العلمي فإن الغالبية العظمى للعاملين فيها عبارة عن عمالة إدارية، ولا يوجد في معظمها جهاز بحث متفرّغ. وتستعين إدارات هذه المراكز عند الحاجة بأعضاء هيئة التدريس الجامعي. إلا أن النسبة الكبرى من الموازنة تصرف كمرتبات للعاملين

الإداريين وعلى الخدمات الإدارية، وتخصص النسبة الصغرى للنشاط البحثي.

والسؤال الذي قد يتبادر إلى الذهن: هل يمكن إصلاح هذا الوضع؟ وكيف؟ والجواب يمكن أن يكون بنعم إذا توفرت الرغبة الصادقة. عدد السكان صغير نسبياً إذ لا يزيد على الخمسة ملايين ونصف المليون نسمة. والناتج المحلي مرتفع نسبياً مقارنة ببقية الأقطار في المنطقة. واستخراج النفط وبيعه هو المصدر الرئيس لهذا الدخل. لذلك يتأثر الرقم الدال عن الناتج المحلي بكمية النفط المصدر وبسعر برميل النفط الخام. ولكن وحتى عندما هبط هذا الرقم في بعض السنوات عن المعدل الذي تعوّدت عليه البلاد، يظل الدخل نسبياً عالياً. فليست المشكلة مشكلة موارد وإنما هي مشكلة أولويات. لقد وضعت الأولويات بحيث تأخر المكان المخصص لمجال التعليم وخصوصاً ذلك الجانب الخاص بتجويده من طريق الانخراط في النشاط البحثي والمحافظة على مستوى عالٍ من التواصل مع العالم. وليكون مستوى التعليم العالي المحلي في مستوى يسمح له بتزويد المنتسبين إليه بالمعارف والخبرات التي تجعل منهم منتجين فاعلين في برامج التنمية المناسبة للقرن الواحد والعشرين على المستويات المحلية والقومية والعالمية، يتطلّب الأمر أن يعيد هذا المجتمع ترتيب أولوياته بحيث يوضع التعليم بصفة عامة والعالي بصفة خاصة في رأس القائمة وليس في ذيلها.

جدول رقم (1)

تطور التعليم الجامعي - القطاع العام

السنة	عدد الطلاب	نسبة الإناث في المئة	عدد الجامعات	عدد الطلاب لكل 1000 من السكان
1955/ 1956	31	00	1	0,03
60/ 61	729	3,3	1	0,54
65/ 66	1891	9	1	1,21
70/ 71	5198	11	1	2,81
75/ 76	13417	18	2	6,03
80/ 81	19453	22	3	7,12
85/ 86	36600	28	11	11,00
90/ 91	62227	42	13	15,73
95/ 96	129173	44	14	28,44
98/ 99	165447	47	14	32,00
2001/ 2002	171394	50	27	33,00

جدول رقم (2)

تطوّر التعليم الجامعي - القطاع الخاص

السنة	الطلاب	الجامعات	في المئة من مجموع طلاب الجامعات	في المئة من مجموع الجامعات
1997	00	1	00	0,07
1998	00	3	00	18
1999	257	5	16	26
2000	455	7	27	33
2001	1145	15	66	36
2002	3600	25	197	48
2003	5000	32	260	54

جدول رقم (3)

لسنة	نصيب الفرد من الطاقة/ كيلوات	عدد السكان لكل طبيب	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 مولود حي	خطوط الهاتف لكل 1000 من السكان
1959	35	7250	290	7
1964	60	4755	-	11
1969	130	2611	87	-
1974	260	1100	69	15
1980	1600	960	56	24
1995	3300	715	30	59

المصدر: (التير، 1992: 293، 298، 301؛ المسح العربي لصحة الأم والطفل، 1997: 42).

جدول رقم (4)
تطور موازنة التعليم ونسبة الصرف منها على المرتبات ونسبتها للموازنة العامة

السنة	موازنة التعليم/ مليون دينار	في المئة من هذه الميزانية*	في المئة من الصرف على التعليم من الموازنة العامة
1970	58,5	87	26,5
1971	61,7	71	14,4
1972	77,8	55	13,0
1973	92	56	14,3
1974	110,4	42	10,4
1975	212,7	59	15,4
1976	242,9	64	13,9
1977	265,8	76	9
1978	279,3	71	7,1

تابع جدول (4)

السنة	موازنة التعليم/ مليون دينار	في المئة من هذه الميزانية*	في المئة من الصرف على التعليم من الموازنة العامة
1979	359,2	66	6,7
1980	438,6	66	7,4
1981	556,7	61	9,1
1982	543,5	66	9,3
1983	548,5	78	11,7
1984	562,6	79	11,6
1985	535,6	82	13,2
1986	510,8	84	37,8
1987	469,4	87	17,2
1988	588,4	86	19,6
1989	685,1	88	27,3
1990	533,3	86	28,2
1991	779,9	91	32,7
1992	656,4	89	36,7
1993	768,6	84	38,3
1994	552,9	94	32,8
1995	786,2	93	26,7
1996	935,2	93	23,5
1997	1015,8	90	22,8
1998	1313	78	30,5
1999	1208,5	90	28,7
2000	1225,3	79	26,2

* تعني الموازنة التسييرية مخصصات المرتبات والشؤون الإدارية.

المصادر

1 ـ أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، تقرير حول تطور التعليم في الجماهيرية العظمى، 1996.

2 ـ اللجنة الشعبية العامة لشؤون الخدمات، المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب، التعليم العالي في الجماهيرية العظمى: دراسة تقويمية، 2002.

3 ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1998، نيويورك: منشورات جامعة أكسفورد، 1998.

4 ـ التير، مصطفى عمر، مسيرة تحديث المجتمع الليبي: مواءمة بين القديم والجديد، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1992.

5 ـ التير، مصطفى عمر، «النمو الحضري والتحديث: ملاحظات نظرية»، في كتاب: المدينة العربية وتحديات المستقبل، الرياض: المعهد العربي لإنماء المدن، 1996.

6 ـ اللجنة الشعبية العامة للصحة والضمان الاجتماعي، المسح العربي الليبي لصحة الأم والطفل، 1997.

7 ـ عثمان، محمد عثمان، «قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية»، أعمال ندوة التنمية البشرية.

في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

8 ـ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1995.

تقويم مؤسسات التعليم العالي الهندسي التقني بما يخدم متطلبات التنمية المعاصرة في الجماهيرية

تقويم مؤسسات التعليم العالي الهندسي التقني بما يخدم متطلبات التنمية المعاصرة في الجماهيرية

إعداد

راسم عامر علي ـ عبد السلام المثناني

الملخص

تسعى الدول النامية إلى اللحاق بركب الثورة الصناعية والمعلوماتية في هذا القرن وذلك بإنشاء العديد من الكليات الهندسية والمعاهد التقنية والفنية العليا، وذلك بهدف إعداد العناصر الفنية من المهندسين والفنيين المؤهلين وذلك لتعزيز البنية الأساسية للمجتمع، وكذلك استيعاب الهجمة التقنية الكبيرة التي تلغي الهوية والخصوصية الاجتماعية، والجماهيرية هي إحدى الدول النامية التي تسعى بكل إمكاناتها لأجل بناء قاعدة علمية من المهندسين المؤهلين القادرين على إدارة عجلة البنية الأساسية للمجتمع الصناعي والأكاديمي، ولأجل معرفة نقاط القوة والضعف في هذا الجانب لا بد أن يخضع هذا البرنامج التعليمي إلى تقويم مستمر وإيجاد آلية للتقويم تتوافق مع التقدم التقني. وحيث إن معظم الدول تعيد النظر في الخطط والهيكلية التعليمية لإيجاد تقويم أكثر شمولية ومنطقية للرفع من المستوى التعليمي الهندسي يدخل التقويم كأداة من الأدوات الأساسية في البنية التعليمية في هذا العمل تم تحديد الحاجة إلى التقويم ووسائل تقويم المؤسسة التعليمية من حيث المنهجية والخطط الدراسية وأعضاء هيئة التدريس والأقسام الدراسية والشعب والنشاط البحثي التطبيقي وغيرها.

من خلال هذا العمل يمكن الإشارة إلى أن التقويم المستمر والتقويم

الرجعي ضرورة ملحة في جميع مؤسسات التعليم الهندسي التقني وأهمية تفعيل الإدارة كأداة رئيسة من أدوات العملية التعليمية وإلى ضرورة إعادة النظر في تقويم استيعاب الطالب للمقررات الدراسية الجامعية بما يتماشى مع الأهداف الموضوعة.

المقدمة

العملية التعليمية نشاط إنساني تتباين فيها الآراء وتختلف فيها وجهات النظر، ويمكن اعتبارها نشاطاً يساهم فيه كل من الطالب والأستاذ بحيث يتم طرح المعارف من قبل الأستاذ ويتم استيعابها وتعلمها من جانب الطالب ويتمّ ذلك بصيغة آنية متوازية، إلا أن نشاط الأستاذ لا يقتصر فقط على إيصال المعارف والمعلومات بل يتعداه إلى تنظيم العمل المستقل للطلاب والتوجيه والإشراف والتقويم وتدريب القدرات العقلية والأخلاقية والجمالية والحسية لهم، ولا يكون لهم القدرة على التعامل مع جميع الجوانب عند التحاقهم بالعمل الميداني ويمكن توزيع مراحل هذه العملية وفقاً لآراء بعض المتخصصين[1] على النحو الآتي:

- مرحلة تنظيمية يتم فيها تحديد الغايات العامة والأهداف الخاصة ويتم فيها اختيار الوسائل.
- مرحلة التداخل أي تطبيق استراتيجيات معينة وإنجاز التقنيات التربوية.
- مرحلة تحديد وسائل القياس لقياس النتائج وتحليل البيانات.
- مرحلة التقويم وهي تقويم جميع المراحل السابقة وذلك باختبار مدى تحقيق الأهداف مع فاعلية النشاط التعليمي.

ومن خلال هذا العرض يمكن القول إن العملية التعليمية عبارة عن نشاط إنساني يتمثّل في الموقف التعليمي الذي ينظّمه الأستاذ لكي يتفاعل الطالب مع مكوناتها مكتسباً من خلال ذلك خبرات متعددة ومتنوعة ومحققاً بذلك

(1) موسى محمد موسى وآخرون «منهجية لتقويم مؤسسات التعليم الجامعي الأكاديمي والمهني»، مجلة الهندسي، 1998ف.

الأهداف الإجرائية والسلوكية الموضوعة لها.

والعالم بصفة عامة والعالم الثالث بصفة خاصة يحتاج إلى التعليم الفني التقني الهندسي، وذلك لأن هذا النوع من التعليم يعتبر استثماراً وطنياً من أجل المستقبل وبناء قاعدة تقنية متطورة ولكنه يعتبر باهظ التكاليف ونتائجه غير محددة بزمن معين وبخاصة عندما تتمّ مقارنته بالأساليب التعليمية الأخرى مثل العلوم الأساسية والإنسانية. لهذا تعتبر كليات الهندسة والمعاهد العليا التقنية ذات شخصية مستقلة ولها ارتباطات وثيقة مع المجتمع الجماهيري لأجل التنمية.

والجماهيرية إحدى الدول النامية التي أخذت على عاتقها إنشاء بنية أساسية للتعليم بدءاً من التعليم الأساسي إلى التعليم الجامعي الذي له فلسفته وأهدافه حتى يكون متناسقاً مع تطلعات المجتمع الجماهيري والقدرات المحرّكة له حيث تمّ التركيز منذ البداية على التعليم الهندسي التقني وسيلة لذلك، حيث تمّ إنشاء مجموعة من الجامعات التي كانت من بين كلياتها كليات الهندسة بالإضافة إلى إنشاء ثلاثة معاهد عليا هندسية لأجل تخريج كوادر قادرة على الاندماج السريع في العمل المهني. ويوجد في الجماهيرية الآن سبع جامعات أساسية فيها العدد نفسه من كليات الهندسة التي يدرس فيها عدد كبير من الطلاب، بالإضافة إلى مجموعة من جامعات الأقسام والتي تتوزع على مختلف أنحاء الجماهيرية ويوجد فيها مجموعة من كليات الهندسة التي تشرف عليها الجامعات الأساسية، أما نظام التعليم الهندسي بالجماهيرية فقد تمت الإشارة إليه في بحوث سابقة[1]. وحيث إن العمر الزمني يلعب دوراً مهماً في تقويم مؤسسات التعليم الهندسي عليه وجب وضع مجموعة من المعايير الأساسية لتقويم جميع هذه المؤسسات من جميع الأوجه.

في هذه الورقة تم تحديد الحاجة إلى التقويم، ووسائل تقويم المؤسسة

(1) مازن عبدالحميد كام السمرائي «تقويم المناهج والبرامج التعليمية في الكليات الهندسية العربية» اجتماع الهيئة العمومية للأمانة العامة لجمعية كليات الهندسة في الجامعات العربية ـ 2000ف.

التعليمية من حيث المنهجية والخطط الدراسية وأعضاء هيئة التدريس والأقسام الدراسية والشعب والنشاط البحثي التطبيقي وغيرها.

لماذا الحاجة إلى التقويم في التعليم الهندسي التقني في المجتمع الجماهيري؟

الحاجة ماسة بكل تأكيد لتقويم هذه المؤسسات لأنها تبين أوجه القصور والقوة في النظام التعليمي وإعداد الكوادر القادرة على تنفيذ الخطط والمناهج الموضوعة، وخصوصاً أعضاء هيئة التدريس كعنصر أساسي فيها، لهذا كانت الحاجة إلى التقويم والتقويم الرجعي أداة أساسية في إنجاح العملية التعليمية. وحيث إن الرقعة الجغرافية الكبيرة للجماهيرية والتي تبلغ حوالى 2000 متر مربع وتتركز الكثافة السكانية في ثلاث مدن رئيسية وهي مدينة طرابلس وبنغازي ومصراتة بالإضافة إلى مدن أخرى. لهذا وضعت الدولة خططاً للانتشار الأفقي لكليات الهندسة والمعاهد الفنية في مختلف مدن الجماهيرية. وحيث إن الإمكانات تتوزع بطرق مختلفة وذلك وفقاً لأعداد الطلبة في كل كلية أو معهد لهذا من المناسب جداً أن يتم تقويم هذه المؤسسات واكتشاف العيوب وتصحيحها. التقويم الشامل لهذه المؤسسات يؤدي بكل تأكيد إلى تطويرها ورفع مستوياتها وتحقيق أهدافها في تحديات التنمية، كذلك الحاجة إلى توحيد أسلوب التقويم وتقنينه وإيجاد معدلات قياسية لذلك بهدف المقارنة والتحفيز، ولأجل إنجاح مستوى التقويم يجب تسهيل منهجية عملية التقويم. ولا بد من أن يدرك الجميع في المؤسسات التعليمية المشار إليها من أعضاء هيئة التدريس والعاملين في هذه الكليات أن التقويم أحد الجوانب الأساسية في تطوير مؤسساتهم.

العناصر الأساسية لمؤسسات التعليم الهندسي التقني في الجماهيرية:

إن قوة النظام التعليمي وأساسه المتين تكمنان في قدرته على تحديد فلسفته وأهدافه وتحقيقهما بالطرق والوسائل المناسبة وبحسب الإمكانات والظروف الوطنية المتاحة. ولكن أفضل النظم التعليمية فلسفة وهدفاً واستراتيجية تفقد مضمونها العام وتضل عن الطريق المرسوم لها إذا لم تعط

الدعم المادي والمعنوي من قبل الدولة والمجتمع، ولم تكن الكوادر القائمة على المتابعة والإشراف والإدارة والتدريس مؤهلة التأهيل اللازم، ومقتنعة ومؤمنة بالنظام التعليمي فلسفة وهدفاً. إن تحديد الهدف التعليمي تحديداً دقيقاً وصياغته بصورة سلوكية متكاملة تجعل من تحقيقه خلال مراحل التدريس مهمة مثمرة وعملية تربوية منضبطة قابلة للملاحظة والقياس وتشمل على وجه الخصوص[1]:

- الأداء أو العمل المتوقع من الأستاذ القيام به.
- المعيار أو مستوى الأداء ويعبر عن الحد الأدنى للأداء.
- البيئة والشروط التي يتم الأداء خلالها.

والمعروف دائماً ان الأداء المتميز هو الذي يثبت وجود المؤسسات الهندسية والتقنية الناجحة ويمكن تحديد مجموعة من المرتكزات الأساسية لذلك، وهي:

- كيف تكون كليات الهندسة والمعاهد الفنية مكاناً متميزاً من حيث تطور رامجها وتخصصاتها بما يتناسب مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن تنظر إلى تركيبتها من الداخل أكثر ديناميكية، وأن يتم تقليص الطبقات في اتخاذ القرارات وتطوير الهيكلة الإدارية القادرة على التأقلم مع البيئة الديناميكية للمجتمع الجماهيري.
- أن يتم الربط بين كليات الهندسة والمؤسسات التعليمية والمجتمع بحيث تكون جزءاً من المجتمع وتساهم في جميع الأنشطة الاجتماعية والثقافية والسياسية.
- قدرة كليات الهندسة على استيعاب الهجمة التقنية وثورة المعلومات.
- إتباع الاتجاهات الحديثة في التعليم.

ولأجل تقويم كليات الهندسة بالجماهيرية تم وضع مجموعة من النقاط

(1) زريمق خليفة العكروتي، «المعالم وتحديد مفاهيم ودوره في العملية التعليمية»، مجلة دراسات 11، 2002ف.

التي على أساسها يتم تقويم أي مؤسسة تعليم هندسي تقني[1] وهي:

- أهداف المؤسسة.
- أعضاء هيئة التدريس.
- الأقسام الدراسية والشعب.
- المناهج والخطط الدراسية.
- البنية الأساسية بما تشمله من تجهيزات ووسائل.
- النشاط العلمي والبحثي.

أهداف المؤسسة

بكل تأكيد إن كل الكليات والمعاهد تضع أهدافها بناء على متطلبات المجتمع الأساسية من زراعة واقتصاد وهندسة وتظل هذه الأهداف مشتركة في جميع كليات الهندسة والتقنية، ونظراً للنقلة الكبيرة في مجالات التنمية في الجماهيرية فإنه قد تمّ تحديد أهداف كليات الهندسة[2] في النقاط التالية:

● تخريج الكفاءات العلمية المتخصصة في المجالات العلمية الهندسية والتقنية لسد حاجة المجتمع من هذه العناصر لمتابعة تنفيذ القوانين والقرارات التي أصدرتها المؤتمرات الشعبية الأساسية والاطلاع بمسؤولية تنفيذ المخططات الإنمائية والبحثية.

● القيام بالبحوث والدراسات العلمية في مجال تخصصها لتسخير الإمكانات المتاحة وتبادل الخبرات مع المؤسسات والهيئات العلمية والصناعية الأخرى.

● تشجيع النشاط الجامعي العام بمختلف أنواعه الثقافي والاجتماعي والفني والرياضي.

---

(1) أحمد الفنيش وآخرون «التعليم العالي في ليبيا»، الهيئة القومية للبحث العلمي، الجماهيرية، 1998ف.

(2) جون ب ديكنسون «العالم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث» سلسلة المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب. الكويت، 1978ف.

● المساهمة في إقامة اتفاقات التوأمة بين الكلية وغيرها من الكليات المناظرة في الداخل والخارج.

وفقاً للخطط الموضوعة من جانب المؤسسات التعليمية فإن أهدافها محددة بدقة وهذه الأهداف تنعكس على الخريج الذي يجب أن تكون له الصفات التالية:

- مطلع على التكنولوجيا المتداولة.
- ملمّ باستخدام الحاسوب.
- قادر على العمل ضمن فريق.
- مستطيع لتقديم حلول للمشاكل التي تواجهه وغير التي واجهته في ما سبق.
- واعٍ اقتصادياً وتجارياً.

ويمكن تقويم هذه الأهداف من خلال متابعة خريجي هذه المؤسسات التعليمية حيث إنه من خلال حصر ومتابعة الخريجين لبعض من كليات الهندسة والمعاهد العليا بالجماهيرية وجد نجاح كبير لخريجي المعاهد العليا وهي: المعهد العالي للتقنية، والمعهد العالي للكهرباء والميكانيكية، والمعهد العالي للإلكترونات في الجانب الفني حيث يعمل هؤلاء الخريجون في مجالات تخصصهم في المستشفيات والمختبرات وشركات الكهرباء والبريد والاتصالات، بالإضافة إلى شغل بعضهم وظائف أعضاء هيئة تدريس ببعض المؤسسات العلمية، وكذلك خريجي كليات الهندسة. فقد لوحظ التغير الكبير الذي طرأ على جميع مؤسسات المجتمع إذ أصبح العنصر الوطني هو الأساس. ولكن من خلال الملاحظات من جانب هذه المؤسسات تبين وجود بعض عناصر القوة في الأنظمة التعليمية بكليات الهندسة والمعاهد المشار إليها وفي الإطار نفسه لوحظ وجود بعض القصور في هؤلاء الخريجين نذكر منها[1]:

(1) العجيلي سركز وناجي خليل «نظريات التعليم» منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996ف.

● عدم ثقة الخريج في نفسه وهو ناتج عن النقص في التدريب الميداني أثناء الدراسة.

● افتقاره إلى اللغة الأجنبية مما يؤثر على سرعة التعامل مع التقنيات الحديثة.

● ابتعاد الخريجين ذوي المستويات المتوسطة عن العمل الفني واقتصار عملهم على العمل الإداري.

● غياب مفهوم المعنى العام للهندسة والتقنية لدى الخريجين.

● غياب تقويم الخريجين للعمل المكلفين به وهو ناتج عن المناهج الدراسية للكليات.

● ابتعاد بعض الخريجين عن العمل في تخصصاتهم.

أما الأهداف الأخرى والخاصة بالبحث العلمي والمشاركة في حل المشاكل البيئية بالمجتمع فهي ضعيفة نسبياً ولا يمكن القول إنها وصلت إلى المستوى الموضوع كأهداف، كذلك تجب الإشارة إلى عدم وجود خطط في هذا المجال لأجل القياس والتقويم.

أعضاء هيئة التدريس والعناصر المساعدة:

إن عضو هيئة التدريس يعتبر العنصر الأساسي لإنجاح العملية التعليمية بكليات الهندسة والمعاهد التقنية لهذا وضعت خطط كبيرة لإعداد أعضاء هيئة التدريس حيث استوعب في البداية الخريج المتفوق معيدين، حيث شغل هؤلاء الخريجون مهنة معيد لفترة سنتين تقريباً وبعدها أوفدوا للدراسة العليا خارج الجماهيرية في بعض الدول الأوروبية وأميركا ودول الاتحاد السوفياتي السابق. وفي الفترة الأخيرة افتتحت الدراسات العليا في بعض كليات الهندسة حيث تمّ تخريج مجموعة من الأساتذة من حملة الدرجة العلمية الماجستير. ولكن ظهرت مشكلة أهلية هؤلاء للتدريس، فقد أعددوا بصورة علمية جيدة ولكن فقدوا الجانب التربوي، ولم تُوضع خطط لأجل حلّ هذه المشكلة، ولهذا يجب وضع بعض المعايير الأساسية لتقويم أعضاء هيئة التدريس بكليات

الهندسة والمعاهد العليا على النحو الآتي[1]:

ـ يجب أن يتناسب عدد أعضاء هيئة التدريس مع عدد الطلبة في مختلف التخصصات وهذا يحدث من خلال الخطط التي تضعها المؤسسة بحيث يتمّ تحديد احتياجات المؤسسة من أعضاء هيئة التدريس بصورة دقيقة مع ضرورة إعداد الكوادر من خلال إشراف هذه المؤسسة (الإيفاد أو الدراسة في الداخل).

ـ الدرجات العلمية لأعضاء هيئة التدريس وهي أحد العناصر المهمة. فالإجازة العالية (الماجستير) والدقيقة (الدكتوراه) تخلق عنصر الخبرة، ليعوض الجانب التربوي المفقود لأعضاء هيئة التدريس، وهذا يستدعي برامج خاصة لتهيئة أعضاء هيئة التدريس للقيام بمهماتهم التدريسية.

ـ تفرغ عضو هيئة التدريس بالكامل حيث إن عضو هيئة التدريس عنصر مهم في العملية التعليمية، عليه يعتبر عامل استقرار عضو هيئة التدريس مهم في هذا الجانب حتى يصبح متفرغاً بالكامل للعملية التعليمية.

ـ نسبة المتعاونين مع المؤسسة: يجب أن يكون عدد المتعاونين لا يتجاوز نسبة معينة وفي حالة تجاوز تلك النسبة نجد أن المؤسسة تعاني من عدم الاستقرار في برامجها وتنفيذ خططها.

ـ خبرة أعضاء هيئة التدريس: دائماً تقاس عراقة وكفاءة المؤسسة من خلال خبرة الكادر التدريسي بها، ويتمّ اكتساب الخبرة من خلال التدريس والبحث العلمي ووجود علاقة جيدة بين أعضاء هيئة التدريس ذوي التخصصات المتشابهة في جميع كليات الجامعة.

ـ تقويم أعضاء هيئة التدريس يتمّ من طريق تقويم الأستاذ وذلك بإجراء الاستبانات، والبحوث، والدراسات التي يقوم بها عضو هيئة التدريس، وتتضمن نسبة البحوث الوصفية والتجريبية، وهذا يدخل في إطارها البحوث

---

(1) نيامين س بلوم وج. توماس هاستنغس، جورج ف. مادوس «تقويم تعلم الطالب التجميعي والتكويني»، منشورات دار ماكرو هيل للنشر 1983ف.

الأساسية الأكاديمية مثل البحوث التي لا يوجد لها هدف تطبيقي محدد والبحوث التطبيقية والتكتيكية والتنموية. وتضاف إلى تلك البحوث الاستراتيجية، علاقة أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسات التعليمية والخدمية الأخرى وتنوع المواد التدريسية التي يقوم بتدريسها عضو هيئة التدريس (المواد العامة والتخصصية)، ومدى قدرة أعضاء هيئة التدريس على استخدام التقنية الحديثة في العملية التعليمية.

ومن خلال الملاحظة والقياس لبعض كليات الهندسة والمعاهد الفنية في الجماهيرية تبيّن وجود فقر كبير في أعضاء هيئة التدريس في الكليات المنتشرة خارج المدن ذات الكثافة السكانية الكبيرة، وبالتالي أصبحت هذه الكليات تعتمد على العناصر غير المؤهلة وغير المتعاونين مما أثّر تأثيراً سلبياً على الخريجين. كذلك لوحظ عدم مقدرة بعض أعضاء هيئة التدريس على الاندماج مع التقنية الحديثة في التدريس وذلك لأن استخدام هذه التقنية يتطلّب تفرّغ عضو هيئة التدريس إلى العمل العلمي بشكل كبير، ويمكن ملاحظة أن بعض الأساتذة لا يملك الفكر الهندسي والذي يعتبر عنصراً أساسياً في العملية التعليمية، فجميع ما يعطى، يعطى بطريقة غير تطبيقية مما يصعب استيعابها بسرعة.

وبكل تأكيد إن أهمية إيمان أعضاء هيئة التدريس بغايات وأهداف المؤسسة ورغبتهم واندفاعهم وإسداء خبرتهم إلى زملائهم الجدد أحد المؤشرات المهمة على رسوخ دعائم المؤسسة التعليمية.

الأقسام الدراسية والشعب

إن الأقسام الدراسية والشعب أحد الجوانب المهمة التي يتمّ بها الحكم على مدى مقدرة كليات الهندسة على الاندماج في المجتمع. فوفقاً للتطور الحاصل في مختلف جوانب التقنية أصبحت بعض الشعب هامشية والبعض الآخر أساسية. ولكن من خلال دراسة جميع كليات الهندسة والمعاهد التقنية وجد أن معظم الكليات تحافظ بشكل كبير على جميع الأقسام منذ فترة طويلة. بالرغم من العدد الهائل من الخريجين في هذه الأقسام وبرغم الحاجة

إلى بعض التخصصات الأخرى فإن كليات الهندسة لم تدرس إمكانات استحداث أقسام أو شعب جديدة وفقاً لحاجة المجتمع والاتجاه إلى البحث في الأقسام التي فيها عدد كبير من الخريجين. فقد لوحظ ـ رغم العمر الزمني الكبير ـ لبعض كليات الهندسة، إلا أن المشاكل الهندسية الكبيرة يتم الاستعانة فيها بمهندسين أو باحثين من الخارج.

المناهج والخطط الدراسية:

تعتبر المناهج والخطط الدراسية أحد أهم العناصر الأساسية في المؤسسة التعليمية الهندسية وهي خاضعة للتقويم باعتبار أن المناهج والخطط الدراسية أساس في تحديد مخرجات العملية التعليمية وهم الخريجون، وكذلك النشاط البحثي التطبيقي. ولهذا يجب أن تكون برامج إعداد المناهج تحتوي على جملة من النقاط الأساسية وهي:

- أن تكون للبرنامج أهداف واضحة.
- دقة تحديد الفترة الزمنية لتطبيق البرنامج.
- أهمية تقسيم البرنامج بصورة دقيقة على الفترات الزمنية المناسبة.
- التخصصات الأكثر أهمية للمجتمع.
- احتواء البرنامج على التدريب الميداني.
- تقويم وتطوير البرامج باستمرار.

وكما تمّت الإشارة سابقاً فقد دخل في عناصر تقويم هذا البرنامج أعضاء هيئة التدريس وخبرتهم التدريسية وبرامج الدراسات العليا في الأقسام. ومن خلال الاطلاع على الخطط الدراسية في بعض كليات الهندسة في جامعة الجماهيرية لوحظ أن البرامج الموضوعة في كليات الهندسة بجامعتي الفاتح وقاريونس قد وضعت بشكل جيد وهذا يعود إلى الخبرة الجيدة لدى أعضاء هيئة التدريس بهذه الكليات، بالإضافة إلى برامج الدراسات العليا المعتمدة. ولكن في المقابل فإن عدد الطلبة كبير نسبياً مما له أثر على تطبيق الخطط الدراسية الموضوعة. أما باقي الكليات في الجامعات الأخرى فهي تعاني من

نقص شديد في أعضاء هيئة التدريس مقابل الأعداد المحدودة من الطلبة. وهذه الكليات قامت بوضع خططها الدراسية بناء على الخطط الدراسية لكليات الهندسة بجامعتي الفاتح وقاريونس مع بعض التغييرات البسيطة وفقاً للنظام السنوي والفصلي وهو نتاج لعدم وجود الأستاذ القادر على إعداد الخطط الدراسية الجيدة. ومن جهة أخرى كان واضحاً أن أهداف البرنامج الدراسي لجميع الكليات واحد مع الاختلاف في التعبيرات وهو نتاج الأهداف المشتركة ومراحل التنمية للمجتمع.

وحيث إن التطور التكنولوجي الكبير في نظم المعلومات في هذا الوقت أدى إلى تغير العديد من المفاهيم الانسانية بما اصطلح عليه في الغرب بالأعداد الكبيرة للتقويم، فإن سرعة التغيير وظهور علم يعنى بالبدائل والاهتمام بالمحصلات والنتائج. وحتماً هذا كان له أثر على العملية التعليمية بمؤسسات التعليم العالي في دول العالم الثالث، وبالتالي على هذه المؤسسات أن تستوعب أبعاد هذه الفعالية المهمة وتتبناها وتشارك في تصميم هيكلية عملها وتحديد مكوناتها وعناصرها بدلاً من أن تبقى فقط متلقية لتبعاتها[1].

تقويم المناهج الدراسية والخطط الدراسية للأقسام الدراسية وذلك بتغيير مفرداتها وتكيفها مع المتغيرات الجديدة في مختلف فروع العلوم الهندسية والتقنية، وعملياً يعتبر عامل تقويم تطوير المناهج الدراسية هو أمر قابل للقياس، والمنهج الدراسي يعتمد على مجموعة من العوامل الأساسية وهي مؤهلات أعضاء هيئة التدريس والمقرر الدراسي ونوع الطلبة والإدارة والمستلزمات.

البنية الأساسية بما تشمله من تجهيزات ووسائل:

إن أهمية المعدات والمعامل تعود إلى ضرورة الربط بين الجوانب النظرية والعملية وبخاصة في بعض التخصصات العلمية وإن كان وجود

(1) فؤاد زكريا «التفكير العلمي»، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985ف.

الحاسوب قلّل من الضغط على المعامل ولكن عيوب الحاسوب في هذا الجانب يعود إلى أننا لم نستغل هذه الأداة لاستعمالها في الرفع من القدرة على التفكير والإبداع وحل المشاكل التطبيقية والابتعاد عن البرامج الخيالية والنظرية.

إن القدرة الاستيعابية أي نسبة عدد الطلبة إلى الامكانات والمعامل بحيث تكون النسبة معقولة لتمكين المتعلم من الاستفادة أكثر وهذا يتم وفق البرامج الدقيقة من قبل المؤسسة.

المكتبة الكتب والمراجع والدوريات المتوافرة في مكتبة المؤسسة وعملية الحداثة في المعلومات المتوفرة، وهذا يتأتى بإدارة علمية قادرة على التفكير السليم والتخطيط الاستراتيجي البعيد عن الاتكالية في العمل ومعرفة احتياجات المؤسسة والأساليب للحصول عليها.

النشاط العلمي والبحثي

يعتبر النشاط العلمي والبحثي بمؤسسات التعليم الهندسي أحد العناصر المهمة وهو نتاج الأهداف الأساسية لهذه المؤسسات، فعند إعداد البرنامج الدراسي بصورة جيدة وتطبيق هذا البرنامج من طريق أعضاء هيئة تدريس ذوي مستوى خبرة جيدة، وأقسام وشعب تطوير برامجها وفقاً للتطور والتكنولوجيا وعصر المعلومات ينتج بكل تأكيد نشاط علمي بحثي ولهذا النشاط عناصره الأساسية[1].

- البحوث والدراسات ذات العلاقة بتنمية المجتمع الجماهيري.
- محاضرات عامة وأساسية.
- المؤتمرات العلمية والندوات والحلقات الدراسية ذات الأهداف الواضحة.
- دورات التدريب للمهندسين والفنيين.

(1) جيمس جينز، «الفيزياء والفلسفة»، دار المعارف، القاهرة، 1946ف.

- المساهمة في حل المشاكل الفنية في القطاع الخدمي والإنتاج.
- الاشتراك في اللجان الفنية خارج المؤسسة.
- التعاون مع المؤسسات الأخرى.
- الدراسات العليا.

الإدارة الجامعية الهندسية

تعتبر الإدارة إحدى القواعد الأساسية في كليات الهندسة والمعاهد التقنية والبعض عرّف الإدارة الجامعية على أساس أنها أسلوب تنظيم للفوضى فالهدف تنظيم قوى متطرّفة الرأي ولها استقلالية في التفكير والإدارة أعلى محصلة نافعة تحقق الغايات والأهداف، عليه يتوجب أن تكون الإدارة متميزة ببعض الميزات الخاصة وهي:

- تكون إدارة فعالة وصارمة ومدافعة عن مبادئها.
- إجادة التصرف في الموارد المالية.
- التعامل الجيد مع جميع الكوادر البشرية.
- التحكم والسيطرة على المسار التعليمي بصورة دقيقة وصحيحة.
- خلق توازن بين المركزية والديموقراطية والواقعية وبخاصة في الظروف الصعبة.
- التفكير الهندسي السليم.

التقويم:

لا شك بأن أسلوب التقويم يعتبر أصعب طريقة لتقويم شيء ما، لأن الأشياء المراد تقويمها لا يمكن تقويمها من خلال قيم معيارية ثابتة ومقارنتها ولكنها منظومة متكاملة، وتقويم أي جانب يجب أن يكون شاملاً. فعند أخذ التقويم التعليمي نجد أنه يتداخل مع جوانب متعددة منها البيئة والمجتمع والمستوى الثقافي، إلى أفراد المجتمع، وكمثال لذلك، سنتحدث عن تقويم مؤسسة تعليمية ليست مثالية (توفر الظروف البيئية المناسبة).

ويتم التقويم بالحكم على مدى نجاح العملية التعليمية (مدى تحقيق

الأهداف) ويتم ذلك في ثلاث مراحل هي[1]:

- قبل العملية التعليمية (بداية دخول المتعلم).
- أثناءها (فترة إيصال المعلومة).
- بعدها (فترة التخرج ودخول مرحلة العمل).

وتدخل المؤسسة كعنصر أساسي في ذلك، عليه يمكن تحديد مهمات المؤسسة التعليمية في:

(1) التخطيط الاستراتيجي (2) التحريك (3) المبادرة.

(4) القرار (5) التقويم (6) تحقيق النتائج.

لقد تمّ اقتراح تقويم مؤسسات أو كليات الهندسة والمعاهد التقنية بالجماهيرية وفقاً للمعايير المشار إليها في بحوث سابقة حيث اعتبر التقرير المقدّم أو نتائج وتوصيات اجتماع عمداء كليات الهندسة في بعض الدول العربية هو المعيار الأساسي للتقويم[2] ويمكن تلخيص النتائج على النحو الآتي:

تقويم أغراض وأهداف المؤسسة:

من خلال الزيارات الميدانية والالتقاء مع عمداء كليات الهندسة في مختلف أنحاء الجماهيرية اتضح أن أهداف جميع الكليات واضحة في بعض الجوانب وبخاصة في إعداد الكوادر العلمية المدرّبة (التدريس) ولكنها غير واضحة في جوانب أخرى وقد تحصلت هذه الفقرة على عدد 360 نقطة من أصل 500 نقطة إلى المؤسسات المثالية واضحة الأهداف أي بنسبة 72 في المئة في حين أن فقرة أعضاء هيئة التدريس والعناصر المساعدة تحصلت على 500 نقطة من أصل 1000 نقطة أي بنسبة 50 في المئة، والبنية الأساسية تحصلت على 580 نقطة من أصل 970 أي بنسبة 59,79 في المئة، والبرنامج الدراسي تحصل على 740 نقطة من أصل 990 نقطة أي بنسبة 74,75 في المئة، وتنظيم إدارة المؤسسة تحصلت على 220 نقطة من أصل 930 نقطة

---

(1) محمد زياد حمدان، «البحث العلمي كنظام» دار التربية الحديثة، عمان ـ الأردن، 1989ف.

(2) «سيكولوجية التعلم» سلسلة ملخصات شوم.

بنسبة 23,66 في المئة، في حين النشاط العلمي البحثي والتطبيقي كان من الصعب الوصول إلى تقويم مثالي له، نظراً إلى عدم وجود خطط واضحة من معظم الكليات حيث احتوى البرنامج على نشاط فردي بعيد عن الجماعية في العمل وكان الهدف ليس البحث لأجل التطوير.

بناءً على ذلك لا بد من التقويم الدائم والدوري للمؤسسات الهندسية الفنية من جانب الإدارة والمؤسسات المنتمي إليها خريجو هذه المؤسسات، كذلك لا بد من أخذ وجهة نظر المجتمع بصفة عامة رغم التباين الثقافي في مستوى أفراد المجتمع وضرورة تشجيع المبدعين والمتميزين ومعاقبة المخالفين وتوجيههم وتكريس انتمائهم للمؤسسة.

منحنى التقويم

يمكن النظر إلى النتائج المتوقعة من هذه الدراسة وغير المتوقعة. فعند الافتراض أن تقويم أحد المعالم صادقة المحتوى إلا أنه لا يمكن رؤية كل السلوكيات الناتجة، وغالباً ما تهمل النتائج غير المتوقعة سواء كانت سيئة أو جيدة لأن التقويم يركز فقط على الأهداف السابقة وصياغتها ولكن تحقيق تحسين في أحد المعالم بصورة أسهل عندما تكتمل صورة النتائج جميعها[1].

وبالرغم من أنه في الغالب يكون هناك توقع في بعض النتائج إن نمو 30 في المئة من كل المعالم متوافر في جميع المؤسسات المشار إليها وأن باقي النسبة يكون فيها اختلاف من مؤسسة إلى أخرى، وهذا له تأثير على مستوى الخريجين. وهذه المجموعة من التوقعات التي تدعمها السياسات التي تتخذها المؤسسات التعليمية وممارسات تصحيح الأخطاء. وهذا النظام يخلق نوعاً من النبوءة الذاتية التحقيق بحيث إن مخرجات التعليم لها تأثير كبير في التقدير النهائي لعملية التقويم تكون متقاربة للتوقعات الأصلية[2].

---

(1) محمد فرج غيم «نحو استراتيجية عربية للتعليم الآلي: قضايات ومشكلات»، مجلة البحوث الهندسية، الجماهيرية، 1994ف.

(2) صالح يحيى الباروني «لمحة عن التعليم الهندسي والبحوث التطبيقية في الوطن العربي» مجلة البحوث الهندسية، الجماهيرية، 1994ف.

الجدول رقم (1) يبين درجات أهمية المعالم الأساسية للمؤسسة العلمية[1].

الجدول رقم (1) درجة أهمية المعالم الأساسية

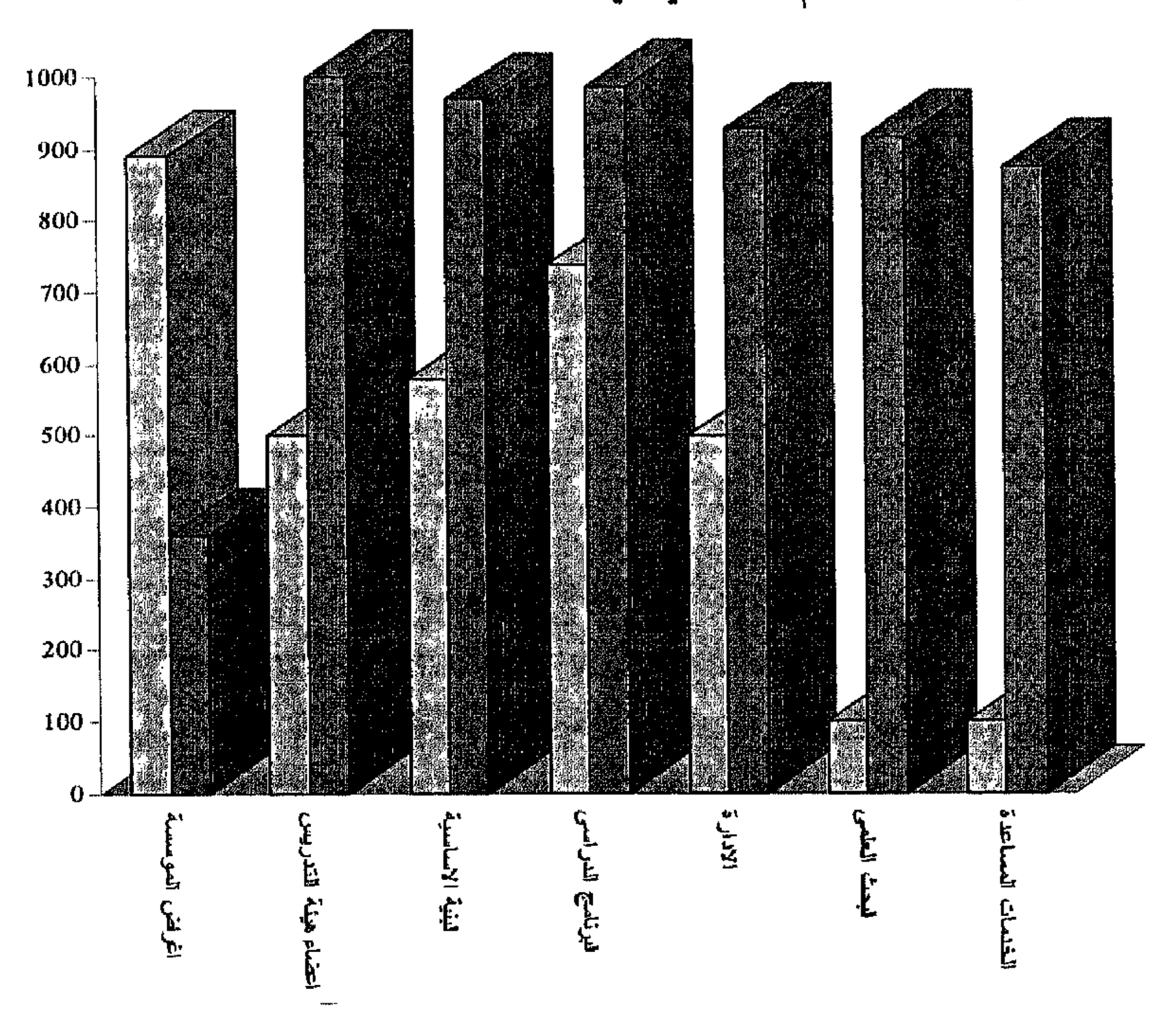
ت	المعالم الأساسية	درجة الأهمية/ 10
1	أهداف المؤسسة	0,9
2	أعضاء هيئة التدريس والعناصر المساعدة	1
3	البنية الأساسية	1
4	البرنامج الدراسي	1
5	التنظيم والإدارة	0,9
6	النشاط العلمي والبحثي التطبيقي	0,9
7	الخدمات الأساسية والمساعدة	8,8

الجدول الرقم (2) التقويم الإجمالي لبعض مؤسسات التعليم الهندسي في الجماهيرية

ر.م.	المعالم الأساسية	درجة أهمية المعالم الأساسية	درجة تقويم المعالم	درجة التقويم الإجمالي
1	أغراض المؤسسة	0,9	360	3240
2	أعضاء هيئة التدريس والعناصر المساعدة	1	500	5000
3	البنية الأساسية	1,0	580	5800
4	البرنامج الدراسي	1	740	7400
5	تنظيم إدارة المؤسسة	0,9	2200	19800
6	النشاط العلمي والبحثي والتطبيقي	-	-	-
7	الخدمات الأساسية والمساعدة	0,9	3360	30240
درجة التقويم الإجمالي للمؤسسة 71480				

(1) راسم عامر علي وآخرون «التقويم في العملية التعليمية»، مجلة جامعة سبها، مقبول للنشر.

الشكل الرقم (1) يوضح العلاقة بين المعالم الأساسية في بعض مؤسسات التعليم الهندسي في الجماهيرية ومؤسسة مثالية.



الشكل (1) العلاقة بين المعالم الأساسية لبعض مؤسسة التعليم الهندسي في الجماهيرية ومؤسسة مثالية

وحيث إن معظم المؤسسات التعليمية تعتمد على التوزيع الطبيعي في النتائج إلا أن هذا لا يعتبر نهائياً، حيث إن التوزيع الأكثر ملاءمة للنشاط العشوائي الذي يخضع للصدفة أو التعليم فإنه نشاط مقصود نسعى من خلاله إلى جعل مخرجات التعليم تكون ملمة بما تمّ تدريسه. فإذا كان التدريس فعالاً لزم أن يكون توزيع التحصيل مختلفاً عن التوزيع الطبيعي. والواقع أننا

يمكن أن نتأكد من فشل جهودنا التعليمية كلما اقترب توزيع التحصيل من التوزيع الطبيعي. كما أن الأفكار المطروحة ومستوى التقويم ومستوى الاستعداد للتباين بين خريجي المؤسسة، فالمعروف أن الطلبة ذوي مستويات الاستعداد المرتفع يستطيعون تعلم الأفكار المعقدة في الموضوع في حين لا يستطيع الطلبة ذوو الاستعداد المنخفض إلا تعلم أبسط الأفكار في الموضوع. وبالتالي فإن هذا يكون له مردود على جميع عناصر معالم المؤسسة.

النتائج والتوصيات

من خلال هذه الدراسة يمكن القول: إن المؤسسات التي شملتها الدراسة لم تصل إلى المستوى المثالي أو أن تحقق الأهداف التي تمّ وضعها بصورة دقيقة وهذا ناتج من النقص الحاد في بعض المعالم الأساسية لمؤسسات التعليم الهندسي، وخصوصاً أعضاء هيئة التدريس. فقد وجد بعض العجز الكبير في أعضاء هيئة التدريس في الكليات المنتشرة خارج المناطق ذات الكثافة السكانية الكبيرة وهو ناتج من التوسع الأفقي في انتشار هذه الكليات في مختلف أنحاء الجماهيرية. كذلك يمكن استخلاص العلاقة بين مؤسسة التعليم الهندسي ومؤسسات المجتمع الأخرى، لم يكن بالمستوى المطلوب وهو ما يؤكد غياب النشاط البحثي التطبيقي. وهذا الغياب ينتج عن عدم ثقة مؤسسات المجتمع في مؤسسة التعليم الهندسي، كذلك غياب التقويم الذاتي لمؤسسات التعليم الهندسي وبالتالي معرفة الأخطاء وتصحيحها، وبناءً على ما سبق يمكن الوصول إلى:

1 ـ ضرورة التقويم المستمر لمؤسسات التعليم الهندسي في الجماهيرية.

2 ـ ضرورة قيام الإدارة في هذه المؤسسات بالتخطيط الاستراتيجي وذلك بالتنسيق مع مجالس التخطيط العام بالجماهيرية.

3 ـ أهمية إيجاد علاقة جيدة بين هذه المؤسسات على مستوى الجماهيرية وذلك بالتخطيط للبحث العلمي بصورة جيدة.

4 ـ ضرورة تبني الكليات ذات العمر الزمني الكبير وتطوير برامج ومناهج الكليات الحديثة وتشجيعها وخلق الثقة فيها.

5 ـ الاهتمام بعقد مؤتمرات على مستوى عال لتقويم هذه المؤسسات وتوجيهها التوجيه السليم.

6 ـ التوسع الأفقي يعتبر فكرة جيدة ولكنها تحتاج إلى دعم كبير من جانب الدولة والمجتمع حتى يكون مردوده إيجابياً.

وفي الختام لكل مهنة في الحياة مشاقها وأمجادها ويصدق هذا القول على مهنة التعليم كما يصدق على سواها. والحقيقة أن السعي لتحصيل المعرفة العلمية وتطويرها واستخدام التقنيات الحديثة لإثراء هذه المعرفة وتطوير المجتمع يمكن أن يمنح المرء لحظات بل وفترات أطول في بعض الأحيان من المتعة الرائعة (الانتماء إلى المهنة) التي تصاحب الوعي بومضات الإلهام ونفاذ البصيرة والتحسس ومحاولة كشف الأسرار والتحدي والبحث عن الأفضل في أسلوب التعليم أو التقويم، وإذا كان المرء محظوظاً فإن هذا يحقق بفضل التكاتف والنقاش الجيد والنقد البنّاء والتعلم من الجميع.

وتدفعنا الواقعية والأمانة للاعتراف بأن الباحثين العلميين وأعضاء هيئة التدريس يتمتعون بكل نواحي الضعف والقوة التي توجد في كل جماعة إنسانية أخرى. وكون الشخص متعلماً وبارعاً لا يعني بالضرورة حكيماً رحيماً متقبلاً للنقد.

المراجع

1 - موسى محمد موسى وآخرون «منهجية لتقويم مؤسسات التعليم الجامعي الأكاديمي والمهني»، مجلة الهندسي، 1998ف.

2 - مازن عبدالحميد كام السمرائي «تقويم المناهج والبرامج التعليمية في الكليات الهندسية العربية» اجتماع الهيئة العمومية للأمانة العامة لجمعية كليات الهندسة في الجامعات العربية - 2000ف.

3 - زريمق خليفة العكروتي، «المعالم وتحديد مفاهيم ودوره في العملية التعليمية»، مجلة دراسات 11، 2002ف.

4 - أحمد الفنيش وآخرون «التعليم العالي في ليبيا»، الهيئة القومية للبحث العلمي، الجماهيرية، 1998ف.

5 - جون ب ديكنسون «العالم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث» سلسلة المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب. الكويت، 1978ف.

6 - العجيلي سركز وناجي خليل «نظريات التعليم» منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996ف.

7 - نيامين س بلوم وج. توماس هاستنغس، جورج ف. مادوس «تقويم تعلم الطالب التجميعي والتكويني»، منشورات دار ماكرو هيل للنشر 1983ف.

8 - فؤاد زكريا «التفكير العلمي»، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1985ف.

9 - جيمس جينز، «الفيزياء والفلسفة»، دار المعارف، القاهرة، 1946ف.

10 - محمد زياد حمدان، «البحث العلمي كنظام» دار التربية الحديثة، عمان - الأردن، 1989ف.

11 - «سيكولوجية التعلم» سلسلة ملخصات شوم.

12 - صالح يحيى الباروني «لمحة عن التعليم الهندسي والبحوث التطبيقية في الوطن العربي» مجلة البحوث الهندسية، الجماهيرية، 1994ف.

13 ـ محمد فرج غيم «نحو استراتيجية عربية للتعليم الآلي: قضايا ومشكلات»، مجلة البحوث الهندسية، الجماهيرية، 1994ف.

14 ـ راسم عامر علي وآخرون «التقويم في العملية التعليمية»، مجلة جامعة سبها، مقبول للنشر.

التعليم العالي ومتطلبات التنمية

إعداد

د. أبو القاسم محمد العزابي

مقدمة

إن التنمية هي إحدى صفات الاستمرار الأساسية لأي تقدم أو تحوّل نحو الأفضل، والتنمية ليست غاية في حد ذاتها، إنما هي وسيلة لتحقيق نتائج مرجوة منها في مجال أو عدة مجالات.

وللتنمية تعريفات عدة، فمن المتخصصين من يرى إنها تعني أكثر من مجرد نمو الدخل القومي، إذ أنها تعمل على تحسين أو زيادة طاقات المجتمع الاجتماعية بما يؤدي إلى رفع معيشة أفراده، وذلك من خلال تحقيق الحاجات الأساسية، كالملبس والمأكل والتعليم والعلاج الصحي، الأمر الذي يترتب عليه إزالة الفوارق الطبيعية بين أفراد المجتمع في ما يتعلق بالعدل وتوزيع الثروة وخلق فرص عمل متكافئة. . . إلخ.

كما أن التنمية المتوازنة والمتألقة هي أساس أي تقدّم وتطور مستديمين في أي مجتمع يتطلّع لأن يكون مستقبله أفضل من حاضره.

إن التنمية المستمرة أو المستديمة لا تتم بمجرد مصادفة نتيجة غياب المخططين أو صانعي القرار، وإنما يجب أن تتم وتتحقق وفق خطط محددة الهدف، ومتوافقة مع نتائجها المتوقعة، حتى يمكن من خلالها العمل على ضمان أفضل مستقبل يعزز ويدعم الأجيال القادمة.

إن اختيار التخطيط العلمي المرشد إنما يمثل اختيار أسلوب حشد الطاقات والامكانات المادية والبشرية ووضعها ضمن مخطط شامل ومتكامل

مبني على أساس الاختيار العلمي المدروس في إطار أفضل الطرق والسياسات المتوازنة والمتنافسة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، شاملة بذلك جميع الأنشطة والقطاعات لكافة المناطق الجغرافية والتجمعات السكانية[1].

إن الخلل أو الإفراط في أحد عناصر التنمية قد يعمل على نواتج سلبية تترك آثارها على جميع برامج التخطيط المختلفة، وبخاصة في حالة كون هذه العناصر هي المستهدفة كالتعليم الذي يعتبر من أهم ركائز التنمية الأساسية.

فالتنمية إذاً لا يمكن نجاحها إلا من خلال الاهتمام بالإنسان بوصفه دعامة التطوّر والضمانة الحقيقية لإنجاح برامج التنمية التي هي في الأساس وضعت من أجله، وبذلك فإن ربط التعليم بمتطلبات التنمية شيء ضروري، وهو جزء لا يتجزأ منها، ولذلك يجب العمل على جعل التعليم متجاوباً ومنسجماً مع برامج التحوّل الاقتصادي والاجتماعي من خلال تبنّي سياسة سليمة.

وعليه فإنه هذه الورقة ستقوم بتفحّص مسيرة التعليم العالي في الجماهيرية خلال الفترة من 1970 إلى 2002ف وعلاقة ذلك باستراتيجية التنمية بعيدة المدى والعمل على كشف أوجه القصور في ذلك.

ماهية التنمية وأهدافها:

التنمية هي التغير في العمليات الاقتصادية والاجتماعية التي تجرى في البلدان التي تختار هذا النهج شريطة ألا تكون سياسة ومنهج الدولة. فالتنمية في السابق كانت عبارة عن غاية تندرج تحت مصطلح أهداف النمو مع عدم إعطاء أهمية كبيرة لمنافع النمو. إن مصطلح التنمية مطلوب ليشمل مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والقيم التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، وفي هذا الإطار حاول عدد كبير من المفكرين شرح مفهوم التنمية من وجهة نظرهم، فمثلاً: جوليه رأى أن التنمية هي ديمومة الحياة، وتكريس الذات

(1) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، أضواء على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية، 1970 ـ 1987ف. الثانية.

والحرية، وإن كلاً من هذه المحاور يعتمد على الآخر لا غنى لأحدهما على الآخر أي أنهما حلقة واحدة[1].

ومفهوم التنمية كما جاء في تعريفات الأمم المتحدة هي: عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية... لتساهم في تقدم البلاد.

إن معنى ذلك الاعتماد على مساهمة السكان الفردية والجماعية في الجهود التي تبذل لتحسين مستواهم المعيشي إلى جانب دعم السلطات الرسمية من خلال تقديمها للخدمات الفنية والمادية.

وفي تعريف آخر للتنمية من قبل الأمم المتحدة جاء فيه: التنمية برامج متعددة الأغراض، أي أنها لا تقتصر على الجوانب المادية والاقتصادية بل تشمل أيضاً النواحي الثقافية والتعليمية... والاجتماعية، وذلك لأن هذه البرامج ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق التنمية متعددة الجوانب.

كما جاء في تعريف ثالث للأمم المتحدة أن التنمية هي: النمو والتغير معاً على أن يحدث أو يتم هذا التغير في جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وذلك من حيث الكم والكيف.

كما اختلف مفهوم التنمية لدى المفكرين وعامة الناس وهم يعنون بذلك أشياء مختلفة أو متباينة، فالمفكرون الاقتصاديون ينظرون إلى التنمية من وجهة النظر الاقتصادية وتتأثر نظرتهم بمؤثرات النمو المادي والكمي (كمعدل الدخل القومي والناتج المحلي والناتج الإجمالي القومي...). بينما ينظر الاجتماعيون إلى التنمية نظرة مختلفة أي متمثلة في التغير والتفاعل والتنشئة

(1) أ. ترلوول، النمو والتنمية: مع إشارة إلى البلدان النامية، ترجمة قاسم عبدالرضا الدجيلي وعلي عبدالعاطي، إدارة المطبوعات والنشر، جامعة الفاتح، (طرابلس: 1998ف).

الاجتماعية إلى جانب التأكيد على المؤثرات الكيفية والنوعية وما إلى ذلك من المفاهيم الاجتماعية. كما أن مفهوم التنمية يختلف من نظام اقتصادي إلى آخر، فالاقتصاديون الرأسماليون يرون في التنمية العمل على سعادة الفرد ورفع مستواه المعاشي وإتاحة البدائل المتعددة أمام اختياراته، أما التنمية من وجهة النظر الاشتراكية فهي تهدف إلى تحقيق مجتمع الكفاية وعدالة التوزيع بين المواطنين، وبمعنى آخر تحقيق أعلى درجات الاكتفاء الذاتي للدولة وأقصى ما يمكن تحقيقه من رفاهية للجماهير.

وإجمالاً فإن كلمة تنمية تحمل في ذاتها بعض مسببات الاختلاف، كونها مصطلحاً قيمياً، وليس مصطلحاً معيارياً أو مادياً.

ومن أجل أن تكون التنمية هدفاً عاماً لكل الناس فإن معانيها أو مضامينها يجب أن تترك مطلقة تختلف باختلاف الظروف المكانية والزمانية. فالاختلاف في تفسيرها يبقى قائماً بين كل من العالم أو المتخصص ورجل الشارع، ومن ثم فإن التنمية ستظل شائعة بين جميع الأوساط طالما أنها شيء مرغوب.

وهنا لا يفوتنا أن نذكر أن التنمية ليست النمو، فالنمو هو الزيادة الكمية، بينما التنمية هي التحول الكيفي كما تعني التغير والنمو معاً.

والسؤال الذي بين أيدينا: هل التنمية كلمة لصيقة بالدول المتخلفة ومن ثم سميت الدول النامية لارتباط ذلك بعملية التنمية، أم أن التنمية كيان مادي تسعى إليه جميع الدول أوالمجتمعات؟ أم أنها مجرد مفهوم علمي ونموذج منهجي يستعان بهما لتحقيق الأهداف العامة؟ وهل التنمية هدف دائم أم أنها هدف مرحلي؟ وهل التنمية عملية طوعية أم أنها حتمية ينبغي أن تفرض على جميع المجتمعات؟ وهل التنمية جاءت لتلبية حاجات الأفراد الأساسية، أم أنها توجيه لتطوير هياكل المجتمع ككل؟ وهل التنمية تبدأ بالإنسان، أم بالقانون، أم بالمواد المختلفة، أم هي جميع المعطيات ابتداءً من الإنسان وانتهاءً بالمواد الموقتة والمستديمة؟

إلا أن الحاصل من جميع هذه الأسئلة هو أن كل مجتمع أو دولة تنتقي

ما هو ملائم لظروفها المكانية والزمانية والثقافية لتنمية مواردها البشرية(*) والاقتصادية.

العلم والتنمية:

لقد جاء الاهتمام بالعلم منذ أن عرفت الإنسانية أقدم الحضارات حيث في إمكان المرء اليوم مشاهدة مخلّفات التراث الحضاري الرائع الجمال والمتمثّل في المدن والملاعب الرياضية والحصون والطرق المعبّدة بالحجارة، وما إلى ذلك مما يمكن مشاهدته بعد مرور نحو أربعة آلاف سنة، كمخلّفات الحضارات البابلية والآشورية والكنعانية والصينية واليونانية والرومانية والإسلامية، وغيرها من الحضارات الأخرى.

وقد جاء على لسان الشاعر الصيني كواب تسو[1]، منذ أكثر من ألف سنة على نزول الرسالة المحمدية على سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)، فيما يخصّ العلم وأهميته إذ قال: «إذا أردت أن تحصد بعد عام فازرع قمحاً، وإذا أردت أن تحصد بعد عشر سنوات فازرع شجرة، وإذا أردت أن تحصد بعد قرن فعلّم الشعب، لأنك إذا زرعت قمحاً فإنك تجني مرة واحدة، وإذا زرعت شجرة فإنك تجني مرة واحدة كل عام، وإذا علّمت الشعب فإنك تحصد دائماً».

كما قال أيضاً: «إذا أعطيت رجلاً سمكة واحدة فإنك تطعمه مرة واحدة، وإذا علّمته الصيد فإنك تطعمه طوال حياته».

ومن هنا تظهر أهمية التعليم بكل مجالاته، إلى جانب ضرورة نقل المعرفة الإنسانية من جيل إلى آخر بقصد الترابط الفكري والحضاري.

(*) مفهوم التنمية البشرية: هي التي تجعل من التنمية عملية رفاه بشري أكثر من كونها حالة نمو اقتصادي.

(1) ميتم صاحب عجام، الدراسات العليا وأهداف القيام بالبحث العلمي بالجماهيرية، مؤتمر الدراسات العليا بالجامعات الليبية ـ جامعة قار يونس 16 ـ 17 الماء 1979ف.

وقد أكّد الإسلام على أهمية التعليم في كثير من المواضع، فقد أمر كل مسلم ومسلمة بالتعلّم، وحضّ على طلب العلم من المهد إلى اللحد، كما رفع من شأن العلماء، ودعا إلى احترامهم وتقديرهم ومشاورتهم، حيث قال في كتابه الكريم: ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾[1]، ﴿قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون﴾[2] ﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات﴾[3]... إلخ من الآيات الكريمة في سور العنكبوت وفاطر والتوبة والجن، كما أكّدت السنّة النبوية المطهّرة، على العلم والتعليم كقوله عليه الصلاة والسلام «اطلبوا العلم ولو في الصين».

وأكّد على فضل العلم والعلماء، والدعوة إلى طلب العلم وتعلّمه شرحاً وتفصيلاً، فأكّد على أن العلماء ورثة الأنبياء، وأن مثل العلماء في الأرض كمثل نجوم السماء يهتدى بها في ظلمات البر والبحر، وأن أفضل الناس هو المؤمن العالم... إلخ.

كل ذلك يدلّ دلالة واضحة على مدى اهتمام الدين الإسلامي بالعلم والعلماء، حيث انكبّ المسلمون منذ نزول الوحي على سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) على طلب العلم، فقد نبغ العديد من العلماء المسلمين كابن سينا والرازي وابن خلدون وابن جابر وابن بطوطة والجاحظ وغيرهم كثير، وذلك إبان انتشار الإسلام في شمال أفريقيا وجنوب آسيا.

والجانب الآخر من أهمية العلم والتعليم، هو إيجاد فرص العمل والإنتاج، فمن خلال التعليم والبحث العلمي يصبح في الإمكان استخدامها في التطوير وإيجاد فرص للعمل، ومن ثم يصبح العمل عنصراً من عناصر الإنتاج، كما أنه يساعد على تكثيف وزيادة الإنتاجية وبالتالي رفع الكفاءة الإنتاجية.

فأي تطور اقتصادي وثقافي أو اجتماعي لا يمكن أن يكتب له النجاح ما

(1) سورة النحل، آية 43.
(2) سورة الزمر، آية 9.
(3) سورة المجادلة، آية 11.

لم تسبقه وتصاحبه زيادة في المعرفة من طريق الدراسة والتعليم والبحث.

فمن خلال العلم يصبح في الإمكان زيادة الإنتاج والإنتاجية، فباستخدام العلم والتقنية الحديثة يمكن تحقيق زيادة الإنتاج بنسبة تتراوح ما بين 80 ـ 90 في المئة، وأن ما يزيده التعليم منفرداً قدّر بحوالى 20 في المئة، ومساهمة رأس المال والأيدي العاملة تتراوح هي الأخرى ما بين 10 ـ 20 في المئة[1].

ودور العلم لا يقتصر على زيادة الإنتاجية فقط، بل أيضاً المساهمة في تمكين الإنسان من عملية الخلق والتطوير والإبداع.

كما لا يفوتنا أن نشير إلى أنه توجد علاقة قوية بين الإنتاجية الاقتصادية من ناحية وكم الثروة التعليمية وكذلك حجم الاستثمار الجاري في التعليم من ناحية أخرى في أي بلد من البلدان.

وهذا ما يمكن ملاحظته على أقطار العالم الثالث. فمثلاً، باستثناء البلدان الخليجية المنتجة للنفط فإن الأقطار العربية تنفق أقل من متوسط العالم الثالث، أي نحو 3 في المئة فقط من إنفاق الدول المصنعة مقارنة بالدول الخليجية التي بلغ الإنفاق فيها على التعليم نحو خُمُس الإنفاق في الدول المصنعة.

تطور التعليم الجامعي والعالي في ليبيا

لقد مرّت البلاد العربية ومن بينها الجماهيرية بفترة زمنية طويلة امتدت نحو ما يزيد على أربعة قرون من الاحتلال التركي ثم أعقبه الاستعمار الأوروبي الغربي الذي استمر إلى ما بعد منتصف القرن العشرين في بعض الأقطار العربية كالجزائر مثلاً، حيث عاشت الأمة العربية فترة طويلة من الحرمان الثقافي في ما عدا كتاتيب تحفيظ القرآن الكريم التي ارتبط وجودها بالمراكز الحضارية في معظم الأحيان. وبمعنى آخر فقد عمل الاستعمار بشتى

(1) ميتم صاحب عجام، الدراسات العليا وأهداف القيام بالبحث العلمي بالجماهيرية، المرجع السابق.

أنواعه على تهميش دور التعليم. هذا بالإضافة إلى تأخر أساليب ووسائل الإنتاج وتخلّف البنى الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي تعدّ ظاهرة التعليم العالي في كثير من الأقطار العربية ظاهرة حديثة التكوين، إذ إن بدايتها الأولى لم تكن إلا في منتصف القرن العشرين مع استثناء بعض الأقطار كمصر مثلاً.

وتعتبر الجماهيرية من البلدان التي اهتمت بالعلم منذ أن تواجدت أولى الحضارات الإنسانية على ترابها، ممثلة في الحضارة الجرمانتية ثم الحضارات الفينقية والإغريقية والرومانية. وخير شاهد على ذلك ما سطّرته كتب التاريخ من وجود مكتبات كمكتبة شحات التي تقلّد بعض أمنائها في فترة من فترات حياتهم أمانة مكتبة الإسكندرية، وهما كليماخوس وأزازنس[1].

أما إبان العهد الإسلامي فقد انتشرت في البلاد الكتاتيب والمساجد والزوايا الكبرى، والأخيرة ترقى إلى مستوى التعليم الجامعي المعاصر. فالتعليم في الزوايا والمساجد الكبرى لم يخرج في كونه على ما يمكن أن نطلق عليه أو نسميه التعليم الجامعي أو العالي مع اختلاف ظرفي المكان والزمان.

هذا بالإضافة إلى أن التعليم في المساجد والزوايا لم يقتصر على التعليم الديني بل شمل كذلك العلوم التطبيقية كالجغرافيا والفلك والفيزياء والطب... إلخ. ويبقى إذاً الاختلاف بين التعليم بالأمس والتعليم اليوم هو الاختلاف الحضاري والاجتماعي والاقتصادي.

كما يمكننا القول بأن مفهوم التعليم الجامعي أو العالي هو ذلك الجهد العقلي الذي يبذله الفرد أو الأفراد دون ارتباط ذلك بمكان معين من أجل البحث والوصول إلى فهم ظاهرة من الظواهر المحيطة سواء أكانت مادية أم اجتماعية.

هذا هو المنهج الذي نهجه التعليم في أوروبا ابتداءً من القرن الثاني

(1) علي الحوات، التعليم العالي في ليبيا ـ نشأته وتطوره وإنجازاته، مجلة الجامعي، العدد الأول، الفاتح ـ 1993ف، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، (طرابلس: آي النار (يناير) 1993)، ص 15.

عشر، حيث بدأ التعليم العالي والجامعي بالكنائس التي اهتمت بعدد من القضايا الدينية والفكرية والثقافية.

وإجمالاً نلاحظ أن السلّم التعليمي إبان العهد الإسلامي في ليبيا قد بدأ هو الآخر بالكتاتيب أي ما يعادل المدارس الابتدائية، والمساجد وهي تضاهي التعليم الإعدادي والثانوي، وهي تعد أعلى مستوى من الكتاتيب في مستوى طلبتها وكذلك أساتذتها، وأخيراً الجوامع والزوايا، والأخيرة انتشرت في ليبيا ودول الشمال الأفريقي والتي يماثل التعليم فيها المستوى الجامعي والعالي، ولقد بلغ عدد الزوايا أربع عشرة زاوية تقوم بتدريس العلوم الدينية والدنيوية. لقد استمر التعليم فيها إلى بداية الاحتلال الإيطالي الغاشم لليبيا في عام 1911ف، حيث أغلقت بعض الزوايا وتمّت محاربة الأوقاف المحبوسة عليها وكذلك الالتحاق بالأزهر في مصر.

أما أثناء الاحتلال الإيطالي فقد حرم معظم الليبيين من التعليم، في ما عدا قلة التحقت بالمدارس الإيطالية بليبيا وإيطاليا.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، تمّ تأسيس أول جامعة ليبية حديثة في عام 1955ف، في مدينة بنغازي اشتملت على كلية الآداب والتربية التي افتتحت في عام 1955ف، ثم كلية الاقتصاد والتجارة في عام 1957ف[1]، وكلية القانون في عام 1962ف، أما فرع الجامعة في طرابلس فقد احتوى على كلية العلوم التي افتتحت عام 1957ف، وكلية الزراعة عام 1966ف، كما ضمّ إلى فرع طرابلس كل من كلية الدراسات الفنية، وكلية المعلمين العليا[2].

لقد استمر الوضع الجامعي كما هو إلى ما بعد قيام ثورة الفاتح من سبتمبر 1969ف، حيث بدأت الجامعة الليبية تشهد تطوراً كبيراً، وتغييراً في مسلكها وأهدافها.

ومن ثم فقد حظي التعليم بوجه عام والتعليم الجامعي والعالي بوجه

(1) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في ليبيا، (واشنطن: 1960).
(2) اللجنة الشعبية للتخطيط، الخطة الثلاثية ـ 1973 ـ 1995ف.

خاص، باهتمام كبير منذ عام 1970ف فصاعداً، وقد تمثّل ذلك في التطور المطرد في أعداد الطلبة، وما ترتّب على ذلك من فتح جامعات وكليات ومعاهد عليا جديدة لمواكبة التقدّم العلمي والتقني في العالم، حتى تتمكن البلاد من خلال ذلك من تزويد مخططات التحوّل الاقتصادي والاجتماعي بما تحتاجه من كوادر وأطر مؤهلة تأهيلاً عالياً.

فعلى سبيل المثال ارتفع عدد الطلبة بالتعليم الجامعي والعالي من 3663 طالباً في عام 1969 ـ 1970ف إلى 13517 في عام 1975 ـ 1976ف[1]. وإلى 34469 طالباً في عام 1984 ـ 1985ف، ثم إلى 276744 طالباً في عام 1999/ 2000ف، أو ما يعادل نحو 1 في المئة إلى 15 في المئة من إجمالي عدد الطلاب في الفترة من عام 1970 ـ 2000ف، الأمر الذي يعكس تزايداً كبيراً في عدد الطلبة الملتحقين بالجامعات والتعليم العالي.

ومن خلال الرجوع إلى تعدادات السكان للسنوات 1973 و1995ف[2]. وحصر القوى العاملة لعام 2002ف[3]. يتضح حدوث تطور سريع في حملة المؤهلات الجامعية والعالية كنتاج لزيادة عدد المنخرطين في التعليم العام بوجه عام والتعليم العالي بوجه خاص. ففي عام 1999ف بلغ إجمالي حملة شهادة الدبلوم العالي والشهادة الجامعية وكذلك الماجستير والدكتوراه 115335 فرداً أي مانسبته 26 في المئة من إجمالي السكان الليبيين الحاصلين على مؤهل علمي محققاً بذلك زيادة نوعية مقارنة بنسبة هذه الشريحة 10,2 في المئة من إجمالي المؤهلين في عام 1984ف.

---

(1) وزارة التخطيط والبحث العلمي، تقرير متابعة الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 ـ 1975ف، (طرابلس: 1976ف).

(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، دراسة إحصائية تحليلية حول الحالة التعليمية للسكان الليبيين، لعام 1995، العدد 2 من سلسلة الدراسات الإحصائية، (طرابلس: 1998).

(3) ـ النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001ف، (طرابلس: 2002).

جدول ـ 1 ـ

تطور عدد الطلاب منذ الفترة 1969 ـ 1970ف إلى 1999 ـ 2000ف

	السنة	
	1969 ـ 1970ف	1999 ـ 2000ف
إجمالي عدد الطلبة	365311	1860000
طلبة التعليم الجامعي والعالي	3663	276744
نسبة التعليم الجامعي والعالي	1,0 في المئة	14,9 في المئة

*يشمل التعليم الخاص 9890 طالباً.

والمصادر: (1) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال 28 عاماً، (طرابلس: 1428)، ص 44.

(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي، عام 2002ف، (طرابلس: 2002)، ص 76.

الإنفاق على التعليم والبحث العلمي في ليبيا وعلاقة ذلك بالتنمية البشرية والاجتماعية والاقتصادية:

بالنظر إلى الإنفاق على التعليم في الجماهيرية خلال التسعينات من القرن العشرين فقد بلغ نحو 6,6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (للفترة 1993 ـ 1997ف)، وحوالى 16,7 في المئة من الإنفاق الحكومي الإجمالي (للفترة 1995 ـ 1997ف)[1].

ومقارنة بالدول العربية الأفريقية[2] يتضح أن ليبيا تحتل المرتبة الثانية بعد تونس 7,7 في المئة في ما يتعلق بالإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة للإنفاق الحكومي على التعليم فإنها تحتل المكانة الرابعة بعد كل من المغرب وتونس والجزائر 24,9 و19,9 و19,4 في المئة على التوالي (الجدول رقم 2)، وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدل على أن التعليم حظي بنصيب جيد بالنسبة للإنفاق العام إلا أنه أقل أهمية في ما يتعلق بالإنفاق

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشرية، (طرابلس: ـ).

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001ف.

الحكومي الذي يؤهله للمساهمة في التنمية بشكل فعّال، كما يحول على الأمد البعيد دون الاستمرار في الاعتماد على استخدام الكفاءات الأجنبية.

وبالنسبة للإنفاق على التعليم في ليبيا فإنه يتم من خلال موازنتين[1]: موازنة التحول وموازنة التنمية، حيث إن الإنفاق من موازنة التحول أثناء الفترة ما بين 1994 إلى 2000ف، قد تراوح ما بين 8,7 في المئة و20 في المئة كحد أقصى وهذه الزيادة الأخيرة بالطبع جاءت نتيجة للتوسع في عدد الجامعات والمعاهد العليا وما ترتّب على ذلك من أعباء مالية إضافية ممثلة في المهمات والمصروفات الإدارية... إلخ. أما في مجال التنمية فقد بلغ نصيب التعليم بمختلف مراحله والبحث العلمي نحو 6,9 في المئة و8 في المئة من إجمالي موازنة التنمية لسنتي 1988 و1999ف، وحوالى 25في المئة خلال سنتي 2000 و2001ف، وقد تزامنت الزيادة في السنتين الأخيرتين مع البدء في تطبيق البنية التعليمية الجديدة وما ترتّب على ذلك من مستلزمات تعليمية تطلبتها طبيعة المرحلة التعليمية.

وإجمالاً فإن متوسط الإنفاق على التعليم للفترة من 1970 وحتى 1988ف كان في حدود 6,1 في المئة من إجمالي ما صرف (حوالى 25000 مليون دينار ليبي)[2] على جميع القطاعات مثل:

القطاعات الإنتاجية والخدمية مما جعلها تحتل المرتبة الخامسة في الأهمية، (انظر الجدول الرقم 2). إن مثل هذه النسبة تعتبر أقل مما يجب أن يخصص لقطاع مهم مثل التعليم. كما أن نصيب الفرد من موازنة التحول (للفترة 1994 ـ 2000ف) قد شهد صعوداً وهبوطاً أي من 118,7 دينار/ فرد في عام 1994ف إلى 101,6 دينار/ فرد في عام 1998 ثم إلى 300,7 دينار في عام 2000ف.

---

(1) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 42، الربع الثالث، (طرابلس: 2002ف).

(2) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد، نتائج دراسة تقويم المسيرة الإنمائية خلال الفترة 1970 ـ 1988ف، (طرابلس: 1990ف).

جدول ـ 2 ـ الإنفاق على التعليم في دول شمال أفريقيا 1993 ـ 1997ف

القطر	الإنفاق العام على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي (1993 ـ 1997ف) في المئة	الإنفاق العام على التعليم من الإنفاق الحكومي الإجمالي (1995 ـ 1997) في المئة
ليبيا	6,6	16,7
تونس	7,7	19,9
الجزائر	5,1	19,4
المغرب	5,3	24,9
موريتانيا	5,1	16,2
مصر	4,8	14,9
السودان	1,4	ـ

المصادر: (1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشرية، (طرابلس: ـ).
(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001ف.

انظر الجدول الرقم 3 ـ ب ـ في ما يتعلق بتطور نفقات موازنة التحوّل على التعليم والبحث العلمي.

نستخلص مما سبق أن الاستثمار في مجال التعليم يعتبر مطلباً جماهيرياً أساسياً كالملبس والمأكل والمسكن حتى تتمكن من الحصاد باستمرار دون توقّف كما جاء في المثل الصيني المشار إليه أعلاه: نزرع لنحصد باستمرار.

كما أن اللحاق بالدول المتقدمة في مضمار التعليم والبحث العلمي يتطلّب استثماراً مكثفاً وجارياً من جانب المجتمع، وعليه فلا بد من مضاعفة الإنفاق على التعليم ونخص بالذكر التعليم الجامعي والعالي مع الأخذ في الاعتبار النمو السكاني ومعدلات التضخم.

الجدول الرقم 3 ـ تطوّر نفقات الموازنة التسييرية وموازنة التحوّل على قطاع التعليم والبحث العلمي.

ـ أ ـ تطور نفقات الموازنة التسييرية على قطاع التعليم والبحث العلمي

قطاع الإنفاق	السنة			
	1998	1999	2000	2001
قطاع التعليم والبحث العلمي	218,1	258,3	-	170
إجمالي القطاعات	3163,8	2966,9	3153,2	3596,6
نسبة الإنفاق على التعليم	6,9 في المئة	8,7 في المئة	-	4,7 في المئة

ب ـ تطور نفقات موازنة التحوّل على قطاع التعليم والبحث العلمي

قطاع الإنفاق	السنة						
	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قطاع التعليم والبحث العلمي	44,2	62,5	81	77	76,8	121,5	308,1
إجمالي القطاعات	507,3	318,9	660,9	847,1	485,2	794,1	1541
نسبة الإنفاق على التعليم	8,7 في المئة	19,6 في المئة	12,2 في المئة	9,14 في المئة	15,8 في المئة	15,3 في المئة	20 في المئة

* مصرف ليبيا المركزي ـ النشرة الاقتصادية ـ الربع الثالث ـ المجلد 42 ـ لسنة 2002، طرابلس.

التعليم الجامعي والعالي والتنمية في الجماهيرية:

للتعليم دور مهم وأساسي ومؤثر في تحقيق التقدم في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها لأي مجتمع من المجتمعات البشرية، وكذلك يساهم في تطويره وتقدّمه وزيادة قدراته الإنتاجية وذلك لمواجهة ما يعترض مسار نموه من تحديات، ومن هذا المنطلق يصبح للتعليم وفي مقدمته التعليم الجامعي والعالي والبحث العلمي استراتيجية مهمة لا تقل أهمية عن الأمن والغذاء. لذلك أصبح التعليم وبالأخص الجامعي والعالي عاملاً مهماً في تحقيق المسيرة التنموية الاجتماعية والاقتصادية وذلك لمساهمته في زيادة الإنتاج الوطني لكونه استثماراً في الموارد البشرية.

وبتطور التعليم الجامعي والعالي يتطوّر البحث العلمي الذي يعتبر الوسيلة والأداء العصرية التي يتم بموجبها التخطيط لمختلف أنواع التنمية سواء أكانت اقتصادية أم بشرية أم بيئية وذلك من أجل أن يتمّ التوجيه الأمثل لموارد وطاقات وإمكانات البلاد البشرية والمادية نحو الاستثمار الأفضل لمصلحة أبناء الوطن.

إذاً فالاستراتيجية التنموية لا بد من أن ن متكاملة، شاملة استراتيجية التعليم والبحث العلمي، فمخرجات التعليم أداة وهدف من أهداف التنمية الأساسية، كما أن التنمية يجب أن تهدف دائماً إلى تطوير التعليم وبالأخص الجامعي والعالي، وذلك بما تقدّم له من موارد متنوعة تساعد على نجاحه. ومن هنا يجب أن ينظر للتعليم على أنه ليس سبيلاً للتنمية البشرية فقط بل أيضاً عامل أساسي من عوامل الإنتاج التي تعول عليها التنمية في تحقيق أهدافها سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية.

ومن هذا المنطلق فإن التخصص المدروس والواعي في المؤسسات التعليمية العليا بما يتناسب والعملية التنموية ومواكبة التطور الذي يجرى في بلدان العالم المتقدم، أصبح شيئاً ضرورياً بالنسبة إلى كل المجتمعات التي تنشد حياة الرفاه لأبنائها.

وفي إطار هذا النهج وضعت السياسات العامة للتعليم والبحث العلمي في الجماهيرية منذ تنفيذ أول خطة تنموية، وذلك من أجل تحقيق تنمية الموارد البشرية والاجتماعية والاقتصادية، وفيما يلي ملخص لأهم ما جاء فيها[1]:

- نقل العلوم والتقنية التطبيقية بما يحقق عملية تنموية شاملة للمجتمع من خلال إنشاء المعاهد المهنية والتدريبية والمعاهد العليا والجامعات.

- ربط التعليم باحتياجات ومتطلبات خطط التنمية.

(1) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي، 1973 ـ 1975، 1976 ـ 1980، 1981 ـ 1985ف.

ـ التوسع في مجال التعليم والتدريب المهني والدراسات العليا بما يكفل تحوّل المجتمع إلى الإنتاج مع مراعاة تنوّع البنية الاجتماعية والاقتصادية والسكانية ووضع الخطط الشاملة لاحتياجات خطط التنمية لزيادة القدرة الإنتاجية.

ـ العناية بإجراء البحوث العلمية والاعتماد على الجامعات في تقديم الاستشارة الفنية للمجتمع.

ـ ربط الهيئات والمؤسسات العلمية (أي الجامعات والمعاهد العليا ومراكز البحث العلمي) بما يناظرها من هيئات ومؤسسات في الداخل والخارج[1].

وقد تمّ تنفيذ معظم ما جاء في هذه السياسات من خلال تنفيذ خطط التنمية من عام 1973 وحتى عام 1985ف طبقاً لما ورد في تقارير المتابعة[2]، إلا أن السؤال هل حققت هذه السياسات النتائج المرجوة منها كماً وكيفاً؟ والإجابة: بعضها يكمن في المخرجات التي تمّت الإشارة إليها في الجدول الرقم 1.

وفي التسعينات جاء قانون الجامعات متوجاً لأهمية ودور التعليم العالي في التنمية، حيث أكد على دور الجامعات والتعليم العالي في ما يلي[3]:

ـ تزويد البلاد بالكفاءات العلمية المتخصصة للمساهمة في النهوض بالحضارة العربية والإسلامية.

ـ إجراء البحوث العلمية والتطبيقية والقيام بالاختبارات والتجارب المعملية المبتكرة التي تسهم في رقي المجتمع وتقدّمه.

ـ القيام بتقديم الخبرة والاستشارة العلمية للهيئات والمؤسسات العلمية

(1) نتائج تقويم المسيرة الإنمائية خلال الفترة من 1970 ـ 1988ف، (طرابلس: 1990).

(2) المرجع السابق نفسه.

(3) مؤتمر الشعب العام، قانون رقم 1 لسنة 1992 ف بشأن تنظيم التعليم العالي، المادة الثانية.

الأخرى محلياً وقومياً وعالمياً.

كما أكّدت لائحة الدراسات العليا لعام 1981ف[1]، على أن للجامعات والتعليم العالي دوراً مهماً في خدمة المجتمع والمساهمة في تطويره وتنمية قدراته من خلال القيام بالدراسات والبحوث العلمية والتقنية لزيادة المعرفة الإنسانية في جميع المجالات، أيضاً بناء قاعدة بشرية قادرة على الإيفاء بمتطلبات خطط التحوّل والبناء وخلق إطارات قيادية في مجال العمل الفني والتقني.

ومن خلال التمعّن في الأهداف السابقة يمكننا القول إن جلّها تركّز على النهوض بالتعليم الجامعي والعالي من أجل مواكبة متطلبات تنفيذ البرامج التنموية التي جرى تنفيذها خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، واستمرار تنفيذ بعض ما جاء فيها إلى الوقت الحاضر.

مما سبق يتضح أن للتنمية شقين، مادي وبشري، والأخير يتمثّل في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً لتنفيذ الجانب المادي من التنمية. إلا أن إعداد الجانب البشري يتطلّب استثماراً طويل الأجل من خلال زيادة الإنفاق وبسخاء ومن دون توقف على التعليم والبحث العلمي أسوة بالدول المتقدمة التي تنفق عشرات البلايين من الدولارات، كاليابان 23 بليوناً، وفرنسا وبريطانيا 6 بلايين دولار لكل منهما في السنة... إلخ، بينما بلغ الإنفاق على البحث العلمي في الجماهيرية 50 مليوناً في عام 1976ف، ثم أخذ في التناقص إلى أن بلغ 10 مليون دينار[2] فقط صرفت على إجراء البحوث المتعلقة بترقية أعضاء هيئة التدريس وبحوث الاستمرارية في التدريس وتكاليف تمويل الأبحاث وحضور المؤتمرات التي تشرف عليها الجامعات والمعاهد العليا.

---

(1) عاشور يوسف الزوكي وآخرون، سياسة التعليم العالي بالجماهيرية، ندوة حول سياسة تطوير التعليم العالي في الوطن العربي بدمشق 16 ـ 21 الحرث 1985ف، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (دمشق: 1985)، ص 333.

(2) الهيئة القومية للبحث العلمي، التعليم العالي في ليبيا، (طرابلس: 1998)، ص 27.

خاتمة

من خلال ما تمّ طرحه من علاقة الجامعات والتعليم العالي بالتنمية يمكن القول إن استراتيجية التعليم العالي يجب أن تكون متسقة ومتكاملة مع استراتيجية التنمية في البلاد. فمخرجات التعليم وعلى رأسها الجامعي والعالي هي في الواقع أداة التنمية وهدفها. كما أن من هدف التنمية في أي مجتمع كان هو تطوير التعليم وعلى رأسه التعليم الجامعي والعالي لأنه وسيلة التطور والتحوّل وذلك بما يقدّم له من موارد. وخير شاهد على دور الجامعات ما جرى في ألمانيا عقب هزيمتها على يد نابليون في عام 1806ف من الدور الذي أناطه فيلهم فون هامبولت وزير فريديريك الكبير بالجامعة وهو العلم والقومية. وفي فرنسا كان دور الجامعة تخريج الصفوة العسكرية والفكرية[1]. كما أولى الاتحاد السوفياتي التعليم والبحث العلمي أهمية خاصة بحيث جاء في مقدمة برامج التخطيط الشامل جميع المشروعات لأهميته ودوره في نجاح تلك المشروعات[2].

كما أن التعليم لا يقصد به التنمية البشرية وحدها بل يتعدى ذلك على أساس أنه أداة من أدوات التنمية الشاملة وركيزة من ركائز الإنتاج، فمن خلال مخرجات التعليم الجامعي والعالي المتنوعة والمتخصصة تصبح الأخيرة أكثر قدرة على تنمية ما حولهم ومن حولهم.

لذلك فإن دور التعليم الجامعي والعالي هو تناول مشاكل المجتمع الذي

---

(1) شاكر شكري بشير، مشاكل الدراسات العليا، محاولة تشخيصية، مؤتمر الدراسات العليا بالجامعات الليبية، بجامعة قار يونس في الفترة ما بين 16 ـ 17 مايو 1979ف، منشورات مركز البحوث ـ جامعة قار يونس، (بنغازي: 1979ف)، ص 26.

(2) محمد شحاته فرج، البحوث العلمية ـ تخطيطها ـ تمويلها ـ وتقويمها، المرجع السابق نفسه، ص 154.

يعيشون فيه ويبحثونها ويعرضون نتائج أبحاثهم عليه، إذاً لا غنى عن المشاركة والمساهمة في تنمية المجتمع الذي تعيش فيه الجامعة.

ومن الاستعراض السابق يمكن ملاحظة المخرجات المرضية للتعليم الجامعي والعالي مما ساهم ويساهم في توفير أعداد كبيرة من الباحثين الوطنيين تمكن من تطوير نشاط علمي واسع في الإمكان استثماره في شتى المجالات ومن بينها برامج التنمية المستدامة.

إن نجاح دور الجامعات والتعليم العالي وإسهامهما في برامج التطوير في المجتمع يعتمد في الأساس على ما يلي:

- تطوير الإمكانات المادية من خلال تخصيص موازنات كفيلة بتغطية متطلبات الجامعات والتعليم العالي للصرف على البحث العلمي وإثرائه في شتى المجالات لخدمة برامج التطوير والتحوّل في البلاد.

- بالرغم من مرور حوالى نصف قرن على افتتاح أول كلية ومن ثم تأسيس أول جامعة على التراب العربي الليبي وما تلاها من استحداث جامعات وكليات أخرى في مختلف الشعبيات، فإن مسار التعليم ما زال يغلب عليه المسار النظري بدلاً من التحوّل إلى المسار العلمي التقني المكيف والمرتبط ارتباطاً وظيفياً مع متطلبات التحوّل التي يعيشها المجتمع وذلك لتلبية احتياجاته ومعالجة مشكلاته ورسم سياسات وأهداف وبرامج المستقبل.

- تذليل الصعوبات التي تحول دون قيام الجامعات والتعليم العالي في القيام بالبحث العلمي الهادف حتى تتمكّن من توسيع آفاق خدمتها للمجتمع، وبالتالي مساعدته على تنميته الشاملة، وكذلك مشكلاته الحاضرة والمتوقعة.

- ضرورة إقحام الخبرات الجامعية والبحاث ومساعدي البحاث في برامج ومشاريع التنمية وعدم قصر ذلك على الخبرات والعناصر الأجنبية، الأمر الذي يحول دون تطوير وبناء أطر علمية قادرة على خدمة المجتمع العربي الليبي والمساهمة في تنمية المصادر الطبيعية والبشرية في القارة الأفريقية.

وفي الختام نأمل بأن نكون قد ساهمنا في هذه المعالجة بتوضيح دور الجامعات والتعليم العالي في التنمية مع ملاحظة أن الحديث في هذا المجال يتشعّب ويطول.

قائمة المراجع

1 - البنك الدولي للإنشاء والتعمير، التنمية الاقتصادية في ليبيا، (واشنطن: 1960).

2 - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، أضواء على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية، 1970 - 1987ف. الثانية.

3 - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطط التحوّل الاقتصادي والاجتماعي، 1973 - 1975، 1976 - 1980. 1981 - 1985ف.

4 - نتائج تقويم المسيرة الإنمائية خلال الفترة من 1970 - 1988ف، (طرابلس: 1990).

5 - اللجنة الشعبية للتخطيط، الخطة الثلاثية 1973 - 1995ف.

6 - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد، نتائج دراسة تقويم المسيرة الانمائية خلال الفترة 1970 - 1988ف، (طرابلس 1990ف).

7 - اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، منجزات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال 28 عاماً، (طرابلس: 1428).

8 - الهيئة القومية للبحث العلمي، التعليم العالي في ليبيا، (طرابلس: 1998).

9 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي، عام 2000ف، (طرابلس: 2000ف).

10 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، دراسة إحصائية تحليلية حول الحالة التعليمية للسكان الليبيين، لعام 1995، العدد 2 من سلسلة الدراسات الاحصائية، (طرابلس: 1998).

11 - النتائج النهائية لحصر القوى العاملة 2001ف. (طرابلس: 2002ف).

12 - الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشرية، (طرابلس:).

13 - سورة النحل، آية 43.

14 - سورة الزمر، آية 9.

15 - سورة المجادلة، آية 11.

16 - شاكر شكري بشير، مشاكل الدراسات العليا، محاولة تشخيصية، مؤتمر الدراسات العليا في الجامعات الليبية، بجامعة قار يونس في الفترة ما بين 16 -

17 مايو 1979ف، منشورات مركز البحوث ـ جامعة قار يونس، (بنغازي: 1979ف).

17 ـ عاشور يوسف الزوكي وآخرون، سياسة التعليم العالي في الجماهيرية، ندوة حول سياسة تطوير التعليم العالي في الوطن العربي بدمشق 16 ـ 21 الحرث 1985ف، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (دمشق: 1985).

18 ـ علي الحوات، التعليم العالي في ليبيا ـ نشأته وتطوره وإنجازاته، مجلة الجامعي، العدد الأولى، الفاتح 1993ف، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، (طرابلس: آي النار (يناير) 1993).

19 ـ محمد شحاته فرج، البحوث العلمية ـ تخطيطها ـ تمويلها ـ وتقويمها، مؤتمر الدراسات العليا في الجامعات الليبية، بجامعة قار يونس في الفترة ما بين 16 ـ 17 مايو 1979ف، منشورات مركز البحوث ـ جامعة قار يونس، (بنغازي: 1979ف).

20 ـ مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 42، الربع الثالث، (بنغازي: 1979ف).

21 ـ مؤتمر الشعب العام، قانون رقم 1 لسنة 1992ف بشأن تنظيم التعليم العالي، المادة الثانية.

22 ـ ميتم صاحب عجام، الدراسات العليا وأهداف القيام بالبحث العلمي بالجماهيرية، مؤتمر الدراسات العليا بالجامعات الليبية ـ جامعة قار يونس 16 ـ 17 الماء 1979ف.

23 ـ وزارة التخطيط والبحث العلمي، تقرير متابعة الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1973 ـ 1975ف، (طرابلس: 1976ف).

24 ـ أ. ترلوول، النمو والتنمية: مع إشارة إلى البلدان النامية، ترجمة قاسم عبدالرضا الدجيلي وعلي عبدالعاطي، إدارة المطبوعات والنشر، جامعة الفاتح، (طرابلس: 1998ف).

واقع التعليم
وعلاقته بمتطلبات التنمية

إعداد
د. صفاء عبد الرضا الفلاحي
أ. جلال الهادي سالم

المقدمة

لقد حققت الجماهيرية الليبية تطوراً كبيراً في التعليم والبنية التحتية للاقتصاد الوطني على الرغم من حداثة التعليم والتنمية الاقتصادية مقارنة بالدول الأخرى التي سبقتها في هذا المجال، كما جاء في التقرير الدولي للتنمية البشرية وغيرها في المنظمات الدولية، وقبل أن نناقش واقع التعليم ومنه التعليم العالي الذي يعتبر مفتاح التقدّم الاقتصادي وتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية على ضوء تجارب العالم المتقدّم، لا بد من إعطاء فكرة ونموذج عن مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية الليبية دون التطرّق إلى الجدل الحاد والمناقشات في التقارير الدولية والإقليمية والعربية واختلاف رجال الفكر في تحديد مفهوم التنمية الحقيقية للبلدان النامية، والفرق بينها وبين النمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة.

إن تجربة التنمية الاقتصادية في ليبيا على الرغم من حداثتها فإنها أعطت نموذجاً وفلسفة تختلف عن النموذج التقليدي الذي يركز على تنمية الأشياء المادية وتحقيق الفائض في الإنتاج ويغضّ النظر عن كيفية توزيع الناتج.

إن استراتيجية التنمية الليبية أكّدت أن التنمية لا تحدث إلا بالإنسان وللإنسان نفسه لأنه الهدف من التنمية، فالإنسان هو عماد الدولة التي يعتمد

تطورها أو تخلّفها عن كيفية تنميته، وان التعليم هو الوسيلة المهمة التي تحقّق ذلك.

وفي إطار موضوع الندوة حول (واقع التعليم العالي وعلاقته بمتطلبات التنمية في الجماهيرية) سوف نركّز على دراسة مراحل التعليم العالي وأهميته «عامل مهم لا يقل أهمية عن عامل رأس المال المادي» لتحقيق متطلبات التنمية السريعة مقارنة بالبلدان النامية الأخرى مع تحديد المعوقات في عدم تحقيق الأهداف المرسومة لخطة التعليم العالي وفق نموذج التنمية الليبية، مع الإشارة إلى أهم المقترحات والتوصيات للتكهن بمستقبله.

المحور الأول
نبذة تاريخية عن الاقتصاد الليبي
ونشوء التعليم العالي ودوره في متطلبات التنمية

إن التنمية الاقتصادية بمفهومها العام تتمثّل في تضافر جهود جميع أفراد المجتمع، وفي تعبئة كاملة لموارده بهدف إحداث تغييرات هيكلية ووظيفة اقتصادية واجتماعية تمكن المجتمع من التخلّص من حالة التخلّف التي يدور فيها أولاً، وتمكّنه ثانياً من زيادة حجم وكفاءة طاقاته الإنتاجية لضمان تحقيق زيادات مستقرة ومستمرة من الدخل الحقيقي في المستقبل، وعملية التنمية في هذا المعنى ترتبط ارتباطاً مباشراً بالجوانب الكمية (الفردية) والكيفية (النوعية) للموارد البشرية في شكل خاص.

إن عملية التنمية «تصميم جماعي للتخلص من حالة التخلّف» أكثر ما تعتمد على طبيعة واستعداد الموارد البشرية، وهذا الأخير يمثّل التطلّب الأساسي والشرط الضروري لكسب المعركة ضد التخلّف ثم الانطلاق نحو البناء والتنمية.

إن وفرة الموارد البشرية كماً ونوعاً تعتبر من أهم العوامل المحددة لإمكانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فبلد تتوافر فيه الموارد البشرية ذات النوعية الجيدة سوف تتمكّن من تحقيق عملية التنمية وتحقيق الزيادة في مستوى معيشة أفراده بصورة أفضل وبمعدل أسرع من بلد لا تتوافر فيه هذه الموارد.

وفي إطار الحديث عن هذا الموضوع فقد أولى الكثير من الاقتصاديين اهتمامهم بتوضيح العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالمتتبع للتاريخ في الأدبيات الاقتصادية سيكتشف وجود وجهات نظر وآراء متعددة تناولتها تلك العلاقة. فآدم سميث الذي اعتبر أن كل القدرات المكتسبة لسكان بلد ما هو جزء من رأسمالها. وأكّد أن التعليم يشكّل أهمية كبيرة في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي وهو ما يعتبر ضرورياً للتنمية الاقتصادية وتقسيم العمل...[1].

أما مالتس، صاحب النظرية التشاؤمية عن السكان فقد اتفق مع آدم سميث في تأكيد أهمية التعليم في إحداث الاستقرار السياسي والاجتماعي تهيئة الظروف المناسبة للتنمية الاقتصادية، ولكن نظراً لأن اهتمامه كان منصباً على مشكلة السكان، فقد ركّز على أهمية زيادة الوعي بهذه المشكلة والعمل على تحقيقها من طريق تنظيم الأسرة وتحديد النسل[2].

أما مارشال، فيعتبر أول من أشار بصورة مباشرة إلى اعتبار التعليم نوعاً من الاستثمار وأكّد ضرورة اهتمام رجال الاقتصاد بدور التعليم في التنمية الاقتصادية[3].

أما كارل ماركس فكان أكثر فلاسفة الاقتصاد وضوحاً في علاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا ومع تنافس هذا الاهتمام بالتعليم وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا سيما آثاره المختلفة على مختلف أوجه أنشطة الحياة فقد بدأت تتزايد وتظهر بوضوح الاهتمامات بموضوع التعليم وآثاره الاقتصادية وغيرها، وتوجّهت أنظار الكثير من الاقتصاديين إلى السؤال عن أهمية ما يسهم به التعليم في ميدان التنمية الشاملة.

إن مخرجات العملية التعليمية بالنسبة إلى عملية الإنتاج لا تقل أهمية عن

---

(1) محمد سيف الدين فهمي، التخطيط التعليمي، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 8.
(2) جمال أسد مزعل، الاعتبارات الاقتصادية في التعليم، جامعة الموصل، ص 13 ـ 14.
(3) محمد سيف الدين، مصدر سابق، ص 8.

رأس المال المادي نفسه، وأن تحسين نوعيتها من خلال التعليم العالي، ولا سيما المراحل الأخرى هو أمر يساعد إلى حد كبير على تمكين المجتمع من أن يخصص موارده تخصيصاً أمثل، إن العملية التعليمية مشوار طويل يحتاج إلى فترة زمنية طويلة حتى يؤتي ثماره، علاوة على أنها محفوفة بالمخاطر والصعوبات، فالموارد البشرية تدخل وتمرّ عبر مراحل تعليمية مختلفة في النشاط التعليمي تبدأ من مرحلة رياض الأطفال ثم مرحلة التعليم الأساسي ثم مرحلة التعليم الثانوي ثم مرحلة التعليم العالي، وأخيراً في أضيق الحدود مرحلة الدراسات العليا، وفي إطار حدود الدراسة البحثية المتعلقة بمرحلة التعليم العالي والتي تتبلور فيها المراحل السابقة وهذه المرحلة تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد القوي، وتعتبر من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية ولا سيما متطلبات أخرى[1]. وتتمتع مرحلة التعليم العالي بعدة خصائص وهي:

1 ـ الأقرب إلى سوق العمل والمزود الأكبر بالقوى العاملة المؤهلة.

2 ـ تمثّل الجزء الأكبر في حصتها من حجم الإنفاق عليها مقارنة بالمراحل السابقة لها.

3 ـ إنها مؤشر تعكس اتجاهات واهتمامات السياسات التعليمية في الدولة.

4 ـ المؤثر المباشر على الهيكل المهني للقوى العاملة.

5 ـ الوسيلة المهملة لتقدّم المجتمعات تكنولوجياً.

وبالتالي يشكّل النظام التعليمي في هذه المرحلة أحد أهم المصادر لتلبية احتياجات سوق الاستخدام (العمل). من المهارات والكفاءات والمؤهلات وهذا يعني أن هناك علاقة ارتباط وثيق بين مخرجات هذه المرحلة من جهة واحتياجات سوق العمل ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في شكل عام من جهة أخرى.

---

(1) البنية الأساسية للتنمية.

وتجدر الإشارة إلى أن أهداف خطط التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية تضع من أهدافها الاستراتيجية الاهتمام بالتعليم العالي. فالتعليم اليوم مطالب بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على التخلّف، ومطالب بإشباع رغبات الناس في المعرفة غير المحدودة وفي المهارات العلمية الحديثة، ومطالب بزيادة معدلات الإنتاج والخدمات وبتزويدها بجميع أنواع الطاقات البشرية الواعية المدربة، ومطالب كذلك بدفع عجلة التغيير الاقتصادي والاجتماعي وتوجيهه ليكون تقدماً يستوعب الأهداف والآمال المتطورة، فمرحلة التعليم العالي هي التي يقع على عاتقها هذه المهمات بشكل كبير.

في الواقع هناك العديد من الأسئلة أثيرت وما زالت تثار حتى الآن في ما يتعلق بجدوى هذا النشاط ودوره وأهميته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فقد ظهرت دراسات عديدة حول موضوع العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولعل من هذه الدراسات تلك الدراسة التي أجريت عن ست دول متقدمة هي: اليابان والمملكة المتحدة والسويد وفرنسا وإيطاليا واستراليا، خلال فترات زمنية مختلفة لاختبار العلاقة السببية التبادلية بين النمو والتعليم العالي. اتضح أن مستوى التعليم العالي والتطور فيها كان يزاول تأثيراً جوهرياً وطردياً على مستوى التنمية ومعدل نموها. كما أفادت الدراسة أن هذا التأثير قد لا يؤدي إلى تحقيق التنمية في بعض الحالات ويحدث هذا إذا كانت محتويات التعليم العالي لا تخدم أغراضه، أو إذا كانت نوعية التعليم نفسه ضعيفة بحيث لا يستطيع الخريجون بمستواهم العلمي المنخفض أن يفيدوا التنمية، أو عندما يتم تخريج عناصر من التعليم العالي أكثر مما تحتاجه متطلبات التنمية مما يترتب عليه زيادة معدل بطالة المتعلمين مع انخفاض الإنتاجية والقطاعات الاقتصادية[1].

قبل أن تنال ليبيا استقلالها في 24 ديسمبر (الكانون) 1951ف، عانت من الأزمات الاقتصادية الشديدة. وخلّفت الحرب العالمية الثانية التي كانت

(1) عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، ص 85 ـ 86.

تدور طواحينها على أراضيها تركة أثقلت كاهل اقتصاد الدولة، فقد دمرت طرقها ومبانيها ومزارعها وزرعت الألغام، وزادت المشاكل والأزمات حدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. ويصف جون غانتر حالة البلاد فيقول: «لعل ليبيا هي أفقر بلد في العالم، إذ ليس لها مصرف وطني واحد، وليس فيها طبيب وطني واحد.. وفيها رجل أعمال أميركي وحيد.. وسبعة عشر خريجاً من الجامعة، ـ ويضيف ـ بنغازي كذلك وهي ثاني أكبر مدينة في ليبيا، أفقر مدينة رأيتها في أفريقيا بعد مونروفيا»[1].

وبعد الاستقلال ظلّت المشاكل والأزمات عبئاً يلازم اقتصاد البلاد. فحالة الفقر وقلّة الموارد المالية كانت تحول دون تخلّص البلاد واقتصادها مما تعانيه. حتى المساعدات التي كانت تقدمها الأمم المتحدة اقتصرت على الشؤون الفنية، وهي في حد ذاتها لا تكفي لحل المشاكل. وعلاوة على ذلك تلقّت ليبيا مساعدات مالية من دول أجنبية كبريطانيا وأميركا وكان الثمن هو منح هاتين الدولتين حق الاحتفاظ بقواعد عسكرية في أراضيها.

وعلى الرغم من كل ذلك كان الاقتصاد الوطني يعاني من عجز دائم في موازنات البلديات والميزان التجاري وميزان المدفوعات.

كل هذه الأوضاع المتردية انعكس آثارها على حالة السكان فكانوا يعانون من الفقر والجوع وانخفاض وتدني الأحوال التعليمية والصحية، ويمكن إيجاز الحالة بشكل عام في المؤشرات التالية[2]:

1 ـ نسبة الأمية تراوحت بين 90 ـ 95 في المئة بين الكبار.

2 ـ نسبة الوفيات في الأطفال تصل (1000/ 3000) بسبب سوء التغذية وانخفاض مستوى التعليم والرعاية الصحية.

3 ـ 80 في المئة من السكان الذين يعيشون في الريف يعتمدون على النشاط الزراعي «مصدراً أساسياً للدخل والمعيشة»، علاوة على اعتمادهم

(1) شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي، ص

(2) شكري غانم، مصدر سابق.

على الأساليب التقليدية والبدائية في الإنتاج الزراعي. كما هو معروف فإن إنتاجية العاملين في هذا القطاع منخفضة جداً إضافة إلى تعرضهم للبطالة الموسمية والمقنعة من فترة لأخرى.

4 ـ عدد خريجي الجامعات بلغ 7 خريجين.

5 ـ متوسط دخل الفرد يقدّر بحوالى 14 ديناراً ليبياً في السنة، وهو أقل مستوى دخل في العالم[1].

6 ـ تخلّف البنية التحتية وقلة الموارد المالية والافتقار الشديد الكبير إلى المهارات الإدارية والفنية التي تتولى مهمة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأمام هذه الأحوال كان لا بد من البحث عن وسيلة أو معجزة تنقذ البلد من حالتها السيئة وتحسّن الوضع العام للبلاد، وفي غمار البحث عن بعض المخارج من الأزمة كان البترول إحدى بوارق الأمل الذي وجب وضعه في الاعتبار. وفي الواقع عندما مُلئت أول ناقلة بترول بالنفط الليبي في سبتمبر 1961ف[2]، أصبحت ليبيا من الدول المصدرة للنفط، وبدأ التطور سريعاً بعد هذه السنة حيث زاد دخل الدولة من عائدات النفط زيادة كبيرة. ونتيجة لذلك زادت مصاريف الدولة الإنمائية والإدارية فقد وضعت خلال السنوات الماضية (1965 ـ 2000ف)، برامج تنموية تجسدت في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي كانت على النحو التالي، الجدول الرقم (1):

---

(1) أبو القاسم محمد العزابى، الطرق والنقل البري في الجماهيرية، ص 124.

(2) شكري غانم، مصدر سابق.

الجدول الرقم (1) إجمالي مخصصات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنفاق الفعلي م.د.(1)

السنوات	إجمالي المخصصات	إنفاق فعلي
1963 ـ 1969	625,3 م.د.	562
1970 ـ 1985	24147,6	1523,3
1986 ـ 2000	17752,1	1541

لقد ترتّب على هذه البرامج وخطط التنمية وما أنفق عليها طيلة هذه الفترة آثاراً على الاقتصاد الليبي في مجالات عديدة صناعية وزراعية وخدمية وغيرها، وقد ترتّب على تنفيذ هذه البرامج والمشاريع التنموية حاجتها إلى المؤهلات، والكوادر العلمية من خريجي مراحل التعليم لا سيما مرحلة التعليم العالي، وبذلك اتجهت الدولة إلى التوسّع في هذا التعليم لتأمين احتياجات خططها ومشاريعها وخصصت مبالغ طائلة إلى هذا القطاع، كما هو في الجدول التالي الرقم (2):

الجدول الرقم (2) مخصصات موازنة التحوّل المنفق منها على التعليم خلال الفترة (65 ـ 2000) م.د.(2)

السنوات	المخصصات	منفق فعلي
1965	7,2	5,6
1975	110	81,5
1980	145	137,1
1985	117	73,2
السنوات	المخصصات	منفق فعلي
1990	97,5	63,9
1995	80	52,5
2000	249,3	260

(1) مصدر الجدول، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 62 ـ 2000 مجلس التخطيط العام، مصرف ليبيا المركزي، ص 22 ـ 24.

(2) المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، مصدر سابق، ص 26، 28، 30.

وفي الحقيقة، عند الإشارة إلى استراتيجيات خطط التحوّل الاقتصادي والاجتماعي التي تبنّتها الدولة خصوصاً بعد ظهور النفط تركّزت استراتيجية التعليم في تزويد الفرد بقدر كافٍ من المعرفة والمهارات وإعداده الإعداد اللازم ليلعب دوره في المجتمع بصورة فعّالة، وربط مخرجات التعليم بمتطلبات خطط التحوّل الاقتصادي والاجتماعي، وإعادة النظر في هيكل التعليم الجامعي بغرض إعادة تنظيم الجامعات الليبية على أساس الأقسام العلمية، كما ركّزت سياسة التعليم في شكل عام على العناية بالنواحي الكمية والكيفية معاً وتوفير كافة الامكانات المادية والبشرية لمؤسسات التعليم والتدريب.

إن التغيير الاقتصادي الذي شهدته ليبيا منذ منتصف الستينات، أي منذ اكتشاف النفط أثّر وغيّر إلى درجة معينة طبيعة ونوعية وكمية الموارد البشرية لهذا المجتمع، فبعد أن كانت الغالبية الساحقة لأفراد المجتمع غير كفوءة ولا مدرّبة على طرق إنتاج التقنية الحديثة وتعوزها الخبرة والاختصاص، أصبح عدد لا بأس به من أبناء المجتمع يتمتع بقسط وافر من التعليم والتدريب والكفاءة وبعد أن كانت كمية الموارد البشرية التي تتمتع بمستوى عال من التعليم قليلة وغير كافية لاستغلال واستثمار الموارد الطبيعية ولا تلبي احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبحت الآن ويفضل انتشار الجامعات والمؤسسات التعليمية العالية أكثر مما كانت عليه.

لقد بلغ العمر الزمني للنشاط التعليمي في مرحلة التعليم العالي مدة ليست بالطويلة جداً نسبياً يمكن أن نحددها ببداية تأسيس الجامعة الليبية وذلك في سنة 1955ف، ليصل العمر الزمني له حوالى نصف قرن تقريباً. وفي الواقع، وعلى الرغم من حداثة التعليم في هذه المرحلة فقد شهدت تغيرات وتطورات ملحوظة في جوانب عديدة، منها مثلاً الأعداد التي تتزايد من سنة إلى أخرى من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وموظفين صاحبها تطور في حجم الإنفاق العام. وهذا التزايد كان بشكل كبير، وقفز قفزات واسعة بعد ظهور النفط الذي رفع دون شك من قدرة الدولة على التوسع في هذا النشاط ليواكب التطورات ويلبّي احتياجات الدولة من اليد العاملة بمختلف مستوياتها

في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية. كذلك رفع من المستوى المعاش للأفراد بشكل مكّنهم من مواصلة دراساتهم في هذه المرحلة، علاوة على ذلك فاتجاهات الدولة من خلال سياساتها التعليمية التي نتجت وأعطت الفرصة لكل أفراد المجتمع كان لها دور في تزايد وتوسع هذا المستوى من التعليم، فقد تطور عدد الطلبة مثلاً من 4100 طالب عام 1969 ـ 1970 إلى 256370 طالباً وطالبة عام 1999 ـ 2000ف، أي بلغ مقدار الزيادة حوالى 252270 طالباً. أما أعضاء هيئة التدريس فقد زاد العدد من 477 عام 1969 ـ 1970 إلى 6849 عام 1999 ـ 2000[1].

المحور الثاني
واقع التعليم العالي واستراتيجيته
في تحقيق متطلبات التنمية المستقبلية في ليبيا

كان من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماهيرية تطوير وبناء القدرة العلمية المجتمع المتعلم باستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحقيق التنمية البشرية، وتعزيز العلاقة بين القدرة العلمية المتمثلة في بلورة الوعي المعرفي والقدرة الإبداعية والعقلانية في اتخاذ قرارات محدودة لاحتياجات التكنولوجيا والبدائل المتاحة لتوفيرها والمفاضلة في ما بينها وكيفية استيعابها والإفادة منها[2]، وفق ما أثبتت تجارب العالم المتقدّم من العلاقة بين التقدم التكنولوجي والتطوّر في مستوى التعليم والمهارة للقوى العاملة أو ما يصطلح عليه «بالاستثمار في رأس المال البشري».

إن الاستثمار في رأس المال البشري يأخذ أشكالاً مختلفة يضمنها الإنفاق على وسائل التعليم المنظّم وخدمات العمل والتدريب وإعادة التدريب والبرامج الدراسية وتعليم الكبار. . . إلخ. إن الاستثمار في رأس المال البشري يساعد على التغلّب على عدد من المعوقات التي تحول دون تحقيق

(1) المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، مصدر سابق، ص 87، 89.
(2) تقرير التنمية البشرية، ليبيا 1999، ص 28،

القوى العاملة في الإنتاجية، مثل الأمية، وعدم تقبّل المعرفة الجديدة، والخوف من التغيير والافتقار إلى الحوافز وعدم التجديد، لأن التحسّن في التعليم ومهارة العاملين يساهم كثيراً في زيادة الإنتاجية والأجور للعاملين، وقد يكون عاملاً اجتماعياً إيجابياً في إدخال وسائل أكثر تطوراً في تكنولوجيا الإنتاج[1].

لقد أكّد أكثر الاقتصاديين في دراساتهم العملية وأولهم شولتز، عام 1961 أن النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأميركية سببه الزيادة السريعة في تطور نوعية العمل نتيجة التعليم، وأن الزيادات في التعليم في القرن العشرين هي السبب في الزيادات الكبيرة في متوسط دخل العامل، وان عائد الاستثمار للتعليم معادلاً إن لم يكن أكبر من تلك المتعلق برأس المال غير البشري، واستخلص شولتز أن بين 30 في المئة ـ 50 في المئة من النمو الاقتصادي للفترة 1929 ـ 1965 يمكن أن يعتبر عائداً للزيادة في تعليم القوى العاملة.

توصل دانيسون إلى الاستنتاج نفسه مستخدماً طريقة مباشرة تطبق في مرحلتين الأولى جمع المعلومات عن توزيع القوى العاملة بحسب سنوات الدراسة وفي تواريخ مختلفة، والثانية معلومات «تن» الفروقات في الدخل بين المستويات التعليمية بحسب سنوات الدراسة واعتمادها كأوزان لاشتقاق مؤشر التحسن في نوعية العمل بفضل التعليم. إن نسبة مئوية معينة من التباين في الأجور هي نتيجة للتباين في المستوى التعليمي[2].

بعد التوضيح المختصر لأهمية التعليم في البلدان المتقدّمة، هل يمكن على ضوئها رسم السياسات التعليمية للدول النامية؟ وهل تصلح خبرة الدول الغربية لإجراء توقعات عن عوائد التعليم في البلدان النامية؟ بالطبع كلا.. كيف يكون مناسباً لعجلة التنمية لتحويل الجهالة (الأمية) إلى معرفة.

---

(1) أ. ب. ثرلول، النمو والتنمية، ترجمة قاسم الدجيلي، علي عبد العاطي، ص 236.

(2) النمو والتنمية، مصدر سابق، ص 235.

إن مشكلة تحديد الفارق بين الأفراد الذين هم في الفئة العمرية نفسها تبعاً للفروقات في مستواهم التعليمي صعب؛ لأن التعليم ليس سلعة متجانسة، إن العوائد المتحققة في الأنماط المختلفة للتعليم قد تختلف بشكل كبير بين الدول المتقدمة والدول النامية. إن التوسّع في التعليم الابتدائي يقود إلى عملية التنمية ويكمن في إيضاح حقيقة تحوّل الزراعة التقليدية في بعض البلدان إلى زراعة حديثة دون غيرها. لقد أجرى ساكرو بولس دراسة على 17 بلداً نامياً، ووجد أن متوسط العائد هو 25 في المئة للنفقات على التعليم الابتدائي[1].

إن التعليم العالي لغرض التعليم قد يترتب عليه ضياع غير مبرر في الموارد، وان الحاجة المطلوبة للقوى العاملة المتعلمة تحددها خطط التنمية في ضوء الموازنة المخصصة للقوى العاملة، وبهذه الطريقة يمكن تجاوز الاختناقات في المهارات والبطالة بين المتعلمين. إن عدم تشغيل الفئة المتعلمة تتعارض مع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي ظاهرة حقيقية في المجتمعات النامية.

لقد حاولت استراتيجية التنمية للتعليم العالي في الجماهيرية معالجة هذه المشكلة ضمن الإمكانات المحدودة للاقتصاد الليبي وذلك من طريق إعادة القبول في الجامعات وفق متطلبات التنمية الاقتصادية للحد من البطالة بالنسبة للمتخرجين في الجامعات والكليات الإنسانية وتحقيق نوع من الترابط بين التخطيط التعليمي وتخطيط القوى العاملة على المستوى الوطني. على الرغم من أن عنصر التنسيق، بقي غير متوافر ما بين التخطيط للتعليم وسياسة القبول من جانب ومتطلبات سوق العمل والخطط الاقتصادية من جانب آخر كما هو الحال في باقي البلدان النامية[2]. وذلك بعد التوسع الأفقي في إنشاء الجامعات المتخصصة وتوزيع هذه الجامعات على مختلف مناطق الجماهيرية، حتى تتاح الفرصة لجميع أفراد المجتمع للاستفادة من هذا النوع من التعليم فقد أصبح عدد الجامعات الليبية أربع عشرة جامعة بعد أن كانت جامعة واحدة

(1) النمو والتنمية، مصدر سابق.

(2) تقرير التنمية البشرية، مصدر سابق، ص 129.

عام 1970ف، وتم إنشاء 12 من المعاهد العليا المتخصصة في مختلف احتياجات الجماهيرية[1].

بالرغم من حداثة التعليم الجامعي في الجماهيرية بإنشاء الجامعة الليبية عام 1955 ثم تطورت إلى جامعتين مستقلتين في عام 1973 هي جامعة الفاتح وتضم عشر كليات وجامعة قار يونس وتضم تسع كليات، فقد تطور عدد الطلبة من 3663 طالباً عام 1970 إلى 101093 طالباً عام 1993.

لقد تطوّر التعليم العالي تطوراً سريعاً بعد ظورة الفاتح فقد ازداد عدد الطلبة الجامعيين من 4100 طالب وطالبة عام 1969 ـ 1970 إلى 276744 طالباً وطالبة عام 1999 ـ 2000، وازداد عدد الفصول من 9 فصول(*) عام 1969 ـ 1970 إلى 2599 فصلاً عام 1999 ـ 2000، وازداد عدد المدرّسين من 477 مدرّساً إلى 9890 مدرّساً للفترة نفسها أعلاه[2]. كما في الجدول الرقم (3).

(1) التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 25 عاماً على الثورة الليبية.
عدد الفصول الدراسية للتعليم الجامعي هي عدد المعاهد والكليات.
(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي، 2002 ص 77.

الجدول الرقم (3) عدد الطلبة في مرحلة التعليم الجامعي[1]

السنوات	بنون (طلبة)	بنات (طالبات)	المجموع
1969 ـ 1970	3,700	400	4100
1970 ـ 1971	4700	600	5300
1971 ـ 1972	5600	700	6300
1972 ـ 1973	7100	1100	8200
1973 ـ 1974	8200	1400	9600
1974 ـ 1975	10100	1990	12000
1975 ـ 1976	11100	2400	13500
1976 ـ 1977	11100	2700	13800
1977 ـ 1978	12100	2900	15000
1978 ـ 1979	12000	3900	15,900
1979 ـ 1980	12700	4200	16900
1980 ـ 1981	17900	4800	22700
1981 ـ 1982	19900	6300	26200
1982 ـ 1983	22700	7200	29900
1985 ـ 1986	26300	10300	36600
1990 ـ 1991	34226	30022	64248
1991 ـ 1992	51398	12850	64248
1992 ـ 1993	51615	20582	72197
1993 ـ 1994	63943	52530	116473
1994 ـ 1995	79281	65131	144412
1995 ـ 1996	83674	72489	156163

(1) أعد الجدول:
أمان التخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ص 54 ـ 59
التحولات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، 69 ـ 69. ص 551 ـ 536.
خطط التحول، 85، 81 ص 149.
المركز الوطني للبحوث، لمحة مختصرة عن إنجازات التعليم التدريبي، ص 79 ـ 81
مجلس التخطيط العام، إدارة الحفظ والبرامج، المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية، 62 ـ 2000.
المركز الوطني للبحوث التعليمية التطور الكبير والتدريب في الجماهيرية للفترة من 69 إلى 1996، والتدريبية 1996ف.

وازداد الإنفاق الفعلي على التعليم بصورة عامة ولكافة المراحل من 17,62 مليون دينار عام 1965 إلى 260 مليون دينار عام 2000، وكان الإنفاق على التعليم طلية هذه الفترة يتذبذب بين الزيادة والنقصان تبعاً للزيادة والنقصان من العوائد المتأتية من تصدير النفط الخام الليبي أو مساهمة القطاع النفطي في مجمل الإنفاق الكلي على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية الاجتماعية للبلد التي تأثرت بالزيادة والنقصان في عوائد النفط الخام نتيجة للتغيرات الحادة في أسعار النفط العالمية. فخلال فترة السبعينات زاد الإنفاق على تنفيذ خطط التنمية حتى وصلت أسعار النفط الخام العالمي إلى أعلى من 36 دولاراً للبرميل الواحد عام 1980 ثم بدأت بالارتفاع، كل ذلك أثر تأثيراً مباشراً على الإنفاق الفعلي لتنفيذ مخطط التنمية الاقتصادية ومنها الإنفاق على التعليم.

إن الإنفاق الفعلي على التعليم زاد من 17,62 مليون دينار في عام 1965 إلى 562,12 مليون دينار عام 1983، ثم انخفض الإنفاق على 260 مليون دينار عام 2000ف، كما هو موضح في الجدول الرقم (4).

الجدول الرقم (4) ـ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والإنفاق الفعلي على التعليم م.د.[1]

السنوات	النشاط النفطي	النشاط غير النفطي	مجموع الناتج المحلي	الإنفاق الفعلي على التعليم
1965	270,1	222	492,1	17,62
1966	356,1	278,8	634,9	27,545
1967	402,5	345,3	747,8	27,586
1968	648,6	424	1072,6	33,902

(1) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

رسالة ماجستير بعنوان اقتصاديات التعليم في الجماهيرية (65 ـ 1995) ص 125، 130.

المؤشرات الاقتصادية، مصدر سابق، ص 26.

السنوات	النشاط النفطي	النشاط غير النفطي	مجموع الناتج المحلي	الإنفاق الفعلي على التعليم
1969	754,7	468,3	1223	35,40
1970	812,6	475,7	1288,3	37,433
1971	922,7	663,8	1586,5	61,919
1972	920,6	832,4	1753	76,35
1973	1131,8	1050,5	2182,3	94,006
1974	2385,3	1410,4	3795,7	130,233
1975	1961,1	1713,2	3674,3	172,609
1976	2768	2153,5	4921,5	237,200
1977	3130	2471,5	5601,5	258,25
1978	3185	2551,5	5736,5	269,47
1979	4561	2990,7	7551,7	349,55
1980	6564	3611,5	10175,5	227,76
1981	4774,6	4238,5	9013,1	532,14
1982	4040,3	4318,9	8359,2	539,36
1983	3793,7	4345,8	8139,5	562,12
1984	2996,5	4525,8	7522,3	556,97
1985	2820,9	4719,4	7540,3	511,48
1986	1540	43636,5	45176,5	486,27
1987	1965	4817,9	6782,9	462,76
1988	1730	4963,5	6693,5	557,17
1989	1961,5	5262	7223,5	679,17
1990	2250,1	5566,2	7816,3	482,89
1991	3054	7558,5	10612,5	768,05
1992	2582	8207	10789	678,90
1993	2385,5	8968	11353,5	695,8
1994	2559,5	9295,5	11855	44,70
1995	3380	7292,3	10672,3	52,5
1996	3960,3	8367	12327,3	69
1997	4505,8	9286,3	13792,1	47
1998	2786	9833	12619	64,8
1999	4110,3	10203,6	14313,9	102,9
2000	6661	10959,2	17620,2	260

إن سبب هذه الزيادة في الإنفاق جاءت وفق طموحات تحقيق التعليم للجميع، وفي كافة مناطق الجماهيرية الليبية ولغرض الاستفادة من هذا التعليم لكافة فئات المجتمع ذات الدخول المحدودة، ولذلك بدأ التعليم العالي بالتوسّع الأفقي في زيادة عدد الجامعات والكليات سواء كانت الإنسانية أو العملية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فتوفير الأيدي العاملة والمتعلمة المؤهلة في مختلف الاختصاصات ولسد العجز في حاجة أكثر القطاعات الاقتصادية التي تشغلها الأيدي العاملة الأجنبية (غير ليبية) والتي تتطلّب إدخال وسائل أكثر تطوراً في تكنولوجيا الإنتاج.

إن التوسّع الأفقي للتعليم العالي خلال الفترة الماضية حقق إنجازات كبيرة في ما يخصّ سوق العمل الليبي، وزيادة إنتاجية العامل في جميع الأنشطة الاقتصادية. ولكن بسبب غياب التخطيط واحتياجات بين خريجي التعليم العالي، وخصوصاً الدراسات الإنسانية واحتياجات سوق العمل أو متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أدت إلى حدوث بطالة للمتعلمين والمتخرجين وصلت إلى حوالى 10 في المئة[1]. وقد حاولت خطط التنمية للتعليم العالي توجيه أعداد الطلبة المتفوقين في الجامعات إلى الدراسات العلمية العملية لسد حاجة التنمية وسوق العمل لذلك كانت الزيادة أكثر لطلبة الدراسات العملية حيث تضاعفت من 13418 طالباً عام 1975 ـ 1976 إلى أكثر من 30,000 طالب وطالبة، في حين ازداد عدد الطلبة للدراسات الإنسانية من 9116 للعام نفسه إلى 14,000 طالب عام 1985 ـ 1986، كما في الجدول الرقم (5).

(1) تقرير التنمية البشرية، مصدر سابق، ص 129.

الجدول الرقم (5) ـ توزيع الطلبة في التعليم الجامعي بحسب الجنس والدراسة:[1]

السنوات	إنسانية			علمية			
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	المجموع الكلي
1975 ـ 1976	7446	1670	9116	3613	689	4302	13418
1980 ـ 1981	7870	3030	10900	6665	1750	8514	19315
1985 ـ 1986	10000	4000	1400	1400	2000	16000	30000

وحين قسّمت تقسيم قوى العمل المتعلمة (خريجو الجامعات) بحسب الجنس نجد أن التطور الكبير للوضع التعليمي للمرأة على مستوى التعليم الجامعي ساهم في رفع مستوى حالتها التعليمية في سوق العمل الليبي، حيث نجد أن عدد الطالبات للتعليم الجامعي لم تتجاوز 400 طالبة عام 1970ف ازداد إلى 72489 طالبة عام 1995ف، كما في الجدول الرقم (3)، وتبيّن بعض الاحصائات والدراسات بأن أمية الإناث كانت شبه كاملة وبقيت في حدود 91 في المئة وفق ما أوضحه تعداد السكان لعام 1956 ثم انخفض إلى 84 في المئة عام 1964، وفي بداية السبعينات وعند الشروع بالتجربة التخطيطية عام 1973 كان ذلك المعدل قد وصل إلى حوالى 71 في المئة ثم انخفض إلى 27 في المئة عام 1995، وإذا أخذنا في الاعتبار مستويات الأمية بين الإناث للفئة العمرية من 10 ـ 24 سنة نلاحظ أنها خفضت إلى 3في المئة وتعدّت في حدود 12 في المئة للفئة العمرية (25 ـ 29) سنة[2].

وتدلّ الإحصائات على تطوّر نسبة الفتيات للمرحلة الجامعية من 3,8 في المئة عام 1973 إلى 32,3 في المئة عام 1995، أما بالنسبة للتركيب النسبي للحالة التعليمية للقوى العاملة النسائية فقد تطوّرت النسبة من 5,1 في المئة

---

(1) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة النمو الاقتصادي والاجتماعي، 81 ـ 85، ص 162 ـ 190.

(2) تقرير عن التنمية البشرية، 1999، ص 146.

عام 1973 إلى 11,4 في المئة للعام نفسه[1].

إن الاستثمار في تعليم المرأة كما أثبت علمياً في الوقت الحاضر عوائد اقتصادية واجتماعية مهمة في تعجيل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية وتضمن توظيف أفضل للموارد. وقد ثبت في تجارب بعض البلدان، ومن خلال بحوث تقويم الإنجاز، أن عوائد سنة إضافية لتعليم المرأة تزيد مردوداتها بمدى يتراوح بين 2 في المئة إلى 15 في المئة مقارنة بعوائد تعليم الرجل وبخاصة في قطاع الزراعة الذي يعتمد على تقنيات متطورة، إضافة إلى الجانب الاقتصادي المتعلق بتحسين الدخل، إلا أن العوائد الاجتماعية تفوق ذلك بكثير وتؤثر في المدى البعيد على إنتاجية المرأة، ومن ثم إنتاجية القطاع الذي تعمل فيه[2].

بالرغم من الإنجازات التي تحققت في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي جميع الأنشطة الاقتصادية والمناطق المختلفة من الجماهيرية خلال السنوات الماضية كانت العلاقة واضحة بين التعليم والتنومية. واعتبر التعليم من أهم الوسائل للتنمية الاقتصادية وكذلك هدف لهذه التنمية لا يقل أهمية عن الهدف المادي في تحقيق الفائض الاقتصادي لمختلف الأنشطة الاقتصادية للبلاد وتحقيق العدالة في توزيع الدخل.

وبالنسبة للتوافق بين اتجاهات التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية فقد تطوّر الاستخدام ليستوعب التدفقات من القوى البشرية إلى سوق العمل إلى 1,025 مليون لعام 1995. وبلغت نسبة الاستخدام من قوة العمل المتوافرة حوالى 89 في المئة موزّعة بحسب الاستخدام في القطاعات الرئيسة للاقتصاد الوطني، وهي 17,9 في المئة في الزراعة 10,5 في المئة في الصناعة و54 في المئة في قطاع الخدمات، وبلغ عدد العاطلين عن العمل لعام 1995 حوالى 119,5 ألف عاطل، وتمثّل الإناث نسبة كبير وذلك قد تكون لأسباب اجتماعية، على الرغم من الزيادة في مستوى استخدام القوى العاملة الوطنية

(1) مصدر سابق، ص 148 ـ 147.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 145.

إلى ارتفاع نسبة مساهمة المرأة في العمل[1].

تجدر الملاحظة هنا أيضاً أن قطاع الخدمات الذي تشكّل فيه نسبة القوى العاملة مستوى يفوق القطاعين الصناعي والزراعي يعتبر من القطاعات ذات الإنتاجية الضعيفة؛ أي أن إنتاجية العاملين في هذا القطاع منخفضة لعدة أسباب. منها وجود عدد كبير من العاملين في هذا القطاع يزيد على قدرته الاستيعابية فضلاً عن عدم وجود توافق بين المؤهلات وطبيعة العمل مما يشكّل جزء منهم حالة بطالة مقنعة. ومعظم هذه الأعداد هي من خريجي مرحلة التعليم العالي.

ومن ناحية أخرى نجد كذلك أن حجم الإنفاق التنموي على قطاع التعليم والشباب والتكوين بلغ 738,8 م.د.، في حين وصل الحجم المنفق على قطاع الزراعة وقطاع الثروة الحيوانية والبحرية 183,7 م.د. بينما وصل في قطاع الصناعة والطاقة إلى 369,4 م.د. خلال عام 1999 ـ 2000ف. ومن هنا نلاحظ أن ضخامة حجم المنفق على التعليم ترتّب عليه توسّع في التعليم ومخرجاته وخصوصاً مرحلة التعليم العالي، في الوقت نفسه كان من المنطقي أن يصل حجم المنفق على قطاعات الصناعة والطاقة والزراعة والثروة الحيوانية والبحرية مستوى قريباً من قطاع التعليم حتى يكون في استطاعة تلك القطاعات الإنتاجية استيعاب مخرجات أو ناتج التعليم، لا سيما مرحلة التعليم العالي[2]، لتحقيق توازن بين الاستثمار المادي والاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة تحقق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في بقية القطاعات السلعية.

الاستنتاجات والتوصيات

1 ـ الاستنتاجات:

نستطيع الآن أن نستنتج بعد استعراض الإنجازات الكبيرة في تطوّر واقع

(1) تقرير التنمية البشرية، مصدر سابق، ص 170.

(2) مصرف ليبيا، النشرة الاقتصادية، سنة 2001ف

التعليم بصورة عامة والتعليم الجامعي بصورة خاصة ودوره في تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجماهيرية الليبية نتيجة للتحسّن في مستوى التعليم والمهارة للعاملين والذي ساهم في زيادة الإنتاجية ومستوى الأجور للعاملين. وكان عاملاً مهماً في إدخال وسائل تكنولوجيا الإنتاج الجديدة خلال فترة الأربعة عقود الماضية وفق خطط اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تنوع هيكل الاقتصاد الوطني وضمان الاستدامة في عملية التنمية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل لرفع مستوى معيشة المواطنين.

ورغم الإنجازات التي تحققت، فإنه هذا الإنجاز لم يحقق الأهداف بالكامل وفق استراتيجية التنمية الليبية التعليمية، وبخاصة أن ظاهرة البطالة للمتعلمين من خريجي بعض الأقسام والكليات الإنسانية للتعليم العالي بسبب التوسّع الأفقي الكبير للجامعات وعدم وجود تنسيق بالصورة المطلوبة بين خطط التعليم العالي من الخريجين وحاجة سوق العمل أو متطلبات التنمية، مما يؤدي إلى بعض الاختناقات في المهارات والبطالة بين المتعلمين.

إضافة إلى التأثير المباشر للعوائد من تصدير النفط الخام على الإنفاق تؤدي هذه الحالة إلى استمرار دور القطاع النفطي في التنمية الاقتصادية رغم كل هذه الإنجازات منذ اكتشاف النفط وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية. إضافة إلى ضعف الارتباطات القائمة بين التكنولوجيا المستوردة والمستخدمة والبحث والتطوير من جهة وارتباطها بالأنشطة الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية.

إن إخطر مشكلات التعليم العالي تتمثل في تردّي نوعية مخرجاته كما جاء في تقرير التنمية البشرية 1999 لهذه المرحلة. ويشكّل هذا الخطر التحدّي الأهم في مجال النشاط التعليمي بحيث لم يحقق التعليم هدفه التنموي والإنساني الأمثل من أجل تحسين نوعية الحياة وتنمية قدرات الإنسان الخلاّقة. ومن المنطقي أن تؤدي قلّة الموارد أو سوء استخدامها إلى تدهور الإنتاج، إلا أن هناك عناصر أخرى تؤثر في شكل حيوي في تحديد نوعية التعليم، ومن أهمها سياسات التعليم ووضع أعضاء هيئة التدريس وبرامج وأساليب التعليم، والبحث العلمي ومراكز التدريب والتأهيل المهني المختلفة مع ترابطها بالأنشطة الإنتاجية المختلفة للاقتصاد الوطني ومعالجة الإخفاقات

من أجل معدلات مرتفعة وسريعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية.

2 ـ التوصيات

- وضع خطط مدروسة وعلمية تبيّن الحاجة المطلوبة للقوى العاملة المتعلمة في ضوء الإمكانات المالية المتاحة.

2 ـ رسم خطط مستقبلية وطنية واضحة الأبعاد لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وزيادة الاستثمار للربط بين البحث والمؤسسات الإنتاجية.

3 ـ خلق مصادر جديدة للدخل تأخذ في الاعتبار الجدوى الاقتصادية من تشغيل المتعلمين وتطوير المشاريع القائمة.

4 ـ زيادة مساهمة القطاع الخاص وفق ضوابط وأهداف تضعها الدولة للإسراع بتنفيذ مشاريع اقتصادية مختلفة وبكفاءة أعلى.

5 ـ معالجة مشكلة ضعف ملاءمة المهارات للقوى العاملة المتعلمة مع متطلبات التكنولوجيا الحديثة في مجالات مختلفة للأنشطة السلعية الاقتصادية كالزراعة والصناعة.

6 ـ خلق نوع من التوازن بين نمو القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والأخرى الخدمية وتوجيه النفقات بشكل يضمن التوسّع أو التطور المتوازن في ما بينها لتحقيق الاستخدام الأفضل للقوى العاملة المتعلمة.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1 ـ النمو والتنموية، أ. ب. ترلوول، ترجمة قاسم دجيلي، علي عبد العاطي، جامعة الفاتح، الطبعة الثالثة، عام 1998ف.

2 ـ جمال أسد مزعل، الاعتبارات الاقتصادية في التعليم، جامعة الموصل.

3 ـ شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي، معهد الإنماء العربي.

4 ـ عبدالقادر محمد عبدالقادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية.

5 ـ محمد سيف الدين فهمي، التخطيط التعليمي، مكتبة الأنجلو المصرية.

6 ـ الطرق والنقل البري، التغير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ترجمة أبو القاسم محمد العزابي، صالح أبو صفحة، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، 1981ف.

7 ـ جلال الهادي سالم، اقتصاديات التعليم في الجماهيرية في الفترة من 1965 ـ 1995ف، رسالة ماجستير.

ثانياً: التقارير والنشرات:

1 ـ مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1962 ـ 2000، 2000ف.

2 ـ التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 25 عاماً على الثورة الليبية.

3 ـ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق تقرير التنمية البشرية في ليبيا، 1999.

4 ـ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق الكتاب الإحصائي 2002.

5 ـ خطة التحوّل الاقتصادي والاجتماعي، 1981 ـ 1985، اللجنة الشعبية العامة للتخطيط.

6 ـ المركز الوطني للبحوث التعليمية لمحة مختصرة عن إنجازات التعليم والتدريب.

7 ـ المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية التطوّر الكمي والتدريب في الجماهيرية في الفترة من 1969 ـ 1996.

مشكلات التعليم الجامعي
والعالي في الجماهيرية العظمى

إعداد

د. عبدالرحيم محمد البدري

مقدمة:

تعول المجتمعات على مختلف ثقافاتها ومستوى تقدّمها على المؤسسات التعليمية باعتبارها المؤسسات الرئيسية في عملية إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية من طريق توفير وتنمية الموارد البشرية التي هي العنصر الأساسي للاستثمار القومي من أجل إحداث التنمية المرغوبة.

ومن هذه الأهمية للتعليم ودوره في التنمية، يلاحظ أنه لا توجد تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو ثقافية دون تعليم وفي الجانب الآخر يلاحظ أيضاً أن لا يوجد تعليم على درجة عالية من الكفاءة والجودة الشاملة دون تنمية مجتمعية شاملة. [نوفل، 1998، ص 25 ـ 27].

وإذا كان للتعليم بشكل عام هذه الأهمية فحتماً سيكون للتعليم الجامعي والعالي وهو على قمة السلم التعليمي من حيث تلبية مطالب التنمية في المجتمع.

فالجامعات ومراكز التعليم العالي تعتبر مهد ومعقل الفكر الإنساني في أرفع مستوياته ومصدراً مهماً للاستثمار في التنمية البشرية وبعث الحضارة لأي شعب من الشعوب.

وقد حددت لمؤسسات التعليم الجامعي الأهداف والمتمثلة في خدمة المجتمع والارتقاء به حضارياً، وترقية الفكر الإنساني وتقدم العلم وتنمية القيم

الإنسانية، وتزويد المجتمعات بالاختصاصيين والفنيين والخبراء وإعداد وتأهيل الإنسان المزوّد بالمعارف وطرق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة للمساهمة في تطور وتنمية المجتمع. [شحاته، 2000، ص 13].

وعندما تخرج مؤسسات التعليم الجامعي والعالي عن هذه الأهداف السامية التي رسمت لها من قبل المجتمع. تنتقد وتوصف بأنها تعيش في أبراج عاجية بسبب بعدها عن قضايا وهموم المجتمع ووصل الأمر إلى أن تقويم كفاءة مؤسسات التعليم الجامعي والعالي مرتبطة بمقدرتها على تحقيق أهداف التنمية في المجتمع، وأن أي قصور في هذه الكفاءة يجعلها عرضة للنقد من جانب المجتمع بسبب عدم وفائها باحتياجاته التنموية. [البدري، 2003، ص 27].

نخلص من هذا أن التعليم في الوقت الحاضر لم يعد مجرد خدمة تؤدى لأبناء المجتمع فحسب بل انه يقوم بتزويدهم بالمعارف والمعلومات التي تمكّنهم من فهم الحياة، بل انه أصبح استثماراً قومياً، واستثماراً في إعداد وتأهيل القوى البشرية التي يقع على عاتقها تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة وأن هذه المشروعات التي تتطلب أن تتوافر لها القوى البشرية المؤهلة والمدربة بالكم والكيف اللازمين لكل نشاط. ولذلك تهتم دول العالم بتقدير العائد والاستثمار الذي تحققه مؤسسات التعليم كوسيلة من وسائل ضبط الاقتصاد القومي المادي والبشري [خليل، 1998، ص 126].

ومؤسسات التعليم الجامعي تمرّ اليوم خاصة ونحن في بداية الألفية الثالثة من القرن الحادي والعشرين، بمرحلة مراجعة للنفس والتقويم الذاتي لدورها التقليدي الذي استمرت عليه فترة طويلة من الزمن، والمتمثل في أنها مؤسسات لتعليم الصفوة أو النخبة وإعدادهم مهنيين متخصصين والاهتمام بالمعرفة لذاتها والابتعاد عن هموم ومشكلات المجتمع، فقد شرعت هذه المؤسسات اليوم بعد أن تنبهت لدورها الحقيقي في بناء وتطوّر المجتمع، وفي مراجعة هذا الدور التقليدي، وأدركت أن دورها ومسؤولياتها كإحدى الوسائل الرئيسية المهمة هو إحداث التغيير الاجتماعي الذي يحقق التنمية الشاملة للمجتمع.

والدور الجديد لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي والذي يضع هذه المؤسسات في خدمة المجتمع باعتبار أن هذه المؤسسات هي من صنع المجتمع وأداة للتقدم والتطور هو أن تتكيف وتتأقلم هذه المؤسسات مع الواقع وتتحسس مشكلات المجتمع وتعمل على تغيير هذا الواقع إلى الأفضل، فهي من مسؤولياتها قيادة حركة المجتمع نفسه حين تطرح الحلول والبدائل لمشكلاته وقضاياه المصيرية، وتجعل هذه الحلول قابلة للتطبيق والممارسة والمتابعة والتقويم. [عياد، 1993، ص 9].

والجماهيرية العظمى كغيرها من المجتمعات تعول كثيراً على مؤسسات التعليم الجامعي والعالي من أجل إحداث حركة التنمية المطلوبة لإخراجها من دائرة التخلف الذي عاشت فيه البلاد ردحاً من الزمن بسبب الظروف الاستعمارية التي عاشتها البلاد في العديد من مراحل تاريخها.

ويمكن القول إن الجماهيرية «لا تنظر إلى التعليم على أنه استثمار اجتماعي واقتصادي للمواهب والقدرات فحسب، بل أيضاً لأن التقدم التربوي هو أمر أكثر ضرورة لجميع فئات المجتمع [الحوات، 1996، ص 107].

وتعكس هذه النظرة الإحصائات للتطور الكمي في أعداد الطلاب في التعليم الجامعي والعالي. فقد ارتفع عدد الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا من 13427 ألف في عام 1975 إلى ما يزيد على 40000 ألف طالب وطالبة 1988، ليصل بعد ذلك إلى 168447 طالباً وطالبة عام 1999 [أمانة اللجنة الشعبية للتعليم والبحث العلمي والتكوين المهني إحصائات عام 1998، 1999 ف].

وبالرغم من المظاهر الإيجابية التي حققتها مؤسسات التعليم الجامعي في الجماهيرية عبر سنوات نشأتها وتطورها وبخاصة في الجانب الكمي فقد زودت المجتمع بالعديد من الكفاءات البشرية في العديد من المجالات والتخصصات وساهمت في تحقيق بعض جوانب التنمية خاصة عندما رسمت لها الخطط الثلاثية والخماسية في فترة السبعينات وأوائل الثمنينات من القرن الماضي. إلا أن مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في بلادنا وفي العديد من البلدان الأخرى اعترضها العديد من المشكلات التي جعلتها لا تحقق مطالب

المجتمع التنموية وبالتالي أصبح من الضرورة إعادة النظر في سياسات وبرامج وهياكل هذه المؤسسات وتقويم كفاءتها الداخلية والخارجية، ودراسة الظروف البيئية المحيطة بهذه المؤسسات ومدى دعمها أو قصورها لهذه المؤسسات.

إن هذه المشكلات والصعوبات التي تعاني منها مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية، هذا ما ستطرقه هذه الدراسة المتواضعة لكي نتحسس هذه المشكلات ومعرفة أسبابها وإمكانية إيجاد الحلول والمقترحات المناسبة التي تعاني منها هذه المؤسسات.

مشكلة البحث:

بالرغم من الدور القيادي والريادي لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية والذي تمثّل في قيام هذه المؤسسات بتزويد المجتمع بالقوى البشرية المؤهلة التي حملت على عاتقها إدارة شؤون المجتمع في شتى المجالات والقطاعات لأكثر ما يقارب من خمسين سنة من إنشاء أول جامعة ليبية عام 1955، وهذه حقيقة. فكل القيادات الحالية في المجتمع هي من خريجي الجامعات والمعاهد العليا، إلا أن التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية وفي غيرها من الدول العربية ودول العالم الثالث تعاني العديد من المشكلات والصعوبات التي جعلت هذه المؤسسات لا تحقق أهدافها وطموحاتها التي أنشأها المجتمع من أجله.

وفي هذا الإطار أشار العديد من الدراسات والبحوث سواء التي تطرقت إلى مشكلات التعليم الجامعي على المستوى المحلي أو القومي أو العالمي إلى أن الجهود والإجراءات التي تبذل لمعالجة هذه المشكلات والصعوبات من الناحيتين الكمية والنوعية ما زالت تتسم بالتقليدية، حيث يشير خبراء التعليم العالي في هذا الصدد إلى أن إيجاد الحلول لهذه المشكلات تكمن في الاتجاه نحو إيجاد وتطوير مؤسسات التعليم الجامعي والعالي لتكون أكثر ملامة لمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذلك الاتجاه نحو ديموقراطية التعليم والتركيز على أهمية التعليم المستمر، كل هذه الحلول تؤكد على ضرورة تجديد وتحديث مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في مجتمعاتنا

العربية من حيث بناؤها ومحتوياتها وطرائق التدريس فيها وإدارتها. [الصاوي، البستاني، 1999، ص 213].

وأصبح من ملامح العصر الحالي أن توفير التعليم لجميع أبناء المجتمع هو أحد الملامح الأساسية المميزة للديموقراطية، وأن العوامل الأساسية المهيئة للمجتمع كي يستفيد من العلم ومنجزاته.

وبناءً على هذا فقد تم تصنيف دول العالم لا من حيث تقدمها أو أنها من الدول النامية أو تقسيمها إلى شمال وجنوب، بل أصبح هناك إضافة أخرى ليصبح التصنيف أكثر دقة ويكون التصنيف بناءً على ما تملكه الدول من العلم وأسراره والقدرة على تطبيقه والاستمتاع بمنجزاته، وأخرى مستقبلية ومستهلكة للفتات المسموح لها منه، ومن ثم يتحوّل العلم ليصبح من أدوات الهيمنة العصرية. [نادية جمال الدين، 1993، ص 182].

والمتتبع لنظام التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية كغيره من الأنظمة التعليمية في المنطقة العربية يواجه العديد من المشكلات التي اعترضت مسيرته نحو أداء دوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تلخيص هذه المشكلات في ما يأتي:

1) تدنّي المستوى التحصيلي لطلاب مؤسسات التعليم الجامعي والعالي مقارنة بما كانت عليه خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي ومقارنة ببعض الجامعات المتقدمة.

2) تزايد أعداد الطلاب في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي دون أن يقابله توفر الإمكانات البشرية والمادية المناسبة أو عدم استخدامها الاستخدام المرشد أو الأمثل.

3) انخفاض نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب مقارنة بالنسبة المحددة في الجامعات العالمية.

4) انخفاض الخدمات التعليمية في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي، والمتمثلة في المعامل والمختبرات، والخدمات المكتبية، ونقص المراجع العلمية والدوريات الخاصة بالنشاط العلمي في هذه

المؤسسات، ومحدودية القاعات الدراسية في بعض الجامعات أو عدم استغلالها الاستغلال الأمثل.

5) تعاني مؤسسات التعليم الجامعي والعالي بعض المشكلات الإدارية بسبب اتباعها الأسلوب التقليدي وعدم اتباع الأساليب الحديثة في الإدارة الجامعية والمعاهد سواء في إجراءات التسجيل والقبول أو في نتائج الامتحانات وغيرها من الأعمال الإدارية الأخرى.

6) عدم التنسيق بين سياسات سوق العمل وسياسات القبول في الجامعات والمعاهد مما أعاق حركة التنمية الشاملة في المجتمع واستمرار الاعتماد على العناصر غير الليبية في بعض المهن والتخصصات.

7) ندرة الاهتمام بالبحث العلمي بهذه المؤسسات ووضعه ضمن الاهتمامات الثانوية لبعض الجامعات والمعاهد العليا، مما أعاق مساهمته في حركة التنمية والتخطيط لمستقبل المجتمع في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

8) انعدام التوازن في المقررات الدراسية في جانبيها النظري والتطبيقي خصوصاً في بعض الكليات التطبيقية مما حرم بعض التخصصات العلمية من التطبيق العملي المهم والذي يعتبر ضرورياً لهذه التخصصات.

9) عدم تنفيذ المقررات الدراسية بالشكل الذي خطط له، والذي قد يرجع أحياناً إلى الأستاذ الجامعي الذي فقد في الآونة الأخيرة ممارسته ورغبته في تجديد وتطوير معارفه وانعدام الحافز والدوافع للقيام بمهنة التدريس الجامعي في الشكل المطلوب بسبب عدم استقراره في عمله الأصلي وتنقله من مؤسسة تعليمية إلى أخرى.

10) ارتباط بعض المقررات الدراسية بثقافات أخرى بعيدة عن ثقافة المجتمع. [الفنيش وآخرون، 1998، ص 29].

11) ندرة الصلة بين المقررات الدراسية وحاجات الطلاب ومشكلات بيئاتهم.

12) انتشار الجامعات والمعاهد العليا في العديد من المدن، وبالرغم من أن البعض يرى فيه جانباً إيجابياً، إلا أن هذا الانتشار لم يخطط له التخطيط العلمي الذي يربط هذه الجامعات والمعاهد العليا بمخططات التنمية في المجتمع مما جعلها عبئاً على المجتمع أكثر من أنها خدمة له بسبب المشكلات التي تعاني منه هذه الجامعات الناشئة مادياً وبشرياً.

13) الافتقار إلى فلسفة وأهداف واضحة المعالم لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي.

14) التغيير المستمر في المقررات والبرامج الدراسية غير المخطط له تخطيطاً علمياً داخل القسم العلمي الواحد إما بسبب تغيير نظام الدراسة من نظام فصلي إلى نظام سنوي أو العكس أو بسبب التطور. [القنيش وآخرون، 1998، ص 29].

15) المشكلات الإدارية المالية لأعضاء هيئة التدريس والتي تعيق مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات العلمية الداخلية والخارجية.

16) إيقاف العمل بتطبيق إجازة التفرغ العلمي بالخارج التي تُمنح لأعضاء هيئة التدريس من أجل تجديد نشاطهم ومعارفهم العلمية، وقيامهم بالأبحاث العلمية واقتصارها على ثلاثة أشهر فقط وبقية الإجازة تُمنح في الداخل، وما يصاحبها من مشكلات إدارية ومالية للحصول عليها، مما يفقدها مضمونها وأهدافها الحقيقية.

وبناءً على ما سبق ذكره من أوجه قصور ومشكلات تعاني منها مؤسسات التعليم الجامعي والعالي يمكن تحديد مشكلة هذا البحث في السؤال الرئيسي الآتي:

كيف يمكن إيجاد حلول علمية للمشكلات التي تعاني منها مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية في ضوء الاتجاهات المعاصرة لكفاءة التعليم الجامعي والعالي، ويتفرّع من هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما واقع المشكلات التي تعاني منها مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية؟
2) ما أثر هذه المشكلات التي تعاني منها مؤسسات التعليم الجامعي والعالي على تحقيق أهداف التنمية في المجتمع؟
3) ما الاتجاهات المعاصرة في تحقيق مؤسسات التعليم الجامعي والعالي لأهداف التنمية في المجتمع؟
4) كيف يمكن إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تعاني منها مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية في ضوء الاتجاهات المعاصرة لكفاءة هذه المؤسسات؟

أهداف البحث:

نظراً لما تحتاجه مخططات التنمية الشاملة في المجتمع من تكاثف الجهود البشرية والمادية في المجتمع وما تتطلبه خطط التنمية من قيام جميع المؤسسات المختلفة وبخاصة المؤسسات التعليمية بدورها الفعّال حتى تحقيق أهداف التنمية، فإن هذا البحث يهدف إلى تحقيق الجوانب التالية:

1) التعرف إلى واقع المشكلات التي تعاني منها مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية.
2) التعرف إلى أثر هذه المشكلات التي تعاني منها مؤسسات التعليم الجامعي والعالي على تحقيق أهداف التنمية في المجتمع.
3) التعرف إلى كيفية إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات التي تعاني منها مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية في ضوء الاتجاهات المعاصرة لكفاءة مؤسسات التعليم الجامعي والعالي.

أهمية البحث:

نظراً للدور القيادي لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي في تحقيق أهداف تنمية المجتمع فإن أهمية البحث تكمن في تحقيق الجوانب التالية:

أ) تنبيه المسؤولين وراسمي السياسة في المجتمع إلى حجم المشكلات

التي تعاني منها مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية لإيجاد الحلول المناسبة لها ودعم الجامعات والمعاهد العليا مادياً وبشرياً لتحقيق أهداف التنمية في المجتمع، باعتبار أن هذه المؤسسات تعتبر بيوت خبرة للمجتمع.

ب) محاولة هذا البحث تقديم توصيات ومقترحات تساهم في حل هذه المشكلات التي تعاني منها مؤسسات التعليم الجامعي والعالي.

ج) يعتبر هذا البحث من الدراسات النادرة بحسب علم الباحث التي تتناول مشكلات التعليم الجامعي والعالي تناولاً مباشراً.

منهج البحث:

سوف يعتمد الباحث في بحثه هذا على المنهج الوصفي باعتباره من أنسب المناهج الذي يتوافق وأهداف البحث، خصوصاً أن الباحث سيقوم بتحليل وتفسير العديد من الدراسات والأبحاث والتقارير والقرارات المتعلقة بالمشكلات التي تعاني منها مؤسسات التعليم الجامعي والعالي لمعرفة أسباب هذه المشكلات وإمكانية إيجاد الحلول لهذه المشكلات [جون وبست، 1988، ص 46]، وقد يستعين الباحث بالعديد من المناهج الأخرى كالمنهج التاريخي.

حدود البحث:

سوف يقتصر هذا البحث النظري على دراسة بعض مشكلات مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية العظمى من حيث: الحدود الموضوعية على المشكلات التالية:

- سياسة القبول.
- مشكلات أعضاء هيئة التدريس.
- المشكلات الإدارية والمالية.
- مشكلات نظم التعليم.
- مشكلات المقررات والبرامج الدراسية الجامعية والعليا.

مصطلحات البحث:

1 ـ مشكلات التعليم الجامعي والعالي [التعريف الاصطلاحي]:

«تلك المشكلات التي تواجه التعليم الجامعي والعالي وتحد من كفايته والعمل على تجديده وتجويده وتدارك خصائصه بما يتلاءم مع الاتجاهات التربوية الحديثة، ويتمشى مع الواقع الاجتماعي ومتطلبات التنمية وسوق العمل والإنتاج». [الفنيش وآخرون، 1998، ص 11].

التعريف الإجرائي:

يأخذ الباحث بالتعريف النظري لمشكلات التعليم الجامعي والعالي كتعريف إجرائي في هذا البحث.

2 ـ مؤسسات التعليم الجامعي والعالي [التعريف الاصطلاحي]:

«إن التعليم الجامعي هو أعلى مرحلة في التعليم وهو الجهود والبرامج التعليمية المتطورة التي تتم على مستوى الجامعات والكليات والمعاهد والمراكز المرتبطة بها». [الحوات، د. ت، ص 82].

التعريف الإجرائي:

يقصد الباحث بمؤسسات التعليم الجامعي والعالي، تلك الجامعات وكلياتها وأقسامها العلمية، والمعاهد والمراكز القائمة حالياً في الجماهيرية العظمى والتي تعتبر أعلى مرحلة في السلم التعليمي في الجماهيرية.

الدراسات السابقة:

1) دراسة عبدالله بو بطانة، دراسة مقارنة لوجهة نظر الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإداريين المسؤولين لدور الجامعة في تنمية المجتمع [1976]:

تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة أهداف التعليم الجامعي واستعراض خطط التنمية في الجماهيرية، ودور التعليم الجامعي في تحقيق هذه الأهداف، كما استهدفت هذه الدراسة سياسة القبول المستخدمة

بالتعليم الجامعي في ليبيا وانعكاس هذه السياسة على خطط التنمية.

وكان من أهم نتائج هذه الدراسة:

إن سياسة القبول المستخدمة بالجامعات الليبية لا تتوافق وخطط التنمية في المجتمع وذلك لانعدام التنسيق بين أجهزة التخطيط في المؤسسات المختلفة في الدولة والجامعات الليبية.

2) بوني هوارد Bowen Howard، دراسة كفاءة النظام التعليمي الجامعي في اثنتي عشرة دولة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مدى الكفاءة في التعليم الجامعي في اثنتي عشرة دولة [استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيران، اليابان، المكسيك، بولندا، السويد، تايلاند، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأميركية]. وفي هذه الدراسة يرى الباحث أن مفهوم الكفاءة في التعليم العالي لدى الكثير يشوبه الغموض وعدم الوضوح نتيجة للاعتماد في قياس الكفاءة على معيار الكلفة والعائد وقيمة الإنفاق مقارنة بالمخرجات، وإعداد الطلاب المتخرجين سواء في مرحلة التعليم الجامعي والدراسات العليا وعدد الأبحاث التي تجري في الجامعات، ويتم الاعتماد على هذه المعايير كقياس لكفاءة التعليم الجامعي، وذلك بناءً على مطالبة المجتمع بضرورة رفع الكفاءة الإنتاجية للجامعات، مما يؤدي إلى زيادة أعداد الطلاب المتخرجين كمقابل لما يخصصه المجتمع من موارد مالية لهذه الجامعات. واستخدام الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي المكتبي، واعتمد في دراسته لنظم التعليم في تلك الدول على العديد من الإحصائات المتمثلة في النسب المئوية لأعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات والتكلفة المالية، والنفقات لتحقيق مخرجات التعليم العالي، وهذه الإحصائات غطت فترة ما بين 1950 ـ 1970.

توصّلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي من بينها: إن من الصعوبة بمكان قياس الكفاءة في التعليم الجامعي عن طريق قياس الكفاءة

الكمية فقط كما هو معمول به في الميادين الأخرى غير التعليم ويستشهد الباحث على ذلك بالقول إن هناك بعض المؤشرات التي لا يمكن قياسها كمياً مثل المؤشرات المتعلقة بنوعية التعليم، أو الإنتاجية التي يمكن الحصول عليها، وقدرات الفرد في حياته العملية وما يرتبط بها من قيم ودافعية الجهد، والانتماء، والمشاركة، أو الوفاء بمتطلبات الأدوار من الفرد في حياته.

3) دراسة محمد مسعود المقصبي، وجهات نظر الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والخريجين والمسؤولين عن التخطيط لجامعة قار يونس لنظام التعليم العالي وتنمية القوى العاملة في ليبيا [1984]:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة وجهات نظر الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والخريجين والمسؤولين عن التخطيط لجامعة قار يونس والإداريين بأمانة التعليم لدور التعليم العالي في تنمية القوى العامة في ليبيا.

وكان من نتاج هذه الدراسة في ما يتعلق بسياسة القبول في التعليم الجامعي في ليبيا بأنها لا تتيح الفرصة أمام الطلاب لاختيار المجال الدراسي الذي يتناسب وطموحاتهم الوظيفية، وافتقار نظام التعليم الجامعي إلى المرونة في إعطاء الطلاب فرصة تغيير تخصصاتهم إذا رغبوا في ذلك بالإضافة إلى عدم توافر المعلومات والاستشارات المهنية [الإرشاد التربوي] التي تساعد الطلاب في اختيار التخصص المناسب في مجال عملهم في المستقبل.

4) دراسة عبدالله بشير فضل، نظم التعليم العالي الجامعي، عرض مقارن مع دراسة ميدانية [1986]:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إيجابية نظام الدراسة المستخدم بكلية التربية لجامعة الفاتح النظام الفصلي الدراسي أو نظام السنة الكاملة.

وكان من نتائج الدراسة وتوصياتها أن النظم الدراسية سواء كانت

السنة الكاملة أو الفصول الدراسية أو نظام الساعات المعتمدة لكل منها مميزاته وعيوبه التي تتوقف على الأهداف العامة والظروف البيئية والإمكانات المادية والبشرية المتاحة.

5) دراسة محمد سمير حسانين، دراسات في مشكلات التعليم الجامعي والعالي [1989].

تناول الباحث في هذه الدراسة وهي على هيئة كتاب بعض المواضيع منها: الجذور التاريخية للتعليم العالي المصري ومشكلاته، وظائف التعليم العالي، ومشكلات القبول وأساليب حلها، والتوازن بين التخصصات الأدبية والعلمية، مشكلات أعضاء هيئة التدريس، اقتصادات التعليم المصري وكلفته وتمويله، ومشكلات الفاقد في التعليم الجامعي والعالي، وأختتم الدراسة بنظرة مستقبلية للتعليم العالي المصري، حيث يضع الباحث تصوراً لهذا المستقبل، وأكد على أن معرفة المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي والعالي يعتبر أمراً جوهرياً لإصلاحه وتطويره وإخراجه من المشكلات التي يعاني منها والتي تؤثر على كفاءته.

6) دراسة عبدالرحيم البدري، دراسة تقويمية لسياسة القبول في التعليم الجامعي في الجماهيرية العظمى في ضوء الاتجاهات المعاصرة [1993]:

تهدف هذه الدراسة النظرية إلى تقويم سياسة القبول في التعليم الجامعي الليبي في ضوء الاتجاهات المعاصرة والوصول إلى تصور مقترح لتطوير هذه السياسة في الجامعات الليبية، وبما يحقق التوافق بين رغبات الطلاب واحتياجات المجتمع وقدرات وإمكانات مؤسسات التعليم الجامعي.

واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الوصف الشامل للظاهرة موضوع الدراسة والتعرف إلى جميع الحقائق والمعلومات والبيانات المتصلة بها.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1 ـ اعتماد سياسة القبول في التعليم الجامعي في ليبيا على معيار يكاد يكون وحيداً وهو معدل الدرجات التي يتحصّل عليها الطالب في الثانوية العامة.

2 ـ إن رغبات الطلاب وفقاً لسياسة القبول في التعليم الجامعي تتحقق مع النسبة المئوية التي تحدد من قبل الكليات الجامعية للدراسة بها واللجنة العليا لتنسيب الطلاب، والأعداد المطلوبة لكل كلية.

واختتم الباحث دراسته بإعداد تصور مقترح لتطوير سياسة القبول في التعليم الجامعي في الجماهيرية يتضمن التركيز في سياسة القبول المقترحة على درجات المواد التي تؤهل صاحبها للدخول إلى كلية معينة وليس على أساس درجات المعدل العام للثانوية العامة، ومحاولة التوفيق بين رغبات الطلاب، واحتياجات المجتمع من القوى العاملة والسعة الاستيعابية للكليات الجامعية.

7) دراسة أحمد الفنيش وآخرين، التعليم العالي في ليبيا دراسة مقارنة [1998]:

تعتبر هذه الدراسة من أهم الدراسات التي أجريت حول التعليم العالي في ليبيا من حيث إن الذي قام بإجراء هذه الدراسة فريقاً من الباحثين المتميزين والمشهود لهم بالخبرة والكفاءة العلمية، والأمر الثاني أن هذه الدراسة أجريت بتمويل من الهيئة القومية للبحث العلمي، والأمر الثالث أنها تناولت بالدراسة والتحليل جميع مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية ومقارنة أوضاعها مع دول المقارنة، الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا.

وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة واقع التعليم العالي في ليبيا من حيث الشكل والبيئة والإدارة والمحتوى، والطرق والإمكانات، وكذلك المشكلات التي تواجهه وتحد من كفايته، والعمل على تحديثه وتجويده وتدارك خصائصه بما يتلاءم مع الاتجاهات التربوية الحديثة ويتمشى مع الواقع الاجتماعي ومتطلبات التنمية وسوق العمل والإنتاج.

وقد صيغت أهداف الدراسة في الإجابة على الأسئلة التالية:

1 ـ ما الأهداف التربوية والتعليمية للتعليم العالي في ليبيا وما خصائصها العامة مقارنة بما هو سائد في الدول المعنية بالدراسة؟

2 ـ ما خصائص مقررات التعليم العالي في ليبيا مقارنة بما هو سائد بدول المقارنة في الدراسة؟

3 ـ ما خصائص الطرائق والأساليب المستخدمة في تنفيذ برامج التعليم العالي في ليبيا مقارنة بما يستخدم في الدول المعنية بالدراسة؟

4 ـ ما الامكانات المتاحة لتنفيذ مقررات وبرامج التعليم العالي في ليبيا مقارنة بما يتوفر في الدول المعنية بالدراسة؟

5 ـ ما الأساليب التي تستخدم في تقويم تحصيل الطلاب في مؤسسات التعليم العالي في ليبيا مقارنة بما يستخدم في الدول المعنية بالدراسة؟

6 ـ ما خصائص إدارة التعليم العالي في ليبيا مقارنة بما يتبع في الدول المعنية بالدراسة؟

7 ـ ما النتائج العامة التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة، وما التوصيات التي يمكن تقديمها لتطوير مستوى التعليم العالي في ليبيا؟

قام فريق من البحث بإعداد استبيان وزع على جميع الجامعات الليبية يتضمّن معلومات عن تاريخ الإنشاء وعدد الكليات، وعدد الطلاب وجنسياتهم، ونظم الدراسة المستخدمة وسياسة القبول ولغة التدريس في الجامعة، ومعلومات عن الإدارة الجامعية وعن علاقة الجامعة في المجتمع. وكذلك أعدت استمارة أخرى استبيانية خاصة بالكليات والمعاهد العليا، يتضمن تاريخ الإنشاء وعدد الأقسام العلمية والشعب فيها، وأعداد الطلاب وجنسياتهم وتخصصاتهم، وأعداد أعضاء هيئة التدريس بحسب الجنسية والنوع ومؤهلاتهم العلمية ونظام الدراسة المستخدم من حيث المزايا والعيوب، والأقسام التي فيها دراسات عليا، وبعض المقترحات لتطوير التعليم العالي.

وقد توصلت الدراسة إلى ما يقارب عن [33] ثلاث وثلاثين توصية متعلقة بأهداف وأسئلة الدراسة. ومن أهم تلك التوصيات ما يلي:

1 ـ أن تحدد أهداف التعليم العالي وتراجع بصورة دورية.

2 ـ أن يتم ربط أهداف التعليم الجامعي والعالي بأهداف التنمية في المجتمع.

3 ـ أن تتحدد أهداف المقررات الدراسية الجامعية وتهتم بتنمية معلومات الطلاب ومهارتهم الفكرية.

4 ـ أن تهتم المقررات الدراسية بدراسة وتحليل القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع.

5 ـ أن تتنوع المقررات الدراسية في تخصصاتها وتتعدد فروعها ومساراتها في التخصص الواحد وبما يُلبي اهتمامات وحاجات الطلاب وحاجة المجتمع وبما يتناسب مع الفروق الفردية بين الدارسين.

6 ـ أن تعمل المقررات الدراسية على إحياء وتأصيل التراث العلمي والثقافي للمجتمع بصفة عامة وبما يحقق دعماً لثقة الطلاب بأنفسهم وثقافاتهم ووطنهم.

وخلصت الدراسة أيضاً إلى العديد من التوصيات المتعلقة بتحسين الوضع الأكاديمي والإداري لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي وتوفير الإمكانات البشرية والمادية لهذه المؤسسات، والنظر إلى أوضاع أعضاء هيئة التدريس ومشكلاتهم، وتوفير المناخ الملائم والمناسب لقيام دراسات عليا ناجحة تحقق الأهداف التي تسعى إليها مؤسسات التعليم الجامعي والعالي خدمة للمجتمع.

كذلك توجيه الاهتمام لإعداد الأستاذ الجامعي الإعداد العلمي لمواكبة التطورات العلمية ومواجهة الزيادة الهائلة في أعداد الطلاب والتوسع في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي. وأخيراً الاهتمام بتطوير أساليب تقويم تحصيل الطلاب بحيث تكون أكثر قدرة وفاعلية على التقويم العلمي ويخرجها من شكلها التقليدي الحالي.

8) دراسة محمد صالح فاضل، الإهدار في التعليم الجامعي وحجمه وكلفته والعوامل المسببة له:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة حجم وكلفة والعوامل المسببة للإهدار في التعليم الجامعي.

وقد أجريت هذه الدراسة على الكليات النظرية في جامعة قار يونس وهي كليات: الآداب والقانون وتحديداً على طلاب السنة الرابعة.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج لدراسته باعتباره أنسب المناهج لمثل هذه الدراسات.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أ ـ وجود إهدار كمي بكليتي الآداب والقانون في المدخلات الطلابية، والكلفة المالية والسنوات الدراسية.

ب ـ إن ظاهرة الرسوب تمثل نسبة عالية في حجم الإهدار بالكليتين.

جـ ـ تركز التسرّب بشكل ملحوظ في السنوات الدراسية الأولى وبخاصة السنة الأولى في الكلية.

د ـ بلغ متوسط مدة الدراسة لكل خريج في كلية الآداب 4,7 بينما كان متوسط مدة الدراسة لكل خريج في كلية القانون 4,9.

9) دراسة عبد الرحيم البدري، الكفاءة الداخلية لإدارة الدراسات العليا في الجامعات الليبية:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الجوانب التالية:

أ ـ الاتجاهات المعاصرة لرفع الكفاءة الداخلية لإدارة الدراسات العليا في الجامعات.

ب ـ واقع الكفاءة الداخلية لإدارة الدراسات العليا في الجامعات الليبية.

جـ ـ المشكلات والصعوبات التي تواجه الكفاءة الداخلية لإدارة الدراسات العليا في الجامعات الليبية، وكيفية إيجاد الحلول لهذه المشكلات.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، وكانت عينة الدراسة تتكون من أعضاء هيئة التدريس القياديين والمشرفين على الدراسات العليا، وكذلك بعض القياديين والإداريين وبعض أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة السابقة في مجال الدراسات العليا.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات والمقترحات المتعلقة بمحاور الدراسة:

- أهداف الدراسات العليا.
- التخطيط للدراسات العليا.
- التخطيط لسياسة القبول في الدراسات العليا.
- التخطيط للإشراف العلمي على أبحاث الطلاب في الدراسات العليا.
- التنظيم الإداري للدراسات العليا.
- تمويل الدراسات العليا.

وكانت أهم التوصيات المتعلقة بهذه المحاور ما يلي:

- أن تكون للدراسات العليا في الجامعات الليبية فلسفة واضحة المعالم تكون في شكل وثيقة رسمية تنبثق من الأهداف التي تسعى إليها الدراسات العليا.
- أن تكون أهداف الدراسات العليا واضحة ومنطلقة من فلسفة وأهداف المجتمع.
- ربط أهداف الدراسات العليا في الجامعات الليبية بحاجات المجتمع وقضاياه التنموية.
- أن يتجه التخطيط للدراسات العليا إلى اللامركزية في التخطيط وتُمنح للجامعات صلاحية التخطيط لبرامجها وسياساتها للدراسات العليا.
- أن يكون التخطيط للتعليم الجامعي شاملاً للمرحلة الجامعية والعليا.
- دعم الدراسات العليا بشرياً ومادياً وتذليل الصعوبات التي تواجهها.
- أن تكون معايير القبول في الدراسات العليا متنوعة، منها: التقديرات

العلمية وإجراء الاختبارات القياسية لتحديد القدرات والاستعدادات للطلاب في مجال التخصصات المختلفة، ومدى إمكان التوفيق بين رغبات الطلاب وفقاً لإمكاناتهم واستعداداتهم وتلبية مطالب المجتمع من الكوادر البشرية والإمكانات المادية والبشرية للجامعات.

ـ وضع خطة استراتيجية لبناء كوادر علمية من أعضاء هيئة التدريس من طريق فتح باب الدراسات العليا محلياً والاستمرار في الإيفاد للدراسة العليا بالخارج للتخصصات غير المتوفرة بالداخل.

ـ الاهتمام بأعضاء هيئة التدريس في شكل عام والمشرفين منهم تحديداً على الدراسات العليا وتسهيل إجراءات مشاركتهم في المؤتمرات العلمية والندوات في الداخل والخارج.

ـ العمل على إعداد لائحة للدراسات العليا جديدة تنظم سير عملها وتحدد مسؤولياتها وتتلافى عيوب اللوائح السابقة.

10) دراسة النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي «حلقة نقاش لتطور التعليم العالي» [2003]:

جاء في التقرير الختامي لهذه الحلقة إلى أن الحلقة التي كرّست لإعداد برنامج عمل لتطوير التعليم العالي في الجماهيرية وأن من أهداف هذه الحلقة التي تناولت العديد من المواضيع، منها:

1 ـ التعرف إلى الأداء الأكاديمي للتعليم العالي.

2 ـ التعرف إلى واقع إدارة التعليم العالي.

3 ـ التعرف إلى المشكلات والصعوبات التي يعاني منها التعليم العالي.

وقد توصّلت هذه الحلقة إلى العديد من التوصيات التي تؤدي إلى وضع استراتيجية لتطوير التعليم العالي في الجماهيرية وتحديث آليات عمله وبرامجه المختلفة والتي هي على النحو التالي:

1 ـ ضرورة صياغة فلسفة واضحة الأهداف وغايات التعليم العالي.

2 ـ وضع خطة وطنية استراتيجية لها موازنتها وإدارتها ووعاؤها الزمني،

وتعالج الخطة الاحتياجات والصعوبات وتقدّم الحلول العملية المناسبة التي تواجه التعليم العالي في الجماهيرية.

3 ـ مراجعة مناهج التعليم العالي بما يجعلها مرتبطة بتطور العلم الحديث ونظرياته وتقنياته المعاصرة ومرتبطة باحتياجات الطالب والمجتمع على حد سواء.

4 ـ إعداد أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم لتولي مهمات التدريس الجامعي والبحث العلمي وإنتاج المعرفة.

5 ـ دعم الجامعات مادياً وتقنياً بما يساعد على تحديثها وتطوير مرافقها وخلق مناخ علمي وبيئة جامعية تساعد على تحسين الأداء الأكاديمي بها.

6 ـ تطوير وتحديث الإدارة الجامعية بما ينقلها من إدارة تسيير إلى إدارة تطوير لكل عناصر العملية التعليمية؟

7 ـ تحديد تسلسل الصلاحيات الإدارية للعناصر المشاركة في الحياة الجامعية من طلاب وأساتذة وموظفين وفنيين.

8 ـ إخضاع مؤسسات التعليم الجامعي والعالي العامة والخاصة للمعايير الدولية في التقويم من حيث الكفاءة العلمية.

9 ـ تنوّع وتحديث أساليب وطرق التدريس.

10 ـ الاهتمام بالدراسات العليا مادياً وتقنياً وتجديد تنويع برامجها وتخصصاتها.

11 ـ الاستعانة بشبكات المعلومات وقواعد المعلومات المتطورة في الحصول على الدراسات والبحوث وتوظيفها في أغراض البحث العلمي وإنتاج المعرفة.

12 ـ اتخاذ الخطوات العلمية لوضع هذه التوصيات التي توصّلت إليها الحلقة موضع التنفيذ بحيث تتم من خلال اتباع الخطوات التالية:

- إنشاء مجلس أعلى للجامعات.
- إعادة النظر في قانون تنظيم الجامعات بحيث تراعى المفاهيم

والمقترحات التي طرحت في هذه الحلقة.

- تشكيل لجنة لدراسة وتحديد الوسائل الضرورية لوضع هذه البرامج موضع التنفيذ.
- اقتراح آلية لربط نشاطات التعليم العالي والبحث العلمي في المجتمع واحتياجاته.

بعض ملامح الدور الريادي للتعليم الجامعي والعالي في تنمية المجتمع:

تحرص المجتمعات على مختلف ثقافاتها وفلسفاتها ومدى تقدمها أو تأخرها على الاهتمام بمؤسسات التعليم الجامعي والعالي باعتبارها المؤسسات التي تسعى إلى خلق حياة أفضل في شتى جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على توفير القوى البشرية الماهرة اللازمة لمشروعاتها ومخططاتها التنموية المستقبلية، ويظهر الاهتمام أكثر لدى المجتمعات النامية التي هي في أمس الحاجة إلى القضاء على مظاهر التخلّف التي عاشتها وهي التي تعمل الآن على إعادة بناء نفسها على أسس حديثة لمواكبة عصر التطور [السبيعي، 1989، ص 2].

وتلعب مؤسسات التعليم الجامعي والعالي الدور المهم في تزويد المجتمع بالكوادر البشرية المؤهلة لتطوير وبناء برامج التنمية الاقتصادية التي تنعكس بدورها على المشروعات التنموية القائمة والمستقبلية.

وإذا كان العديد من الدول المتقدمة صناعياً واقتصادياً يحتاج إلى المزيد من القوى البشرية المؤهلة تأهيلاً عالياً وتعلن بين الحين والآخر عدم كفاية ما عندها من هذه القوى البشرية فإن البلاد النامية والمتخلفة في أشد الحاجة إلى تلك القوى في مختلف المجالات للقيام بعمليات التنمية فيها.

ومن البديهي أن يتلازم تخطيط القوى البشرية التي يحتاجها المجتمع من الكوادر البشرية المؤهلة مع المشاريع والخطط التنموية وذلك لكي يتم الوفاء بمتطلبات واحتياجات مختلف القطاعات في المجتمع. [السبيعي، 1989، ص 2].

وتتضح أهمية التعليم الجامعي والعالي باعتبار مؤسساته من أهم المؤسسات المجتمعية التي يتطلع المجتمع في سعيه لتطوير نمط الحياة، فمؤسسات التعليم الجامعي والعالي تمثل المرحلة التخصصية من التعليم والمكلف بإعداد قيادات التغيير وحمل لواء تحقيق أهداف التنمية في المجتمع.

وبذلك ازدادت عمليات الاهتمام بمؤسسات التعليم الجامعي والعالي لتطويرها ورفع كفاءتها الداخلية والخارجية في مختلف المجتمعات وأصبحت عمليات التطوير ورفع الكفاءة الشغل الشاغل للمفكرين ورجال التربية في المجتمعات المتقدمة، فإن الأمر يكون أكثر إلحاحاً وضرورة في المجتمعات النامية للعديد من الأسباب أهمها:

1 ـ تعتمد عملية الإنتاج وبرامج التنمية بشكل أساسي على القوى البشرية المؤهلة، وبالتالي فهي كما نراها تركز على جودة البرامج التي تقدم إلى هذه العناصر في عملية الإعداد والتأهيل العلمي والمهني لهذه القوى البشرية.

2 ـ تتطلع المجتمعات النامية إلى تحقيق المزيد من الرفع لمعدلات النمو في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكي تلحق بركب التقدم والتطور وإلا تزداد الهوة عمقاً بينها وبين المجتمعات المتقدمة، والتعليم الجامعي والعالي هو الذي يحمل المسؤولية الكبرى لتحقيق هذه الأهداف والمساهمة في بناء القوى البشرية.

وعندما توضع سياسة واضحة المعالم لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي يكون هناك توازن لهيكل سوق العمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والذي يكون من نتائجه استثمار أفضل وأجود للثروة البشرية المنتجة من طريق هذه المؤسسات، كما أنه يعتبر مؤشراً ويعطي صورة فعّالة على جودة وكفاءة مدخلات ومخرجات مؤسسات التعليم الجامعي والعالي.

أما إذا حدث عدم توافر عملية التوازن والتوافق في هذه الهيكلية لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي وسوق العمل سواء بالفائض أو بالعجز،

فهذا بدوره يؤدي إلى علاقات مختلفة ويبين ما ينتجه النظام التعليمي من قوى بشرية متعلمة، بين الطلب الاقتصادي لحجم فرص العمل التي تحتاجها حركة التنمية من النواحي والنشاطات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية. [عبدربه، 1988، ص 81].

ومن خلال هذا الدور لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي نرى أن هذه المؤسسات لا بد وأن تتعرف إلى حاجات مجتمعها وتعمل على إشباع هذه الحاجات ومساعدته للحفاظ على ثقافته وتراثه والتغلب على مشكلات حاضره وتقدّم له الأساليب التي بناءً عليها يتعامل مع التحديات المستقبلية التي يواجهها.

وتزداد المناداة بانفتاح الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الأخرى على مجتمعاتها من خلال تحقيق هذه المؤسسات لأهدافها والتي من بينها خدمة المجتمع، وهذا يتطلب من هذه المؤسسات ألا تكون مجرد مكان لمنح المؤهلات العلمية أو الارتقاء بأعضائها في السلم الاجتماعي أو الحصول على العمل لتلبية الحاجات الأساسية للحياة، إن هذه المؤسسات التي هي نبع المعرفة ومستقرها، ومن ثم يؤمل من طلابها وأعضاء هيئة التدريس فيها وقيادات هذه المؤسسات أن تتفاعل مع المجتمع وتتحسس مشكلاته وهمومه وتتعرف إلى مصادر التخلف فيها من طريق تدريسهم وربط أبحاثهم ودراساتهم بمشكلات المجتمع. [المرجع السابق، ص 81].

وهذا الدور لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي وربطها ببيئاتها يتطلّب أن يكون ارتباط الجامعة بقضايا المجتمع ومشكلاته أن يخطط له تخطيطاً شاملاً، ويتطلب أيضاً توفر مشروع شامل يغطي احتياجات المجتمع حتى في ظل الامكانات المتاحة، كما يتطلّب أيضاً أن تتحول هذه المؤسسات إلى بيوت خبرة ووحدات إنتاج من حيث أن تكون الأبحاث التي تجرى في هذه المؤسسات تعالج قضايا ومشكلات المجتمع، وهذا يعطي الجامعة فرصة تمويل نفسها بنفسها من حيث كونها قادرة على تسويق نتائج بحوثها للإنفاق منها على نفسها. [سكران، 1995. ص 233].

ولم يكن هذا الدور الريادي واتجاه هذه المؤسسات الجامعية والعليا

لخدمة المجتمع إلا نتاج جهود بذلت منذ أوائل القرن العشرين من القرن الماضي كنتيجة لضغوطات المجتمع على هذه المؤسسات لتتحول من مؤسسات بعيدة عن مجتمعاتها بمسافات فلكية على حد تعبير كوميز إلى مؤسسات أصبحت تغوص وتتحسس أمور المجتمع ومشكلاته، فهذه المؤسسات اليوم بحكم صلتها بمجتمعاتها باعتباره المصدر الرئيس والممول لها وكل مدخلاتها من المجتمع فنجدها منغمسة في حل مشكلاته من طريق برامج تعليم الكبار وتدريب الكوادر البشرية في العديد من القطاعات وتقدم له الاستشارات، كما تقوم بالبحوث العلمية النظرية والتطبيقية خدمة لمصالحه. [الجبر، 1993. ص 12].

ويمكن تلخيص مجالات خدمة المجتمع التي تقدمها مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في ما يلي:

1 - تقديم الاستشارات العلمية لمؤسسات المجتمع وأفراده.

2 - التدريب والتعليم المستمر الذي تقدمه هذه المؤسسات لأبناء المجتمع في العديد من القطاعات.

3 - إجراء البحوث التطبيقية التي تهتم بدراسة مشكلات المجتمع.

4 - نشر العلم والعرفة بين أبناء المجتمع من خلال الندوات والمحاضرات وبرامج التعليم المستمر.

5 - المساهمة في توجيه حركة المجتمع في إطار الأهداف العامة للمجتمع من طريق النقد الاجتماعي البنّاء والموضوعي والعلمي. [المرجع السابق، ص 119].

مشكلات التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية العظمى

إن الاهتمام بالتعليم في الجماهيرية أخذ يندرج ضمن أولويات اهتمام المجتمع نظراً لما لدور التعليم من دور في تطوير المجتمع وأن أبواب التقدم تُفتح من خلال التعليم دون سواه، وإذا كان الاهتمام بالتعليم شمل جميع مراحله المختلفة فالاهتمام كان على قمته بالنسبة إلى مؤسسات التعليم

الجامعي والعالي، فقد فتحت أبواب التعليم الجامعي والعالي لكل راغب فيه بازدياد أعداد الطلاب الملتحقين بقطاع التعليم، وقد رصدت له الأموال الطائلة للاستثمارات وانتشرت الجامعات والمعاهد في كل المدن الليبية. وفي المقابل للمجتمع الحق على هذه المؤسسات التعليمية العليا أن تُقدم له أعلى مستوى ممكن من الخبرات والكوادر البشرية للمشاركة في الحياة العامة وتنميته اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً. [تقرير كلية الآداب، جامعة قار يونس، 2002، ص 3].

على رغم الدور الذي لعبه التعليم الجامعي والعالي في حياة أبناء المجتمع العربي في الجماهيرية ودوره الأساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما اضطلعت به جامعاتنا ومعاهدنا من دور فعّال في خدمة قضايا المجتمع المختلفة، من خلال تزويده بالكوادر البشرية والكفاءة العلمية المتخصصة التي أخذت على عاتقها المساهمة الفعّالة في حدود إمكانات هذه المؤسسات البشرية والمادية وبالرقي في المجتمع والمساهمة في حل مشكلاته المزمنة، الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذه المؤسسات تعاني العديد من المشكلات التي أعاقت مسيرتها للالتحاق بركب التطور، بخاصة في عصر المعلوماتية وعصر الحواسيب التي فرضت نفسها على واقعنا وحياتنا، وإذا لم تتمش مؤسساتنا التعليمية مع ركب التطور والتغير تصاب بالتخلف والتأخر وهذا يحطّ من مكانتها العلمية والتنويرية في المجتمع باعتبار أن مؤسسات التعليم الجامعي والعالي هي منارات تقود المجتمع وتعبر به مظاهر التخلّف وتقضي على السلبيات التي يعيش فيها المجتمع. من هنا رأينا توضيح أوجه القصور التي تعترض مسيرة التعليم الجامعي والعالي في تحقيق أهدافه، والتي تتطلب وضع تصوّر لمعالجة هذه المشكلات من أجل تفعيل دورها بما يتلاءم ومتطلبات العصر ومن بين تلك المشكلات التي يعاني منها التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية، ما يلي:

أولاً: مناهج الجامعات والمعاهد العليا

مما لا شك فيه أن المناهج بمؤسساتنا التعليمية الجامعية والعليا لا

تتوافق مع التطورات التقنية الحديثة، ولا تحقق طموحات المجتمع الذي يسعى إلى أن يطور نفسه ويواكب التقدم، وأن المناهج الحالية التي تقدم للطلاب في هذه المؤسسات لا تقود إلى خلق كوادر علمية ومبدعة في جميع المجالات التي يحتاجها المجتمع من عصر التفجّر المعرفي والمعلوماتي ويعزز رأي ما تعانيه المناهج التعليمية في الجامعات والمعاهد العليا. أحد التقارير الذي يأتي ضمن محاولات تطوير التعليم الجامعي والعالي بالجماهيرية لإخراجه مما يعاني منه من مشكلات أشار ذلك التقرير الذي أعدّته اللجنة المشكّلة بقرار مجلس التخطيط العام رقم 327 لسنة 1370 و. ر، 2000: «إن التخصص الدقيق في مرحلة التعليم الجامعي يتطلّب تغيراً جذرياً في مناهج الجامعات المطبقة حالياً وإلغاء الحشو والتكرار والتخلّص من التفكير التقليدي الذي يشدنا إلى الوراء والذي وقف حجر عثرة في محاولتنا عند تنفيذ البنية التعليمية». [اللجنة المكلّفة من مجلس التخطيط العام، النظام التعليمي في الجماهيرية العظمى، شهر التمور، 2002، ص 8].

ومن ضمن الانتقادات التي وجّهت إلى المناهج المستخدمة حالياً في الجامعات والمعاهد العليا هو عدم ربطها بقضايا المجتمع، وأن معظمها الدراسات والبحوث التي تجرى في الجامعات هي دراسات نظرية، وهذا بعكس التوجهات المعاصرة، وما تهدف إليه البنية التعليمية في الجماهيرية من التركيز على الدراسات التطبيقية. [الحوات، البنية التعليمية الجديدة والتعليم العالي في الجماهيرية، 1998، ص 8].

ثانياً: عضو هيئة التدريس الجامعي

يعتبر عضو هيئة التدريس إحدى الركائز الأساسية في العملية التعليمية والتنمية في الجامعات والمعاهد العليا، لما يتصف به من صفات وخصائص علمية ومهنية تتطلب مهنة التدريس، إلا أن هناك الكثير من الصعوبات التي تُعيق دور الأستاذ الجامعي والأكاديمي والبحثي في خدمة المجتمع في ظل الظروف التي تمرّ فيها مؤسسات التعليم الجامعي والعالي من توسّع كمي.

إن هذه الأعباء التدريسية والإدارية في مرحلة التعليم الجامعي والعالي

والمُلقاة على عاتق أعضاء هيئة التدريس، وانشغال البعض منهم بأعمال خارج الجامعة سعياً وراء تحسين دخولهم وما صاحبه من تدنٍ في مستوى الأداء. ويمكن تلخيص أهم الصعوبات والمشكلات التي تواجه عضو هيئة التدريس الجامعي والذي انعكس بدوره على العملية التعليمية، وهي على النحو التالي:

أ ـ زيادة نصاب أعضاء هيئة التدريس بعدد كبير من الساعات الأسبوعية قد يصل في بعض الأحيان إلى معدلات مرتفعة لا تناسب التدريس في الجامعات والمعاهد العليا، ناهيك عن الساعات التدريس التي يقوم بها خارج جامعته، وبالتالي اقتصار وظيفة الأستاذ الجامعي على التدريس بدلاً من البحث العلمي. [الفنيش وآخرون، 1998، ص 28].

ب ـ قلّة التواصل العلمي لأعضاء هيئة التدريس من حضور المؤتمرات والندوات العلمية وورش العمل وقلة توفّر مصادر المعلومات المختلفة التي تساعده على قيامه بواجباته التعليمية والبحثية مما أثر على تنمية قدراتهم ومعارفهم. [تقرير كلية الآداب، 2002، ص 3].

جـ ـ لوائح ونظم النشر والتأليف والترجمة وما بها من مكافأة لا تسمح لعضو هيئة التدريس في القيام بالتأليف والنشر.

د ـ عدم استقرار اللوائح التي تنظّم الأوضاع العلمية والبحثية والتفرّغ العلمي لعضو هيئة التدريس.

هـ ـ عدم توافر الحوافز المادية والمعنوية المجزية لأعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بالتدريس في الدارسات العليا أو الإشراف العلمي مما دفع الكثير منهم إلى الاكتفاء بالتدريس في المرحلة الجامعية الأولى ولو أنها تحسّنت أخيراً بزيادة رفع مكافأة الساعة التدريسية إلا أن خضوعها للضرائب يفقدها من محتواها وفاعليتها. مما أدى بعضو هيئة التدريس إلى تفضيل العمل خارج الجامعة.

ثالثاً: غياب الفلسفة والأهداف

يعاني التعليم الجامعي في الجماهيرية من عدم وجود فلسفة محددة ومكتوبة، وأن ما يوجد من فلسفة محددة للتعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية لا تعدو أن تكون عبارة عن إشارات متفرقة ومختصرة جاءت في قانون تنظيم الجامعة الليبية عام 1955 وقانون عام 1968 وقانون 1972 وقانون رقم 37 لسنة 1977، وفي الكتب والنشرات لخطط التنمية والتحوّل الاقتصادي والاجتماعي التي صدرت في سنة 1963 لتغطي الفترات 1963 ـ 1968، وكان آخرها في سنة 1981 لتغطي الفترة ما بين 1981 ـ 1985 وبعض آراء وكتابات بعض المتخصصين [الشيباني، 1992، ص 12، 13].

وإن ما جاء في هذه القوانين عبارة عن مبادىء عامة وأحكام شاملة تنظّم الجامعة ولا تأتي بتفاصيل دقيقة، وهذا يعني أن هذه المؤسسات تعمل بطريقة عشوائية وإنما تعمل وفق التوجهات العامة للمجتمع، إلا أن هذه التوجهات لم تترجم في شكل فلسفة وأهداف مترابطة تقود إلى برامج وخطط عملية محددة. [الحوات، البنية التعليمية الجديدة والتعليم العالي في الجماهيرية، 1998، ص 6].

رابعاً: غياب التخطيط العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي

من المعروف أن التخطيط في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي تهدف إلى تحقيق رسالتها وأهدافها، أما التخطيط بمؤسساتنا التعليمية الجامعية والعليا فإنه يتصف بالعديد من السلبيات التي جعلته يعجز عن تحقيق بعض أهداف هذه الجامعات. فعلى سبيل المثال نلاحظ أن التخطيط لم ينجح النجاح الكامل في تزويد المجتمع بالكوادر البشرية المؤهلة في العديد من التخصصات ولم يحقق التوازن من تخريج الكوادر واحتياجات المجتمع، وقد يكون السبب هو انعدام التنسيق بين جهات التخطيط في المجتمع وجهات التخطيط في قطاع التعليم والتخطيط في الجامعات والمعاهد العليا.

وقد لوحظ هذا الخلل مؤخراً في التخطيط للتعليم الجامعي والعالي عندما زاد عدد المقبولين من الطلاب في الجامعات والمعاهد العليا نتيجة

لتزايد أعداد الطلاب الراغبين في التعليم [أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم، 1999، ص 14]، وبالتالي ازدادت أعداد الخريجين في العديد من التخصصات غير المطلوبة في سوق العمل وذلك بأن حدثت بطالة مؤهلة، وهذا راجع في اعتقاد الباحث إلى عدم وجود تنسيق بين جهات التخطيط في الجامعات والقطاعات الأخرى في المجتمع في ما يتعلق باحتياجات سوق العمل وما تقدّمه الجامعات من برامج وتخصصات علمية مختلفة.

خامساً: غياب دور المؤسسات الجامعية العليا في خدمة المجتمع

إن مساهمة مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في خدمة المجتمع مساهمة لا تذكر فهي نادرة ولم تصل معدلات ما تقدمه الجامعات المتقدمة، وإن المساهمة محدودة جداً تتمثل في إقامة الدورات التدريبية في مجال التعليم التي تدعى لها الجامعات والمعاهد العليا لرفع كفاءة المعلمين أو مديري المدارس أو بعض الاستشارات في بعض المجالات والتي في معظمها يكون عبر الاتصال الشخصي بأعضاء هيئة التدريس وليس من طريق الجامعات ذاتها، مما يدل على عدم وجود خطة متكاملة بين قطاعات المجتمع المختلفة والجامعات والمعاهد العليا. [الحوات، التعليم العالي في ليبيا، ص 9].

إن فقدان الصلة بين الجامعات والمعاهد العليا ومؤسسات المجتمع المختلفة تعتبر من الظواهر السلبية التي تواجه هذه المؤسسات، وهذا يلاحظ في انعدام الصلة والعلاقة بين فلسفة المجتمع وأهدافه وبرامجه التنموية وبين برامج وسياسات الجامعات والمعاهد العليا والتي اقتصر دورها فقط في تزويده بالكوادر البشرية فقط [الجانب التعليمي فقط]، فالكثير من قطاعات المجتمع لا تستعين في الجامعات إلا نادراً وغالباً ما تتجه إلى بيوت الخبرة والاستشارة من الخارج بحجج متعددة من أهمها ان امكانات الجامعات محدودة وانشغال أساتذة الجامعات [الحوات، البنية التعليمية الجديدة والتعليم العالي في الجماهيرية، 1998، ص 7].

محدودية برامج الدراسات العليا

بالرغم من بدء الدراسات العليا في بعض التخصصات ببعض الجامعات الليبية من مثال جامعتي قار يونوس والفاتح في السبعينات من القرن الماضي وبخاصة في مرحلة التخصص العالي [الماجستير] فإنها ما زالت تعاني الكثير من المشكلات التي من بينها:

- غياب الفلسفة الواضحة المعالم والأهداف، فهي تسير وفقاً للاجتهادات الفردية، وتواجهها الإمكانات المادية، وقلة أعضاء هيئة التدريس والروتين الإداري، وهذا أثر بدوره على فتح أو استمرار بعض التخصصات وبخاصة العلمية منها. [الحوات، ص 10].
- عدم توافر الامكانات المادية والبشرية وذلك من حيث التمويل أو بعض الأجهزة والمختبرات الدقيقة، والدوريات والمراجع العلمية المتخصصة تضاف إلى العجز في الامكانات البشرية المتخصصة وبخاصة العلمية منها وخصوصاً أعضاء هيئة التدريس المتخصصين ومن ذوي الدرجات الأكاديمية العلمية والخبرة المناسبة.
- إن سياسة القبول ما زالت تعتمد في شكل رئيسي على معيار الدرجات العلمية التي تَحَصَّل عليها الطالب خلال سنوات دراسته الجامعية وهذا يتعارض مع الاتجاهات الحديثة في سياسة القبول من حيث عدم الاعتماد على التقديرات العلمية فقط وإنما تضاف إليها قدرات ورغبات الطلاب وإمكانات الأقسام العلمية والاختبارات القياسية التي تحدد قدرات واستعدادات الطلاب. [البدري، ص 560، 561].
- غياب التنظيم الإداري للدراسات العليا، وفقاً للقواعد المتعارف عليها في مجال تقنين وتنظيم الإدارة.
- عدم استقرار اللوائح المنظمة للدراسات العليا.
- اختلاف اللوائح المعمول بها داخل الكليات أو الجامعة الواحدة فهي تعكس اختلاف وجهات نظر أساتذة الجامعة بحسب بلدان تخرجهم فهي ليست وليدة البيئة الليبية.

- اختلاف أساليب تقويم طلاب الدراسات العليا مع علمنا أن لكل تخصص طبيعته وأساليب تقويمه، ويرى الباحث أن يكون هناك حد أدنى على الأقل متفق عليه من أساليب التقويم.
- الإحباط الذي يصيب الباحثين وطلاب الدراسات العليا نتيجة عدم الاهتمام لنتائج أبحاثهم وعدم تطبيقها في الميدان العلمي بالرغم من أنها تناولت العديد من المشكلات التي تواجه المجتمع.
- ابتعاد بعض أبحاث طلاب الدراسات العليا عن قضايا المجتمع التنموية والاعتماد على الجانب النظري فقط.

سادساً: غياب سياسة قبول ناجحة

من المشكلات التي تعاني منها مؤسسات التعليم الجامعي والعالي تلك الإجراءات التي لم تكن قادرة على تحديد الأعداد التي تستوعبها الجامعات، وذلك وفقاً للخطط المرسومة، حيث يتم تنسيب الطلاب إلى هذه المؤسسات في شكل عشوائي لا يستند إلى بيانات أو معلومات وإحصائات تبيّن الحاجة الحقيقية لهذه التخصصات ومدى ارتباطها باحتياجات المجتمع، مما ترتّب عليه تخريج أعداد هائلة من التخصصات تفوق احتياجات المجتمع، والنقص في التخصصات التي يحتاجها المجتمع [تقرير كلية الآدب، 2002، ص 4].

ويمكن تلخيص مشكلات سياسة القبول بمؤسسات التعليم الجامعي والعالي بما يأتي:

1 ـ إن سياسات القبول في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي لا تقوم على التخطيط بين ما تعده هذه الجامعات من كفايات بشرية وبين حاجات المجتمع من تلك الكفايات.

2 ـ لا تعتمد سياسة القبول في هذه المؤسسات على المعايير الدولية في الجامعات وهي الرغبة الحقيقية للطالب، واحتياجات المجتمع والسعة الاستيعابية لهذه المؤسسات.

3 ـ الافتقار إلى الإرشاد والتوجيه التربوي والنفسي اللذين يساعدان على اختيار التخصص المناسب الذي يفيد الطالب في المستقبل وفقاً لقدراته واستعداداته الحقيقية. [البدري، 1993، ص 81، 82].

سابعاً: التوسع غير المدروس في إنشاء الجامعات

نحن نعلم أن زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم في جميع مراحله وبخاصة الجامعي والعالي منه قد ازدادت أضعافاً في العقود الأخيرة من القرن الماضي، نظراً لازدياد وعي أبناء المجتمع بأهميته في حياة الفرد، والمجتمع، وأن هذا الازدياد في أعداد الطلاب الراغبين في هذا النوع من التعليم قد شكّل التزامات متعددة على أجهزة التخطيط في الدولة للتعليم العالي الذي فرض نفسه على هذه الأجهزة من حيث التخطيط والتفكير في كيفية زيادة الإمكانات المادية والبشرية والمتمثلة في المباني والمرافق الجامعية وزيادة أعضاء هيئة التدريس وتوفير المستلزمات المكتبية من دوريات حديثة وكتب وشبكات معلومات وتوفير المختبرات والمعامل والأجهزة الإدارية والفنية. وفعلاً، بدأت الجماهيرية منذ 1982 العمل على زيادة قدرات جامعاتها على استيعاب هذه الزيادة في أعداد الطلاب بالعديد من السياسات، بإقامة الجامعات والمعاهد العليا في المدن الكبيرة: طرابلس وبنغازي وسبها. [الحوات، 1998، ص 108].

وسجل في السنوات الأخيرة التوسّع في إنشاء الجامعات والتي أطلق عليها جامعات الأقسام، وبالرغم من أن فكرة التوسّع والانتشار الأفقي للتعليم الجامعي فكرة حضارية ورائدة هدفها توفير التعليم إلى كل راغب فيه دون أي عائق، وينقل المجتمع من مرحلة التخلّف إلى التقدّم والوفاء باحتياجات المجتمع في كل مدينة من مدن الجماهيرية، إلا أن الواقع العلمي لم يصل أو يرقى إلى أهداف هذه الفكرة ولم تستند إلى المعايير العلمية والفنية اللازمة والمطلوبة لإنشاء الجامعات والمعاهد العليا في هذا الشكل العشوائي غير العلمي. [تقرير كلية الآداب، مرجع سابق، ص 3].

إن هذا التوسّع غير المدروس والمفاجىء بانتشار الجامعات في العديد

من المدن الليبية دون مراعاة للكثافة السكانية وتوفير الإمكانات المادية والبشرية جاء نتيجة لأفكار وليدة لخطتها دون التفكير في أبسط احتياجات افتتاح جامعة أو كلية جديدة كالمباني الملائمة والجهاز الإداري، وأهم من كل ذلك توافر أعضاء هيئة التدريس لشغل مختلف التخصصات الأكاديمية في هذه الكليات والجامعات المستحدثة. [الفنيش وآخرون، مرجع سابق، ص 27].

ويلاحظ أن هذه الإمكانات المطلوبة تفتقر إليها حتى الجامعات قديمة النشأة، كما أن فتح هذه الجامعات والمعاهد الجديدة أثر بشكل أو بآخر على الجامعات القائمة من حيث انتقال أعضاء هيئة التدريس إلى هذه الجامعات مما أثر على الجامعات القائمة، وفي الوقت نفسه لم يلب أو يغطي الاحتياجات الأساسية لهذه الجامعات بسبب الاحتياج الكبير إلى التخصصات المختلفة. فهذه الجامعات لم تبدأ بالتدرج في فتح كلياتها بل إنها افتتحت جميع التخصصات في العلوم الإنسانية والعلمية... إلخ، من دون توافر أدنى الاحتياجات والإمكانات والتي ما زالت تعاني منها الجامعات القديمة، مما جعل جميع الجامعات في الجماهيرية تتأثر بهذا التوسع في إنشاء الجامعات غير المخطط له تخطيطاً علمياً وأثر على كفاءة عضو هيئة التدريس العلمية بحيث أصبح ينتقل بين هذه الجامعات المستحدثة وإهمال جانب البحث العلمي الذي يعتبر إحدى ركائز ووظائف الجامعات ومصدر تقدّمها وتقدّم المجتمع لعدم توافر الوقت لديه للبحث العلمي.

ثامناً: الانتشار غير المرشد للتعليم الجامعي والعالي الخاص

مما لا شك فيه أن للتعليم العديد من المسارات التي تهدف إلى توفير المعرفة والعلوم والتفاعل مع المجتمع لكل راغب فيه ومن أنماط التعليم، التعليم الخاص أو التشاركي، واتجهت الجماهيرية لفتح هذا النوع من التعليم لكي يساهم مع مؤسسات المجتمع في توفير التعليم لأبناء المجتمع، ويحقق المقولة الخالدة «المعرفة حق طبيعي لكل إنسان» إلا أن هذا الانتشار لجامعات المعاهد العليا الخاصة والتي تكون أحياناً تحت مسمى التعليم

التشاركي وتحت مظلته، إلا أن بعض هذه المؤسسات لم ترق إلى هذه الفكرة بسبب لجوئه إلى هذا الربح المادي على حساب العملية التعليمية الأمر الذي يؤدي إلى مخرجات متدنية من الطلاب. [تقرير كلية الآداب، مرجع سابق، ص 4].

إن هذا النوع من التعلم بالرغم من أهميته ومساهمته في بيان المجتمع إلا أنه يحتاج إلى إعادة النظر في لوائح وبرامج وأسس وضوابط الموافقة على إنشائه.

نتائج البحث وتوصياته ومقترحاته

بعد استعراض واقع ومشكلات التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية من خلال الفحص والتحليل والتفسير لكل التقارير والدراسات والأبحاث التي تناولت هذا الموضوع يمكن تقديم النتائج والتوصيات والمقترحات التالية:

أ ـ أهم نتائج البحث:

1 ـ غياب الفلسفة والأهداف الواضحة المعالم لنظام التعليم الجامعي والعالي.

2 ـ غياب التخطيط العلمي لبناء الكوادر البشرية التي يحتاجها المجتمع.

3 ـ غياب التنظيم الإداري الفعّال لهذه المؤسسات لكي تحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

4 ـ غياب التخطيط للبناء الذاتي لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي في ما يتعلق بتوفير أعضاء هيئة التدريس.

5 ـ عدم اعتماد سياسة قبول تعتمد على المعايير العلمية الدولية.

6 ـ التوسّع في إنشاء الجامعات والمعاهد العليا غير المدروس.

7 ـ غياب دور عضو هيئة التدريس الفعّال وندرة نشاطاته العلمية بسبب كثرة ساعات التدريس التي يقوم بتدريسها.

8 ـ ندرة البحث العلمي في الجامعات والمعاهد العليا، إما بسبب انشغال

عضو هيئة التدريس بالتدريس فقط أو عدم توافر الإمكانات اللازمة للبحث العلمي.

9 ـ تعثّر الدراسات العليا في تحقيق أهدافها واقتصارها على تخصصات دون غيرها بسبب عدم توافر الإمكانات المادية والبشرية.

10 ـ الاعتماد على أساليب التدريس التقليدية في العديد من التخصصات.

11 ـ الاعتماد على الأساليب التقليدية في تقويم التحصيل الدراسي للطلاب والذي لا يحدد القدرات والاستعدادات الحقيقية للطلاب.

ب ـ التوصيات والمقترحات:

أولاً: سياسة القبول

تعتبر السياسة الواضحة للقبول في الجامعات والمعاهد العليا من أهم أركان نجاح العملية التعليمية ولذلك نوصي بالآتي:

أ ـ الاستناد إلى معايير عدة للقبول بالدراسة في التعليم الجامعي والعالي بالإضافة إلى نتائج الشهادة الثانوية العامة أو التخصصية، وعدم اعتباره المعيار الوحيد ويجب عقد اختبارات تحريرية وشفوية للطلاب المرشحين للقبول بحيث تستجيب هذه الاختبارات لمطلب الدراسة لكل فرع من فروع التخصص.

ب ـ ربط سياسة القبول بالاحتياجات الملحّة والضرورية لتأهيل الكوادر البشرية التي تسهم في نقل المجتمع من التخلّف إلى التقدّم.

جـ ـ أن يكون القبول متوافقاً مع القدرة الاستيعابية للكليات والمعاهد.

د ـ أن يُراعى في تنسيب الطلاب الرغبة والاستعداد والقدرة للدراسة.

هـ ـ وضع سياسة واضحة المعالم للقبول في الجامعات مستقرة ولو لبعض الوقت وتتغير بقدر احتياجات المجتمع والتطورات العلمية في هذا المجال.

و ـ تعديل نظم الامتحانات المستخدمة في الثانويات بحيث تقيس القدرات والاستعدادات الحقيقية للطالب وتساعده على اتباع التفكير العلمي

والتحصيل المنطقي للأشياء وإنماء روح النقد لا أن يكون وسيلة لاختبار السرد والاسترجاع والحفظ.

ز - الأخذ بنظام نتائج المواد المرغوبة لدراسة تخصص ما في الجامعة والاستناد إليها كأخذ المعايير للقبول بالتعليم الجامعي والعالي، إن هذا الأسلوب سيعطي وزناً أهم لكل مادة طبقاً للتخصص المراد دراسته، وسيجعل عملية القبول ذات طبيعة علمية وموضوعية.

حـ - أن تعمل مكاتب التنسيق في الجامعات بتوفير المعلومات والبيانات عن التخصصات المتعلقة عن سياسة التعليم الجامعي والعالي وذلك في وقت كافٍ ويفضل أن تكون هذه المعلومات والبيانات متوافرة أيضاً الدراسة في المرحلة النهائية بالتعليم الثانوي حتى يستطيع الطالب الاطلاع والوعي بالتخصصات والوظائف التي تؤدي إليها هذه التخصصات.

ط - عمل برامج للتوجيه والإرشاد في الجامعات والمعاهد العليا ومكاتب التنسيق لمساعدة الطالب لاختيار التخصص المناسب الذي يتفق مع قدراته واستعداداته وميوله المهنية وتزويد مكاتب الإرشاد والتوجيه بالمتخصصين والخبراء في هذا المجال.

ثانياً: عضو هيئة التدريس الجامعي والعالي

يعتبر عضو هيئة التدريس هو الركيزة الأساسية للعملية التعليمية وهو عمادها إن هيئت الظروف الملاءمة لبناء كوادر من أعضاء هيئة التدريس وفقاً للاتجاهات العلمية المدروسة حيث ينعكس هذا على ارتفاع مستوى أداء وكفاءة التعليم الجامعي والعالي، عليه توصي هذه الدراسة بما يأتي:

أ - تقنين العبء الدراسي لأعضاء هيئة التدريس وذلك عن طرق إعادة النظر في مفهوم العبء الدراسي لعضو هيئة التدريس، بحيث يكون البحث العلمي وخدمة المجتمع جزءاً منه.

ب - الاهتمام بالقدرة العلمية والتدريسية لأعضاء هيئة التدريس وذلك من خلال التواصل العلمي بين أعضاء هيئة التدريس في جامعاتنا ونظرائهم

في الجامعات الأخرى وذلك بإتاحة الفرصة لهم للاشتراك في المؤتمرات والندوات العلمية والتفرّغ العلمي والاشتراك في الدوريات العلمية المتخصصة.

جـ - تطوير برامج الدراسات العليا المحلية وفتح باب الدراسة فيها بالنسبة إلى التخصصات العالية والدقيقة في جميع الكليات والتخصصات، وتوفير الإمكانات التي تساعد على إنجاح هذه الدراسات، واستمرار الإيفاد للخارج من أجل تنوّع المدارس العلمية لكي تكون برامج الدراسات العليا في الداخل والخارج رافداً جيداً لبناء كوادر علمية من أعضاء هيئة التدريس.

د - ضرورة الأخذ بالرعاية الصحية والتأمين الصحي لأعضاء هيئة التدريس وتيسير سبل الحصول على الحاجات الأساسية لهم والتي من بينها توفير السكن اللائق لأعضاء هيئة التدريس.

هـ - الأخذ بالمعايير العلمية الخاصة بمعدلات نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس والعملية التعليمية.

و - التقيد بالمعايير العلمية لاختيار المعيدين الذين سيكونون نواة أعضاء هيئة التدريس في المستقبل.

ز - التقيد بالمعايير العلمية لاختيار أعضاء هيئة التدريس من خارج الجامعة.

حـ - الاختيار الجيد في حالة الضرورة لأعضاء هيئة التدريس المغتربين والتأكد من الكفاءات العلمية وخبرة التدريس الجامعي والجامعة المتخرّج منها ونشاطاته العلمية قبل التعاقد معه وعدم الاختيار العشوائي الذي يؤدي إلى تدني مستوى التعليم الجامعي.

تحسين الوضع الإداري لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي

لا شك في أن الإدارة هي عصب أي قطاع سواء أكان خدمياً أو اقتصادياً، فالإدارة جزء مهم في تحقيق أهداف العملية التعليمية وهي أداة

التنسيق لهذه المؤسسات إن صلحت الإدارة صلح النظام التعليمي بأكمله، ولذا نوصي بالآتي:

1 ـ العمل على استقرار التنظيم الإداري في جانبيه الأكاديمي والإداري حتى يتاح لهذا التنظيم التخطيط والتنظيم والمتابعة لبرامج وأهداف مؤسسات التعليم الجامعي والعالي.

2 ـ اعتبار مؤسسات التعليم الجامعي والعالي كياناً له استقلاله العلمي والإداري والمالي ومن ثم التأكيد على فلسفة اللامركزية في الإدارة في إطار قواعد إرشادية عامة داخل كل جامعة أو معهد، وهذه القواعد تتمثل في فلسفة المجتمع وأهدافه وغاياته ومعتقداته وتراثه فالجامعة أو المعهد نتاج المجتمع وهي مسخّرة لخدمته.

3 ـ ضرورة إيجاد صيغة إدارية تنسيقية تشرف على تنظيم التعليم العالي والتشاركي.

4 ـ العمل على استقرار اللوائح والقوانين التي تنظم طبيعة عمل مؤسسات التعليم الجامعي والعالي.

5 ـ أن تدار الجامعات بمعايير الجودة الشاملة في جوانبها التعليمية والإدارية.

6 ـ الأخذ بمبدأ المعايير العلمية في ما يتعلق بإنشاء الجامعات والمعاهد والكليات والأقسام العلمية وتقويم المناهج وأعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال لجنة علمية تضم الأساتذة ذوي الكفاءات العلمية والمشهود لهم بخبراتهم الأكاديمية لوضع مثل هذه المعاهد.

7 ـ ضرورة عودة أو إنشاء مجلس أعلى للجامعات والمعاهد العليا أو اللجنة الوطنية للجامعات تكون مسؤوليتها التخطيط والتنسيق لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي.

إعادة النظر في جامعات الأقسام المستحدثة:

بما أن التوسع في إنشاء الجامعات غير المخطط والمدروس له يعرقل

العملية التعليمية أكثر ما يفيدها وبالرغم من قناعتنا بأن الأهداف الأساسية لإنشاء هذا النوع من الجامعات والمعاهد العليا في مختلف مدن الجماهيرية هو توفير حق التعليم بيسر وسهولة لكل مواطن من أبناء المجتمع إلا أن هذا التوجه قد اعترضه العديد من المصاعب والمشكلات وعليه نوصي بالآتي:

أ ـ إنشاء لجان لتقويم هذه الجامعات آخذة في الاعتبار الاحتياجات الفعلية للبيئات المحلية في شكل خاص والمجتمع في شكل عام والاستناد إلى بعض توصيات إحدى اللجان المتخصصة التي قدمت الاقتراحات الآتية في هذا المجال:

1 ـ ضرورة وجود العدد الكافي من المباني الخاصة والسكنية والمرافق المساعدة الأخرى الخاصة في الجامعات أو المعاهد المنشأة لكي تحقق العملية التعليمية فيها أهدافها.

2 ـ ضرروة توفير أعضاء هيئة التدريس المؤهلين والمتخصصين علمياً، وأن لا تزيد نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس على النسبة المقررة في الجامعات المتقدمة.

3 ـ ضرورة توفير المعيدين والعناصر الفنية والإدارية المساعدة والمطلوبة لنجاح العملية التعليمية.

4 ـ ضرورة وجود نظم ومناهج وبرامج تعليمية جديدة ومتطورة مع وجود آلية للتقويم والتطوير المستمرين.

5 ـ ضرورة توفير مكتبة حديثة في الجامعة تحتوي على عدد كافٍ من الكتب والمراجع العلمية في جميع الاختصاصات والدوريات العلمية.... إلخ.

6 ـ وجود الإدارة الجيدة والقادرة على تسيير الجامعة والمعاهد بحسب أقسامها ومرافقها المتعددة مع إدخال التقنيات والأساليب الحديثة في الإدارة.

نظام الدراسة في الجامعات والمعاهد العليا:

نظراً لما لوحظ من اختلاف نظم الدراسة في الجامعات والمعاهد العليا وبالرغم من قناعتنا بأن لكل تخصص طبيعته ونظم الدراسة به إلا أن من الممكن إعادة النظر في نظم الدراسة المستخدمة حالياً وتقويمها والاستناد إلى الأسلوب الأمثل، ولذلك نوصي بتكليف لجان متخصصة لدراسة النظم الدراسية المتبعة حالياً وهي النظامين الفصلي والسنوي وذلك لتحديد النظام الأفضل الذي يتماشى مع تحقيق الأهداف التعليمية وخدمة توجهات المجتمع واحتياجاته.

التعليم العالي التشاركي:

بما أن مساهمة القطاع الجامعي التشاركي مهم في دعم خدمة المجتمع للمساهمة في تزويد المجتمع بالكوادر البشرية، وأنه بالضرورة أن يساعد هذا القطاع العام يشترط أن يتصف بالموضوعية والاستناد إلى المعايير العلمية والابتعاد عن التركيز على هدف الربح دون الاعتبارات الأخرى المهمة، عليه نرى:

الاهتمام بالتعليم الجامعي التشاركي والتوسع فيه على أسس علمية وفق توجهات المجتمع.

البحث العلمي:

لا شك في أن البحث العلمي هو إحدى السمات المهمة لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي في أي مجتمع وأن الأمم والشعوب يُقاس تقدّمها ورقيها بما تقدّمه للبحث العلمي من دعم نظراً للنتائج الإيجابية التي تنعكس على مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في المجتمع التي يقترحها البحث العلمي. وتعاني مؤسساتنا في هذا المجال من بعض المشكلات التي أعاقت القيام بالبحث العلمي لهذه المؤسسات ولذلك نوصي بالآتي:

- تنسيق الأبحاث التي تقوم بها الجامعات والمعاهد العليا بحيث تكون متوافقة مع احتياجات المجتمع.

- تخصيص موازنة سنوية للبحث العلمي في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي.

- تقليل نصاب أعضاء هيئة التدريس وتشجيعهم مادياً ومعنوياً من أجل تحفيزهم على القيام بالبحث العلمي والتأليف.

- توفير الإمكانات العلمية المساعدة للقيام بالبحث العلمي من معامل ومختبرات وتجهيزات ومصادر للمعلومات.

- توسيع برامج التعاون العلمي والتقني مع الجامعات العربية والأفريقية والدولية في مجال البحث العلمي في مختلف التخصصات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1 - محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصري، القاهرة، 1979.

2 - حسن شحاته، التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، 2001.

3 - عبدالرحيم محمد البدري، الكفاءة الداخلية لإدارة الدراسات العليا في الجامعات الليبية، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، 2003.

4 - علي الحوات، التعليم في ليبيا: واقع وآفاق، منشورات مكتبة طرابلس العلمية، 1996.

5 - أمانة اللجنة الشعبية للتعليم والبحث العلمي والتكوين المهني، احصائات وأرقام، 1998 - 1999.

6 - مجلس التخطيط العام، النظام التعليمي في الجماهيرية العظمى، 2002.

7 - أحمد محمود عياد، التغير وملامح التجديد في التعليم الجامعي في مصر، بحث مقدّم إلى المؤتمر القومي السنوي الثاني، لمركز تطوير التعليم الجامعي والأداء الجامعي، الكفاءة والفاعلية والمستقبل، المعقود بتاريخ 21/10/1998 - 2/11/1998، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة، 1995.

8 - جون وبست، مناهج البحث التربوي، ترجمة: عبدالعزيز غانم الغنام، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، إدارة التأليف والنشر، الكويت، 1980.

9 ـ علي الحوات، البنية التعليمية الجديدة والتعليم العالي في الجماهرية، بحث مقدّم إلى المؤتمر الأول حول التعليم في المجتمع الجماهيري، اللجنة الشعبية لتعليم بنغازي، المعقود في الفترة ما بين 16/ 5/ 1998 إلى 18/ 5/ 1989.

10 ـ أحمد الفنيش وآخرون، التعليم العالي في ليبيا، دراسة مقارنة، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، 1998.

11 ـ كلية الآداب، جامعة قار يونس، نتائج دراسة علمية لتقويم وتطوير النظام التعليمي في الجماهيرية، 2002.

12 ـ عمر التومي الشيباني، فلسفة وأهداف التعليم العالي، بحث مقدّم للملتقى العلمي حول إمكانات تطوير العمل العلمي المشترك في العلوم الاقتصادية والمالية، المعقود في جامعة الجبل الغربي في الفترة ما بين 6 ـ 7 الصيف [يونيو] 1992، غريان، الجماهيرية العظمى.

13 ـ عبدالرحيم محمد البدري، دراسة تقويمية لسياسة القبول في التعليم الجامعي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى في ضوء الاتجاهات المعاصرة، بحث مقدّم لاستكمال متطلبات القبول لتحضير درجة الدكتوراه، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، بجامعة عين شمس، القاهرة، 1993.

14 ـ محمد صالح فاضل، الإهدار في التعليم الجامعي [حجمه وكلفته والعوامل المسببة له]، رسالة التخصص العالي [الماجستير]، غير منشورة، مقدمة لقسم التخطيط والإدارة التعليمية، جامعة قار يونس، بنغازي، 2001.

15 ـ النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، التقرير الختامي، حلقة نقاش لتطور التعليم العالي في الجماهيرية العظمى، جامعة الفاتح، 2 ـ 9/ 11/ 2003.

16 ـ محمد سمير حسنين، مشكلات التعليم الجامعي والعالي، مطابع غباش، طنطا، 1989.

17 ـ نبيل سعد خليل، التعليم الإلزامي ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جمهورية الصين الشعبية، بحث مقدّم إلى المؤتمر السنوي السادس، تجارب معاصرة في التربية والتنمية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بتاريخ 1998، القاهرة.

18 ـ نادية جمال الدين، التعليم كقوة منتجة للقوة، التربية المعاصرة، العدد الثامن والعشرون، السنة العاشرة، ديسمبر، 1993، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

19 ـ محمد وجيه الصاوي، وأحمد عبدالباقي البستاني، دراسة في التعليم العالي المعاصر [أهدافه، إدارته، نظمه]، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، 1999.

20 ـ نوره خليفة عبدالله تركي السبيعي، دور جامعة قطر في تلبية احتياجات المجتمع القطري من القوى البشرية في إطار الأهداف المرسومة لها، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، 1989.

21 ـ عبدالله بشير فضل، نظم التعليم العالي والجامعي [عرض مقارن مع دراسة ميدانية]، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، الجماهيرية العظمى، 1989.

22 ـ علي علي عبدربه، التعليم الجامعي وهيكل سوق العمالة والتنمية مع استراتيجية مقترحة للحد من البطالة في مصر، دراسات تربوية، المجلد الرابع، الجزء 15، سلسلة أبحاث تصدر عن رابطة التربية الحديثة، القاهرة، 1988.

23 ـ محمد محمد سكران، تطوير العمل الجامعي في مصر [تصور مقترح] بحث مقدّم إلى مؤتمر التعليم وتحديات القرن الحادي والعشرين، المؤتمر العلمي الثالث، المجلد الأول، كلية التربية، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية، ابريل 1995.

24 ـ سلمان بن حمد الجبر، الجامعة والمجتمع، دراسة لدور كلية التربية، جامعة الملك سعود في خدمة المجتمع، التربية المعاصرة، العدد السابع والعشرون، السنة العاشرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1 - Bowen Howard Mesument of Efficiency, in Clark Kerr and others (Ed) 12 Systemes of Higher education: 6 Decisive Issues International Council For Education Development, New York, 1998.

2 - Bubtana Abdalla, A Comparative of Perception of Students, Faculty Members, Administrators and Government Authorities, of The Role The University System in National Development of Libya, Unpublished Ph. D Desertation The George Washingtion University 1976.

3 - Mogassbi Mohamed M. Perception of The Higher Education System and Man Power Development in Libya Unpublished Ph. D Desertion, The George Washington University 1984.

التعليم بجدوى اقتصادية
خطوة أساسية نحو التنمية

إعداد

د. فتحي سالم أبو زخار

ملخص البحث:

الإنفاق على التعليم يجب أن يتم بحيث يكون على أسس نفعية ذات جدوى اقتصادية. فمن الأسباب التي لا تساعد على التنمية ألا يكون التعليم على أسس ذات جدوى اقتصادية. فمهم جداً أن نلمس حسابات الجدوى الاقتصادية عند كل خطوة نخطوها على درب مسيرتنا التعليمية. التأسيس على هذا النهج سيساعدنا في إنجاح خططنا التنموية. وحتى يسهم التعليم بصورة فاعلة في برامج التنمية عليه أن ينطلق من أهداف اقتصادية. لا يمكن أن نتوقع الدور الفاعل للتعليم في البرامج التنموية إذا افتقد الأسس الاقتصادية. فالحس الاقتصادي بات يتباعد عن التخطيط التعليمي، كما وأن السلوك الاقتصادي في مؤسساتنا التعليمية صار يتلاشى شيئاً فشيئاً.

ما تطرحه هذه الورقة هو شد الانتباه إلى بعض الأمور ذات الجدوى الاقتصادية، المتعلقة ببعض العناصر الأساسية في العملية التعليمية، والمرتبطة بجميع مؤسساتنا التعليمية عموماً، مع التأكيد على مؤسسات التعليم العالي خصوصاً. فيجب أن تنطلق التنمية من نظرة اقتصادية للتعليم العالي. وتبقى هذه مهمة كل المهتمين بالتعليم ليفعِّلوا الجانب الاقتصادي في الحركة التعليمية ويؤكدوا عليه، وينظروا له من خلال هذه الملتقيات العلمية المهتمة بالتنمية والتعليم.

المقدمة

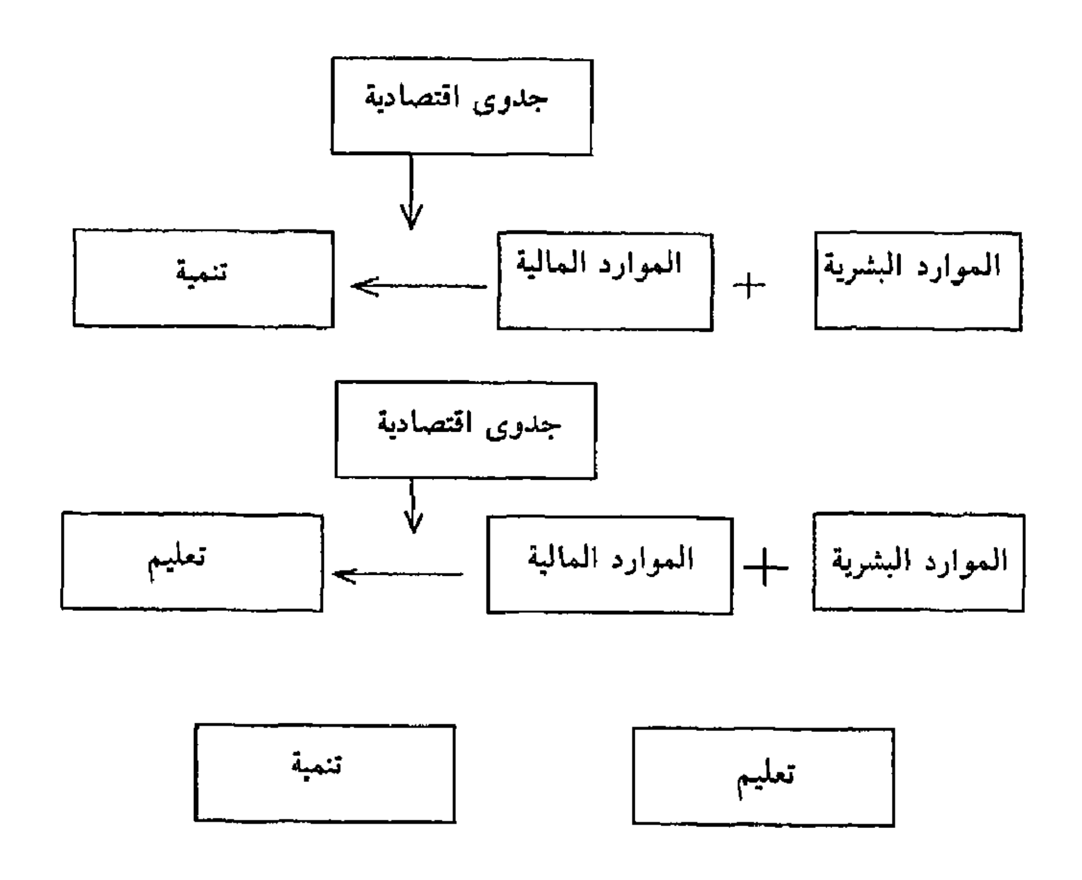
تراود مسامعنا كثيراً صدور تقارير عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفادها أن تحقيق التنمية البشرية أو (التنمية الإنسانية) يتطلّب الرفع من شأن ثلاثة أمور:

1 ـ التعليم.	2 ـ الديموقراطية	3 ـ المرأة.

لو افترضنا قبول هذا التوجيه على علاته فسنجد أننا في المجتمع الليبي تنحصر المشكلة عندنا بالنقطة الأولى إلى حد بعيد. فبالنسبة لمسألة الديموقراطية فالشعب الليبي يمارس الديموقراطية المباشرة، وإن كان من مشكلة فهي أن المجتمع الليبي لم يناضل من أجل الديموقراطية بل دفع نحوها تقريباً بالقوة. ولقد ارتقت التجربة إلى درجة أفضل بكثير مما كانت عليه وما زالت تحتاج للتطوير والترقي. المهم أن مشكلة الديموقراطية ليست بالعائق في سبيل التنمية في المجتمع الليبي، أما بالنسبة للمرأة فربما العملية معكوسة في المجتمع الليبي فالمرأة سيطرت على مجالات عدة. ففي العمل نجد أن الكادر الإداري والتعليمي تسيطر عليه المرأة إلى حد كبير. كذلك نجد أن نسبة لا بأس بها بالنسبة لقطاع التمريض تشغله المرأة. ولو تجولنا في أي كلية من الكليات في الجامعات الليبية للاحظنا وبصورة جلية حضور الإناث (المرأة)، إذ تصل نسبة الإناث إلى أكثر من 90 في المئة من العدد الإجمالي للطلبة. بمراجعة سريعة سنجد أن المشكلة في كثير من الكليات غياب الذكور (الرجل) وترك الساحة كليةً أمام الإناث.

لو نظرنا إلى آخر كلمة في عنوان الورقة سنجد أنها تمثّل محور الارتكاز بالنسبة للندوة ألا وهي التنمية. والتنمية تحتاج إلى رأس مال، وهذا يتمثّل في الإنسان المتعلم المدرك لمسؤولياته. وبالرغم من التباين في الدافع والآليات نحو التنمية إلا أن التعليم يبقى الوسيلة الصحيحة والفعّالة للتغيير والسبيل للأخذ بالأسباب الدافعة في اتجاه التنمية (انظر قائمة المراجع: [3] [5] [14]). وسيفعّل من دور التعليم في التنمية رصد الأموال المناسبة، وتأهيل العناصر المسؤولة، انظر الشكل الرقم (1). لو كانت القيم والأخلاق هي

الدافع للتنمية بحسب رأي دوركهايم وفيبر وبارسونز. أو أن الإنجاز هو العامل الحاسم في التنمية. كذلك ما يراه هوسيلت، والذي أخذ عن بارسونز، أن خصائص العمومية، والإنجاز، والتخصص تعتبر أساس التنمية عند الغرب. أو ما قد يراه البعض من أن عملية التنمية تعتمد على طبيعة أفراد المجتمع في الاستجابة والرفض [6]. بغض النظر عن صحة أي من النظريات إلا أنها تبدأ وتنتهي بالإنسان وما يحمله من معارف وسلوكيات ومهارات [14]. فلا خلاف في «الإيمان بأن الإنسان هو العنصر الأول في عملية التنمية وبناء الحضارة وعملية التغيير والتطوير التي تحدث في المجتمع» [9]. وكما أن التنمية تحتاج إلى رصد موارد مالية وبشرية فالتعليم أيضاً يحتاج لتخصيص موارد مالية وبشرية، على أن يتم ذلك تحت شرط أساسي ومهم يتمثّل في الجدوى الاقتصادية، انظر الشكل الرقم (1).



الشكل (1): العناصر الأساسية للتنمية والتعليم والعلاقة بينهما.

كما ويطرح الأستاذ جون فيزي في كتابه «التعليم في عالمنا الحديث»، الذي لم يعد حديثاً، سؤالاً عن إسهام التعليم في الاقتصاد فيقول «تجرى من حين لآخر محاولة لقياس ما يسهم به التعليم في النمو الاقتصادي؟». غير أنه يجيب على هذا السؤال بكل بساطة مباشرة وبدون تردد، ويقول: «غير أن حلاً من الحلول التي عرضت حتى الآن لهذه المشكلة لم يكن مرضياً»، بالرغم من تأكيده على أن «النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الإنفاق في سبيل التعليم» [11]. كما نلحظ أن من الصعب جداً أن نحسب ما إذا كان التعليم سيسهم في الاقتصاد ويحرك عجلة التنمية. لكن ما يمكن أن نتفق عليه مبدئياً أن فاقد الشيء لا يعطيه. فكيف يمكن للتعليم أن يسهم في الاقتصاد إن لم يكن اقتصادياً؟!

بعبارة مبسطة جداً لا يمكننا أن نتوقع أن التعليم سيخدم التنمية إذا لم يتأسس على جدوى اقتصادية. من وجهة نظر الباحث فحتى يضع التعليم قدمه على طريق التنمية عليه أن يكون قد أسس على خطط تثبت جدواه الاقتصادية. أي يجب أن تكون الأهداف واضحة ولها مردود مادي واضح. والتربية التي هي هدف لو تحققت ستكون لها أهداف مادية وهذا لا يتناقض مع الأهداف الاقتصادية. إلا أن الجدوى الاقتصادية تحتاج إلى التخطيط والدراسة السابقة للتنفيذ. فمن هنا نجد أنه قد طرح منذ عقود مضت أن «التخطيط للتعليم ضرورة حتمتها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يعيش فيها مجتمعنا الحديث» [7].

ما يؤكد على أهمية التخطيط هو الخلل في تحقيق الأهداف المنشودة والتي بالنتيجة لا تحقق الجدوى الاقتصادية. ففي الماضي كان يطرح السؤال الآتي: «لعل السبب الحقيقي الذي حتم اتخاذ اتجاه واضح نحو التخطيط للتعليم هو حدوث عدم اتزان بين متطلبات هذا المجتمع الحديث من التعليم، وما يمكن أن يوصف بالنمو الطبيعي أو التلقائي لنظم التعليم الحالية في معظم الدول» [7]. إلا أن في الوقت الحاضر يحتاج التعليم إلى ترشيد لما يخصص له من موارد مادية ومراجعة لما يتوقع منه من مخرجات تسهم في عملية التنمية بحيث تحقق الجدوى الاقتصادية.

في تقرير لليونيسكو بشأن مراقبة ما إذا كان التعليم يسير بخط في اتجاه تحقيق هدف التعليم للجميع Education for all (EFA) مع نهاية سنة 2015ف، يراجع التقرير النقاط الست التي طرحت في اجتماع دكار بالسينيغال (26 ـ 28 الطير (ابريل) 2000ف) والتي تتلخص في:

أ) التوسع والتطور في الرعاية والتعليم للطفولة المبكرة وبخاصة ممن حرموا الفرصة.

ب) تأكيد منح حصول الجميع مع عام 2015 فرصة التعليم بمستوى جيد لكل الأطفال، بما في ذلك الإناث، وكل الأقليات التي تواجه ظروفاً صعبة.

ت) تأكيد احتياجات الجميع للتعليم متوافرة للكبار والصغار من طريق فرصة عادلة لبرامج تعليمية وكسب مهارات على مدى العمر.

ث) تحسين مستوى الأمية بمستوى 50 في المئة بحلول عام 2015 وبخاصة بالنسبة للمرأة من خلال فرص عادلة للتعليم الأساسي والمستمر.

ج) منع التفريق بين طلبة المرحلة الابتدائية بسبب الجنس مع سنة 2015ف، ومنح الإناث فرصة مساوية للذكور لمواصلة تعليمهن.

ح) تحسين كل الأمور المتعلقة بنوعية التعليم، والتأكيد على امتيازها جميعاً بحيث المخرجات المقاسة والمعترف بها للتعليم تنجز بالجميع، وبخاصة بالنسبة للأمية، والحساب، والمهارات الأساسية للحياة.

من الواضح أن التعليم يلعب دوراً مهماً في التنمية البشرية. فالاهتمام الذي تبرزه اليونيسكو وخططها أصدق دليل على هذا. وما نحن بصدده هو تفعيل دور التعليم بحيث يكون اقتصادياً حتى يصبح تنموياً.

التعليم والأهداف الاقتصادية

يؤكد الأستاذ س. أ. بيبي في كتابه «نوعية التربية في البلاد النامية» بأنه «لم يشترك الاقتصادي مع المربي في كثير من الحالات لا في النظريات السياسية ولا في الأهداف الحالية ولا في المصطلحات اللغوية ولا في خطة السير باستثناء استخدام بعض الطرق الإحصائية» [10]. بالرغم من مضي أكثر من ثلاثة عقود على هذا الكلام فإن الإشكالية ما زالت قائمة. فلا نرى للتعليم أي جدوى اقتصادية واضحة. كذلك يطرح الأستاذ بيبي سؤالاً مهماً، فيقول: «هل تظل التربية جيدة إذا فشلت في خدمة الأهداف الاقتصادية للمجتمع؟». ويضيف: «يقودنا هذا السؤال الأخير بعيداً من الفصل الدراسي ليدخلنا مباشرة إلى السوق الخارجية، حيث تقاس نوعية التربية بمدى قدرتها على الإنتاج» [10]. ويؤكد على أن ما يراه الاقتصادي يعد عادة الحكم في هذا المستوى غير راض عن الطريقة التي يعمل بها المدرس في تخريج المهندسين والباحثين والموظفين والعمال لأنهم قد يتخرجون بنسب لا تتماشى مع واقع البلد واحتياجاته. وقد يبدي اهتمامه بالعلاقة بين التكلفة والإنتاج المدرسي متخذاً إياها مقياساً لمدى الصلاحية الحالية ومع ذلك يظل متعطشاً للبحث عن نظرية تكون أكثر ارتباطاً بالاقتصاد.

يلخص د. محمد سيف الدين، ود. مختار حمزة [7] الأهداف الاقتصادية للتخطيط التعليمي في سبع نقاط على النحو التالي

أ) مقابلة احتياجات البلاد على المديين القصير والبعيد من القوى العاملة ذات المستويات الوظيفية المختلفة.

ب) زيادة الكفاءة الإنتاجية للفرد من طريق إكسابه المهارات والخبرة.

ت) زيادة قدرة الفرد على التحرّك الوظيفي بحيث يستطيع تغيير عمله أو الوظيفة بسهولة تبعاً لظروف الإنتاج أو التغيرات في الاقتصاد.

ث) مواجهة مشكلات البطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين بحيث يتم استغلال كامل لجميع القوى العاملة المتوافرة.

ج) المساهمة في الإسراع في عملية التطوير الاقتصادي والصناعي من

طريق تنشيط البحث العلمي والتكنولوجي وإعداد الأفراد القادرين على القيام به.

ح) تنسيق سياسة الصرف على التعليم ليس فقط بين أنواع ومستويات التعليم المختلفة بل بين قطاع التعليم والقطاعات الاقتصادية الأخرى.

خ) رسم السياسات الخاصة باستغلال مخصصات التعليم أقصى استغلال ممكن من طريق اتباع الطرق العلمية لتقليل تكاليف التعليم مع زيادة كفاءته وإنتاجيته إلى أقصى حد.

مع تعقّد الحياة المعاصرة لا يمكن بسهولة رسم خطط لتحقيق أهداف تنموية من خلال برامج تعليمية محددة. إلا أن المطلوب، بطبيعة الحياة المعاصرة، خلق برامج مرنة للطلاب بحيث تمكنهم من تغيير تخصصاتهم، والالتحاق بالدراسة عند توافر الرغبة لذلك كبرنامج تعليم مستمر.

في الماضي ونتيجة لمحدودية الأهداف التنموية نجد أن من اليسر وضع خطة بسيطة لبرنامج تعليمي، وبدون تعقيد، يخدم أهدافاً تنموية آنية. فينقل الأستاذ محمد الكوني بالحاج في كتابه «التعليم في مدينة طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835 ـ 1911ف وأثره على مجتمع الولاية» عن محمود ناجي في كتابه «تاريخ طرابلس الغرب» أنه «في مجال التعليم المهني... افتتحت الجالية اليهودية في عام 1902ف مدرسة مختلطة لتعليم الأعمال التجارية وذلك لغرض تنمية ثرواتهم ومتاجرهم بالأساليب العلمية الحديثة» [12]. مما ورد نستطيع أن نستخلص بأنه تم توظيف التعليم لتحقيق أهداف تنموية، ونتيجة لبساطة الحياة وخلوها من التعقيد فمن السهل رسم خطة تعليمية تحقق الأهداف التنموية المنشودة.

يتراءى لنا أن كل ما يحصل من تهاون في العملية التعليمية والتربوية له انعكاساته السلبية على الاقتصاد. فبدءاً من التوسع في إنشاء الكليات المختلفة تقريباً بكل شعبية. وإثقال كاهل الموازنة بالصرف على تجهيز المكاتب والإدارات، والتوسع في الكادر الإداري، كل ذلك أسهم في سلب مخصصات التعليم. ففي كل بساطة هذا الصرف لن يجعل من التعليم اقتصادياً

وبالنتيجة لن يحقق التنمية المنشودة. هذا مع افتراض أن مخصصات التعليم تمثل نسبة معقولة من الدخل القومي. وتصبح المشكلة أكثراً تعقيداً إذا كانت النسبة المخصصة للتعليم بعيدة عن النسب التي نسمع عنها في بلدان العالم المتقدم التي تتجاوز 5 في المئة من الدخل القومي.

ما لم نجد العقلية الاقتصادية في الصرف على التعليم فلن تتحقق التنمية. فكيف نصرف على فتح كلية طب جديدة مستقلة بشعبية معينة بالرغم من وجود أخرى في نطاق دائرة نصف قطرها أقل من ثلاثمائة كيلومتر؟ كيف لا نفكر في افتتاح أقسام داخلية، وبرسوم رخيصة، لتستوعب الأعداد البسيطة للشعبيات المجاورة؟ هذه الأقسام الداخلية يمكن أن تتحول إلى فنادق في العطل الدراسية وتستثمر في تشجيع السياحة الداخلية والخارجية. كيف لا نقنن الأمور بالنسبة للقبول ونتجنب التكدس في بعض التخصصات بدون دراسة أي جدوى اقتصادية؟ كيف لا تحدد رسوم معقولة تتناسب ورواتب الموظفين، لتخلق نوعاً من الجدية في الدراسة للكثير من الطلبة الذين أصبح التحاقهم بالدراسة الجامعية لمجرد التسكع وقتل الوقت. فتحوّلت المنابر العلمية والفكرية إلى صالات للملتقيات الترفيهية العبثية المروجة للمخدرات والمهلوسات العقلية.

الكتاب والمنهج والاقتصاد

1 ـ طباعة الكتب:

ترصد مخصصات للكتب المنهجية والمرجعية، إلا أنه ما زال الكثير من الطلبة يتعاملون مع الكتاب بصورة تنمّ عن عدم مسؤولية. وهذا بالتأكيد يلقي على التعليم أعباء مالية ويحوّله عن مساره الاقتصادي. لا يمكن الحديث عن إشكالية التعامل مع الكتاب في المرحلة الجامعية بدون الرجوع إلى مرحلة التعليم الأساسي. فمرحلة التعليم الأساسي هي المرحلة التي يتربى فيها الطلبة والطالبات وتخلق عندهم قناعات إيجابية أو سلبية في التعامل مع الكتاب. بالطبع لا يمكن إلقاء اللوم على الطالب أو الطالبة إذا ما تصرّف بصورة غير صحيحة مع الكتاب. فاللوم يكون في الدرجة الأولى على المؤسسات

التعليمية المسؤولة مسؤولية مباشرة على ما يكسبه الطلبة من سلوكيات وما يتجذر عندهم من قناعات.

فنجد أنه تخصص أموال طائلة سنوياً للكتاب المدرسي لمختلف مراحل التعليم الأساسي. إلا أن ما يخصص لتطوير ودراسة الكتاب كمنهج، ومحتوى، وعرض لا يتعدى نسبة بسيطة من إجمالي الصرف على طباعة الكتاب في حد ذاته. وهذا الأسلوب خلق عادات سيئة عند الطالب، والمعلم، ومؤسسات التعليم يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

بالنسبة للطالب:

1) يتكون عند الطالب مفهوم بأن صلاحية الكتاب أقل من سنة، فمع نهاية العام الدراسي يصبح المكان الطبيعي للكتاب سلة المهملات، فلا يتردد في الخربشة علية والرسم بدون اكتراث أو اهتمام بنظافة الكتاب.

2) حمل عدد لا بأس به من الكتب يخلق، إضافة للمشاكل الصحية، نوعاً من العداء للكتاب. فنجد أن الطالب لا يفوّت أول فرصة تمكنه من التخلّص من كتبه.

3) بعض الطلبة الكسالى والمعتمدين على الغش يمنحون فرصة تمزيق بعض الدروس ليستخدموها في الغش.

بالنسبة للمعلم:

أ) يطلب الكثير من المعلمين حل الواجبات البيتية على الكتاب. وهم في هذا يساعدون الطالب على التعامل بصورة غير صحيحة مع الكتاب، ويؤكدون العبث والخربشة على الكتاب.

ب) الاختصار في كتابة الحل على الكتاب لا تشجّع الطالب على التعبير والكتابة، وهذا قصور في أداء الواجب بالنسبة للمعلم.

ت) بعض المعلمين المؤلفين للكتب يحاولون استمرارية كتبهم بأي صورة وتكرار طباعتها لزيادة دخولهم.

وبالنسبة للمجتمع:

أ ـ يفقد المجتمع السيطرة على الأهداف التربوية التي يطمح لها من خلال الأسلوب المتبع في طباعة الكتب الدراسية.

2 ـ تُكلف خزينة المجتمع أموالاً طائلة تصرف على الكتب سنوياً، وبغضّ النظر عما يدفعه أولياء الأمور من رسوم مقابل الكتب تبقى التكلفة كبيرة بالمقارنة.

3 ـ لا يجد المجتمع التمويل الكافي لتطوير المناهج الدراسية وتحديثها، وإشراك أكثر من شريحة في هذا الخصوص. فإضافة إلى المعلمين والتربويين هناك رجال التجارة، والصناعة، والخدمات وكلهم يحمل وجهة نظر بشأن المناهج والمقررات الدراسية.

4 ـ يصاب الكثير من الطلبة بمشاكل صحية في العمود الفقري، نتيجة لحمل الكتب.

مما تقدّم يتراءى لنا أن الصرف على الكتاب في مرحلة التعليم الأساسي كان له أثر سلبي من ثلاثة جوانب مهمة، تتلخص في الآتي:

أولاً: اقتصر الصرف على الكتاب بدون رصد الأموال للصرف على دراسة المناهج وتطويرها. إضافة إلى تجنّب الصرف على إنشاء المطابع وتطويرها.

ثانياً: استفردت مرحلة التعليم الأساسي في الصرف على الكتاب بنصيب الأسد مقارنة بمخصصات التعليم الجامعي. وهذا واضح من الكتب التي توزع على الطلبة.

ثالثاً: حَمْلُ عددٍ كبيرٍ من الكتب له انعكاساته السلبية على صحة الطالب. وبدون أجسام قوية وخالية من العلل لن نخلق تنمية.

2 ـ المنهج والاقتصاد:

في مراجعة لتطوير التعليم والتربية بفرنسا من عام 1935 إلى عام 1965 يذكر الأستاذ جان بياجي في كتابه «علم النفس وفن التربية» أنه قد «طالب

الاقتصاديون الذين ساهموا في الخطة العامة للدولة الفرنسية بتنظيم عمليات لمراقبة مردود المناهج التربوية» [13]. لا ندري عن درجة اهتمامنا بمردود مناهجنا التعليمية على اقتصادنا! فإذا وجدنا أن معظم المنخرطين في مجال التعليم ينطلقون من دافعين تجاه تدريس المقررات والمناهج المطلوبة منهم: الكم كمقرر على الطالب، والكم لما يستظهره الطالب فلا نستغرب أن مناهجنا لن تحرّك ساكناً بالنسبة لاقتصادنا. أضف إلى ذلك عدم الرغبة في الإضافة عن المفردات المحددة أو خلق سلوكيات راقية أو مهارات رفيعة سيؤكد على تراجع التنمية وعدم تفعيلها.

نظن بأنه من جانب يوجد إجحاف على المعلم بقولبته ضمن منهج ومفردات لا يستطيع أن يخرج عنها قيد أنملة. من جانب آخر نجد القصور من المعلم أو عضو هيئة التدريس في حد ذاته نتيجة للوضع المتردي للتعليم والفوضى التي تسيطر عليه وبخاصة بعد إلغاء أمانة اللجنة الشعبية العامة للتعليم. ما ذكرناه ينطبق على التعليم الأساسي في الدرجة الأولى، ولا يختلف كثيراً عن التعليم الجامعي في كثير من الأحيان. بما نلحظه من إشكاليات بالمناهج، وبما يعيشه الكثير من القائمين على مؤسساتنا التعليمية من تخبط لا يمكن أن يكون التعليم اقتصادياً. بهذا النهج لن يكون التعليم اقتصادياً للأسباب التالية:

أولاً: سيكلّف الكثير إعادة طباعة الكتب، في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي، كلما ارتأى المعلم، أو حتى اللجان المشرفة على المناهج، إضافة بعض المفردات إلى الكتاب المدرسي وبخاصة عندما تطبع أعداد هائلة من النسخ. وهذا سيكلّف وقتاً وانتظاراً ومشاكل لا حصر لها.

ثانياً: تأجيل فرصة الإضافة الجديدة ستحرم الكثير من الطلبة فرصة تتبع المستجدات المطلوب مواكبتها، فهذا التقاعس قد يكلّفهم الكثير ولا نستغرب لو وصلت إلى حد تفويت فرص العمل عليهم.

ما دامت المناهج حكراً على بعض الأساتذة، وإن كانوا متخصصين، فلا يمكن الجزم بأنها ستخدم التنمية وستحقق أهدافاً تنموية. فلا بد من توسيع دائرة المسؤولين على المناهج. فلا يمكن عزل رجال الصناعة،

والزراعة، والتجارة، والخدمات عن الإدلاء بدلوهم في معطن المناهج. فإذا اقتنعنا بأنهم المحركون لعجلة التنمية فكيف نغيبهم ونقصي حقهم في القرار؟ وهذا يوافق ما جاء في ملخص الإعلان العالمي للتعليم العالي الذي أثمره المؤتمر العالمي للتعليم العالي ال ذي نظمته اليونيسكو في منظمة الأمم المتحدة في التمور (أكتوبر) 1998 إفرنجي بباريس [18] وتحديداً بالنقطة 15، حيث تم التأكيد على أن جميع أصحاب القرار في مختلف قطاعات الدولة، والإعلام، الأساتذة، والبحاث، والطلبة بما في ذلك أسرهم، وكذلك مختلف مجموعات العمل بالعالم، مطالبون بالمساهمة والمشاركة في إعادة صياغة التعليم العالي.

يجب على المناهج أن تستوعب مفهوم الحياة المعاصرة للتنمية. فـ «لم يعد المقصود تقديم المساعدة أو إطلاق عملية النمو. المقصود هو إعادة تنظيم النمو العالمي». هذا من جانب، كما وينبهنا أكسيل كابو [8] نقلاً عن خطاب لغورباتشوف يقول فيه: «إن الاقتصاد العالمي هو بصدد التحول إلى جسم عضوي واحد لا يمكن، خارج حدوده، لأي دولة أن تنمول في شكل طبيعي، أياً كان نظامها السياسي أو مستوى نموها الاقتصادي» [8]. هذه النظرة الواقعية للظروف العالمية نحتاج إليها ونحن نرسم خطط مناهجنا التعليمية. فمهم جداً معايشة الواقع وتحديد خططنا المنهجية، لمؤسساتنا التعليمية، لمواءمة التغيرات العالمية بما يحقق التنمية.

التكنولوجيا، العلوم البيئية والاجتماعية وتكامل المناهج

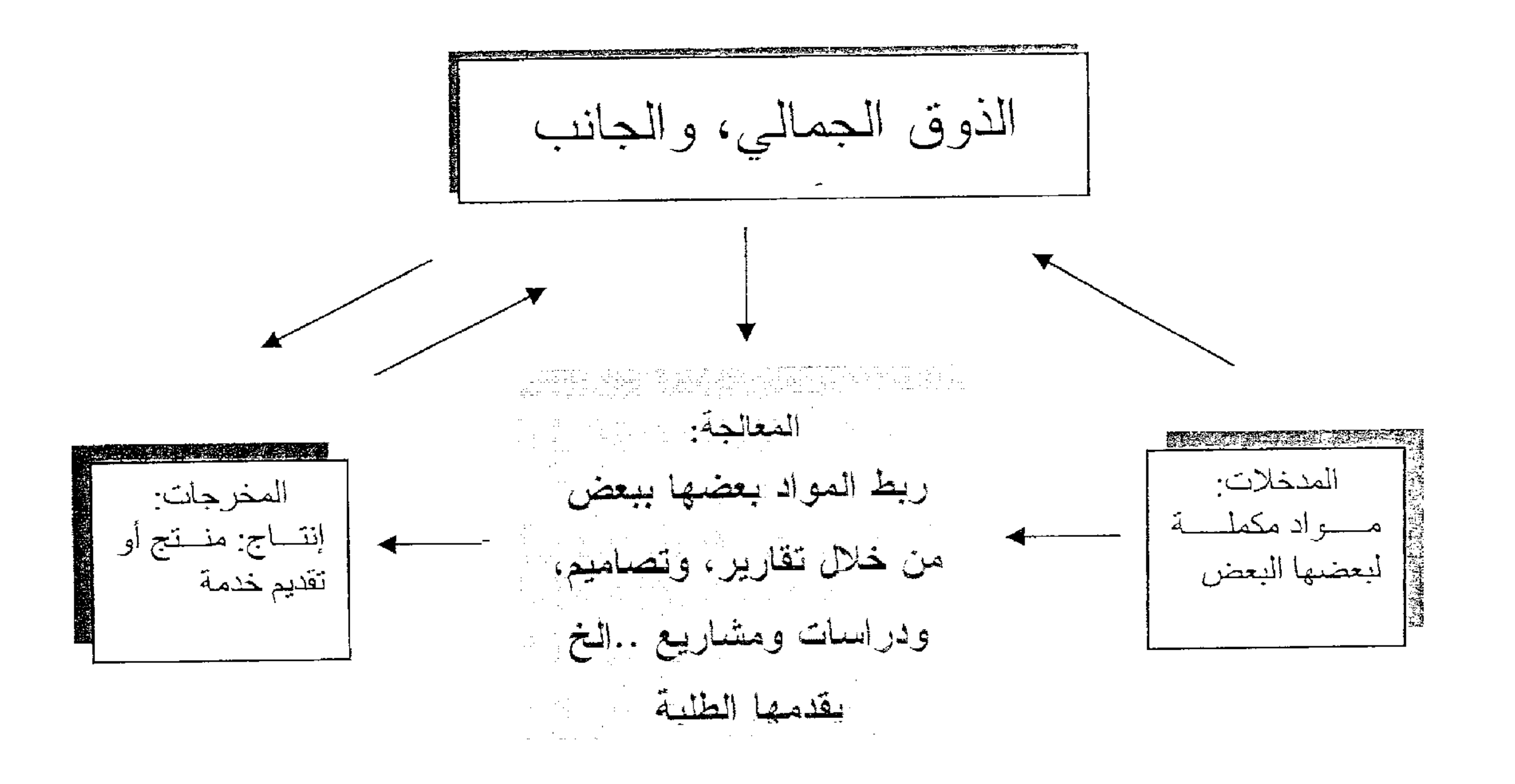
1 ـ التكنولوجيا:

مسألة التكنولوجيا من الأمور التي يجب أن تحظى بالاهتمام في المؤسسات التعليمية الأساسية والعليا. فنجد دولة متقدمة مثل أميركا تطرح أسئلة عدة بخصوص تعليم التكنولوجيا [14] مثل: ماذا يجب أن تعلّم التكنولوجيا؟ ماذا عن تكامل تعليم التكنولوجيا من خلال تعليم العلوم

والرياضيات؟ ما هي التكنولوجيا كمقرر جيد في المدارس الأميركية؟ ما هو وضع التكنولوجيا في المدارس الحكومية؟ وهل تعليم التكنولوجيا يمكن أن يعتبر تخصصاً specialization؟

كل الأسئلة الواردة أعلاه يمكن أن تعكس على التعليم في مؤسساتنا التعليمية. والإجابة بالتأكيد لن تكون مرضية بالنسبة إلى جميع الأسئلة.

ما من أحد يستطيع أن ينكر أهمية تعليم التكنولوجيا في التنمية. إلا أن كل ما يود الباحث التأكيد عليه هو أن نتذكر أن المقصود من تعليم التكنولوجيا هو تعليم كل ما ينتج عنه صناعة. فكما هو معروف فإن علم التكنولوجيا هو علم معرفة الوسيلة Know How ويجب أن تساعد هذه المعرفة على إنتاج الثروة. وهذا التعليم يجب أن يجد الطريق المعبّد له من التعليم الأساسي مروراً بالثانويات التخصصية إلى التعليم العالي، انظر الشكل الرقم (1). التعليم التكنولوجي يحتاج إلى بنية تحتية قوية بالنسبة للتدريب والتأهيل. وهذا نفتقده في جميع مراحل التعليم بما في ذلك التعليم العالي. الورش والمعامل تكاد تختفي من الكثير من الكليات، بل ومن المراكز المهنية. وحدث ولا حرج بالنسبة للكليات المنشأة مؤخراً نتيجة التسابق بين الشعبيات في افتتاح الكليات التطبيقية من: كليات الطب، الهندسة، العلوم والزراعة، التي يفترض أن تنطلق من قاعدة تكنولوجية لا يستهان بها. فبهذه الكليات لا يمكن أن نطمح بأن خريجيها سيكون لهم دور في التنمية وقد حرموا من فرصة التدريب والتأهيل في المعامل والورش. نحتاج إلى وقفة جادة من إدارة التعليم العالي لوضع الشرط المطلوبة قبل السماح بفتح كلية ذات علاقة بالجانب العملي والتكنولوجي، بل لا نكون مبالغين لو طلبنا بمراجعة جميع الكليات في الجامعات الليبية والنظر في صلاحياتها للاستمرارية في قبول الطلبة. فلا يجب قبول الطلبة بأي من الكليات التطبيقية قبل التأكد من وفرة المناخ المناسب للورش والمعامل.



شكل (1): نقلا عن المرجع [15] يوضح نموذج تخطيطي لتنظيم عام للتعليم التكنولوجي بالولايات المتحدة الأمريكية

2 ـ العلوم البيئية والاجتماعية:

حرص الباحث على أن ينتهز الفرصة للعديد من الملتقيات العلمية لطرح فكرة إدراج العلوم البيئية والاجتماعية بالنسبة للعلوم التطبيقية عموماً والعلوم الهندسية تحديداً ([1] [3] [4]). وذلك بدافع أنها ستسهم بصورة مباشرة في التنمية المستدامة. وكما أشير من قبل إنه «قد أحدثت العلوم الهندسية (وكذلك التطبيقية) ثورة تكنولوجية ما من أحد يستطيع أن ينكر دورها في التنمية التي شهدها العديد من دول العالم. ومن هنا يتأكد وتبرز أهمية تطوير العلوم الهندسية من خلال ربطها بالانعكاسات على الحياة الاجتماعية والظروف البيئية» [1].

مع أن التعليم الأساسي بدأ يخطو خطوات جادة تجاه تدريس علم البيئة ووضع مفاهيم لخلق الوعي البيئي إلا أن التعليم الجامعي ما زال يحتاج إلى حرص أكثر على تضمن المواضيع المتعلقة بالبيئة ضمن مقررات ومناهج التعليم العالي.

إن الكثير من النشاطات الزراعية والصناعية تحمل شكلاً اقتصادياً ظاهرياً يجب أن يسهم بصورة إيجابية في التنمية. إلا أن التعمّق في مردوداتها سيعكس لنا الصورة لتتحول الصور الإيجابية إلى سلبية. فأين التنمية البشرية من الخضار التي تعرض في الأسواق بعد رشها بالمبيدات الحشرية مباشرة. فبدلاً من أن نغذّي أفراد المجتمع في تقدّمه ورقيه نزرع في أجسادهم الأمراض والأوبئة ليصبحوا عالة على المجتمع ويكلّفوا خزينة الدولة، بالإضافة إلى غيابهم عن العمل، الأموال الطائلة في العلاج. فمن هنا نجد أن التعليم مسؤول من جانبين:

1 ـ خلق الوعي البيئي من خلال المناهج الدراسية، وتوضيح ما قد ينعكس على المجتمع في حال تهاوننا وتقاعسنا عن أي مشكلة بيئية.

2 ـ فتح تخصصات فنية للمراقبة البيئية. فكما ذكرنا بالنسبة لمشكلة الرش بالمبيدات الحشرية نخلق فرص عمل لمزاولة العمل الفني، ضمن نقاط تفتيش في الأسواق، الخاص بالتحليل الكيميائي للخضار والفواكه قبل

أن تدخل الأسواق وهذا له الأثر الإيجابي على التنمية. فمن جانب أنها خلقت فرصة عمل، ومن جانب آخر جنبنا أنفسنا الصرف على الأمراض المزمنة التي قد تحدث نتيجة التلوث بالمبيدات الحشرية. وهذا بالنهاية سيصب في نهر التنمية البشرية.

3 ـ تكامل المناهج:

يطرح موضوع تكامل المناهج بالنسبة إلى مراحل التعليم الأساسي والثانوي من عقود عدة[19] ،إلا أن الموضوع ما زال قيد البحث ([15] [16]). وإن كان التركيز واضحاً على مراحل ما قبل التعليم العالي إلا أن هذا لا يعني عدم صلاحية هذا المفهوم للتعليم الجامعي.

الإقرار بأن العملية التعليمية وحدة متكاملة، يعني أن التكامل بين مختلف المواد مسألة مقبولة إلى حد بعيد. إلا أن القضية ان الكثير منا في حقل التعليم لا ينتبه إلى هذه المسألة. لا أحد يستطيع أن ينكر أهمية التداخل والتكامل بين العلوم المدروسة إذا ألمّ بأهميتها. فالربط والتكامل بين اللغة والرياضيات، وحتى الدين، على سبيل المثال بالنسبة لأي تخصص سيتفق فيه الكثير معنا. فلا يمكن أن نتوقع للتعليم العالي نتائج مرضية إذا قبل بتدريس المقررات الدراسية كقطع منفردة وبدون التأكيد على ما يربطها ببعض. وإن كنا نرى أن يكون ذلك من مراحل التعليم الأساسي إلا أنه من المهم جداً خلال مرحلة التعليم المتقدّم، وتحديداً المرحلة الجامعية والتي تسبقها. من المهم جداً «أن يحدث تداخل بين المدخلات بحيث عندما تتم معالجتها في دراسات وتقارير وتصاميم يتقدّم بها الطلاب ونحصل على مخرجات مكتملة تؤهل الطالب بحيث يكون قادراً على أن يقدم خدمة أو أن يكون صاحب مهارة تنفع المجتمع» [4].

فربط العلوم بعضها ببعض مهم جداً ويسير في نهج تكامل العلوم وتداخلها. فتكامل المواد وتداخلها تعكس جانبين مهمين:

أ ـ يوجد جانب اقتصادي مهم حيث يتم الاستفادة من معظم المواد بربطها مع بعض. فلا وجود لمواد، إلا نادراً، تدرس بدون أن تجد لها

السبيل لتوظيفها في منظومة معينة.

ب ـ تكامل المناهج يعطي مرونة للطالب لتغيير التخصص بسهولة. والشيء الأفضل من ذلك القدرة على التكيف مع سوق العمل، والمرونة في التأقلم مع العمل الجديد.

الامتحانات، المخرجات والنتيجة الاقتصادية

يسأل الأستاذ جان بياجي «أما الحلقة المفرغة، وهي الأخطر من ذلك في ادعاء الحكم على قيمة التعليم المدرسي من طريق النجاح في الامتحانات النهائية، في حين أن شطراً مهماً من العمل المدرسي متأثر في الواقع بأفق تلك الامتحانات، بل مشوّه على نحو خطير. حب بعض أهل الحكمة، بفعل ذلك الانشغال بالامتحانات... قد يقال إن المدرسين ليسوا دائماً منصفين في تقويم نشاط التلميذ بدون امتحان. لكن هل يحتمل أن يكون للمحاباة التي قد تحدث هنا وهناك الأثر نفسه المدمر، المرتبط بما يحمله كل امتحان من عوامل الصدفة، والإحباط العاطفي؟» [13] بالوضع الذي يعيشه التعليم عموماً والتعليم الجامعي خصوصاً من تقويم الطلبة لا يمكن أن يكون اقتصادياً. إن أسلوب حصر تقويم مستوى الطالب في، متوسط ساعتين للمادة الواحدة لا يمكن بأي شكل من الأشكال أن يكون اقتصادياً. فعلى سبيل المثال المادة التي وعاؤها الزمني ثلاث ساعات في الأسبوع سنجد أن عدد ساعاتها خلال السنة تسعون (90) ساعة على افتراض أن العام الدراسية يبدأ منتصف شهر الفاتح وينتهي مع نهاية شهر الطير. هذا المجموع من تسعين ساعة سنجد في النهاية يقوّم بدرجة تصل إلى 70 في المئة من مجموع الدرجة المرصودة للمادة في ظرف ساعتين (2) اثنتين فقط. هاتان الساعتان لا تمثلان إلا نسبة 2,2222 في المئة من مجموع ساعات الدراسة خلال السنة. سيكون لهذا الأسلوب جوانب سلبية ستجعل من التعليم غير اقتصادي، وهي على النحو التالي:

1) علم الطالب المسبق بأن تقويمه عن العام الدراسية ينتهي بساعتين يدفعه إلى تأجيل الدراسة والتحصيل لنهاية السنة، وفي أحسن الظروف

يدخل الامتحان وهو لا يصدق اللحظة التي تأتي كراسة الإجابة ليفرغ ما لملمه من معلومات، في الأيام الأخيرة قبل الامتحان، على ورقة الامتحان قبل أن تتبخر وتصبح المعلومات في خبر كان.

2) 90 في المئة من الطلبة أو أكثر غير مستعدين أصلاً لتضييع الوقت في الدراسة، وبخاصة عندما تهيأ له ظروف التسكّع والانحراف في الجامعة، فيكتفي فقط بتجهيز قصاصات الورق للغش في الامتحان.

3) فرض نظام التقويم في نهاية العام الدراسية على عضو هيئة التدريس يساعده على التقاعس في بذل أي مجهود جدي لمتابعة الطلبة خلال السنة إذ هذا النظام يسلبه حق التقويم خلال السنة، فيتردد في إعطاء كمية المنهج المناسبة خوفاً من إثقال كاهل الطالب أو الشعور بتدخل يعقه في أداء مسؤوليته في الأداء والتقويم.

من ناحية اقتصادية إلى انخفاض مستوى نتائج مخرجات التعليم عن 50 في المئة يعتبر غير اقتصادي. إلا أن هذا لا يختلف عن وصول نسبة النجاح إلى 80 في المئة بالاعتماد على الغش. ففي كلتا الحالتين لم يحقق التعليم الجدوى الاقتصادية المطلوبة منه. وبدون تكريس ميزان حساس يرصد نتائج مخرجات التعليم سيستمر التعليم بدون جدوى اقتصادية. في هذا الشكل نجد أن الكثير من الأموال تهدر في بالوعة التعليم بدون وجه حق، وعلينا أن نراجع مخرجات التعليم بصورة جديدة وجدولتها في إحصائات نستطيع من خلالها أن نراقب بها وضع التنمية في المجتمع.

كذلك سنجد من الأمور التي يجب أن تلقى الاهتمام لدى جميع المؤسسات التعليمية في مختلف مستوياتها أرشيف لجميع الإحصائات. فعبر الأرقام التي تعكس مخرجات التعليم يمكننا أن نحصل على مؤشر للجدوى الاقتصادية للعملية التعليمية. فالأرقام هي التي تعكس ما إذا حققت العملية التعليمية أهدافها حسب ما رصد لها من مبالغ مالية وموارد بشرية. هذا يتطلّب اهتماماً بدرجة عالية من المتابعة للأرقام والإحصائات ومقارنتها بما استهدفته الخطط من أرقام وبمستويات تحقق التنمية المنشودة.

من هنا نجد أن من الأمور المهمة عند دراسة الجدوى الاقتصادية تتمثل في رصد مشكلة التسرّب ونسبة الضياع. فمنها يمكننا التأكد من الجدوى الاقتصادية للتعليم من عدمها. ومنها سنتأكد مما إذا كان صرفنا على التعليم اقتصادياً وتنموياً أم أن العملية التعليمية تحتاج للمراجعة بحيث تصبح اقتصادية وتنموية.

ترقيات أعضاء هيئة التدريس والتنمية

يجب أن تخدم شروط الترقية لأعضاء هيئة التدريس التنمية. ولن يتحقق ذلك بمطالبة عضو هيئة التدريس بعدد ينحصر في إحدى عشرة ورقة بحث حتى يصل درجة أستاذ. هذا العدد الزهيد من البحوث لا يناسب وما يحصل من إنتاج وتراكم معرفي هذه الأيام. زد على ذلك فإن التأسيس لبرامج تنموية ستخدمه كثيراً البحوث والدراسات التي ستُطلب من أعضاء هيئة التدريس. بالطبع الحرص على زيادة متطلبات الترقيات من بحوث ودراسات أكيد ستخدم التنمية لو تم توظيفها لذلك. وفي أسوأ الظروف ستخلق قاعدة بحثية جاهزة لتوظيفها في التنمية. ويكون ذلك من خلال خطط توجه لعقد مؤتمرات علمية تخدم التنمية وأهدافها من حين لآخر.

لا يمكن بالعدد المتواضع من البحوث المطلوبة للترقيات سيكون لأعضاء هيئة التدريس الدور المرتقب منهم في خدمة التنمية. وهذا من الأسباب التي ربما لم تخلق قاعدة بحثية عندنا. كما وقد ذكرنا أن على التعليم أن يكون ذو جدوى اقتصادية وأساتذة التعليم العالي لا يختلفون عن معلمي الثانويات في شيء. وفي هذا الخصوص نقترح أن تبنى خطة على ضوئها يرفع العدد المطلوب من البحوث بصورة تدريجية تبدأ بمضاعفة العدد المطلوب من عضو هيئة التدريس المتقدم للترقية كبداية وبشرط أن يكون هو المؤلف الأول بالبحث. مع اعتماد البحوث التي يكون فيها عضو هيئة التدريس هو المؤلف الأول، أو الثاني، أو الثالث فقط.

في هذا الإطار نود طرح جانب آخر مهم ويتعلق بأعضاء هيئة التدريس ويتمثل في التخصص. فليست كل التخصصات تصب في خدمة التنمية. بل

ربما ستجد أن شرط الرفع من عدد البحوث بالنسبة للترقيات سيسهم في التنمية غير ذي جدوى. وهذا يتطلب تحديد خطط واضحة بالنسبة للتخصصات التي يسمح بها وخاصة تلك التي يصرف عليها من خزينة المجتمع، وتحديداً من مخصصات التعليم. فكيف سيكون الصرف اقتصادياً إذا كان التخصص في مجال للترف العلمي فقط؟ ربما سيتقيد المتخصص في أي مجال إلمامه بالمنهج البحثي واطلاعه عليه هو كسب مكّن توظيفه. هذا بالطبع صحيح ولكن لا يحقق الجدوى الاقتصادية المنشودة من الصرف على التعليم. فالجدوى الاقتصادية تعتمد على تحقيق الأهداف بأقل التكاليف وفي مدة زمنية قصيرة إلى حد ما.

الخلاصة والتوصيات

نستخلص من دراستنا بأنه يلعب التعليم دوراً أساسياً في التنمية. إلا أن ما يفعّل دور التعليم في التنمية هو أن يكون ذو جدوى اقتصادية. فبدون جدوى اقتصادية للعملية التعليمية لا يمكن أن تتحقق التنمية المنشودة. وحتى يصبح التعليم الجامعي اقتصادياً وتنموياً نوصي بالآتي:

1) مع قناعتنا بأن التوسّع الأفقي المقنن للتعليم الجامعي سيسهم في خدمة التنمية. إلا أنه يجب الوقوف بجد عند مسألة التوسّع الأفقي للتعليم الجامعي. فما نراه يحدث الآن من تسابق بين الشعيبات في إنشاء الكليات خارج عن أي برمجة اقتصادية. ولا يمكن أن يحقق أهداف التعليم التي في النهاية عليها أن تحقق التنمية.

2) يجب التفكير بجد في أن تنشأ أقسام داخلية أينما وجدت الجامعات الأساسية بهدف خفض تكاليف إنشاء الكليات بالشعبيات المجاورة واستثمارها كفنادق أثناء العطل الصيفية.

3) نحتاج لتصحيح نظرة طلابنا للكتاب والحرص على استثماره بصورة اقتصادية. أكبر خطأ يقع فيه الطلاب هو أن صلاحية الكتاب لا تتجاوز تسعة أشهر على أكبر تقدير. وإن كان هذا ينعكس في الدرجة الأولى على طلاب التعليم الأساسي والثانوي، إلا أن آثاره السلبية

تصل أيضاً للطالب الجامعي.

4) على المناهج أن تكون متكاملة وتخدم بعضها البعض ومتداخلة، وأن تواكب ظروف الحياة المعاصرة لخدمة التنمية.

5) تدريس التكنولوجيا، كمعرفة منتجة، يجب أن يبدأ من المراحل الأساسية بتشجيع الزراعة، والأشغال، والرسم، والنحت، والموسيقى، والطبخ. والتشديد على وجود ورش النجارة والحدادة.. الخ، والمعامل الكيميائية، والكهربائية، والإلكترونية.. الخ، في مراحل التعليم الثانوية، حتى نرى الجاهزية لتدريس التكنولوجيا في مرحلة التعليم العالي.

6) اختزال تقويم الطلبة في الامتحانات النهائية لا يمكن أن يؤسس لمخرجات تخدم التنمية. فعلينا التأكد من أن تبنى فلسفة التقويم على أسس تشجع الطالب على التحصيل، وعضو هيئة التدريس على المتابعة والعطاء. وبدون أن تخلق جدية التحصيل لدى الطالب فلا يمكن الاعتماد على إحصائات مخرجات التعليم في التنمية. وهذا يبرز أيضاً أهمية الإحصائات ومصداقيتها.

7) يجب أن يتميز عضو هيئة التدريس الجامعي عن غيره بنشاطه البحثي. فلا يمكن بالعدد المتواضع والذي لا يتجاوز عشرة بحوث، خلال مسيرته العلمية حتى يترقى إلى درجة أستاذ، سيكون لعضو هيئة التدريس الجامعي أي إسهام للتنمية من خلال دراساته وأبحاثه. لذا نوصي مبدئياً بمضاعفة العدد، كحد أدنى، مبدئياً ليصبح عشرين بحثاً عند حصوله على درجة أستاذ. كذلك يجب أن يخدم أكثر من 50 في المئة منها التنمية في المجتمع الليبي. وفي هذا الخصوص على النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس النظر بجدية في دور الأستاذ الجامعي في التنمية من خلال بحوثه ودراساته.

المراجع

1 ـ فتحي سالم أبو زخار، «تدريس العلوم البيئية والاجتماعية في المجالات الهندسية وإسهاماتها في استراتيجية العلوم والتكنولوجيا»، الندوة الثانية لآفاق البحث العلمي في العالم العربي 2002،بعنوان: «ندوة البحث العلمي والتطور التكنولوجي في العالم العربي»، الشارقة ـ الإمارات العربية المتحدة، 24 ـ 27 الربيع (مارس) 2002.

2 ـ فتحي سالم أبو زخار، الأثر البيئي ضمن التخطيط الكهربائي، مجلة البيئة، العدد الرابع، النوار 1396 و ر، ص 34 ـ 38.

3 ـ فتحي سالم أبو زخار، «الدراسات العليا وتنمية المجتمع»، الندوة العلمية حول الدراسات الجامعية والعليا. . الواقع والآفاق» بإشراف شعبة التثقيف الثوري في مكتب الاتصال باللجان الثورية ونقابة أعضاء هيئة التدريس، طرابلس ـ الجماهيرية العظمى، 27 ـ 29 الحرث، 1999.

4 ـ فتحي سالم أبو زخار، «أهمية إدراج العلوم البيئية ضمن مقررات العلوم الهندسية»، المؤتمر الدولي للطاقة والبيئة، براك ـ الجماهيرية العظمى، 14 ـ 15 التمور 2003.

5 ـ فتحي سالم أبو زخار، «توجيهات في إطار التعليم والتدريب لتنمية المجتمع»، الندوة العالمية عن دور التعليم التقني والمهني في تنمية المجتمع، طرابلس ـ الجماهيرية العظمى، 10 ـ 11 النوار 1989ف.

6 ـ عبدالله محمد قاسم السيد، «التنمية في الوطن العربي»، دار الكتاب الحديث، الفاتح (سبتمبر) 1993، ص 48 ـ 55.

7 ـ محمد سيف الدين فهمي، مختار حمزة، «التخطيط التعليمي»، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965، ص 13، 39 ـ 41.

8 ـ أكسيل كابو، «أفريقيا ترفض النمو المستورد»، ترجمة شاهين أبو عقل، سلسلة دراسات أفريقية (1)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الفاتح (سبتمبر) 2000، ص 114، 115.

9 ـ عمر محمد التومي الشيباني، «ديموقراطية التعليم في الوطن العربي»، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس ـ الجماهيرية العظمى، 1986، ص 29.

10 ـ س أ بيبي، «نوعية التربية بالبلاد النامية»، ترجمة كمال السيد درويش، دار

الثقافة ـ بيروت، منشورات الجامعة الليبية ـ كلية الآداب، 1966ف.

11 ـ جون فيزي، «التعليم في عالمنا الحديث»، ترجمة محمود الأكحل، دار الآفاق الجديدة ـ بيروت، 1967، ص 37 ـ 38، ص 151.

12 ـ محمد الكوني بالحاج، «التعليم في مدينة طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني 1835 ـ 1911ف وأثره على مجتمع الولاية»، مركز الجهاد الليبي للدراسات التاريخية، الطبعة الأولى، 2000، ص 119.

13 ـ جان بياجي، «علم النفس وفن التربية»، ترجمة محمد بردوني، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1982، ص 14.

14 ـ فتحي سالم أبو زخار، «ثقافة التعليم التقني تنمية للمجتمع»، الندوة العلمية حول تطور التعليم الهندسي والتقني مع بداية القرن الحادي والعشرين، هون ـ الجماهيرية العظمى، (الجزء الأول)، 30 ـ 31 التمور 2001ف، ص 86 ـ 107.

15 - Michael A. De Miranda and James E. Folkestad "Current Perspectives on Technology Education in the United States", UNESCO Homepage, Paris- France.

16 - Robert A. Hall and Mark W.Mck Bannatyne, "Technology Education and The 21st Century". UNEXCO Homepage, Paris- France.

17 - The Education for all (EFA) Global Monitoring. www.unesco. org/ education/efa Report Team.

18 - John Fielden and Karen Abercromby (CHEMS), 2001 Accountability and International Co-operation in the Renewal of Higher Education, UNESCO Higher Education Indicators Study, UNESCO Homepage.

19 ـ غازي أبو شقراء، «العلوم المتكاملة... طبيعتها ونماذج تطبيقية في تعلمها»، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى ـ بيروت، 1977.

واقع التعليم الجامعي والعالي ومتطلبات التنمية في الجماهيرية

إعداد

الدكتور بالنور الدوكالي علي

مفهوم التعليم

يعني المفهوم العام والشامل للتعليم أنه عملية اكتساب المعارف والمهارات ولهذا وبسبب هذه القيمة الذاتية التي يتمتع بها التعليم إلى جانب كونه أداة الاستمرار الاجتماعي فقد أوجدت المجتمعات البشرية آليات أو وسائط لنقل ما تراكم لديها من معارف وتراث ثقافي حضاري لتصبح هذه الآليات والوسائط نظماً تربوية تخدم غرضاً تعليمياً محدداً وبشكل نظامي مبني بناء هرمياً وبتسلسل زمني يمتد من المدرسة الابتدائية الدنيا إلى المراحل التعليمية العليا، وهذا النظام التعليمي يعني في الاستعمال الحديث الإطار الذي يندرج تحته أو ينتظم فيه كل ما يتعلّق بالتعليم من فلسفة وأهداف سياسة ومناهج وبرامج وطرائق وأساليب ووسائل وخدمات وإدارة وإعداد المعلمين وهيكل وسلم تعليمي[1].

ويقصد بمفهوم التعليم كذلك أنه إجراء يطبق القوانين المكثفة في علم التعليم وفي غيره من العلوم في صورة مناهج وكتب وأنشطة لتحقيق أهداف تربوية[2].

---

(1) سعد خليل إسماعيل، مطالب التنمية على محتوى التربية في الوطن العربي، التربية الجديدة، عدد 7/ 12/ 1975، ص 30.

(2) صالح حسن الداهري، وهيب مجدي الكبيسي، علم النفس العام، دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ص 161.

إضافة إلى ذلك فالتعليم هو نوع من الاستثمار طويل الأجل الذي يرتفع عائده إذا ما أحسن التخطيط له وكان مبنياً على مجموعة من الأسس الضرورية وفي مقدمتها دراسة الاحتياجات المتنوعة للخبرات التعليمية والتدريبية المطلوبة للنمو في المجالات المهنية والتطبيقية التي تحددها الخطط العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

أهمية التعليم للفرد والمجتمع:

لا شك في أن للتعليم دوراً رئيساً ومؤثراً في تحقيق التقدّم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمع وفي تطويره وتنميته والنهوض به وفي زيادة قدراته على مواجهة التحديات التي تعترض مسار نموه. ومن هنا أصبحت التربية والتعليم عاملين مهمين في تزويد أفراد المجتمع بالمعارف والمعلومات الضرورية لنموهم الشخصي ولحياتهم الشخصية ولحياتهم كأفراد في مجتمع عليهم واجبات ومسؤوليات نحو الإسهام في نموه الشامل ورفعة شأنه، وفي بناء مهاراتهم واتجاهاتهم وميولهم وعاداتهم وقيمهم المرغوبة التي تجعل منهم أفراداً صالحين في مجتمعهم قادرين على القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم الاجتماعية والوطنية بكفاءة وفاعلية، وفي الوقت نفسه هي عامل مهم أيضاً في تنمية المجتمع ككل بكافة أبعاده المادية والبشرية والمعنوية وجميع جوانبه الثقافية والروحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث إن التربية عملية فردية واجتماعية في آن واحد، تسعى إلى إحداث التغيير المرغوب فيه من سلوك الفرد وفي حياة المجتمع[2].

فالتعليم على جانب كبير من الأهمية إذا إحسن توجيهه لكل من الفرد والمجتمع، بل إنه ضرورة لا غنى عنها لكيان الفرد وكيان المجتمع[3]. وتزداد

(1) رمضان القذافي، بحث مقدّم إلى الندوة العلمية حول الشباب والتنمية، إشراف الشباب والرياضة بأمانة التعليم بشعبية طرابلس، الفترة 10ـ12/ 6/ 2001، ص 1.

(2) عمر التومي الشيباني، التخطيط للتعليم والتنمية الشاملة المستديمة في ليبيا، مجلة كلية التربية ـ جامعة الفاتح، العدد الثاني والعشرون، 1998، ص 23 ـ 24.

(3) أبو الفتوح رضوان وآخرون، المدرس والمجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1973، ص 19.

أهمية التعليم في العصر الحديث نتيجة تقدم العلوم والتطبيق العلمي لها وابتكار الصناعات الآلية الكبيرة التي تحتاج إلى مستوى عال من مخرجات التعليم وبالتوجيه إلى التخطيط العلمي السليم والاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية زاد الاهتمام بالتعليم ومخرجاته على اعتبار أنه الأمل الأكيد الذي به تنتقل الشعوب من مرحلة التخلّف إلى الإنماء.

يعدّ التعليم قوة اجتماعية باعتباره من أهم الوسائل التي يمكن المجتمع - أي مجتمع - من إحداث التغيير السريع والمنشود، والتعليم الجامعي والعالي له قوته وأهميته الخاصة باعتباره المسؤول الأساسي عن إعداد الشباب وتهيئتهم للحياة وسوق العمل في مستوى العصر.

فالجامعة باعتبارها المؤسسة التربوية المتخصصة في إعداد الشباب للمجتمع باعتباره الثروة البشرية أمل المستقبل في المجتمع ويقع على عاتقهم العبء الأكثر من البناء من أجل مستقبل أفضل. ولذلك تهتم الجامعة بإعدادهم ليكونوا مواطنين مكتملي المواطنة في جميع الجوانب حتى يمكنهم خدمة المجتمع وتحقيق التقدم وذلك نابع من منطلق أن التعليم الجامعي يلعب أدواراً مهمة في حياة أي مجتمع[1].

ولما كانت مهمة التعليم العالي الأساسية هي تأهيل القوى البشرية العليا أو رفيعة المستوى لكي تقوم بالتدريس، والبحث العلمي وإنتاج المعرفة وتطبيقاتها العملية المباشرة، وتنظيم وإدارة المجتمع والدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً أي ربط التعليم العالي بسوق العمل.

إن التعليم العالي المطلوب لهذا القرن هو تعليم شامل وتخصيص في الوقت نفسه ولقد نجح العديد من دول العالم في ربط التعليم العالي بمتطلبات التنمية وسوق العمل مثل اليابان والولايات المتحدة الأميركية. فالأمم العارفة هي الأمم القوية، فلم تعد قوة الأمم تقاس بمساحة أراضيها أو بما تملكه من جيوش أو بعدد سكانها أو بما تملكه من ثروات طبيعية ولكنها أصبحت اليوم

---

(1) حافظ أحمد، التعليم الجامعي واقعه وقضاياه واتجاهاته وتطويره، الصدر لخدمات الطباعة، سيسكو، القاهرة، 1987، ص 21.

بما تملكه من معرفة متطورة وثقافة متقدمة وثروة بشرية متعلمة قادرة على الإنتاج والإبداع وتحقيق أفضل معدلات التنمية البشرية الراقية.

إن الافتراض المنطقي والتاريخي والمقارن يدعو إلى تقرير أنه كلما ازداد حجم المتعلمين الجامعيين في السكان، كلما كان ذلك أدعى إلى توافر قوة العمل المؤهلة لقيادة مختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى تنامي الطاقة الإنتاجية في المجتمع[1].

وقد جاء في أحد البحوث الحديثة في مجال التعليم العالي وسوق العمل بحث بعنوان «خريجو الجامعات والمعاهد العليا في سوق العمل» ويستعرض هذا البحث الاتجاهات الحديثة والمتوقعة في الاقتصاد الأميركي وأثر ذلك على خريجي التعليم العالي في سوق العمل وذلك خلال عشر السنوات 1978 ـ 1988. ومن نتائج هذا البحث، أن هناك زيادة في نسبة خريجي الجامعات والمعاهد العليا بين القوى العاملة خلال أواخر الثمانينات، وأن خريجي الجامعات والمعاهد العليا في الولايات المتحدة الأميركية يتمتعون بأعلى معدلات للبطالة فيها. كما تتميز تلك الفئة بزيادة التحصيل المادي لديهم بمقارنتهم بالمستويات التعليمية الأخرى، أضف إلى ذلك ارتفاع فرص العمل أمامهم عن أقرانهم من خريجي المعاهد المتوسطة والمدارس الثانوية الفنية.

مما يجعل الكليات والمعاهد العليا ـ في الولايات المتحدة الأميركية ـ تتجه إلى الاهتمام بالمهارات المعرفية العليا، لمواجهة هذا القدر المتزايد من الأعمال المستقبلية والتي تتطلب مستوى أعلى من العلم والمهارة في برامج التعليم اللاحق للمرحلة الثانوية[2].

---

(1) منصور شيته، بحث مقدّم إلى ورشة العمل الإقليمية لفائدة المسؤولين الجامعيين والباحثين في مجال التعليم العالي، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (اسيسكو) الفترة 20 إلى 23/ 9/ 2003ف.

(2) بدر الدين علي، التعليم الجامعي والعمالة، التجربة الأميركية، المؤتمر السنوي الرابع 20 ـ 22/ 1/ 1996ف، الجمعية المصرية للتربية والمقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، ص 95.

وهناك جملة من الوظائف والمهمات الرئيسة للجامعات والمعاهد العليا في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويمكن تحديدها في وظائف أساسية متكاملة هي[1]:

أولاً: إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية من المستوى العالي في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع وفي مختلف مواقع سوق العمل لبدء التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيقها.

ثانياً: القيام بدور أساسي في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها.

ثالثاً: المشاركة في تقدم المعرفة وتشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالطبقات الاجتماعية التي تؤدي إلى التقدّم الاقتصادي والاجتماعي.

رابعاً: المشاركة في تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعي ومراحل التعليم العام من جهة، وبين التعليم الفني والتكنولوجي من جهة أخرى وذلك بهدف الوصول إلى توازن مرن مناسب بين مدخلات (Input) مراحل التعليم المختلفة ومخرجاتها (Output).

خامساً: إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلمة، تضمن حداً أدنى من التعليم لكافة فئات المجتمع ويتطلّب ذلك محو أمية جميع الأفراد، كحد أدنى للمعرفة والمواطنة الصالحة[2].

(1) حافظ أحمد، مرجع سابق، ص 22.

(2) عمر التومي الشيباني، الفكر التربوي بين النظرية والتطبيق، المنشأة العامة للتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، 1985، ص 65.

سادساً: المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات، بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع، وزيادة قدرة التعليم على تغيير القيم والعادات غير المرغوب فيها، لخدمة مختلف قطاعات الإنتاج والخدمات الإدارية، والقضاء على البطالة[1].

سابعاً: إعداد القوى البشرية وتأهيلها وتدريبها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى جميع المستويات والمهن، وذلك من طريق تزويدها بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة للعمل المستهدف، وبما يمكنها من التعايش مع العصر التقني، وتطوير وسائلها محلياً مع التركيز على العلوم، وتطبيقاتها المختلفة، وبالتالي ضمان وجود قاعدة دائمة من الموارد البشرية ورصيد مستمر من رأس المال البشري.

ثامناً: تنمية موارد الدولة العلمية والتكنولوجية واستغلالها من خلال الأفراد، القادرين على تحمّل أعباء التنمية وقيادتها.

تاسعاً: تنمية أنماط التعبير والتفكير وتنوعها لدى الأفراد، بما يحقق اتصالهم بجذورهم الثقافية وانتمائهم الوطني الأصيل.

عاشراً: انفتاح التعليم على العالم الخارجي واهتمامه بشؤون القضايا الدولية، لتعميق التفاهم والحوار مع شعوب العالم.

---

(1) علي السيد طنش، التعليم وعلاقته بالعمل والتنمية البشرية في الدول العربية، تحليل مقارن وتصور لملامح استراتيجية مستقبلية، المؤتمر السنوي الرابع للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، 20 ـ 22/ 1/ 1996ف، ص 41 ـ 42.

الحادي عشر: نشر المعرفة، وتأهيل الهوية الوطنية والقومية، وتطوير الاتجاهات الفكرية الاجتماعية، بما يوفر ثقافة مشتركة، ومنهجاً فكرياً موحداً، في التخطيط والتنظيم والعمل والإنتاج.

الثاني عشر: إعداد الباحثين في مختلف مجالات البحث العلمي والتقني والإنتاجي، بما يضمن الكشف عن المعارف الجدية والإبداع والابتكار والتجديد، في شتى ميادين الحياة والعلم والمعرفة والفن.

الثالث عشر: إرساء الديموقراطية الصحيحة فهناك مثل يقول: «كلما تعلم الإنسان زادت حريته»، وهذا يعني ارتباط الحرية بالتعليم، التعليم يحرر الإنسان من قيود العبودية والجهل، ويحقق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية الذي يعد أول خطوات العدالة الاجتماعية ومن طريق تدريب الأجيال الصاعدة على أسلوب الحياة الديموقراطية. وتأسيسها على ذلك، يصبح التعليم ـ ومؤسساته التعليمية ـ وظائف مهمة تمثّل الأساس في عوامل الإنتاج والتوزيع، وهما العنصران المتميزان في تحديد التنمية الاقتصادية (ثروة وإنتاجاً) والتنمية الاجتماعية (توزيعاً وإشباعاً)[1].

ومن ثم أصبح ينظر إلى الجامعات والمعاهد العليا ـ اليوم ـ على أنها من المؤسسات الاجتماعية الرائدة التي تؤدي دوراً مهماً في تنمية المجتمعات. وعليه حظي التعليم بما فيه التعليم العالي ـ وما زال يحظى ـ بنظرة خاصة سواء من المسؤولين التربويين أو من قادة المجتمع ومؤسساته، مما أدى إلى سعي جميع الدول للقيام بوظائفه وتحقيق أهدافه.

---

(1) حامد عمار، التربية وعائدها الإنمائي، المستقبل العربي، العدد الثالث، 9/ 1978، ص 35.

مفهوم التنمية:

إن مفهوم التنمية هو التحول السريع والعميق في شتى جوانب الهيكل الاقتصادي والاجتماعي القائم في الدولة، وتتغاير الأنماط الفعلية لذلك التحوّل من دولة إلى أخرى نتيجة لتغاير عدد من العوامل وعلى الخصوص الموارد المتوافرة والوضع الجغرافي وما يتمتع به السكان من مهارات وقدرات. ولذلك كان لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية مجموعة من القواعد المثلى التي يمكن أن تنطبق في كل زمان ومكان[1]، وللتنمية عدة تعريفات منها:

- التنمية تعني - الانتقال من حال إلى حال لرفع مستوى المجتمع وهي تخلق التطوّر الشامل والمتكامل للمجتمع وذلك لتحقيق رفاهية وزيادة كفاءة فاعلية أداء مختلف أنشطته[2].

- التنمية تعني التغيير المقصود الموجه والمخطط في اتجاه تحقيق الأهداف.

- التنمية بمعناها الواسع هي إشباع للحاجات الأساسية لأفراد المجتمع بجوانبها المادية والمعنوية لتحقيق آدمية الإنسان وذاته بالإنتاج والمشاركة وصولاً إلى سعادته وتحقيق لأهداف واحتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والحضارية.

ومن التعريفات السابقة نرى أن التنمية هي جهد منظم متكامل يهدف إلى تنمية الموارد المتاحة للمجتمع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وفكرياً من أجل مواجهة التخلّف أولاً ثم محاولة اللحاق بركب التقدّم الحضاري لتوفير حياة كريمة ميسرة لكل فرد من أفراد المجتمع ثانياً. كما نرى أن التنمية الاقتصادية

(1) بالنور الدوكالي علي، بحث مقدّم إلى الندوة العلمية حول الشباب والتنمية، إشراف الشباب والرياضة بأمانة التعليم، شعبية طرابلس، الفترة 10 - 12/ 6/ 2001ف، شعبية طرابلس.

(2) محمد الصادق، إدارة التنمية وطموحات التنمية، عمان، المنظمة العربية، 1984، ص 20.

بمفردها لا تقوى على إخراج البلدان المتخلفة من دائرة التخلّف إلى دائرة التقدّم. فقد تتسبّب أنواع من العادات الاجتماعية السائدة في المجتمع أو أنماط من السلوك في إعاقة عمليات النمو الاقتصادي، كما أن التنمية الاقتصادية قد لا تجد كفايتها من الكفاءات الإدارية والفنية اللازمة للسير على طريق التنمية الاقتصادية، إن الوصول بالتنمية الاقتصادية إلى نتائج مثمرة يحتاج إلى أن يجد المخططون لها من يمدهم بالعناصر اللازمة المعدة والمدربة بكفاءة عالية (المخرجات Output) لإنجاح هذه التنمية الشاملة.

فالتنمية الشاملة بأبعادها المختلفة وبصورة متوازنة ضرورية للخروج بالبلدان المتخلفة إلى دائرة الدول المتقدمة والتنمية تتم أساساً بالجهد الذاتي والاعتماد على النفس وهذا يعني أن أول ما يتوجب على أي مجتمع أن يفعله في سبيل تنميته هو أن يرجع إلى ذاته وهويته أن يعتمد في المقام الأول على قواه وموارده وأن يبتدع نموذجاً للتنمية يراعي خصائصه الثقافية ونظامه القيمي ومثله وظروفه وإمكاناته واحتياجاته الاجتماعية والاقتصادية.

ومن المسلّم به أن الفرد هو محور التنمية، إذ به تتم العملية الرامية إلى نموه ورفاهيته ولا بد من تحقيق ذلك حتى يصبح الفرد أكثر عطاء ونفعاً لمجتمعه على حين يحقق هو ذاته ويثبت قدرته على الابتكار ومن هذا المفهوم الواسع للتنمية تظهر أهمية التعليم في كل عملية تنموية ولكي يكون التعليم عاملاً فعالاً في التنمية لا بد من أن تتوافر له شروط ومواصفات وكيفيات تختلف عما درجت عليه النظم التعليمية التقليدية الموروثة. من هنا تأتي ضرورة تجديد هذه النظم بما يجعلها قادرة على أن تكون مخرجاتها كفوءة قادرة على خدمة التنمية، هذه التنمية التي يكمن مفتاحها في البلدان النامية، ذات الموارد المادية الكبيرة في استثمار الموارد البشرية على أكمل وجه[1].

(1) التربية الجيدة، العدد الثاني عشر 1977ف، السنة الرابعة، يصدرها مكتب اليونيسكو الإقليمي، التربية في البلاد العربية، ص 14.

علاقة التعليم بالتنمية:

التنمية بمعناها الواسع هي إشباع للحاجات الأساسية لأفراد المجتمع بجوانبها المادية والمعنوية لتحقيق آدمية الإنسان بالإنتاج والمشاركة وصولاً إلى السعادة وتحقيقاً لأهداف واحتياجات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية والحضارية. فالتنمية عبارة عن «برامج متعددة الأغراض» وذلك بمعنى أنها لا تقتصر على النواحي المادية والاقتصادية وحدها، وإنما تتعداها إلى الاهتمام بالنواحي الثقافية والتعليمية والسياسية والصحية والاجتماعية لأن هذه البرامج ليست غاية في ذاتها، وإنما هو وسيلة لتحقيق هدف أساس وهي التنمية متعددة الجوانب[1].

والتنمية لا يمكن أن تتم بدون تعليم، كما أنها لا يمكن أن تتم مع تعليم يخرج عاطلين، ولا يمكن أن تتم أيضاً بتعليم غير مرتبط بالتنمية، معزول عن سوق العمل في المجتمع، فلقد بينت الخبرات التعليمية دور التعليم لزيادة الإنتاج كماً ونوعاً وتعديل نمط الاستهلاك وعاداته[2].

لقد تناول العديد من المهتمين بشؤون المجتمع وقضاياه التنمية بشيء من التفصيل، واختلفت وجهات نظرهم حولها، فمنهم من يرى التنمية أنها: العملية المجتمعية الواعية الموجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي والاجتماعي، تكون قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعمة ذاتياً تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ـ على المدى المنظور ـ وفي الوقت نفسه تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل الجهد والإنتاجية كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق متطلبات أمنه واستقراره في المدى الطويل.

---

(1) حسن إبراهيم عبيد، التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1997ف، ص 92.

(2) أحمد الحجي، المؤتمر السنوي الرابع، 20 ـ 22/ 1/ 1996ف، الجمعية المصرية للتربية والمقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، ص 11.

ومنهم من ينظر إلى عملية التنمية على أنها «إحداث مجموعة من المتغيرات الجذرية في مجتمع معين يهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتجددة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات من طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال».

فالحديث عن التنمية الشاملة لا يمكن أن يكون في معزل عن التربية خاصة وأن العديد من الدراسات والبحوث أكدت العلاقة العضوية الجدلية بين التنمية بمفهومها الشامل والتربية. فقد كشفت تلك الدراسات أن العامل الحاسم في البناء الاقتصادي الاجتماعي هو المستوى الثقافي للثروة البشرية وأنه بقدر ما يكون التعليم وثيق الصلة بالحياة وبمطالب التنمية، تكون قدرته على الإسهام في التنمية أكثر فاعلية وإيجابية ويمكن تلخيص الدور الذي يقوم به التعليم في تحقيق التنمية في النقاط التالية[1]:

1 ـ إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة لضمان حد أدنى من التعليم لكل فرد يمكنه من العيش في مجتمع يعتمد على القراءة والكتابة ووسائل الاتصال الجماهيري على مختلف أنواعها.

2 ـ المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع.

3 ـ تأهيل القوى البشرية وإعداده للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كل المستويات وذلك من طريق:

أ ـ التزوّد بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة للعمل المستهدف.

(1) محمد الفالوقي، بحث مقدّم إلى المؤتمر الرابع للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، 1993ف.

ب ـ المهنية (الحرفية) للتعايش مع العصر التقني وتطوير وسائله محلياً مع التركيز على العلوم الطبيعية النظرية والتطبيقية.

جـ ـ التوازن في تأهيل القوى العاملة بحسب الاحتياجات المتغيرة مع التركيز على القاعدة العريضة في التأهيل وإعطاء الأولوية للأطر الفنية المتوسطة.

لقد ساد الاعتقاد بأن التنمية ترجع إلى زيادة رأس المال المادي وأن النمو الاقتصادي يعتمد في الدرجة الأولى على النسبة التي تخصص من الدخل القومي للاستثمار الفعلي، وان النقص في رأس المال يؤدي إلى البطالة. وكانت هناك نظريات تؤكد ذلك مثل (نظرية العمل) وأصحابها آدم سميث وريكارد وكارل ماركس، وقد أجمع الثلاثة على أن العمل أساس القيمة. وركزت (النظرية العامة) لصاحبها كينز على تناول التشغيل والفائدة والنقود، وكان من نتائج هذا الاعتقاد أن واجه الاقتصاديون سلسلة من الصعاب في أعقاب الحرب العالمية الثانية في تحديد الحجم الاستثماري المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف. فقد ظهر بوضوح أن زيادة رأس المال المادي لم يحقق معجزاته إلا في البلدان التي يوجد فيها رجال مؤهلون عرفوا كيف يستخدمون رأس المال هذا. كما أن تجربة البلدان النامية في الستينات والسبعينات كانت أيضاً دليلاً على عدم فاعلية رأس المال المادي وحده في تحقيق التنمية. إلا أن العلاقة بين التعليم والتنمية بهذه الحداثة قد تم التشديد عليها في كتابات الاقتصاديين والمفكرين منذ فجر عصر التصنيع، إذ إن آدم سميث في كتابه المسمّى (ثروة الأمم) تحدّث عن أهمية التربية، واعتبر أن المهارات المكتسبة والمفيدة لأعضاء المجتمع تعتبر من بين عناصر رأس المال الثابت. وألفرد مارشال اعتبر التربية استثماراً قومياً، واعتبر أن رأس المال البشري من بين أهم رؤوس الأموال عطاء.

والاقتصادي الإنجليزي وليم بيتي كان أول من حاول قياس رأس المال البشري، وماركس رأى في التربية جانباً مهماً من البنيان الاجتماعي. ومنذ ذلك الحين أجريت العديد من الدراسات حول تحديد حجم مساهمة التربية في التنمية. فلقد توصّل إريك ليندبرغ إلى نتيجة مفادها استمرار الزيادة في الإنتاج

مع مضي الوقت بالرغم من ثبات رأس المال المادي. كما أكّدت نظرية كيت أزو بعنوان (التعليم والعمل) على أن الزيادة في المهارة والمعرفة هي المفتاح الرئيسي للتقدّم والنمو، وأن التنمية تتم في النهاية عن طريق الإنسان.

وبيّنت دراسات دنيسون أن 21 في المئة من النمو الاقتصادي الذي حدث في الولايات المتحدة بين 1921 ـ 1957 يرجع إلى أثر التعليم والتربية. ودراسات سولو عن الإنتاج غير الزراعي في الولايات المتحدة (1900 ـ 1960) التي بيّنت أن عوامل رأس المال المادي وتزايد السكان وتزايد منابع الثروة المادية تفسّره 10 في المئة فقط من النمو الاقتصادي الذي حدث هناك وأن ما تبقى أي 90 في المئة يرجع إلى عوامل متبقية يفسّرها ما ناله العنصر البشري من تعليم وتربية وإعداد. أما دراسات ريد أوي وسميث في إنكلترا حول زيادة إنتاج المعامل في الصناعات التحويلية بين عامي 1948 ـ 1954 التي بيّنت ان هذه الزيادة في الإنتاج لا ترجع إلى زيادة رأس المال وزيادة اليد العاملة إلا بقدر الربع أما ما تبقّى فيرجع إلى عوامل التطور التقني وما وراءه من إعداد وتدريب وتربية الموارد البشرية[1]. وفي دراسة أجريت في الاتحاد السوفياتي (سابقاً) رأت ان مساهمة العامل المتعلم لعشر سنوات دراسية أو الذي أنهى المرحلة الثانوية تبلغ ما بين 30 إلى 80 مرة من مساهمة العامل الذي أنهى أربع سنوات تعليمية. وفي اليابان قدّر أحد الباحثين نصيب التعليم من الزيادة في الدخل القومي بحوالى 25 في المئة من هذه الزيادة خلال الفترة ما بين الأعوام 1930 ـ 1954. ويشير خبراء الاقتصاد إلى أن إنتاجية العامل الأمي ترتفع بنسبة 30 في المئة بعد عام واحد من الدراسة الابتدائية وحوالى 320 في المئة بعد دراسة (نظامية) مدتها (13) عاماً و600 في المئة بعد الدراسة الجامعة[2].

(1) عبدالله عبدالدايم، التربية في البلاد العربية: حاضرها ومستقبلها، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1976ف، ص 150.

(2) مصدق جميل حبيب، التعليم والتنمية الاقتصادية، بغداد، إدارة الرشيد، 1981ف، ص 24.

ومن الدراسات التي تناولت العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل دراسة الباحث الأميركي وليام كلاتانوف 1979، بتمويل من وكالة التنمية الأميركية. والتي انتهت إلى ضرورة تخفيض إعداد المتعلمين في معظم المستويات التعليمية وبخاصة في مرحلة التعليم العالي والجامعي بحجة أن الطلب الاجتماعي على خريجي المستويات التعليمية المختلفة أقل كثيراً من عرض القوى العاملة. غير أن تقديرات الطلب الاجتماعي على خريجي المدارس الثانوية كان أكبر قليلاً من المفروض ومن هنا ظهرت الدعوة الواسعة إلى الاهتمام بالتعليم الثانوي الفني والتي استمرت حتى السبعينات[1].

وأعتقد بأننا لسنا في حاجة إلى استحضار المزيد من الشواهد والأدلة لإثبات أهمية التعليم والتربية في التنمية، كما أن في الوقت ذاته لا يعني إلغاء دور المؤسسات الأخرى في التنمية. فالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية تلعب أدواراً مختلفة ومحددة في إحداث عمليات التنمية بمؤشراتها ومعاييرها المادية والمعنوية غير أنه يجب أن نشير إلى أن التربية علاوة على كونها تقوم بدور بارز في تحقيق التنمية الشاملة وفي ضمان بقائها واستمرارها فهي أي التربية ذاتها تمثّل أحد مؤشرات التنمية باعتبارها إحدى الحاجات الأساسية التي تحققها التنمية. فالعلاقة بين التربية والتعليم والتنمية علاقة تبادلية، فإذا ما أحسن استثمار التربية وتوجيهها فإنها تسهم بفاعلية في تحقيق التنمية واستمراريتها، وفي المقابل فإن تطوير التربية وإصلاح النظام التعليمي وتمكينه من أداء دوره المطلوب يتحقق بيسر إذا ما تحقق للمجتمع تنمية متوازنة في جوانبها المختلفة. فالوعي السياسي والتنظيم السياسي المناسب يسهمان في توجه التربية والتعليم وتصحيح مسارها، كما أن النمو الاقتصادي علاوة على توفيره للأموال اللازمة للإنفاق على العمل التربوي يفرض أيضاً متطلبات بتوجيه التربية والتعليم وتحديد نوعية مخرجاتها وبالرغم من وجود هذه العلاقة المتبادلة إلا أنه يجب التشديد دائماً وبخاصة في دول العالم النامي على الدور

(1) نعمان نوفل، مأزق سياسات التعليم العالي في ظل توجيهات التنمية، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الأول، العدد الثالث، 7/ 1995ف، ص 25.

القيادي للتربية في إحداث التنمية وبدون إغفال العوامل الأخرى الفاعلة في المجتمع.

وعلى ضوء ذلك يستحيل الفصل بين التعليم والتنمية، فهما مفهومان متداخلان ومتلازمان، حيث أصبحا يمثلان وجهين لعملة واحدة. فالتنمية غايتها الأخيرة رفاهية الإنسان ورقيه وتقدّمه، والإنسان هو وسيلة التنمية، ولكي تتحقق هذه الغاية وتلك الوسيلة، يقوم التعليم بتجهيز الإنسان (إعداداً وتأهيلاً وتدريباً) ليكون وسيلة وغاية في آن واحد.

التعليم الجامعي والعالي ومتطلبات التنمية وسوق العمل

مفهوم وأسس التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية:

لعله من المهم القول إن التربية عملية لا تتم في فراغ ولا يمكن أن تعيش بمعزل عن مشكلات واحتياجات وتطلعات الأفراد والمجتمعات، وأنها قوة اجتماعية هائلة قادرة دائماً على إحداث تغيرات بعيدة المدى في البناء الحضاري للمجتمع. هذا فضلاً عن كونها قوة اقتصادية كبرى باعتبارها استثماراً لأغلى ما تملكه الأمة وهو شبابها. ويمكن القول إن كل جهد لتطوير التعليم وتحسينه وجعله أكثر استجابة لمتطلبات المجتمعات وتطلعات الأفراد هو في حقيقة أمره نوع من التخطيط تختلف درجة شموله أو تكامله أو مداه. تبعاً لنوع هذه الجهود أو شمولها أو مداه إلا أن التخطيط للتعليم كما نتصوّره الآن، وينطبق هذا على جميع البلدان مهما اختلفت تراكيبها الاجتماعية وقيمها الثقافية، يهدف أولاً إلى ربط خطط أو برامج أو مشروعات التعليم بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن إطار شامل متكامل يستهدف في النهاية رفع مستوى معيشة الفرد وتحسين نصيبه في هذه الحياة من ناحية، وتنمية المجتمع في علاقاته ونظمه وقيمه من ناحية أخرى[1].

---

(1) علي الحوات، التعليم العالي في ليبيا، واقع وآفاق، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، 1996ف، ص 151 ـ 152.

ويشير المربي الفرنسي جيرار إلى «أن التقدّم وتقسيم العمل يزيدان يومياً في عدد الأعمال التي تتطلّب تحقيقاً أعلى والتي تشترط من الذين يقومون بها تأهيلاً مهنياً وفنياً».

وقد جاء في وثيقة منظمة اليونيسكو حيث تقول: «إذا استمر التعليم الثانوي والعالي يخضع للطلب الاجتماعي عليه دون أن يسعى إلى التوافق بين احتياجات الطلاب ومتطلبات التنمية الاقتصادية سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة من بينها زيادة قلق الشباب، واختلال موازين العرض والطلب في سوق العمالة، وإهدار الطاقات المالية والبشرية».

ويشير كتاب «التربية والتنمية» إلى ان «البلدان النامية لا تشكو من قلّة عدد المتخرجين الجامعيين لديها بقدر ما تعاني بالضبط من بطالة المثقفين في الاختصاصات المختلفة»[1].

وتعتبر الجماهيرية في مقدمة الدول النامية التي أولت موضوع التعليم الجامعي والعالي أهمية كبيرة باعتباره الأداة الناجحة في تحقيق أهداف التنمية بصورة عامة والجامعي والعالي بصورة خاصة. ومن الأسس التي استندت إليها ما يلي:

1 ـ إن التعليم خير أداة لرفع مستوى الفرد العربي الليبي وتنمية شخصيته المتكاملة من ناحية، ولرفع مستوى المجتمع وتطويره وتمكينه من مواجهة مشكلاته وتحقيق احتياجاته ومطالبه واستمراره الحضاري من ناحية أخرى.

2 ـ إظهار تراثنا الثقافي والحضاري وبيان دوره في بناء الحضارة الإنسانية والعمل على جعله أساساً لتقدمنا وتطوير أساليب الحياة الجديدة لأمتنا في إطار من العصرية يتفق مع قيمنا الروحية وتقاليدنا الأصلية.

3 ـ اتخاذ العلم وسيلة لإعداد القوى البشرية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

(1) رمضان القذافي، مرجع سابق.

4 ـ إن العملية التعليمية تزيل وعي الإنسان العربي الليبي وفهمه للقيم الروحية والقومية، وتنمي إحساسه بأصالة الأمة العربية وضرورة وحدتها، حتى يعتزّ بها ويعمل على تحقيق الوحدة بين أبنائها.

5 ـ إن الدين الإسلامي باعتباره عقيدة وأسلوب حياة، يجب أن يكون المصدر الرئيسي الذي تستمد منه التربية أصولها ومقوماتها الرئيسية وبذلك تصبح التربية بكافة أنواها وجوانبها إسلامية الروح والإطار والهدف ثورية الفكر والتطبيق والتنفيذ ومن ثم تتحقق من طريقها مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

6 ـ اعتبار العملية التعليمية والتربوية الأداة الأساسية لتحرير إرادة الشعب العربي الليبي من أسر الجهل والتخلّف ليعي دوره في معركة الأمة العربية لتحقيق أهدافها في الحرية والاشتراكية والوحدة.

وانطلاقاً من هذه المنطلقات السامية، وتدعيماً للنهضة التعليمية برزت قضية التعليم الجامعي والعالي في ليبيا في منتصف الخمسينات باعتبار أنها قضية وطنية ملحّة فرضتها الأسباب التالية:

1 ـ رغبة شعبية في إيجاد مؤسسات تعليمية عالية داخل الوطن.

2 ـ زيادة عدد المدارس الثانوية وبالتالي زيادة عدد خريجيها الأمر الذي يترتب على إيفادهم للدراسة الجامعية إلى الخارج تكلّف الدولة وأولياء الأمور أموالاً طائلة.

3 ـ سد احتياجات البلاد من المواطنين والمدرّسين والباحثين والفنيين المؤهلين تأهيلاً جامعياً وعالياً، الذين يساهمون في بناء المجتمع وتطويره[1].

(1) عبدالله فضل، نظم التعليم العالي والجامعي، عرض مقارن مع دراسة ميدانية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ص 153 ـ 154.

أهداف التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية:

لا يختلف المشتغلون بالتربية والتعليم على تحديد مفهوم التعليم الجامعي والعالي، وإنما قد يختلفون على دوره ووظائفه وأشكاله وبرامجه. فالتعليم الجامعي والعالي يعتبر آخر مراحل التعليم وأعلاها درجة، وتضم هذه المرحلة مجموعة من الطلبة المختارين في قدراتهم العقلية وتحصيلهم العلمي ومثابرتهم وجهدهم في الدراسة وقدرتهم على البحث العلمي، لأن هذه المرحلة تتطلّب توافر استعدادات وإمكانات خاصة في طالب التعليم الجامعي والعالي تختلف عن الاستعدادات والامكانات المطلوبة توفراها في طالب التعليم العام قبل الجامعي والعالي لأن أعباء التعليم الجامعي والعالي، هي أعباء ثقيلة جداً لا يقوى على النهوض بها إلا أصحاب المواهب الممتازة والدوافع الكافية للاستفادة، وهذا ما يفسّر لماذا يبدأ الهرم التعليمي في مجتمع واسع وعريض في قاعدته ثم يبدأ في الضيق والانحسار شيئاً فشيئاً في بقية مراحل التعليم الأخرى إلى أن يصبح ضيقاً جداً في مراحل التعليم الجامعي والعالي. ويقصد بالتعليم العالي ذلك النوع من التعليم الذي يعطى في الجامعة والكليات والمعاهد العليا التكنولوجية ولكليات المعلمين بحيث يكون الحد الأدنى للقبول إنهاء المرحلة الثانوية في حوالى 18 سنة من العمر وتقود الدراسة إلى نيل شهادة دبلوم الدرجة للدراسات الجامعية[1].

ويمكن ذكر أهم الأهداف[2]:

1 - تلبية احتياجات المجتمع من الكفاءات العلمية المتخصصة في مختلف مجالات الحياة.

2 - إجراء البحوث العلمية النظرية والتطبيقية والقيام بالاختبارات والتجارب العلمية.

---

(1) فانشر باسل، الجامعات في العالم المعاصر، ترجمة موفق الحمداني، بغداد، دار الحرية، 1972ف، ص 7.

(2) أمانة التعليم، المركز الوطني للبحوث التعليمية والتربوية (لمحة مختصرة عن إنجازات الفاتح في التعليم والتدريب) 1996ف، ص 77.

3 ـ تنظيم وإعداد الدورات التدريبية والبرامج التطبيقية في مجال التعليم التطبيقي المستمر.

4 ـ تنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية وتوثيق الصلات والروابط العلمية والثقافية مع المؤسسات والهيئات البحثية داخل الجماهيرية وخارجها.

5 ـ الاهتمام بالتعريب والترجمة والتأليف والنشر والتأكيد على استعمال اللغة العربية في التدريس والبحث العلمي في جميع فروع المعرفة والعلم.

6 ـ تقديم الخدمات الاستشارية والعلمية والفنية إلى المؤسسات وهيئات المجتمع العربي الليبي.

7 ـ إعداد الكفاءات المتخصصة والمواصلة للتدريس الجامعي وللعمل في مجالات البحث العلمي والتخطيط والدراسات المستقبلية.

مستويات التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية:

تعد الجماهيرية من طليعة الدول النامية وبخاصة الدول الأفريقية التي أولت قضية التعليم أهمية قصوى باعتباره من أهم الوسائل التي تساعد في تطوير المجتمع وتحقيق أهدافه. فالتعليم الجامعي والعالي هو الذي يعدّ ويهيىء الكفاءات التي تحتاجها عملية التنمية وتحتاجها سوق العمل. ويتضمن هذا النوع من التعليم ثلاثة مستويات:

المستوى الأول، ويندرج تحت هذا المستوى:

- المعاهد العليا لإعداد المعلمين والمعلمات مدة الدراسة فيها أربع سنوات تمنح خريجيها دبلوماً مهنياً عالياً.
- المراكز المهنية المتخصصة.
- مراكز إعداد المدربين.
- مراكز المهن الشاملة.

مدة الدراسة في هذه المراكز ثلاث سنوات تمنح خريجيها دبلوماً فنياً عالياً.

يلتحق بهذه المعاهد والمراكز الطلبة والطالبات الحاصلون على شهادة إتمام المرحلة الثانوية (التعليم المتوسط).

المستوى الثاني:

يندرج تحت هذا المستوى جميع الكليات للعلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية وتمنح خريجيها شهادة البكالوريوس، الليسانس. ويلتحق بكليات هذا المستوى الطلبة والطالبات الحاصلون على شهادة إتمام المرحلة الثانوية (التعليم المتوسط).

المستوى الثالث:

وهي الحصول على شهادة عليا تعقب التعليم الجامعي والعالي ويتحصّل الطلبة في الدراسات العليا على ثلاثة أنواع من الشهادات هي:

الدبلوم - العالية (الماجستير) - الدقيقة (الدكتوراه).

تطور التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية:

في إطار ما تشهده الجماهيرية من تحولات جذرية في شتى مناحي الحياة، فقد لقي التعليم اهتماماً كبيراً بتطويره وتدعيمه. فقد أدركت الجماهيرية أن التقدّم الذي تسعى إلى بلوغه، والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها لا يمكن أن تصل إليها بمجرد استيراد العلم والعلماء، وإنما بناء صرح تعليمي يمكنها من تكوين أجيال قادرة على قيادة خطة التنمية وتحمل أعبائها في مجالاتها المختلفة على أسس علمية سليمة وعلى حمل أمانة التقدّم العلمي وخدمة أهداف المجتمع الليبي. وقد ترتب على ذلك أن التعليم الجامعي والعالي في الجماهيرية قد شهد تطوراً واضحاً من حيث الكم والكيف.

فقد تطوّر التعليم الجامعي والعالي خلال العقدين الآخرين سواء من حيث عدد مؤسساته ومن حيث عدد الكليات وأقسامها ومن حيث عدد المعاهد العليا المهنية والفنية وكذلك عدد المسجلين به. ففي العام الدراسي الجامعي 1972 - 1973 كانت هناك جامعة واحدة تضم نحو تسع كليات فقط

ويلتحق بها 8220 طالباً وطالبة. تطوّر هذا الوضع ليصل في العام الدراسي الجامعي 1989 ـ 1990 إلى اثنتي عشرة جامعة تضم أكثر من 50 كلية تشتمل على مختلف التخصصات العلمية والأساسية. وبلغ عدد المسجلين فيها نحو 48 ألف طالب وطالبة وأكثر من 2000 عضو هيئة تدريس، هذا بالإضافة إلى تسعة معاهد عليا ويلتحق بها 2717 طالباً وطالبة و255 عضو هيئة تدريس.

وفي العام الدراسي الجامعي 1995 ـ 1996 تطوّر التعليم الجامعي والعالي تطوراً كبيراً إلى أن بلغ عدد الجامعات ثلاث عشرة جامعة تضم 66 كلية ويدرس فيها أكثر من 116 ألف طالب وطالبة إلى جانب عدد 54 معهداً عالياً يلتحق بها أكثر من 64 ألف طالب وطالبة، أما بخصوص أعضاء هيئة التدريس فقد بلغ عددهم نحو 5 آلاف عضو. وفي العام الدراسي الجامعي 1999 ـ 2000ف شهد التعليم الجامعي والعالي تطوراً آخر، فقد شهدت هذه الفترة إعادة تنظيم التعليم الجامعي والعالي حيث دمجت الجامعات في بعضها البعض وأصبح عددها سبع جامعات تضم 53 كلية تضم 270 قسماً علمياً، وبلغ عدد الملتحقين بها نحو 204 آلاف طالب وطالبة، في حين ارتفاع عدد المعاهد العليا إلى 108 معاهد عالية ويلتحق بها نحو 94 ألف طالب وطالبة، وبخصوص أعضاء هيئة التدريس في كل من الجامعات والمعاهد العليا فقد بلغ أكثر من 6 آلاف عضو[1].

وفي العام الدراسي الجامع 2002 ـ 2003ف تطوّر التعليم الجامعي والعالي تطوراً ملحوظاً إذ وصل عدد طلبة الجامعات خلال هذا العام 222976 طالباً وطالبة، وعدد طلبة المعاهد العليا في العام نفسه 40207 طلاب وعدد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمعاهد العليا 8897 عضواً[2].

---

(1) علي مصطفى الشريف، بحث مقدّم إلى الندوة العلمية حول الشباب والتنمية، إشراف الشباب والرياضة بأمانة التعليم بشعبية طرابلس، الفترة 10 ـ 12/ 6/ 2001ف.

(2) النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجماهيرية، مجلة الجامعي، العدد (5)، 2003ف.

بالإضافة إلى الجامعات السبع هناك ما يزيد على 17 جامعة أقسام موزّعة على جميع أنحاء الجماهيرية.

التعليم الجامعي والعالي ومتطلبات التنمية وسوق العمل:

الجماهيرية عضو فاعل في جامعة الدول العربية وفي الاتحاد الافريقي وفي منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها التربوية والثقافية المختلفة. والكثير من المنظمات العالمية الأخرى ليست بمعزل عما يجرى من تطورات في مجالات التربية والتعليم في العالم، بخاصة في هذا العصر الذي تتسارع فيه التغيرات وتتعاظم فيه كمية المعرفة وليصبح من الضروري التفكير في أنماط ملائمة لنقل هذا الكم الهائل من المعارف المتتالية للناشئة وبصورة تهيىء للمجتمعات الحديثة استيعابها وزيادة كمها والتأكيد على عناصر الإبداع الإنساني فيها ومن هنا كان لا بد من استحداث بنية تعليمية جديدة تقود عمليات التطوير والتحديث لتحقيق التنمية الشاملة.

ويعتبر التعليم الجامعي والعالي أعلى مراحل السلم التعليم التخصصي في النظام التعليمي الجديد وهو يلبي احتياجات التنمية الشاملة وسوق العمل من الكفاءات المؤهلة والمتخصصة. وللتعليم الجامعي أهميته الخاصة والمؤثرة في المجتمع الذي يعيش فيه يساعد على الارتقاء به ويعمل على تطويره والنهوض به. كما يتأثر التعليم الجامعي والعالي بدوره بأحوال المجتمع الذي يوجد فيه. ومن هنا، فإن دور الجامعات في النهوض بمجتمعاتها يتأثر بواقع تلك المجتمعات وظروفها.

والجامعات في الدول المتقدمة أكثر قدرة على النهوض بمجتمعاتها من الدول النامية والمتخلفة، ذلك لأن الأولى تنطلق من واقع متقدّم زاخر بعوامل التقدّم، بينما نجد الثانية تتحرك من واقع مختلف مقومات التطور فيه محدودة فضلاً عن الفجوة بين الواقع والأمل الذي نتطلع إليه[1].

(1) بالنور الدوكالي علي، بحث مقدّم إلى ورشة العمل الإقليمية، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (اسيسكو) 20 ـ 23/ 9/ 2003ف.

ومن سياسات النظام التعليمي الجديد في الجماهيرية تطوير وتحديث نظم التعليم الجامعي والعالي بما يواكب التطور العلمي العالمي وتطبيقاته التكنولوجية المتزايدة وتطويع نظم التعليم الجامعي والعالي للوفاء بمتطلبات واحتياجات التنمية وسوق العمل وخاصة في المرحلة الحالية التي تتسم بسرعة التغير والتطوير مما يجعل من مهمة الجامعات والمعاهد العليا أصعب وأدقّ من ذي قبل لأنه أصبح لزاماً عليها أن تلاحق ذلك التقدّم وتسبقه.

فالتعليم الجامعي والعالي لا يقتصر دوره على تكوين الطلبة لممارسة مهنة معينة فحسب، بل يعطي هذا النوع من التعليم أهمية كافية لتوثيق الروابط بين التعليم والعمل مواكبة لروح العصر مما يؤكد أن التعليم الجامعي والعالي وسوق العمل لا يمكن الفصل بينهما عند الحديث عن الإبداع والإتقان والإنتاجية فالتعليم الجامعي والعالي هو الذي يعدّ ويهيىء الكفاءات التي تحتاجها عملية التنمية ويحتاجها سوق العمل.

إلا أن التعليم الجامعي والعالي قد يخرج أعداداً كافية من المتخصصين في مجال معين إلا أنهم ليسوا بالقدرة والمهارة التي تساعدهم على التوافق مع طبيعة المهن المتغيرة بشكل سريع وهو وضع يمثل واحدة من الإشكاليات التي تحكم العلاقة بين التعليم الجامعي والعالي ومتطلبات التنمية وسوق العمل.

وفي إشارة إلى تقرير لجنة استراتيجية تطوير التربية والتعليم في الوطن العربي عام 1985ف في فقرة حول التعليم العالي بأن هذا النوع من التعليم لم يرتبط أساساً بحاجات المجتمع التنموية بل كان محدداً بتخريج الأعداد الملائمة لاحتياجات القطاع الحديث وبشكل خاص في الوظائف الرسمية بالدولة، كما ارتبط بالشهادات والمؤهلات على حساب الإعداد الحقيقي لمواجهة الحاجات الفعلية لتنمية المجتمع اقتصادياً وثقافياً وسياسياً.

وعليه تتطلّب ضرورة إعادة النظر في التخصصات القائمة بالتعليم الجامعي والعالي وإدخال تخصصات وبرامج جديدة بحسب أولويات حاجات التنمية الشاملة في الوطن العربي والجماهيرية من ضمن أقطاره وكذلك إعادة النظر بالاهتمام بالبعثات الدراسية ونظام الدراسات العليا تفادياً للهدر في الموارد المادية والبشرية والتخطيط على أساس إعداد القوى البشرية المطلوبة

لسد الحاجات الاقتصادية والتنموية من العاملين والفنيين المهرة والمتخصصين وترجمة هذه الأعداد إلى مقاعد دراسية لتخصصات مختلفة في قاعات الجامعات ومعاهد التعليم العالي.

وفي الجماهيرية على الرغم من كل المحاولات المخلصة لتطوير التعليم الجامعي والعالي فما زالت المشكلة الأساسية التي يعانيها هذا النوع من التعليم الذي تعول عليه جميع المجتمعات النامية والمتقدمة من ضعف علاقته باحتياجات التنمية الشاملة وسوق العمل.

وأن الشعور يتزايد يوماً بعد يوم بأن هذا التعليم قد أصابه التضخم كما أن الخريجين في بعض الفروع يفيضون عن حاجة سوق العمل في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إلى تخصصات أخرى يقصر عن تقديمها هذا التعليم. كل هذا فضلاً عما يعانيه الكثير من الخريجين في كفايتهم العلمية والفنية والاجتماعية.

وقد تضاعف عدد الطلاب بالتعليم الجامعي والعالي خلال عقد من الزمان (1989 ـ 1990/ 1998 ـ 1999) إلى أربع مرات وهذا يعني أن هناك إقبالاً متزايداً على التعليم الجامعي والعالي كما يوضحه الجدول التالي[1]:

العام الدراسي الجامعي	الجامعات		المعاهد العليا عدد الطلاب	المجموع
	عدد الطلاب	في المئة الإناث	عدد الطلاب	
1989 ـ 1990	504475		3916	54391
1995 ـ 1996	136274	51 في المئة	72574	163898
1998 ـ 1999	165447	51 في المئة	58877	224329

المصدر: المركز الوطني للتخطيط والتعليم، 1999، ص 208.

كما أن التعليم الجامعي والعالي ما زالت تهيمن عليه العلوم الإنسانية والاجتماعية، كما موضح في الجدول اللاحق وهذا الاتجاه ليس في مصلحة

(1) عبدالرحمن الأزرق، بحث مقدّم إلى الندوة العلمية حول الشباب والتنمية، إشراف الشباب والرياضة بأمانة التعليم بشعبية طرابلس، الفترة 10 ـ 12/ 6/ 2001ف.

التوظيف الأمثل للموارد البشرية المحلية وبالتحديد خريجي الجامعات والمعاهد العليا وهي المستويات التعليمية والتأهيلية الأعلى والأكثر كلفة اقتصادية واجتماعية وهذا يؤكده ما جاء في تقرير لجنة استراتيجية تطوير التربية والتعليم في الوطن العربي عام 1985[1].

المجالات	1994 ـ 1995			1999 ـ 2000		
	طلبة الجامعات	طلبة المعاهد	المجموع	طلبة الجامعات	طلبة المعاهد	المجموع
علوم تطبيقية	47,25	19,8	67,05	77,52	59,2	136,72
علوم إنسانية	87,75	44,8	132,55	126,48	34,8	161,28
المجموع العام	135,0	64,6	199,60	204,00	94,0	298,0

كما ذكر الأزرق في بحثه في الندوة العلمية حول الشباب والتنمية عام 2000 أن نسبة خريجي التعليم العالي من التخصصات العلمية قد بلغت 25,6 في المئة وبمقارنتها بالنسبة المقترحة وهي 50,4 في المئة يبدو الاختلال واضحاً في المخرجات بين الواقع والمأمول.

ففي مجال الصحة مثلاً، فقد بلغ عدد الأطباء في قطاع الصحة 7100 طبيب وتخرّج في الأعوام 1995 ـ 1998 من جامعتي الفاتح للعلوم الطبية طرابلس وجامعة العرب الطبية (بنغازي)، مجموعة 867 طبيباً وطبيبة، ومن واقع الإحصائيات فإن معدل الأطباء للسكان بناء على (1 طبيب/ 10000) قد بلغت 1:14 ويبدو أن الجماهيرية في حاجة إلى مزيد من الأطباء بما يعادل 1:12. وقد جاء في تقرير قطاع الصحة أن هناك نقصاً في الطب التخصصي مثل جراحة الأعصاب والأذن والأنف والحنجرة والأمراض الصدرية والأمراض النفسية[2].

(1) علي مصطفى الشريف، مرجع سابق.

(2) عبد الرحمن الأزرق، مرجع سابق.

وللوقوف على واقع العلاقة القائمة بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل، نستعرض بيانات المسجلين كباحثين عن عمل خلال السنوات الخمس الأخيرة والتي يوضحها التقرير السنوي للهيئة العامة للقوى العاملة، أن عدد الباحثين عن عمل قد ارتفع بصورة درامية من نحو 26,4 ألف باحث في عام 1995 ليصل إلى أكثر من 95 ألف باحث عام 1999ف. وتطوّر بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 37,7 في المئة وهو معدل عال جداً ويدلل على تدهور كبير في العلاقة بين الإعداد والتأهيل للموارد البشرية واحتياجات سوق العمل من هذه الموارد. ففي الوقت الذي توجد فيه أعداد من الليبيين الباحثين عن عمل، توجد أيضاً احتياجات التنمية وسوق العمل من المهن والمهارات لا يجرى مقابلتها من بين هؤلاء الباحثين الأمر الذي يجبر القطاعات والمنشآت الاقتصادية إلى الاعتماد على القوى العاملة الوافدة والجدول التالي يوضح عدد المسجلين كباحثين عن عمل بحسب النوع:

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	معدل النمو/ في المئة
ذكور	16714	32564	32003	33952	53174	33,6
إناث	9694	15430	22524	13154	41979	44,3
المجموع	26408	47994	54527	47106	95153	37,7

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذا العدد لا يمثل كل الباحثين عن عمل، حيث ليس كل الباحثين عن عمل هم مسجلون في مكاتب العمل، وبشكل خاص الخريجون والمؤهلون، إذ إن العديد من هؤلاء يعتمدون على إمكاناتهم في إيجاد فرص العمل.

وإذا نظرنا أوضاع الباحثين عن عمل من حيث المؤهلات التعليمية، نجد أن نسبة الباحثين عن عمل من خريجي الجامعات والمعاهد والمعاهد العليا 22,4 في المئة من جميع الباحثين المسجلين في مكتب القوى العاملة كما توضحه بيانات الجدول التالي:

المؤهل العلمي	ذكور	إناث	المجموع	النسبة المئوية
بكالوريوس	5009	3895	8908	9,4
ليسانس	2542	3704	6246	6,6
دبلوم عالٍ	3296	2777	6073	6,4
المجموع	10847	10376	21227	22,4

ويمكن في الختام أن يظهر في برنامج التعبئة الشاملة للتحول الاقتصادي والاجتماعي 1991 ـ 2000ف الصادر عن اللجنة الشعبية العامة للتخطيط في شهر التمور 1989 أن نشاط الزراعة يقدر أن يستوعب 20,9 في المئة من إجمالي عدد المشتغلين في الاقتصاد عام 1990، وتنخفض هذه النسبة إلى نحو 18,7 في المئة عام 2000 بسبب زيادة استخدام الميكنة الزراعية، في حين يزداد استيعاب نشاط الصناعة للقوى العاملة من 9,8 في المئة عام 1990ف إلى 12,8 في المئة عام 2000ف، وذلك بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للطاقات الصناعية والتي تعاني من نقص في الأيدي العاملة الفنية المختلفة. كما يتوقع أن تزداد احتياجات نشاط النقل والمواصلات من إجمالي الاحتياجات للقوى العاملة من 8,1 في المئة عام 1990ف إلى 10,0 في المئة عام 2000ف. كما يقدر احتياج قطاع التعليم من 9,5في المئة عام 1990ف إلى 13,3 في المئة عام 2000ف. وأشار البرنامج كذلك حتى يتمّ الربط بين مخرجات التعليم بصورة عامة والتعليم الجامعي والعالي بصورة خاصة ولتمكين سوق العمل استيعاب جميع الخريجين في مختلف المجالات يتطلب ضرورة التنسيق بين الخطة التربوية التعليمية ومتطلبات التنمية الشاملة وسوق العمل[1].

التوصيات

1 ـ تأكيد دور الإدارة والقيادة التربوية الواعية بمؤسسات التعليم الجامعي والعالي والعمل على اختيار قياداتها في ضوء معايير أهمها:

---

(1) علي مصطفى الشريف، مرجع سابق.

أ ـ المؤهل العلمي (الدرجة العالية ـ الدرجة الدقيقة).

ب ـ الخبرة المناسبة في مجال التدريس.

2 ـ وضع خطة طويلة الأجل تهدف إلى تخريج الأعداد المطلوبة من المتخصصين والفنيين لسد احتياجات التنمية وسوق العمل في مختلف المجالات.

3 ـ ضرورة مراعاة تحديد عدد الطلاب ونوعيتهم الذين يقبلون في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي في ضوء معايير، أهمها:

* احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل من الخريجين في كل تخصص.

4 ـ ترشيد سياسة القبول في الجامعات والمعاهد العليا بمتطلبات التنمية وسوق العمل والعمل على قبول الطلاب وفق قدراتهم وميولهم.

5 ـ تطوير وتحديث المناهج والمقررات الدراسية بما يواكب التقدم المعرفي السريع والاهتمام بتطوير نظم ووسائل التدريس وأساليب التقويم.

6 ـ ضرورة إيجاد نغمة منسجمة بين سياسات التعليم بصورة عامة والجامعي والعالي بصورة خاصة وسياسات سوق العمل وتبادل الإشارات وتوسيع التشاور.

7 ـ ضرورة الاهتمام بمراكز البحث العلمي في جميع المجالات لتساهم في الربط بين التعليم الجامعي والعالي ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.

8 ـ ضرورة الاهتمام بالدراسات العليا في الداخل والخارج وتوجيه الطلاب إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل سواء في مؤسسات التعليم الجامعي والعالي أو المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. .

9 ـ إيجاد نظام كفؤ للمعلومات يكون قادراً على تقديم صورة واقعية

واضحة عن العرض والطلب والتنبؤ بمتطلبات التنمية وسوق العمل من جميع التخصصات.

في النهاية هذا العمل المتواضع آمل من الله جل وعلا أن أكون قد وفقت بشيء يفيد القارىء ويثري هذا المؤتمر العلمي الذي نأمل له التوفيق والنجاح. وأعتذر عن أي نقص أو تقصير جاء في هذا العمل فالكمال لله وحده.

المراجع

1 ـ سعد خليل إسماعيل، مطالب التنمية على محتوى التربية في الوطن العربي، التربية الجديدة، عدد 7/ 12/ 1975.

2 ـ صالح حسن الداهري، وهيب مجدي الكبيسي، علم النفس العام، دار الكندي للنشر والتوزيع، إربد، الأردن.

3 ـ رمضان القذافي، بحث مقدّم إلى الندوة العلمية حول الشباب والتنمية، إشراف الشباب والرياضة بأمانة التعليم بشعبية طرابلس، الفترة 10 ـ 12/ 6/ 2001.

4 ـ عمر التومي الشيباني، التخطيط للتعليم والتنمية الشاملة المستديمة في ليبيا، مجلة كلية التربية ـ جامعة الفاتح، العدد الثاني والعشرون، 1998.

5 ـ أبو الفتوح رضوان وآخرون، المدرس والمجتمع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1973.

6 ـ حافظ أحمد، التعليم الجامعي واقعه وقضاياه واتجاهاته وتطويره، الصدر لخدمات الطباعة، سيسكو، القاهرة، 1987.

7 ـ منصور شيته، بحث مقدّم إلى ورشة العمل الإقليمية لفائدة المسؤولين الجامعيين والباحثين في مجال التعليم العالي، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (اسيسكو) الفترة 20 إلى 23/ 9/ 2003ف.

8 ـ بدر الدين علي، التعليم الجامعي والعمالة، التجربة الأميركية، المؤتمر السنوي الرابع 20 ـ 22/ 1/ 1996ف، الجمعية المصرية للتربية والمقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة.

9 ـ عمر التومي الشيباني، الفكر التربوي بين النظرية والتطبيق، المنشأة العامة للتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، 1985.

10 ـ علي السيد طنش، التعليم وعلاقته بالعمل والتنمية البشرية في الدول العربية، تحليل مقارن وتصور لملامح استراتيجية مستقبلية، المؤتمر السنوي الرابع للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، 20 ـ 22/ 1/ 1996ف.

11 ـ حامد عمار، التربية وعائدها الإنمائي، المستقبل العربي، العدد الثالث، 9/ 1978.

12 ـ بالنور الدوكالي علي، بحث مقدّم إلى الندوة العلمية حول الشباب والتنمية، إشراف الشباب والرياضة بأمانة التعليم، شعبية طرابلس، الفترة 10 ـ 12/ 6/ 2001ف، شعبية طرابلس.

13 ـ محمد الصادق، إدارة التنمية وطموحات التنمية، عمان، المنظمة العربية، 1984.

14 ـ التربية الجيدة، العدد الثاني عشر 1977ف، السنة الرابعة، يصدرها مكتب اليونيسكو الإقليمي، التربية في البلاد العربية.

15 ـ حسن إبراهيم عبيد، التنمية والتخطيط، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 1997ف.

16 ـ أحمد الحجي، المؤتمر السنوي الرابع، 20 ـ 22/ 1/ 1996ف، الجمعية المصرية للتربية والمقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة.

17 ـ محمد الفالوقي، بحث مقدّم إلى المؤتمر الرابع للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة، 1993ف.

18 ـ عبدالله عبدالدايم، التربية في البلاد العربية: حاضرها ومستقبلها، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1976ف.

19 ـ مصدق جميل حبيب، التعليم والتنتمية الاقتصادية، بغداد، إدارة الرشيد، 1981ف.

20 ـ نعمان نوفل، مأزق سياسات التعليم العالي في ظل توجيهات التنمية، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد الأول، العدد الثالث، 7/ 1995ف.

21 ـ علي الحوات، التعليم العالي في ليبيا، واقع وآفاق، مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، 1996ف.

22 ـ عبدالله فضل، نظم التعليم العالي والجامعي، عرض مقارن مع دراسة ميدانية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ص 153 ـ 154.

23 ـ فانشر باسل، الجامعات في العالم المعاصر، ترجمة موفق الحمداني، بغداد، دار الحرية، 1972ف.

24 ـ أمانة التعليم، المركز الوطني للبحوث التعليمية والتربوية (لمحة مختصرة عن إنجازات الفاتح في التعليم والتدريب) 1996ف.

25 ـ علي مصطفى الشريف، بحث مقدّم إلى الندوة العلمية حول الشباب والتنمية، إشراف الشباب والرياضة بأمانة التعليم بشعبية طرابلس، الفترة 10 ـ 12/ 6/ 2001ف.

26 ـ النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجماهيرية، مجلة الجامعي، العدد (5)، 2003ف.

27 ـ بالنور الدوكالي علي، بحث مقدّم إلى ورشة العمل الإقليمية، المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (اسيسكو) 20 ـ 23/ 9/ 2003ف.

28 ـ عبد الرحمن الأزرق، بحث مقدّم إلى الندوة العلمية حول الشباب والتنمية، إشراف الشباب والرياضة بأمانة التعليم بشعبية طرابلس، الفترة 10 ـ 12/ 6/ 2001ف.

برامج الدراسات العليا وعلاقتها بمتطلبات التنمية

إعداد

أ. رمضان محمود غليو ـ م. طارق أبو بكر أبوليفة

الملخص

يتلخص هذا البحث في تقديم توضيح لأهمية البحث العلمي من خلال برامج الدراسات العليا وعلاقتها بالتنمية معززة بتجارب واقعية لبرامج الدراسات العليا المعهد العالي للصناعة. كما تتطرّق خلال التقديم لذلك إلى العلاقة التي يجب أن تكون بين الجامعة والقطاع الصناعي، وإلى دور الابتكار والإبداع، وتوضيح الحاجات الضرورية لمستقبل التعليم الهندسي، وأيضاً تطرّقت إلى توضيح للصناعة التنافسية من خلال سرد لدولة آسيوية كمثال واقعي ملموس. إلى جانب هذا أعطينا فكرة عن أهمية الموارد البشرية والاستثمار البشري. وفي نهاية البحث قُدم بعض التوصيات من أجل الوصول بالندوة العلمية إلى نتائج فعلية وإلى تأثير إيجابي له أهمية كبيرة في مواكبة التطور التقني السريع.

الكلمات الدالة:

التنمية؛ البحوث؛ الدراسات العليا؛ الابتكار؛ الإبداع؛ التعليم؛ الصناعة؛ الموارد البشرية؛ العولمة.

المقدمة

نظراً للحاجة الملحّة في مواكبة التطور التقني وعلاقته بمتطلبات التنمية ومع انتشار برامج الدراسات العليا، ومن أجل تعزيز قاعدة التعليم العالي

لتلبية إحدى متطلبات الاندماج في السوق العالمية، الأمر الذي يستوجب التكيف مع الشكل الجديد للمنافسة الناشئة عن التغير التقني السريع.

كما أصبح الحصول على القدرات الابتكارية أمراً جوهرياً لمواجهة خطر المنافسة للبلدان التي تنتج بضائع مشابهة، وإقامة نظام إدارة ونظام مؤسسات متقدم يستطيع المنافسة مع البلدان الأخرى باستعمال أحدث ما وصل إليه العلم في هذا المجال بما في ذلك المعلوماتية والمؤسساتية على أفضل الوجوه. تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على الدور الذي يلعبه البحث العلمي من خلال أبحاث الدراسات العليا وإلى واقع التعليم العالي وعلاقته بمتطلبات التنمية من خلال شرح تفصيلي للبحث العلمي والتصنيع التنافسي والابتكار والإبداع وتنمية الموارد البشرية وإلى أهمية ربط برامج بحوث الدراسات العليا بالمؤسسات والشركات الصناعية، وتوضيح الحاجات الضرورية لمستقبل التعليم الهندسي. كما عُزِّز هذا البحث بتجربة من دولة آسيوية (ماليزيا) مثال حقيقي لتوضيح التصنيع التنافسي وأهميته وشرح أربع تجارب واقعية نفذت خلال برامج الدراسات العليا في المعهد العالي للصناعة داخل الجماهيرية لتوضيح الدور الذي ينبغي أن تلعبه المؤسسات التعليمية.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في محاولة لتوضيح الربط والعلاقة بين الجامعة وقطاع الصناعة وإلى الدور الذي ينبغي أن تكون عليه الجامعات والمعاهد العليا، والحاجات الضرورية لمستقبل التعليم الهندسي وإلى أهمية البحث العلمي ودوره في التنمية.

الدراسات العليا

تعتبر الدراسات العليا في أي دولة أو مجتمع بداية الانطلاق للتقدّم والرقي ومسايرة ركب الحضارة في عالم متغيّر وعولمة مترصّدة واتجاهات إن لم تكن مختلفة فهي متناقضة. وإذا أرادت المجتمعات بما فيها من جامعات ومعاهد عليا وأكاديميات أن تحقق أهدافها وتلبّي حاجات مجتمعها عليها

الاهتمام بالدراسات العليا، فهي إلى جانب كونها مصدراً لإثراء المعرفة الإنسانية، فإنها مهيأة للقيام بدور فاعل في تعزيز مسيرة الإنماء، وقد أدركت غالبية المجتمعات المتطورة علمياً وتقنياً ما للدراسات العليا الجامعية من فاعلية في توفير المرتكزات القويمة لعملية التطور، فعملت على توجيهها باتجاه خدمة المعرفة العلمية، والمجتمع على حد سواء.

البحث العلمي

من المعلوم أن وظائف الجامعة والمعاهد العليا الرئيسة هي التدريس والبحث العلمي وإعداد وتأهيل الخريجين لخدمة القطاعين العام والخاص والمجتمع في شكل عام. لا شك في إن البحث العلمي هو الركيزة الثانية للجامعة والمعهد بعد التدريس، لمسؤوليتهما عن نشر المعارف العلمية وتجديدها وتطويرها في مختلف الحقول الإنسانية والطبيعية والتطبيقية، ولأنهما بحكم طبيعتهما وموقعهما ودورهما هما البوتقة التي تصب فيهما الحصيلة العلمية، ومن ثم يجب أن يكونا مؤهلين وقادرين على الريادة وقيادة البحث العلمي، ما داما يمتلكان الوحدات النوعية الأساسية ومناخ التفاعل والإبداع والتطوير.

الحاجات الضرورية لمستقبل التعليم الهندسي

لقد غدا ميدان الهندسة والعلوم اليوم، بسبب التطور الهائل في التقنية الحديثة وآثار المعلومات والعولمة والتحولات الاقتصادية الجارية في العالم مختلفاً عن الأمس. كما أن ميدانها غدا أكبر بكثير من اليوم. والتغير الكبير الذي أحدثته التكنولوجيا الرفيعة، بسبب تطور الوسائل وتعقيد الأمور، يفرض توفير مهارات عدة عند المهندسين والعلماء. وهذا يعني قلة الحاجة إلى العمل في اختصاص واحد. تشمل مشاريع الهندسة والعلوم اليوم مجموعة أو فرقاً تعمل في عدة اختصاصات ومن خلفيات مختلفة والتي يتوجب أن تتمتع بمهارات إدارية، مالية، قانونية، لغوية، وكيفية التعامل مع آخرين في العمل من خلفيات غير هندسية أو علمية. أي على المهندس أن يعي كيفية التفاهم مع الناس من جانب والمعلومات والآلات من جانب آخر. وهذا يتطلب من

الجامعات الهندسية والعلمية والمعاهد التطبيقية التحول مع العالم الذي يتغير بسرعة وتتوسع فيه المعارف الهندسية والعلمية. وتقوم بمهمة إنتاج خريجين يتمتعون بمهارات عدة مع معرفة متطورة للتقنية العصرية والقائمة على طراز التصميم والأسلوب الأمثل في حل المشاكل الهندسية.

أدت هذه التطورات حديثاً إلى إعادة النظرة الشاملة حول أسلوب تدريس الهندسة والعلوم التطبيقية في الدول المتقدمة. ويوجد اليوم تكريس لطرق التعليم المستمر لخريجي الجامعات الهندسية في العالم الصناعي، الذي هو ربما أكثر أهمية من الطرق التقليدية للتأهيل والمهارة في مفاهيم تقنية معينة.

ومن جانب آخر هناك توجه راديكالي للتعليم الهندسي يتم فيه التركيز على المردود الإنتاجي أو الحصيلة النهائية Output للطالب من المنهج التعليمي أو المعلومات التي تزود للطالب Input. إن هذا يستدعي الكليات والأقسام الهندسية إلى تقويم عملية التدريس والمناهج الدراسية Curricula الموضوعة للمناهج الهندسية والعلوم.

المقياس أو المعتمد الجديد للدراسات الجامعية يقوم على المهارات المبرهنة أو المجربة Professional skills، حيث يتوجب على المهندس العصري والكفؤ أن يمتلك أكثر من الكفاءة والمقدرة التقنية كمهارات العمل الجماعي Team Work، ومهارات تبادل المعلومات والآراء مع المهندسين من طريق الكتابة أو الكلام أو الإشارات Communication skills، مع تقويم عام لأخلاق المهنة Ethics، والقدرة على حل المشاكل الهندسية في بيئة اجتماعية أو عالمية وتقدير أبعاد الصدمة التقنية على المجتمع والبيئة.

كان هناك توجّه في الماضي في ميدان الهندسة الإلكترونية، على سبيل المثال، يهدف إلى التركيز على الدوائر الإلكترونية ونظرية الكم والكهرومغناطيسية والمعادلات الرياضية Differential equations كأسس تضاف لها خبرات المشاريع Projects والتصميم في المراحل النهائية. والتركيبات الكلاسيكية للمقررات التقليدية يجد فيها غالباً بعض الأساتذة يصممون المواد بعزلة عن زملائهم الآخرين مما يؤدي إلى نوع من الإعادة أو التداخل في بعض المواد الدراسية. والتركيز على الامتحانات التحريرية في

نهاية السنة أو الفصل Semester لقياس معرفة الطالب الهندسية وغالباً ما ينجح الطلاب في بعض المواد أو كل المقرر وأحياناً بدرجات عالية من دون معرفتهم لكيفية تطبيق ما تعلموه على المشاكل الهندسية والعلمية. وقد أثبتت التجارب، خصوصاً في السنوات الأخيرة أن نجاح الطلاب في الامتحانات لا يعكس بالضرورة إحداث عملية التعليم والتأهيل.

يتطلّب التوجه الجديد والناجح من المقررات والبرامج الهندسية أن يوجد الترابط بين الأهداف الموضوعة والنتائج المتوقّعة. ويضرورة تبنّي سياسة تعليمية جيدة للتعليم الهندسي يوفر لها جميع المستلزمات الضرورية، والأهم، ربما تصميم المقررات والمناهج الهندسية من قبل فرق عمل متخصصة، وأن تكون أهداف هذه المقررات متناسقة مع بيان مهمة برنامج الدراسة الكلي Mission Statement. وقياس الحصيلة أو النتائج المتوقعة يجب ألا تكون فقط منصبة على الامتحانات التحريرية بل تتضمن الامتحانات الشفوية، أي التقويم المستمر Continuous Assessment خلال الفصل، أو السنة، أو عبر واجبات محددة Assignment أو من طريق البرامج العلمية أو التعليم الذاتي Self Learning، أو التعليم من بعد Distance Learning، أو عبر الإنترنت وغيرها. يعني التطور والتحسين المستمر لتطوير ثقافة التعليم الكلاسيكية، وألا تكون جميع مقررات التعليم تتم على شكل محاضرات وبطريقة رسمية وتقليدية. ومن الضروري البحث المستمر عن طرق تعليم أفضل.

إن سرعة وتيرة التغيير في العالم وتحولات العولمة وغيرها تتطلب الحصول على خبرة عالمية كقضاء فصل دراسي في جامعة ثانية في بلد آخر أو سنة كاملة في التدريبات الصناعية، أو ما نسميه Industrial Training لتكسب الطالب مهارة لغوية والتعرف إلى ثقافة صناعية وتكنولوجية.

إن كثيراً من مقررات الماجستير للهندسة والعلوم تتم اليوم بين عدة بلدان أوروبية بالتعاون المشترك بين اثنتين أو ثلاث جامعات. وتعتبر عملية تطوير الملاك التعليمي Staff Development جزءاً من بنية الجامعة في البلدان المتطورة.

الصناعة والتصنيع التنافسي

تعد ماليزيا من الدول الآسيوية التي لها تجربة رائدة في عملية التصنيع، فقد مثّلت اليابان القدوة الصناعية التي أخذ عنها الماليزيون القيم وكيفية إعداد الخطط. كما أن ماليزيا طوّرت صناعاتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل إلى صناعات تركز على كثافة رأس المال وتحديداً الصناعات التكنولوجية التي لها قيمة مضافة كبيرة. فما هي قصة النجاح الصناعي لماليزيا؟

مراحل صناعية: مراحل تجربة التصنيع الماليزية

1 - مرحلة صناعات إحلال الواردات: في مطلع الستينات تم تطبيق سياسة إحلال الواردات، وعلى أساسها قامت صناعات صغيرة الحجم وأخرى لإنتاج السلع التي تحلّ محل السلع المستوردة كصناعة الأغذية ومواد البناء والتبغ والطباعة والبلاستيك والكيميائيات، وصدر قانون تشجيع الاستثمار في 1968 لجذب الاستثمارات الأجنبية في تلك المجالات.

2 - مرحلة الصناعة التصديرية: بدأت في مطلع السبعينات حيث شجّعت الحكومة دخول الاستثمارات الأجنبية في مجال الإلكترونيات وصناعة النسيج من خلال توفير العمالة الرخيصة وحوافز ضريبية مغرية وإصدار تراخيص منتجات أجنبية وإنشاء مناطق تجارة حرة. وعملت الحكومة على استضافة الشركات متعددة الجنسية لتشغيل خطوط إنتاجية في ماليزيا، وسمحت للشركات الأجنبية التي تنتج سلعاً للتصدير بالملكية التامة من دون اشتراط المساهمة المحلية. وفي هذه المرحلة حدث تحوّل جذري من سياسة إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجّه إلى التصدير والصناعات كثيفة العمالة، كالصناعات الإلكترونية والنسيج. كما كان هناك تركيز على الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية الماليزية كزيت النخيل والأخشاب والمطاط. وفي 1971 صدر قانون إنشاء منطقة التجارة الحرة بهدف إتاحة المزيد من الحوافز الخاصة بالصناعات الموجهة نحو التصدير.

3 ـ مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية: بدأت في مطلع الثمانينات حيث شجّعت الحكومة على قيام الصناعات المعتمدة على الموارد الطبيعية، ثم التصنيع الثقيل وتصنيع السيارة الماليزية الوطنية (بريتون)، ثم التوسّع في صناعات الإسمنت والحديد والصلب والتركيز على صناعة الإلكترونيات والنسيج التي صارت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب 40 في المئة من العمالة.

4 ـ فترة تشجيع الصناعات عالية التقنية وذات القيمة المضافة: بدأت هذه الفترة في التسعينات وشجّعت الدولة فيها الصناعات ذات التقنية العالية وكثيفة استخدام رأس المال والمتضمنة إضافة للمهارة القيمة المضافة العالية، وذلك من أجل زيادة تنافسية المنتجات الماليزية وتوسيع دائرة سوقها المحلية.

والخلاصة أن الفترة 1980 ـ 2000 شهدت توسعاً في استثمارات القطاع الصناعي، حيث قام أكثر من 15 ألف مشروع صناعي بإجمالي رأس مال يصل إلى 800 مليار رنغيت ماليزي (الدولار يساوي 3,8 رنغيت ماليزي). وشكّلت فيها المشروعات الأجنبية حوالى 54 في المئة بينما المشروعات المحلية 46 في المئة، وأدت هذه المشروعات إلى إيجاد مليوني وظيفة، إلى جانب نقل التقنية الحديثة وتطوير مهارات العمالة وإيجاد قنوات تسويقية جديدة.

تستضيف ماليزيا حالياً حوالى 5 آلاف شركة أجنبية وتطرح سياسة الصداقة مع رجال الأعمال والمستثمرين والتي يقصد بها تسهيل الإجراءات المكتبية والإدارية والحوافز الاستثمارية إضافة إلى توفير بيئة جاذبة للعمل التجاري والاستثماري من خلال الاستقرار السياسي والخدمة المدنية المنضبطة والمنظمة، ووضوح القوانين وسهولة الإجراءات.

تمتاز ماليزيا بتبني خطة عامة للتطوير مدتها 10 سنوات تقوم على التركيز على صناعات معينة تتميز بالتقنية العالية وكثافة رأس المال ومدفوعة بالمعرفة،

والتي تنتج سلعاً وسيطة لتقليل المستورد منها. والاهتمام بقطاع تقنية المعلومات وقطاعات البتروكيماويات والصيدلة والخدمات المساعدة والبحوث والتطوير والتصميم الفني للمنتجات والتسويق والإمدادات والتوزيع والتشغيل.

أسباب النجاح

وخلال هذه المراحل بدت عوامل نجاح التجربة الصناعية لماليزيا في ما يلي:

1 ـ الاستفادة من التجربة اليابانية المواقف الإيجابية، مثل: أخلاقيات العمل والمنهجية الصناعية والتطور التقني والأداء الاقتصادي المميز.. سياسة مالية ونقدية وتجارية كلية متوازنة وحكيمة.

وهذه السياسة الشرقية تتميز بالانضباط في العمل والتطبيقات الإدارية المنضبطة مع التركيز على العمل الجاد والإخلاص والعمل الجماعي وتشجيع الإنتاجية والاعتماد على الذات والصبر والمثابرة وإعلاء روح الأسرة الواحدة.

وشملت عملية الاستفادة من التجربة اليابانية جوانب نظرية وعملية، تمثل ذلك في الاستثمار الياباني المباشر حيث تعلمت ماليزيا أفكاراً عملية ووضعتها موضع التنفيذ كسياسات المدخرات المحلية والتكوين الرأسمالي لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما قام الماليزيون بتأسيس وحدة الدراسات اليابانية ضمن معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية الماليزي عام 1991 وهو من أشهر معاهد التفكير في ماليزيا. وعنيت الوحدة المشار إليها آنفاً بإعداد دراسات وأبحاث حول اليابان، وعقد منتديات للحوار بين الماليزيين واليابانيين، وتكوين شبكة من التعاون بين البلدين إلى جانب تنظيم المحاضرات ونشر المطبوعات وتبادل المعلومات. وكانت هناك برامج لدراسة اللغة اليابانية خصصت لمساعدة الماليزيين وتأهيلهم للدراسة في المعاهد الفنية والمهنية والجامعات اليابانية.

2 ـ التصنيع العنقودي: انتهجت ماليزيا في نموذجها التصنيعي ما يسمى طريقة «التصنيع العنقودي» التي تقوم على أساس وجود علاقات ترابط في شكل عنقود تنتظم حباته بين الوحدات الإنتاجية والنشاطات المتصلة بها، والتي تمثلها ثلاثة عناصر هي: الصناعات، الموردون، وخدمات الأعمال، وذلك في إطار منظومة من البنى التحتية والمؤسسات الاقتصادية التي تشمل تنمية الموارد البشرية والتقنية والخدمات الداعمة والتمويل والتأمين ونظام الحوافز.

3 ـ دور المؤسسات في التنمية الصناعية: هناك كثير من المؤسسات والهيئات ساهمت في إنجاح عملية التنمية الصناعية نذكر منها ما يلي:

أ ـ الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية (MIDA) Malaysian Industrial Development Authority وتعد المحطة الأولى للمستثمرين الذين ينوون إنشاء استثمارات صناعية أو ذات صلة بالقطاع الصناعي في ماليزيا. وتقوم الهيئة بتوفير كل المعلومات المهمة عن المزايا الاستثمارية، كما تتمم جميع إجراءات التصاريح والتصديقات الضرورية لقيام الأعمال الاستثمارية. هذا إلى جانب مسؤوليات أخرى أهمها:

ـ استضافة الشركات متعددة الجنسية لفتح مراكز تشغيل وتوزيع في ماليزيا.

ـ توفير الخدمات الأساسية وتيسير الوصول للعمالة المدربة والمؤهلة.

ـ تقديم الحوافز والمنح والامتيازات الاستثمارية.

ب ـ الهيئة الإنتاجية القومية National Productivity Corporation، وهي هيئة اتحادية تهتم بزيادة الإنتاجية الكلية في الاقتصاد الماليزي (إنتاجية عوامل الإنتاج: رأس المال والعمل)، أنشأت عام 1962 مركز إنتاجية بالتعاون بين الحكومة الماليزية ومنظمة العمل الدولية والصندوق الخاص للأمم المتحدة. وتحول في عام 1966 إلى مركز حكومي يهتم بالإنتاجية الكلية، ويعمل على تحسين جودة الإنتاج الماليزي

وترقيته من أجل التنمية الاقتصادية المتوازنة. ومن مهماته تقديم مقترحات حول سياسة وتخطيط الإنتاجية، وتطوير تنمية الموارد وقيادة حركة الإنتاجية والجودة.

كما يشجع المركز على الامتياز في التطبيقات النظامية في مجال الإنتاج والمنافسة، وتقديم معلومات وبيانات شاملة عن الإنتاج الماليزي، ورعاية شبكة للاتصال بين المؤسسات المحلية والأجنبية في مجال الإنتاج والجودة، إلى جانب إجراء البحوث ونشاطات التدريب وتنمية النظم الإدارية في مجال الجودة والإنتاج وتطبيق تقنيات المعلومات.

جـ - هيئة تنمية التجارة الخارجية الماليزية Malaysia External Corporation Trade Development أسست عام 1993، وتعرف بـ «ماتريد» (MATRADE)، ومهمتها ترويج وتشجيع التجارة الخارجية الماليزية والقيام بتقديم معلومات للمصدرين والموردين الماليزيين، وتطوير وتشجيع الصادرات الماليزية مع التركيز على المنتجات الصناعية، والقيام بإجراء الدراسات عن الأسواق الخارجية للمنتجات الماليزية من أجل تحسين وضعها التنافسي والعمل على إيجاد قاعدة معلومات لمساعدة المصدرين الماليزيين. وتقوم ببرامج تدريب لتدريب مهارات المصدرين الماليزيين في مجال التسويق الدولي وحماية الاستثمارات الماليزية في الخارج. وهي هيئة مكونة من جهات حكومية مختلفة وممثلين للقطاع الخاص تحت إشراف وإدارة وزارة الصناعة والتجارة الخارجية.

د - هيئة التصنيع الثقيل الماليزية Heavy Industries, Corporation of Malaysia (HICOM) بدأت الهيئة الاستثمار في مجال الحديد والصلب ومشروع السيارة الوطنية بروتون Perusahaan Automobile National (PROTON) من طريق شراكة مع شركة ميتسوبيشي اليابانية والسيارة الوطنية الثانية بيرودوا (Perodua) بالشراكة مع دايهاتسو اليابانية، إضافة إلى إقامة مجمع الحديد والصلب العملاق.

دورس مستفادة

من أهم الدروس المستفادة من التجرباتين الصناعيتين في كوريا وماليزيا:

1 ـ إن التجربة الصناعية خلصت إلى إعطاء القطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية.

2 ـ لقد مثلت اليابان دور رافعة النمو في كوريا الجنوبية وماليزيا وبقية دول جنوب شرقي آسيا حيث شكّل التعاون في ما بينها أساساً للنهضة التنموية. وكان للاستثمارات اليابانية قدر كبير في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن الاستثمارات اليابانية عملت على توطين التقنية، وتسريع عملية استيعابها في دول جنوب شرقي آسيا.

3 ـ إن الصناعات الاستراتيجية يجب أن يتوافر لها دعم حكومي قوي عند بداية انطلاقها خاصة في مجال البحث والتطوير واستيعاب التقنية، وأن تحفز الصناعات الفرعية المتصلة بالصناعات الاستراتيجية، ويتم بناء شبكة صناعية متكاملة تحقق التقدم الصناعي المطلوب تحقيقه.

4 ـ إن التطور الصناعي في دول جنوب شرقي آسيا ـ وعلى وجه الخصوص في كوريا وماليزيا ـ كان مسنوداً بالتركيز على دعم التعليم وتطويره، وتحسين مدخلاته إلى جانب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية، وتأهيل العمالة وتدريبها.

5 ـ يمكن وصف الأنماط الصناعية في التجربتين على أساس التطور الإنتاجي من إنتاج منتجات أساسية «زهيدة الثمن» إلى منتجات ثانوية «ذات قيمة مضافة». ويعد ذلك من أهم الدروس المستفادة من الناحية الفنية للدور الذي تلعبه الصناعات الأساسية في الاقتصادات النامية. ويعني ذلك أن العمليات الإنتاجية تبدأ زهيدة التكلفة من خلال تشكيلة محدودة من السلع التي تباع على أساس قاعدة سعرية، ويتحوّل ذلك مع الزمن إلى تطوّر وتوسّع في صنع منتجات ثانوية «ذات قيمة عالية» باستخدام المواد الأساسية المتاحة محلياً بتكاليف زهيدة والخبرة المكتسبة من خلال تسويق المنتجات الأولية.

ومن الأمثلة البارزة لهذا التطور الصناعي: الألعاب الإلكترونية، وآلات التصوير اليابانية، وبناء السفن والمشاريع الإنشائية في كوريا، والشرائح الإلكترونية المستخدمة في الحاسبات الآلية في ماليزيا.

تنمية الموارد البشرية

إن الحضارة الإنسانية تعتمد على الثروات البشرية والثروات الطبيعية الأخرى ورغم تكامل هذين الشكلين من الثروات إلا أنهما قد يتعارضان في بعض الأحيان. فنمو الثروات البشرية قد يؤثر سلباً على الثروات الطبيعية، إلا إذا زودت الأولى بالخصائص التي تمكّنها من إضافة القيمة إلى الثروات لتعظيم تأثيرها. كل ذلك يدلّ على أن أهمية الثروات البشرية لمستقبل الحضارة الإنسانية تفوق أهمية الثروات المادية وفي ذلك تعظيم لدور رأس المال البشري في بعديه الفكري والوجداني. إن رأس المال الفكري هو القادر على صياغة الحياة الإنسانية، حتى تصبح التنمية عملية اجتماعية تتكامل فيها الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية، والتعليم الراقي هو أداة الاستعداد الفكري والوجداني في عقل الإنسان وقلبه.

تشكل تنمية المهارات أكثر العوامل حسماً في بناء القدرات الابتكارية. فبدون توفر كتلة كبيرة من العمالة الماهرة والإدارة والخدمات والبحوث، لا يمكن خلق أو تطوير أو نقل أي تقنيات جديدة بطريقة فعّالة. لقد غيّرت العولمة وتحرير الاقتصاد وإدخال التقنيات العالية الحديثة طبيعة وحجم الطلب على المهارات الصناعية. وتتطلب الهياكل التنظيمية الجديدة وأنظمة الإنتاج المرنة تنمية عمالة متعددة المهارات تتصف بالمرونة إلى حد كبير.

ومن هنا فإن التعليم والتدريب والبحث والتطوير المتواصل يعتبر أمراً ضرورياً لمواكبة التقدّم التقني السريع في الاقتصاد العالمي.

وعليه فإن خصائص رأس المال «العنصر البشري» تقع ضمن رسالة المؤسسات التعليمية. إن المؤسسات الجامعية يجب أن تدار بطريقة تجعلها مناراً للمعرفة حيث إن التعليم والتقنية يعتبران هما التحدي الحقيقي لهذا القرن.

كما نودّ التأكيد أن العصر الحالي هو عصر المعرفة الذي تعتبر فيه الموارد البشرية المعيار الأساسي للنجاح أو الفشل في المجتمع. وتجعل الاقتصادات المتقدمة العقل البشري والمعرفة المصدر الحقيقي للثروة والرفاه، بينما أصبحت الموارد الطبيعية والمواد الخام والقوة العضلية مقومات تتراجع أهميتها مع مرور الزمن.

الجامعة والتنمية

تلعب معظم جامعات العالم دوراً مهماً في عمليات التنمية وفي كثير من الدول المتقدمة تعد الجامعة وأنشطتها البحثية بمثابة الخطوة الأولى في مسيرة التنمية التي تشمل التنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولتحقيق هذا الغرض تميل بعض الجامعات إلى إنشاء معاهد مرتبطة ببعض التخصصات ذات العلاقة بالتنمية، بحيث تتكامل أنشطة الجامعة التربوية والبحثية لتحقق مبدأ التنمية الشاملة. هذا فضلاً عن الأنشطة المتعددة التي تقوم بها الجامعات خارج أسوارها فتمتد لتصل إلى سائر مناحي حياة المجتمع سعياً للمساهمة في عمليات التنمية. وبذلك لا يقتصر دور الجامعة على التدريس أو البحث العلمي الأساسي، بل يتعدى ذلك لإيجاد قاعدة بيانات تنموية تضعها بين أيدي صانعي القرار لإطلاق عمليات التنمية الحقيقية.

العلاقة المشتركة بين الجامعة والصناعة

إذا كانت الجامعة تمثّل التعليم والصناعة تمثّل التصنيع فإن تعريف التعليم هو «تنمية ملكات الفرد وتكوين شخصيته وتقويم سلوكه بحيث يصبح عضواً نافعاً في مجتمعه». في حين أن تعريف التصنيع هو «الإفادة من المعرفة العلمية في إنتاج السلع والخدمات مع السعي المستمر إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية»، أو أن التصنيع «هو العمل المركزي لمعظم الناس المتعلمين تقنياً». أما التكنولوجيا فقد تم تعريفها في منتصف القرن الماضي «بأنها الوسائل والنشاطات التي يصطنعها الإنسان في محاولته تغيير بيئته أو تعديلها». ولهذا فإن التكنولوجيا الصناعية مثلاً ورد تعريفها في أحد المعاجم الإنكليزية بأنها «وضع العلم موضع التطبيق تحقيقاً لمختلف الأغراض

الصناعية والتجارية».

ولهذا فإن التكنولوجيا بصفة عامة هي دراسة مجموعة المعارف والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين وإقامة الآلية اللازمة لإنتاجه، وتشمل التكنولوجيا كذلك دراسة الوسائل التي صنعها الإنسان طبقاً لطرق علمية واعتماداً على معارفه وخبراته ومهاراته وسخرها لخدمته، وعناصر التكنولوجيا هي الأدوات، وطرق العمل، والعمل، وقدرة الابتكار.

والترابط المفقود بين الجامعات والصناعة في تطوير مقررات التدريب المكثّفة للخريجين الجامعيين قبل اللحاق بالشركات. والقيام بسلسلة من البرامج المشتركة بين الجامعات ومراكز البحوث للتنسيق بين البحوث القاعدية والعملية.

والأهم من ذلك توفير وتحفيز فرص التعليم فضلاً عن تشجيع طلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية (قبل المرحلة الجامعية) عن أهمية الدراسة الهندسية ومردودها على المجتمع. والقيام بمشاريع عملية لطلاب المرحلة الثانوية والعمل كفرق لتفحّص مشاكل هندسية حقيقية تضعها من قبل الشركات المحلية مع توفير مهندسين ومرشدين للإشراف على عمل الطلاب. واستخدام الجامعات لأداء الجانب العملي لهذه المشاريع، ومنح الشهادات والمكافآت التشجيعية في هذا الخصوص.

الاختراع والابتكار والتقدّم الصناعي

أصبح الإنسان اليوم مشغولاً بملاحقة التغير السريع والمتسارع الرهيب بين الدول نتيجة لمعطيات البحوث المبتكرة والاختراعات والإبداعات والاكتشافات العلمية والتكنولوجية التي هي الباعث والدافع للتغير التكنولوجي، ولعل القدرة على إحداث التغيّر التكنولوجي هي أحد المفاتيح الأساسية للحياة وللبقاء في العصر الحاضر.

فالعلم.. ومنذ البداية نشاط يرتبط بالإنسان وبالتعليم، حيث يرتبط بالبحث عن المعارف وحيازتها واستيعابها والاستزادة منها، وإذا كان العلم يأتي بالنظريات والقوانين العامة، فإن التكنولوجيا تحوّلها إلى أساليب

وتطبيقات خاصة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فالعلم يقوم على البحوث المبتكرة أما التكنولوجيا فهي تحول خلاصة هذه البحوث إلى ابتكارات علمية في ميادين الحياة المختلفة. ومن ثم إذا كان العلم هو أساس المعرفة والتي تمثّل الحصيلة النهائية للبحث العلمي والاختراع والابتكار والإبداع، فإن التكنولوجيا هي تطبيق المعرفة. وإذا كان العلم هو محرّك التكنولوجيا، فإن التكنولوجيا هي محرّك التنمية.

وكما هو معروف لدينا أن الابتكار من أهم مقومات الإنتاج لما له من دور كبير في تقدّم الدول. وأن التطوّر والتقدّم التكنولوجي لأي مؤسسة أو مصنع مرتبط ارتباطاً قوياً بالبحث والتطوير، وذلك من طريق الدراسات والبحوث والاختراعات والابتكار.

برامج الدراسات العليا في المعهد العالي للصناعة

التجارب الواقعية التي تم تنفيذها خلال برامج الدراسات العليا بالمعهد العالي للصناعة

البحث الأول بعنوان:

«نمذجة برامج الدرفلة المسطحة على الساخن بمصنع الدرفلة المسطحة على الساخن بالشركة الليبية للحديد والصلب بمصراته».

1) مشكلة البحث:

العمل على وضع منهج علمي يتم من خلاله التخطيط لبرامج الدرفلة المسطحة على الساخن حيث إن الأسلوب اليدوي المعتمد على الخبرة الشخصية لا يمكن أن يؤدي إلى الأمثلية في اتخاذ قرار بشأن برامج الدرفلة.

2) ملخص البحث:

قام الباحث في هذا البحث بإعداد نموذج عام يمكن أن يصاغ على غراره برامج الدرفلة المسطحة على الساخن في الشركة الليبية للحديد والصلب وذلك باستخدام برنامج LINDO حيث يهدف من خلال ذلك إلى الرفع من

مستوى الإنتاجية وجودة المنتجات وتقليل نسبة المرفوض.

3) النتائج التي توصّل إليها الباحث تبين الآتي:

أ ـ زيادة مستوى الإنتاجية بنسبة 20 في المئة.

ب ـ تحسين مستوى الجودة في المصنع وذلك من طريق الالتزام التام بالقيود التقنية عند إعداد برامج الدرفلة أي إلى خفض نسبة المرفوض من 18 في المئة إلى 7 في المئة.

جـ ـ خفض تكاليف الإنتاج من طريق زيادة معدل الدرافيل.

البحث الثاني بعنوان:

«استخدام البرمجة الرياضية في تخطيط الطاقات الإنتاجية (دراسة تطبيقية لوحدات إنتاج السميد والمكرونة بالشركة الوطنية العامة للمطاحن والأعلاف)».

1) مشكلة البحث:

تضم الشركة الوطنية العامة للمطاحن والأعلاف، في مجال نشاطها في السميد والمكرونة مطحنتين اثنتين لطحن القمح الصلب إلى مطحون يحتوي على سميد ناعم يستخدم بشكل أساسي في تصنيع المكرونة وسميد خشن أو سميد كسكسي ونخالة تستعمل علفاً للحيوانات بإجمالي طاقة إنتاجية هي 204,3 ألف طن من القمح المطحون سنوياً. كما تملك الشركة ستة مصانع لتصنيع المكرونة وذلك باستخدام السميد الناعم المنتج من المطاحن كمادة خام أساسية، وإجمالية الطاقات الإنتاجية لهذه المصانع هي 103236 ألف طن من المكرونة سنوياً.

هذه المطاحن والمصانع تحتاج إلى دراسة علمية لتخطيط طاقتها الإنتاجية، حتى يمكن الوصول إلى مستهدفات إنتاج كل وحدة إنتاجية، وبأقل تكاليف إنتاج ممكنة، مع جميع العوامل الداخلة، كمية وكلفة.

تستخدم الشركة حالياً طرق المحاسبة التقليدية، غير أن هذه الطرق لا تفي بالغرض المطلوب، إذ توجد مصانع عدة ذات كلف إنتاج عالية.

يتم التخطيط السنوي لهذه الطاقات حالياً بناء على نسبة معينة من الطاقة التصميمية في حدود 80 في المئة، من دون الأخذ في الاعتبار النواحي الفنية، والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية.

لهذه الأسباب وغيرها تأكد أن من الضروري استخدام الأساليب العلمية الحديثة والمتطورة في بحوث العمليات، وتصميم النظم، والتخطيط الأمثل للطاقات الإنتاجية، وخفض الموارد المتاحة، مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل السابق ذكرها.

2) ملخص البحث:

قام الباحث في هذا البحث بمحاولة لتطبيق أسلوب من أساليب علم بحوث العمليات وهو أسلوب البرمجة الرياضية، والخطية في بشكل خاص في تخطيط الطاقة الإنتاجية، حيث احتوت بشكل أساسي على تطوير نموذج رياضي على شكل برنامج خطي لتخطيط الطاقات الإنتاجية، لمنظومة إنتاج السميد والمكرونة. وذلك بربط المتغيرات ـ المدخلات والمخرجات ـ بعلاقة رياضية في شكل معادلات خطية.

3) النتائج التي توصل إليها الباحث:

في نهاية هذه الدراسة التي قام بها الباحث يمكن استنتاج أنه تم تطوير نموذج رياضي على شكل برنامج خطي، صيغ بصورة جعلته قابلاً للاستخدام في أي سنة، وفي مؤسسات مماثلة، ولاستراتيجيات مختلفة. ومن خلال تطبيق هذا البرنامج أمكن الوصول إلى ما يلي:

1 ـ تحديد أفضل الطاقات الإنتاجية لجميع الوحدات الإنتاجية في المنظومة.

2 ـ تحديد تشكيلة الإنتاج التي تحقق أفضل ربحية لجميع الوحدات الإنتاجية.

3 ـ تقدير جميع المدخلات اللازمة للتشغيل خلال الفترة من حيث الكمية والكلفة.

4 ـ التخطيط الأمثل لتوزيع المنتجات على قنوات التوزيع المختلفة.

5 ـ التعرف على أفضل المصانع في المساهمة في زيادة الأرباح، ومن ثم العمل على تطوير طاقتها الإنتاجية، والتعرف كذلك إلى أسباب تدني مستوى المصانع الأخرى في ذلك.

6 ـ من خلال مناقشة نتائج حل النموذج تبين أن هناك بعضاً من مصانع المكرونة قد تم تقليص طاقاتها الإنتاجية، وذلك نظراً لتحمّل هذه المصانع تكلفات نقل ناتجة عن بعد مصادر المواد الخام، المتمثلة في المطاحن.

7 ـ وبيّن الحل كذلك أن هناك بعض المصانع تحمّلت أثمان أكياس قطنية لتعبئة السميد الناعم، أدت إلى تقليص طاقاتها، في حين توجد مصانع لا تتحمل مثل هذه المصروفات نظراً لوجود صوامع لتعبئة وتخزين المواد الخام.

8 ـ التعرف على تأثير الوحدة الواحدة من كل مورد على الأرباح، ومن خلالها يمكن إجراء الزيادة والنقصان في ذلك المورد، ومعرفة النتائج مسبقاً.

9 ـ التعرف على أدنى سعر لبيع المنتجات، دون التعرّض لخسارة.

10 ـ الاستفادة من البرنامج في إعداد الموازنة التقديرية للشركة بأقل جهد وفي أسرع وقت ممكن.

البحث الثالث بعنوان:

«دراسة العلاقة بين الإنتاجية وتكاليف الجودة بمصنع درفلة القضبان والأسياخ في الشركة الليبية للحديد والصلب».

1) مشكلة البحث:

حدوث تطوّر كبير في أنظمة الجودة، خروج العديد من المواصفات أو

تطوير نظام معين للجودة، وكما هو معروف فإن معظم المصانع ما زالت تتخوف من تأسيس هذه النظم لما تتطلبه من مبالغ هائلة.

هذه المبالغ تسمى في علم ضبط الجودة تكاليف المطابقة أو تكاليف الجودة. وذلك لعدم الوعي بفوائد هذه النظم. ونظراً لعدم حساب التكاليف الخاصة بالجودة في مصنع درفلة القضبان والأسياخ في الشركة الليبية للحديد والصلب، والتي تعطي مؤشرات نقدية عن أهمية ووضع الجودة داخل المصنع، حيث توضح كم هي تكاليف المطابقة بالدينار، وكم هي تكاليف عدم المطابقة بالدينار «أي الخسائر الناتجة من عدم الجودة»، وكذلك عدم حساب مؤشرات الإنتاجية، والتي تعطي مؤشرات عن كفاءة أداة المصنع ككل من خلال الإنتاجية الكلية، وعن كفاءة أي مدخل من خلال الإنتاجية الجزئية.

2) ملخص البحث:

قام الباحث بدراسة ميدانية بمصنع درفلة القضبان والأسياخ في الشركة الليبية للحديد والصلب، لمتابعة العلاقة بين الإنتاجية وتكاليف الجودة خلال فترة زمنية معينة. وذلك بحساب مؤشرات الإنتاجية الكلية، مؤشرات الإنتاجية الجزئية، وتكاليف الجودة المختلفة (فشل، وقاية، تقويم).

ونظراً إلى عدم حساب التكاليف الخاصة بالجودة، والتي تعطي مؤشرات نقدية عن أهمية ووضع الجودة داخل المصنع، وكذلك عدم حساب مؤشرات الإنتاجية، والتي تعطي مؤشرات عن كفاءة أداء المصنع ككل من خلال الإنتاجية الكلية وعلى كفاءة أي مدخل من خلال الإنتاجية الجزئية. عليه فإن الباحث يفترض وجود تكاليف فشل داخلي عالية داخل هذه المصانع. كما قام الباحث باستبانة تأكد فيها من فرضيات بحثه.

3) النتائج التي توصل إليها الباحث تبين الآتي:

1 - ارتفاع تكاليف الفشل الداخلي في المصنع، حيث تراوحت نسبة تكاليف الفشل الداخلي خلال سنوات الدراسة في ما بين 78,8 في المئة و85,4 في المئة من تكاليف الجودة الكلية، أما بالقيم النقدية

فقد تراوحت هذه التكاليف خلال سنوات الدراسة فيما بين 1550573 ديناراً، و2012785 ديناراً.

2 ـ وجود علاقة مباشرة بين الإنتاجية الكلية وتكاليف الفشل الداخلي، فكلما زادت تكاليف الفشل الداخلي انخفضت الإنتاجية الكلية، ومع هذا فقد حدث عكس ذلك في بعض السنوات نتيجة لأسباب معروفة. أما إنتاجية المواد الخام وإنتاجية العمالة فإنهما تأثرتا تأثيراً مباشراً بتكاليف الفشل الداخلي، فكلما زادت تكاليف الفشل الداخلي. خفضت إنتاجية المواد الخام وإنتاجية العمالة.

3 ـ عدم فعالية تكاليف الوقاية في بعض السنوات، ويرجع ذلك إلى عدم التطبيق والمتابعة الجيدة لهذه التكاليف.

4 ـ قصور الوعي لدى العاملين ومعظم المشرفين في المصنع بمفهوم الإنتاجية، ومفهوم الجودة وأثرها على الإنتاجية. وكذلك عدم تدريب العاملين والمشرفين على برامج الجودة، وبرامج تحسين الإنتاجية.

5 ـ عدم كفاية التدريب داخل المصنع في بعض الأحوال، وذلك لعدم وجود برنامج تخطيط جيد للعملية التدريبية.

6 ـ عدم استخدام لوحات ضبط الجودة، وطرق الضبط الإحصائية في المصنع.

7 ـ عدم حساب تكاليف الجودة، وعدم حساب المؤشرات الإنتاجية في المصنع.

8 ـ عدم توافر ظروف عمل مناسبة لدى بعض العاملين في المصنع. فهناك نسبة كبيرة منهم يعانون من تهوية ضعيفة، وضوضاء مرتفعة، ورطوبة عالية. وهذا سينعكس حتماً على إنتاجيتهم.

9 ـ عدم كفاءة برامج الصيانة الدورية في المصنع، فهناك بعض العوائق التي تحول دون تنفيذها في الشكل الصحيح، وهي تتمثل في الآتي:

ـ عدم توافر المعدات المناسبة لإجراء عملية الصيانة،

- عدم توافر بعض قطع الغيار،
- نقص العمالة الخاصة بالصيانة،
- عدم كفاية الوقت المخصص للصيانة،
- نقص مواد التنظيف،
- عدم توافر الخبرة والمهارة الكافية لإجراء الصيانة،
- عدم تدريب العاملين في مجال الصيانة،
- قصور في التخطيط،
- عدم توافر معدات السلامة للعاملين.

10 - تعتبر عملية التقويم في المصنع عملية دقيقة، حيث تتوافر أجهزة ومعدات مناسبة، من شأنها ضمان جودة المنتج، كما تجرى معايرة دورية لهذه المعدات والأجهزة. وعدم وجود فشل خارجي يؤكد على ذلك.

11 - التزام الشركة بمواصفات دولية للمنتج ومن أهمها الـ (DIN) الألماني، المواصفات القياسية المصرية، المواصفات القياسية التونسية.

البحث الرابع بعنوان:

«دراسة تطبيق نظام المواصفات الدولية ISO 9002 في مركز قار يونس للأجهزة المرئية».

1) مشكلة البحث:

من المتطلبات الأساسية لأهم بنود العقود والاتفاقات المبرمة مع الشركة العامة للإلكترونات أن تمتلك الشركة نظاماً فعالاً لإدارة الجودة، معتمداً طبقاً للمتطلبات المنصوص عليها في مجموعة المواصفات الدولية أيزو 9000، وبالتالي يجب تطبيق هذا النظام في جميع مصانع الشركة العامة للإلكترونيات.

تتلخص مشكلة البحث في كيفية تطبيق مواصفات الأيزو في مركب قار يونس للأجهزة المرئية، وهو أحد المصانع التابعة للشركة العامة للإلكترونيات، تعالج الرسالة الجوانب التنفيذية (التطبيقية) لتطبيق عملي لنظام الأيزو، وهذا من شأنه إبراز المشاكل التنفيذية والبحث عن حلول لتلك المشاكل.

2) ملخص البحث:

من خلال دراسة مجموعة المواصفات الدولية الأيزو 9000، تم اختيار المواصفة الدولية ISO 9002 باعتبارها نموذجاً لتأكيد نظم الجودة لأغراض الإنتاج والتركيب، والتي تتكون من عشرين بنداً ـ تم اختيارها لتطبق في مركب قار يونس للأجهزة المرئية.

تطبّق هذه البنود من خلال دليل الجودة الذي يحتوي على عشرين فصلاً لتطبيق كل بند من البنود العشرين في فصل كامل. يشمل هذا التطبيق النقاط الأساسية المطلوب تطبيقها من كل بند دون الخوض في التفاصيل الإجرائية.

ولتحديد الموارد المطلوبة لتطبيق ومراجعة نظام الأيزو، فقد تم وضع خطة زمنية لتطبيق هذا النظام في مركب قار يونس، مع تقديم مقترح بتشكيل لجان لأنشطة الجودة، وقوائم المراجعة لتقويم نظام الجودة، وتحديد كلفة تطبيق هذا النظام والعائد المادي من تطبيقه، والخروج بالنتائج والتوصيات التي من شأنها التشجيع على تطبيق هذا النظام.

3) النتائج التي توصّل إليها الباحث تبيِّن الآتي:

بعد الانتهاء من دراسة وتطبيق نظام المواصفات الدولية ISO 9002 بمركب قار يونس للأجهزة المرئية توصل الباحث إلى:

● من خلال تطبيق وثائق الأيزو في المركب، فقد تم تقديم مقترح كامل يشمل إعداد أول إصدار من دليل الجودة، ودليل القواعد الإجرائية، وتم استنتاج مجموعة من النقاط التالية:

ـ إنشاء قسم للمشتريات وآخر للتسويق خاص بالمركب نظراً لعلاقة هذين

القسمين الوثيقة بمواصفات الأيزو 9002، وبجودة المنتجات.

ـ تعديل الهيكل التنظيمي لقسم الجودة، ليتواكب مع حجم الأعمال المطلوبة منه باعتباره القسم المعني أولاً بنظام الأيزو، فقد تم إدراج مسؤوليات إضافية لوحدتي قسم الجودة بدليل الجودة للتقليل من هذه الثغرة المتواجدة في الهيكل التنظيمي لهذا القسم.

ـ تخصيص موارد بشرية ومعدات ومعلومات لبناء نظام الأيزو.

ـ تخويل بعض صلاحيات مدير المركب إلى رؤساء الأقسام، رئيس قسم الجودة إلى المهندسين بهذا القسم من شأنه توفير الوقت لاستثماره في الأمور الاستراتيجية، ومنها مراجعة نظام الجودة ومتابعة الإجراءات التصحيحية.

ـ وجود تعليمات من العوامل التي تؤدي إلى زيادة جودة الإنتاج.

● نسبة تطبيق مركب قار يونس لوثائق الأيزو قبل تطبيق الأيزو هي 55 في المئة.

● أصبح من حق الشركة العامة للإلكترونات طبقاً للمواصفات، المراقبة والتفتيش على خطوط إنتاج المصانع الأجنبية التي تورد لها المكونات الإلكترونية. مما يفتح الباب واسعاً لنقل تكنولوجيا تصنيع المكونات.

الخلاصة

وأخيراً نستطيع القول إن هناك علاقة كبيرة بين الدراسات العليا ومتطلبات التنمية. وأن الدور الذي يجب أن تقوم به الجامعة من خلال بحوث الدراسات العليا كبير جداً وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ضمن مهمات ومسؤوليات الجامعة ودعم كاف من المؤسسات والشركات الصناعية ومن القطاعات ذات العلاقة والتي تحظى بتقديم حلول لمشاكلها الفنية التي تحتاج إلى دراسة أو بحوث علمية لحلها، وإلى أهمية ربط هذه البرامج والبحوث بالمؤسسات والشركات المعنية.

كما يجب علينا أن نعي الدور الكبير للإبداع والابتكار، وتنمية الموارد البشرية «الاستثمار البشري»، وإلى أهمية التصنيع التنافسي ومتطلباته التقنية

والمتطورة، وأن نسلك مسلك الدول التي أصبحت اليوم في مقدمة الدول المصممة والمنتجة.

كما لا ننسى أن هذا كله لا يتم من دون وجود تخطيط جيد ودعم كاف ومتابعة مستمرة، وقبل هذا كله وعي الشركات والمؤسسات بأهمية هذا التعاون.

التوصيات

1 - الاهتمام الكبير بالموارد البشرية «الاستثمار البشري» من حيث توفير الفرص لكادر التعليم الجامعي في المشاركة في مقررات تدريبية تطور من خبراتهم ومعارفهم، فضلاً عن تشجيع البحث العلمي والمشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية في الداخل والخارج بما يضمن حصول المعرفة ومواكبة العلوم الحديثة.

2 - توفير المختبرات والأجهزة العلمية الحديثة والمتطورة لضمان الأبعاد العملية والمنحى التجريبي للمقررات الهندسية.

3 - هناك العديد من التجارب المعملية يمكن بسهولة تنفيذها بواسطة برامج حاسوب Software ومن ثم ينبغي العمل على توفير برامج Simulation المحاكاة وبرامج الحاسوب المختلفة.

4 - استحداث جامعات أو معاهد متخصصة في دراسة تقنية المعلومات (Information Technology) والاتصالات الإلكترونية وعلوم الإدارة الهندسية وعلوم وأبحاث الفضاء وهندسة السيارات إلى غير ذلك.

5 - تمويل الجامعات والمعاهد العليا في شكل مستقل من طريق مجلس أو هيئة تقدّم المنح المالية للبحوث أو عن طريق دعم الشركات الصناعية للجامعات والمعاهد العليا في بمقابل لدراسة البحوث ووضع الحلول للمشاكل الفنية من طريق مشاريع تخرّج وأبحاث علمية مختلفة وغير ذلك.

6 - العمل على إيجاد العلاقة بين الجامعات والمعاهد العليا ومراكز

البحوث الصناعية والآلية الصحيحة للتعامل بينهم في مجال البحوث العملية وحلّ مشاكلهم الصناعية والخدمات المختلفة، ومحاولة الاستفادة المثلى من العطلات الصيفية في مجال التدريب واكتساب الخبرات والثقافات الصناعية.

7 ـ لما للدراسات العليا من أهمية كبرى ينبغي العمل على تشجيع الراغبين وإتاحة الفرص للدراسة في الداخل والخارج.

8 ـ العمل على توفير دراسة مشتركة مع جامعة ثانية في بلد آخر سواء بإعطاء سنة دراسية كاملة أو فصل دراسي لاعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا أو إجراء بحوث مشتركة لتكسب الطالب مهارة لغوية والتعرف إلى ثقافة وطرق تدريس مختلفة، وهذا بدوره يساعد في عمليات نقل التقنية الحديثة.

9 ـ تشجيع العمل الجماعي Team Work حيث إن المقياس أو المعتمد الجديد للدراسات الجامعية يقوم على المهارات المبرهنة أو المجربة Professional skills التي تتطلب أن يمتلك المهندس الكفاءة والمقدرة التقنية كمهارات العمل الجماعي Team Work ومهارات تبادل المعلومات والآراء مع المهندسين مع تقويم عام لأخلاق المهنة Ethics والقدرة على حل المشاكل الهندسية في بيئة اجتماعية أو عالمية.

10 ـ يعتبر الابتكار من أهم مقومات الإنتاج لما له من دور كبير في تقدم الدول. وأن التطور والتقدم التكنولوجي لأي مؤسسة أو مصنع مرتبط ارتباطاً قوياً بالبحث والتطوير، وذلك عن طريق الدراسات والبحوث والاختراعات والابتكار، وعليه ينبغي العمل على تشجيع المبتكرين والمخترعين والباحثين.

11 ـ الدعم الكبير لمواجهة خطر المنافسة والعمل على إقامة نظام إدارة ونظام مؤسسات متقدم يستطيع المنافسة مع البلدان الأخرى باستعمال أحدث ما وصل إليه العلم في هذا المجال بما في ذلك استعمال

المعلوماتية والمؤسساتية على أفضل الوجوه.

12 ـ الاستفادة من دروس التجربة الصناعية للدول الآسيوية (كوريا وماليزيا).

المراجع

- مصطفى محمد الطويل، الندوة العلمية حول تطور التعليم الهندسي والتقني مع بداية القرن الحادي والعشرين، هون، 30 ـ 31 التمور، 2001ف.
- أحمد محمد الطبيب الندوة العلمية حول تطور التعليم الهندسي والتقني مع بداية القرن الحادي والعشرين هون 30 ـ 31 التمور 2001ف.
- Ramadan M. Eghlio, Alan S. Carrie, Computer Aided Facility Design and Manufacturing Competitiveness, Irish International Manufacturing in 2001, University College Dublin, Belfied, Dublin 4. Ireland. 5 -7 September 2001.
- صالح البرجيني، ندوة الصناعة الليبية بين الواقع ومواكبة العصر، 2 ـ 3/ 11/ 1996.
- أ. صاحب محمد مهدي، ندوة الصناعة الليبية بين الواقع ومواكبة العصر، 2 ـ 3/ 11/ 1996.
- محمود أحمد الفطيسي، ندوة الصناعة الثانية التحديات التي تواجه الصناعة الليبية، 9 ـ 10/ 10/ 1999.
- نجاح كاظم، المجلة العلمية العراقية من موقع الشبكة العالمية الإنترنت: http://w w w.iraqiscience journal. com/HighEducation.htm
- محمد شريف بشير.
http://w w w.islamomline.net/arabic/economics/
- عمر إبراهيم إعزوزة، نمذجة برامج الدرفلة المسطحة على الساخن في الشركة الليبية للحديد والصلب، بحث مقدّم للاستكمال الجزئي لمتطلبات درجة الماجستير التقني في مجال الهندسة الصناعية، 1999.
- بشير مختار زعبية، استخدام البرمجة الرياضية في تخطيط الطاقات الإنتاجية: «دراسة تطبيقية لوحدات إنتاج السميد والمكرونة في الشركة الوطنية العامة

للمطاحن والأعلاف» بحث مقدّم للاستكمال الجزئي لمتطلبات درجة الماجستير التقني في مجال الهندسة الصناعية، 2002.

- عمر علي شنب، دراسة العلاقة بين الإنتاجية وتكاليف الجودة بمصنع درفلة القضبان والأسياخ في الشركة الليبية للحديد والصلب، بحث مقدّم للاستكمال الجزئي لمتطلبات درجة الماجستير التقني في مجال الهندسة الصناعية، 2001.
- محمود محمد الجعلي دراسة تطبيق نظام المواصفات الدولية ISO 9002 بمركب قار يونس للأجهزة المرئية في الشركة العامة للإلكترونيات، بحث مقدّم للاستكمال الجزئي لمتطلبات درجة الماجستير التقني في مجال الهندسة الصناعية، 1999.

تحسين التعليم العالي وإصلاحه ودعمه وتنميته لتشجيع إقبال الطلاب عليه

إعداد

د. محمد جاسم العبيدي

أ. أبو بكر شرود

إن التعليم عملية تزويد خبرات ومعارف وهو عملية إعادة صنع من أجل تحويل الكينونة إلى صيرورة فالطريقة الآلية تؤكد الكينونة فحسب لأن الطلاب في الواقع عملية حركية مستمرة تتخذ طريقها نحو التغيير المتصل.

وبتحليل موضوعي لعلاقة المعلم بالطالب داخل المدرسة وخارجها عن أسلوب التواصل بينهما، وهو أسلوب يعتمد على وجود حاكٍ (متكلم) يقوم بدور المعلم ومستمع يقوم بدور الطالب فينحصر دورهما في الحفظ والتذكير وإعادة الجمل التي يسمعها الطالب من دون فهم مضمونها.

والمعلم إذا ظلّ قادراً على القيام بهذه المهمة كان دليلاً على عدم كفاءته، وإذا أصبح التعليم ضرباً من التخزين وتحول الطلاب فيه إلى مخازن يقوم الأساتذة فيها بدور المخزني. فلم يعد الأستاذ وسيلة من وسائل المعرفة والاتصال بل أصبح مصدر بيانات ومخزن معلومات ينتظره الطلاب في صبر ليستذكروا ما يقوله ثم يقيدوه. ذلك المفهوم هو الذي نجد فيه دور الطالب كمستقبل للمعلومات يملأ به رأسه ويخزنها دون وعي. ولا شك في أن هناك من ينجح بهذه الوسيلة في أن يصبح جامعاً للمعلومات. من هنا بات التعليم العالي والولوج فيه أمراً حالكاً، إن من الأساليب التي يجب أن نتبعها في تعميم التعليم هو تثبيت مفاتيح التعليم لكي يكون أسلوباً وعملاً في مساعدة الطالب على أن يفهم ويرتقي في المعرفة ضمن أسس هي أركان التعليم ومنها

المعلم ـ الإدارة التعليمية ـ المنهج ـ تحديد الهدف ـ تغير المناهج بوجود رؤية واضحة ـ مفاتيح العلوم ـ أركان التنافس ـ التخطيط الاستراتيجي ـ التطور ـ بناء الإنسان ـ الطريقة الحوارية ـ الثقافة الجامعية.

من مشاكل الطلاب والتي تكون معوقة لانخراطهم في التعليم العالي وبالتالي تكون معرقلة لنموهم الفكري والبنيوي وتزيد من درجة الإحباط لديهم هو الفارق بين ما يريده الطالب من الحياة وما يتوقع الحصول عليه إذ إنه يشعر بأعمق هوة فاصلة وبالتأثيرات المفككة للتغير الاجتماعي والاقتصادي. وقد يكون قادراً على أن يربط نفسه على نحو تام التغير الجذري الشامل حيث إن التعزيز لحيثيات الفعل له علاقة بالإنجاز والفعالية والنشاط خاصة في ميدان التعليم، ابتداءً بالأساس وانتهاءً بالبدء في التعليم العالي وقد أكّد ( ) على الدور الأساسي الذي يلعبه الشباب وبخاصة الطلبة في الجامعة من حيث الدور السياسي والتنموي في الحياة المستقلة. إن التربية والتعليم الخاطىء يجران على الشباب الويلات. إن النظام التعليمي المتخلف الذي لا يساير عصر الفضائيات ولا ينتبه لمخاطر العولمة الوافدة يجعل الكثير من الشباب ينصرف إلى ما هو آت وبائس ولا يهتم بالعلم والتفكير العلمي. علينا إبراز التشويق لنوع خاص من التعليم. متابعة البروز الفكري الاستراتيجي وتنمية العلاقات والثقافات الشبابية استناداً إلى تفعيل التعليم.

كفاءة التعليم تتطلب:

1 ـ تشكيل مجاميع البحث من الأساتذة والمؤهلين والخبراء في التعليم والتربية.

2 ـ وضع البرامج لما يستنتج من الأبحاث.

3 ـ النظر إلى العلاقات الإنسانية بنوع من الانفتاح والإيجابية إذ إن ذلك يعطي ثقة لهم وهو عنصر مهم في بناء البشر.

مدخل الدراسة

تبدأ مشكلة التعليم الجامعي لدينا من التعليم العام، وإننا لنتقبل الطلبة لدينا وهم قد قاربوا على العشرين، وما زالوا غير مؤهلين للعلم إزاء العلم

الوطني، وكان التعليم العام لم يؤد دوره ولم يحقق هدفه إلا من بعض الأفراد.

فمثلاً تجد أن مستوى الطالب من العلوم الرياضية والطبيعية لا يؤهله كثيراً للالتحاق بالكليات العلمية، وأن مستواه من الآداب لا يؤهله أيضاً لدخول الكليات النظرية، ولهذا وضعنا من كلياتنا العلمية سنة تمهيدية لرفع مستوى الطلبة وكان في إمكانننا الاستغناء عنها، وكذلك جعلنا سنة عامة في كلياتنا النظرية وكان في إمكاننا الاستغناء عنها ولو كان الطالب قد وصل في تعليمه العام إلى المستوى المطلوب ومع أنه لا مكان للمقارنة بين التعليم العام في البلاد النامية وبينه في البلاد المتقدمة. إلا أننا نعلم أن الرياضيات الحديثة والجبر تطبيقاً قد دخلتا التعليم العام، ولم يعد الطالب هناك يتعلم العمليات الحسابية الأولية، الجمع والطرح والضرب والقسمة، بل يمارس أنواع المجموعات الرياضية. نحن في حاجة إذن إلى إعادة وضع لبرامجنا العلمية والأدبية في التعليم العام كماً وكيفياً حتى يمكن حل المشكلة نفسها على مستوى التعليم الجامعي.

نجد أن مشكلة اللغات الأجنبية في التعليم الجامعي تبدأ من التعليم العام. فقد طالبنا طلبتنا كثيراً بقراءة بعض النصوص الأجنبية فلا يستطيعون حتى فك طلاسم العنوان. إن حديث مدرس اللغة الأجنبية بالعربية في دروسه طيلة العام لا يجعل الطالب يسمع ولو مرة واحدة كل شهر إنساناً يتحدّث اللغة أمامه، حتى يعيها، وتألفها أذنه. والمدرّس قادر على ذلك فقد تخرّج من أقسام اللغات بكليات الآداب التي يكون التدريس فيها بالأجنبية ذاتها، فقد تكون نفسية المعلم هي السبب في مشاكله المادية، الأعداد الكبيرة التي أمامه، إرهاقه البدني من كثرة ساعات العمل، عدم التقدير الكافي، عدم اعتبار التعليم قضية وطنية... الخ.

ومع ذلك فإن تعليم اللغات الأجنبية يجب أن يتم باللغة الأجنبية ذاتها وقد كان ذلك متبعاً قديماً. كان لدينا مدرسون أجانب، من جنسية اللغة التي يعلمونها، لن يكلّف ذلك عملات صعبة، بل يتمّ من طريق التبادل. ففي بعض البلاد المتقدمة يمكن لأبنائها تعليم لغاتهم الوطنية بالخارج كبديل للخدمة

العسكرية، فنشر اللغة الأجنبية خدمة وطنية. هذا بالإضافة إلى تغير مناهج التدريس نفسها، واستعمال لغة الحوار المباشر، وإعطاء ما يتصل بالحياة اليومية، حتى تزداد حصيلة الطالب من المفردات، ولكي نخرج من الفصول المغلقة ومن الأسوار المحدودة.

كثيراً ما نعاني ونحن في الجامعة من غياب الثقافة العامة لدى الطالب، وقد قارب العشرين ولم يقرأ شيئاً إلا الكتب المقررة، وعبثاً نحاول توجيهه إلى القراءة أو إلى ارتياد المكتبات فنقوم بالمستحيل، مع أن الأفكار لا تأتي إلا في سن الشباب، فلو أن المواد الاجتماعية لم تكن مقصورة من كتاب معين، يحفظ مضمونه ويردده لما تعوّد الطالب من الجامعة اتباع هذه الطريقة وهو في مرحلة التثقيف الحقيقي. يمكن للمدرس أن يأخذ الطلبة إلى مكتبة المدرسة التي غالباً ما تكون مغلقة لا تفتح خزائنها إلا للزوار وتستعمل كقاعة للاجتماعات، أو توجه من مكتب ناظر المدرسة. إن أسلوب الحوار والمناقشة لا يمكن أن يتبع في الجامعة ما لم يتعود الطالب في المدرسة أولاً، ولا يمكن أن تتم التوعية الثقافية في الجامعة ما لم تبدأ من المدرس أولاً، ما أكثر ما تسمع عن الندوات المدرسية، واللجان الثقافية المدرسية وقد تكون تلك مهمة مدرّس العلوم الاجتماعية في خلق الوعي الثقافي أو على الأقل خلق الرغبة في الثقافة، وتعويد الطالب على التثقيف الذاتي.

والتدريس في الجامعة هو في الحقيقة حوار بين الطالب والأستاذ يبدو على أحسن ما يكون، الإرشاد أكثر إطلاعاً وأطول ممارسة، ولكن الطالب قد يكون أكثر وعياً وأشد التزاماً بالقضايا.

والدراسات العليا عندنا ليست بأفضل من الدراسات السابقة عليها إذ تبدأ الأولى سنة عامة يتكرر فيها بعض المواد السابقة، ويتبع فيها التوجيهية من جديد، ونحن أحوج ما نكون إلى المزيد من التخصص. مع أنه كان من الأجدى جعلها سنة يقرأ فيها الطالب أمهات المراجع في دراسته ويا حبذا لو كانت بلغة أجنبية. تلك المراجع التي سمع الطالب وعنها ولم يرها خلال سنواته الجامعية الأولى، يكون هذا العام أو هذان العامان على استعداد للطالب في مرحلة البحث العلمي وما تطلبه من إمكانات في اللغات ومن

مناهج العلوم الإنسانية.

ونحن كثيراً ما نتحدث عن ارتباط الجامعة في المجتمع بل أثناء إنشاء الجامعات الإقليمية على أنها جامعات نوعية تقوم أساساً بخدمة البيئة ودراستها دراسة تطبيقية مباشرة، وينطبق هذا على الكتب النظرية والعلمية على السواء. فمثلاً نجد في أقسام الفلسفة بكليات الآداب حديثاً عن الفكر اليوناني والمسيحي والإسلامي والغربي ولا نكاد نسمع شيئاً عن الفكر المصري من تاريخ مصر الحديث الذي ما زلنا نعاصره. يتخرّج الطالب ولديه كل شيء، ولا شيء لديه عن مصر. فإذا مارس الفكر الغربي لم يأخذ موقفاً مع الغرب، ما زال، ومشكلتنا من السياسة ومن العلم، فهو الطرف الثاني من قضايا التحرر والاستعمار كما أنه الطرف الثاني كنموذج للتقدّم العلمي والتكنولوجي.

وإذا درس تراثنا الماضي فإنه يدرس كتاريخ شخصيات أو مذاهب أو عقائد دون أن يربطه بقضايا العصر، فانعزالية الجامعة لا تختلف عن انعزالية المثقفين إذا لم يوجد التفاعل الصحيح بين الطالب والأستاذ الجامعي.

دور وإعداد الطلبة للالتحاق بالتعليم العالي:

يرى الباحث ضرورة توفير التعليم لمن يرغب في ذلك من الطلبة المؤهلين باستعدادهم ودور الطلبة من الاستفادة من التعليم العالي. ويرى الباحث أن مجتمعاً لا يمكن أن يصل إلى مرحلة النمو الاقتصادي والتقدّم الثقافي إلا إذا استطاع استغلال مواهب المواطنين إلى أقصى حد ممكن. وتتضلع هذه الضرورة في مواجهة المنافسة الشديدة في الدول المتقدمة في المرحلة من التكنولوجيا والاجتماعية السريعة. فمن الواضح أن تحقيق آمال المجتمع الحديث من الرخاء والحضارة، فإن الأهداف الخاصة للتعليم هي نتيجة قدرات الإنسان لتوسيع مداركه وإطلاق العنان لطاقاته الخلاّقة.

أهداف التعليم العالي:

- يهدف إلى تعليم المهارات المناسبة للقيام بدور مهم في التقسيم العام

للعمل، إن من الصعوبة بمكان أن نجد شخصاً تفرّغ للدراسة مدة ثلاث سنوات لا يمكنه الحصول على أجر.

- يعمل التعليم العالي على ترقية الإمكانات العقلية العامة ولذلك لا يجب أن يقتصر هدفه على تخريج أخصائيين فحسب بل يجب أن يمتد إلى الهدف ليؤدي إلى تكوين مواطن متقدم.

- يسهم التعليم العالي في ترقية الإمكانات العقلية العامة ولذلك فلا يجب أن يقتصر هدفه على تخريج أخصائيين فحسب بل يجب أن يمتد هذا الهدف ليؤدي إلى تكوين مواطن متقدم.

- يسهم التعليم العالي في تقديم المعارف ولا ريب أن هناك كثيراً من الجدل حول الأبحاث التي تجرى في التعليم العالي ومدى فائدتها.

التعليم العالي وأسسه:

1 - إن العمل الذي اصطلح عليه هو النظر في قضايا التعليم العالي المتفرّغ بصفة عامة.

2 - إن الحديث عن وجود نظام للتعليم أي كان تركيباً منشقاً على أساس خطط واعية مثل المعاهد المختلفة والجامعات وكليات تكنولوجيا قد نشأت منفصلة بعضها عن البعض الآخر.

3 - تغير الوضع المالي بالنسبة للجامعات. فعلى الرغم من ذلك ما زالت هناك وسائل تمويل مستقلة لبعض الجامعات إلا أنها كلها تعتمد على إعانات كبيرة تقدمها لها الدولة.

4 - ارتفاع مستوى الدراسة داخل بعض الكليات الفنية وكليات تدريب المدرسين حتى قارب المستوى الدراسي الجامعي.

التعليم ومشكلات المستقبل:

تشارك الأمانة العامة والاتحادات الجامعية العربية في الندوة الخاصة بالتعليم العالي ومشاكل المستقبل، وهذه الندوة هي تحليل المضامين

الاقتصادية للتوسيع السريع في التعليم العالي في الدول العربي، ويشارك في أعمال الندوة مسؤولون عن قطاع التعليم العالي في دول عربية عدة. (مصطفى حداد 1990).

مشكلات الطلاب في الدراسة الجامعية

تعتمد اعتماداً كبيراً على العلاقات بين الأستاذ والطالب تلك العلاقة التي ينبغي أن تكون علاقة إيجابية يسود الود والعطف والاحترام المتبادل والثقة. الحياة الجامعية ليست مجرد كتاب وتحصيل وإنما هي عبارة عن تفاعل إيجابي بين الأساتذة وطلابهم من ناحية وبين الطلاب في ما بينهم من ناحية أخرى. وفي هذه الدراسة بحث سمات الأستاذ المحبوب المثالي من وجهة نظر الطالب أو الطلاب وبعبارة تعكس هذه الدراسة ما يطمح إليه الطلاب، وما يرجونه من الأستاذ الذي يعتبرونه مثالياً.

ولما كانت هذه العلاقة تعتمد أيضاً على الطالب فقد استهدفت هذه الدراسة تعريف سمات الطالب المثالي ـ كما ينظر الطلاب ـ لا سيما أننا إذا استعدنا خلق الأستاذ المثالي والطالب المثالي نكون قد وفّرنا ركناً مهماً من أركان الحياة الجامعية الفعّالة. ولكن الطالب المثقل بالمشكلات لا يستطيع أن يقوم بدوره كالطالب المثالي، ولذلك استهدفت هذه الدراسة التعرف إلى ما يعانيه الطالب من مشكلاته النفسية. كالسرحان والشرود الذهني والمشكلات الجمة كضعف البصر ومشكلات الدراسة كالتأخر الدراسي أو الرسوب والمشكلات الاجتماعية، كتفكك الأسرة أو الشعور بالاغتراب عن الأهل ومشكلات المالية كالعجز المالي والنفقات المعيشية. إن ما يعانيه الطالب من مثل هذه المشكلات تقلل نشاطه العلمي والاجتماعي وتعرقل تكيفه النفسي والاجتماعي والدراسي. والتعرف إلى هذه المشكلات هي الخطوة العلمية للتحرير منها، (الطلاب الدارسون في الجامعات، عبدالرحمن العيسوي 1990). ومع ان الجامعات أمام الدارسين ذات مستوى نوعي لتأمين غاياتها التعليمية. ويمكن أن تقدم برامج أكاديمية وتدريبية وفنية مختلفة منها:

1 ـ درجة البكالوريوس في العلوم أو الفنون أو التكنولوجيا أو الليسانس

في الآداب ويشترط في القبول لهذه البرامج حصول الملتحقين بها على شهادة ثانوية.

2 ـ البرامج الأكاديمية التي تؤدي إلى درجة علمية وهي برامج تطرح للراغبين في تحسين معرفتهم النظرية والثقافية سوى قدراتهم الذاتية على استيعاب المعارف والقدرة على تنميتها وتطبيقها في واقع الحياة.

3 ـ برامج التدريب، ويتدرّب فيها الراغبون على تحسين مهاراتهم أو كفاءتهم المختلفة ولا يشترط للالتحاق بهذه البرامج شهادات علمية سوى الرغبة الشخصية.

قبول الطلاب في مجال التعليم العالي:

يقبل الطلبة حالياً في معظم الجامعات العربية على أساس معدل مجموع درجاتهم في الدراسة الإعدادية والثانوية طبقاً لتسلسل رغباتهم المبينة بالاستمارات الخاصة ويتم اختيار الطلبة المتقدمين لكل اختصاص بحسب تسلسل مجاميع درجاتهم فقط، وتمتاز طريقة القبول هذه بمزايا عدة، أهمها ما يلي:

1 ـ البساطة والسهولة التنظيمية إذ إنها لا تتطلب أكثر من إعداد استمارة تثبت فيها جميع الاختصاصات المتوافرة في الجامعات، وما على الطلبة سوى تأثيرها بحسب تفضيله اختصاصاً طبقاً للشروط المعنية.

2 ـ لا مجال هناك للتلاعب أو ممارسة الضغوط الشخصية للقبول خلافاً للضوابط نظراً لأن العملية تتم بصورة آلية بحتة.

3 ـ تحقيق العدالة ومبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع وتأمين حقهم المشروع بالانتساب إلى الجامعات وفقاً لمعدلاتهم.

ومن عيوب هذه الطريقة:

1 ـ القبول في اختصاصات لا يرغبون فيها، وإنما قادتهم إليها مجاميع درجاتهم، الأمر الذي قد يؤدي إلى إخفاقهم في هذه التخصصات في

ما بعد أو اجتيازهم متطلباتها بأدنى المستويات في أحسن الأحوال.

2 ـ احتكار تخصصات معينة كالطب والهندسة لذوي المعدلات العالية وحرمان التخصصات الأخرى منها، وهذه لا تقل أهمية عن الطب والهندسة في تقنية المجتمع.

3 ـ اعتماد القبول على أساس الدرجات وإن كان يبدو أنه يحقق العدل وتكافؤ الفرص أمام جميع الطلبة إلا أنه في حقيقة الأمر ليس كذلك لأن أخذ الطلبة ميسوري الحال دروساً خصوصية على يد مدرّسين ذوي خبرة والتمايز الواضح بين المدارس الإعدادية إذ إنه في الوقت الذي يشكو بعض المدارس من نقص حاد في كوادرها التدريسية الأخرى وخاصة من القرى والأرياف والمدن الصغيرة.

تدريس الطلاب في المرحلة الجامعية:

الوضع الأمثل في المرحلة الدراسية الجامعية أن يكون للقسم سيطرة واستقلالية كاملة على الدراسة لأي فرع من فروع المعرفة، وقد تضع الجامعة حدوداً في ما يتعلق بعدد الطلاب وعدد الساعات الدراسية بعد مناقشتها مع بعض أعضاء هيئة التدريس في القسم. ومن وظائف القسم الذي يدرس فيه الطلاب أن يمد الطلاب بتوجهات تقودهم في حياتهم الأكاديمية تدريساً وبحثاً، إلى جانب طريقة التفكير وذلك من طريق تدريس التخصص الذي ينشده أو أعده للمهنة التي يريدها. وكذلك تفرز الأقسام الطلاب عند تقدّمهم بالامتحانات أو المقابلات أحياناً. وبناءً على هذا تقرّر إضافات لكي يجتازها الطالب من شروط القبول. إن سياسة قبول الطلاب واجتيازهم تعد مهمة وتختلف طبقاً لاختلافات متعددة، فقد يقبل لقسم معين مجموعة كبيرة من الطلاب لأسباب معينة، وقد يكون هناك قسم آخر يختار بطريقة أكثر دقة. إن كل هيكل يشمل الدارس علاقة فريدة مع هيكل المعرفة في فرع التخصص ومع زملائه وأساتذته. (مجلة اتحاد الجامعات العربية ندوة القبول).

اختيار الطلاب الدراسات العليا وتنميتهم:

إن عملية اختيار طلاب الدراسات العليا وتنميتهم تعد في غاية الأهمية لأن هؤلاء يستقدمون فروع المعرفة إلى مستويات أكثر تقدماً، ولأن معظمهم يصبحون باحثين في المستقبل وأعضاء هيئة التدريس؛ لأن الاهتمام بطلاب الدراسات العليا وتنميتهم هو الاهتمام بهؤلاء الذين سيسهمون في تحقيق أهداف الجامعة في المستقبل. ويذكر محمد عزت عبدالموجود إن تطوير الدراسات العليا هو مفتاح تطوير التعليم العالي بصفة عامة وذلك للعلاقة الوثيقة بين الدراسات العليا وإعداد هيئات البحث والتدريس؛ وان وظيفة الدراسات العليا يمكن أن تكون من عنصرين:

1 ـ مساعدة الطلاب على اكتساب الكفاءة في موضوعاتهم والقدرة على الممارسة والاشتراك في المستوى العالي من التدريس والبحث إلى جانب تنمية قدراتهم لعمل مبدع وأصيل. إن الأصالة والإبداع يعدان جزءاً من وظيفة الطالب وقدرته ومهارته ونوعية عقله.

2 ـ وتختار الأقسام وتنمّي بالتعليم والتدريب، ومن الممكن القول إنها تصنعهم وتعطيهم لسادات ومراكز، ومن هنا تؤثر في الحياة الأكاديمية والفكرية وفرصتهم في تبوؤ مكانة معينة.

ما هي الأدوار التي يجب أن يقوم بها الطالب العلمي في مؤسسات التعليم العالي؟ وماأهمية الدراسة وأهدافها؟

تنطلق أهمية الأقسام العلمية من أنها وحدات أساسية في تحقيق أهداف مؤسسات التعليم العالي، من تدريس وبحث وخدمة مجتمع من هذا الدور حيث يتطلّب مؤهلات معينة وسمات شخصية وعلماً وخبرة من دراسة الأنشطة العلمية. إن هذه الدراسة تتناول عنصراً مهماً للحياة الأكاديمية والإدارية والتي تكمن بين عضو هيئة التدريس والعمر في الكليات والمعاهد ألا وهي الأقسام العلمية. ومن المهم دور الطلاب في مؤسسات التعليم العالي. (ابراهيم عصمت، 1988).

1 ـ تناول تحليل وظائف الأقسام العلمية وأدوارها المختلفة للخروج بما

تفرضه من واجبات على رئيس القسم أن يؤديها.

2 ـ تعريف الأنشطة والأدوار المختلفة التي يجب أن يقوم بها رئيس القسم العلمي، حيث تؤدي الأقسام العلمية دورها وتحقق أهدافها من طلبات وواجبات، ودور رئيس القسم العلمي التشديد على أهمية دور الدراسة والخبرة والتدريب لسمات الشخصية والقدرات العلمية.

إعداد المعلم والارتقاء بخطط التعليم:

يعد المعلم أحد الأطراف الأساسية في العملية التربوية والعامل في تحديد مخرجاتها. وأن التعليم هو ركيزة بناء البشر وهم القائمون والمستفيدون في عمليات التنمية. لذا فإن موقع المعلم ودوره يؤثران إلى حد بعيد في صياغة الواقع والمستقبل. وإن المرحلة الراهنة التي يعيشها وطننا العربي تملي على المعلم أن يضطلع بمهمات جسام لمواجهة التحديات والأخطار المصيرية التي تجابه الأمة العربية من قبل الإمبريالية والصهيونية والحركات العنصرية والشعوبية المشبوهة بل كل قوى الشر والظلم، خاصة وان دور المعلم في عصرنا أصبح دوراً مميزاً ومتعدد الأبعاد والجوانب. فهو إلى جانب كونه دوراً تربوياً وتعليمياً وقيادياً فهو دور سياسي واجتماعي وهو دور متميز يتصل بعملية الممارسات الوطنية والقومية المرغوبة والمطلوبة في هذه المرحلة. لقد سعت القوى الوطنية على مر العصور إلى تعزيز قدرة المجتمع وإلى تفجير طاقات الفرد وإلى تحقيق جملة من المنجزات والمكاسب العظيمة التي تتضمن الحياة الكريمة لأبناء أمتنا وإلى تهيئة أفضل الظروف الممكنة إلى تحقيق مستقبل زاخر بالعطاء والأمل المشرق لأجيالنا الصاعدة وإلى أبناء القاعدة الصلبة التي تستند إليها أقطار الوطن العربي في تقدمها وتطورها، وكان المعلمون رسل الخير ونبع التفاؤل للمستقبل عبروا بصدق عن أصالة هذه الأمة وعمقها الحضاري. (عبد اللطيف 1998).

لقد أبرزت المرحلة الراهنة معطيات كبيرة وعظيمة لعزة الأمة وهي تتصدى لقوى الشر والظلم التي تعمل على أن تحول بين الأمة وانبعاثها القومي الحضاري الجديد، الأمر الذي يلقي على كاهل المعلمين أدواراً كبيرة

تتطلب منهم استعداداً عالياً وتاماً لأن يأخذوا أدوارهم بصورة مباشرة وأن يعكسوا معطياتهم على مجمل النظام التربوي وعلى العملية التربوية. (عبد اللطيف عبد الحميد/ ندوة اتحاد المعلمين العرب، بغداد، 1998 «المسؤولية القومية للمعلم العربي»).

واستناداً لما تقدّم فإن الباحث يشعر بأن مهنة التعليم مهنة مقدّسة لها جذورها العميقة والأصيلة في تراثنا العربي الإسلامي ولها ضوابط وقواعد في اختيار من يزاولها. وعلى سبيل المثال ذكر الغزالي في رسالة «أيها الولد» مفهومه للتربية، فقال: «معنى التربية يشبه الفلاح الذي يقلع الشوك وتخرج النباتات الأجنبية والغربية من بين الزرع لتحسين نباته ويكمل ريعه». ورأى أيضاً ضرورة مراعاة ما بين الصبية من فروق، وأشار إلى أنه لا يؤخذ الغلمان جميعاً بطريقة واحدة ولا يعاملون المعاملة نفسها بل يجب أن يختلف علاجهم باختلاف أمزجتهم وطبعائهم وأسنانهم وبيئاتهم. ويرى جون ديون الذي يعدّ من علماء التربية المعاصرين «أن التربية هي الحياة نفسها وليست مجرد إعداد للحياة وأنها عملية نمو وعملية تعلم وعملية بناء وتجديد مستمرين للخبرة وعملية اجتماعية»، أي أن التربية عنده تعني التفاعل المستمر بين الإنسان والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيه والتنشئة التربوية هنا تهدف إلى تشكيل أفراد في مجتمع معين بحيث يكتبون الاتجاهات والأيديولوجيات التي تسود النظام الاجتماعي وتوجهه.

والأدهى من ذلك أن التربية اليوم لم تعد مجرد تعريف، بل صارت قضية حيوية أساسية تشغل بال المجتمعات البشرية على أوسع نطاق، حيث أصبحت الإدارة الأساسية التي تلجأ إليها المجتمعات المعاصرة لبناء الإنسان الذي تتطلع إلى بنائه وإعداده الذي يخوض معركة التغيير والتطور والتنمية والتجديد والمحافظة بين الأصالة والمعاصرة.

ورغم ما حظي موضوع التربية من الرعاية والعناية والاهتمام والمعالجة من طريق الجامعة العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم من طريق وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية. وتوصلت الاستراتيجية إلى تأطير مفهوم التربية العربية بشكل واضح ودقيق. ووصفت التربية بأنها عملية

إنسانية سلوكية اجتماعية حضارية تتألف في جوهرها من التعليم القائم أصلاً على الجهود الذاتية للمعلم، المتجلية في تشكيل سلوكه، المؤدية إلى تطوير شخصيته وبالتالي مساهمته في تقدّم مجتمعه وتمكينه من المساهمة في بناء الحضارة الإنسانية. فإن تحويل هذا المفهوم وهذا التصوّر إلى حقيقة واقعة يقع في معظمه على جهد المعلم المربي المؤهل على قيادة الجيل، كما أنه يتجاوز قدرة المدرسة ونطاقها إلى نطاق المجتمع بمؤسساته المختلفة وعناصر التربية المقصودة وغير المقصودة المباشرة وغير المباشرة. ويتوقف هذا التفاعل المدروس بين هذه المؤسسات إلى إيجاد الشخصية المتكاملة التي يمكن الاعتماد عليها في بناء مجتمع الغد، وعلى نظرة المعلم التي تنظر إلى التربية العربية نظرة تتجاوز كونها وسيلة لاكتساب المعرفة داخل أسوار المدرسة، بل النظر إليها على أنها العملية الثقافية الحضارية التي تتفق مع إمكانات الفرد الغريب وتنمو طول الحياة داخل المدرسة أو الكلية، أو خارجها.

وفي مجال تحديد أساسيات المهنة وطبيعتها ولكونها مهنة المهن وأم المهن انطلاقاً من أن المهنة في مفهومها العلمي أعمق من الحرفة لأنها تعتمد على مبادىء وأساسيات وذات طبيعة أخلاقية وممارسات منظمة فقد حدد الباحث مستنداً لما يجمع عليه العلماء في التربية أحد عشر شرطاً تميّز مهنة التعليم وتجعلها في مقدمة المهن الراقية من حيث أنها تتطلّب قدراً كبيراً من الذكاء وتحمّل المسؤولية والاستعانة بنظريات العلم والمعرفة التخصصية، وأنها تحتاج إلى إعداد مسبق وتدريب مستمر أثناء الخدمة، وتمنح ضمانات للعاملين فيها ويرتبط أفرادها بأخلاقيات مهنية وأن أصحابها يسعون إلى تحسين مستواهم العلمي والتدريبي من طريق الدورات والبرامج التدريبية.

أما في مجال إعداد المعلم في كليات التربية فعلى الرغم من تباين الآراء في النسب المحددة لأسس إعداد المعلم في جوانبها الأربعة، ألا وهي:

1 ـ الإعداد العلمي والأكاديمي المتخصص.

2 ـ الإعداد الثقافي والفكري (الوطني والقومي).

3 ـ الإعداد التدريسي والمهني.

4 ـ الإعداد العلمي أو التطبيقي، (المشاهدة والتطبيق).

إن وضعها في الاعتبار والالتزام بها في مناهج كليات التربية والمعلمين يعد أمراً مهماً مع العناية بإعطاء نصيب وافر في نسبة التأهيل التربوي وأسس إعداد المعلم تربوياً ومهنياً مع ضرورة الموازنة بين الأسس الأربعة في النسب المتخصصة ضمن برامج الإعداد. وقد توصّل البحث إلى اعتبارات عدة يجب أن توضع في الحسبان في هذا الجانب.

أما في حقل المواصفات الأساسية للمعلم الناجح والفعّال وانعكاسها على عمليتي إعداده وتدريبه فقد حدد الباحث (26) معياراً في هذا الجانب توصّل إليها من خلال استخلاص الأفكار والنظريات التي حددها المتخصصون في هذا المجال ينبغي أن تتجه مؤسسات الإعداد في مناهجها لاكتساب المعلم الجديد هذه المواصفات.

وعرض البحث في نهاية الخلاصة الجهود الذي بذلت في دول العالم والمنظمات الدولية والعربية لتحديد أخلاقيات مهنة التعليم لتكون دستوراً يلتزم به العاملون فيها ثم توصّل إلى تحديد ثمانية معالم ومعوقات أساسية للدستور الأخلاقي المقترح لمهنة التعليم.

أسس في تشجيع الطلبة على الإقبال نحو التعليم العالي:

لا بد من وضع استراتيجية تربوية شاملة تعيد النظر في نظام التعليم القائم ومناهجه وتعتمد خطة عمل لتشجيع إقبال الطلبة على التعليم العالي لإعداد الكوادر المؤهلة في مختلف مراحل التعليم. فمطلوب من الجامعة أن تعلّم طلابها أسلوب تحديث النظام وطرائق التعليم المستمرة أو طرائق التفكير والبحث العلمي لغرض التنمية لكي يساهموا بفعالية أكبر. ولهذا فإن تهيئة وتوفير المستلزمات للإقبال على هذا التعليم من تنفيذ الاعتبارات الموضوعية هو من شأنه أن يزيد من الإقبال عليه ولا بد من الاهتمام بعدة اعتبارات منها.

1 ـ خلق التفاعل بين الأستاذ والطالب:

إن مثل هذا التفاعل يتخذ من الفكر ويخلق من التفاهم والإبداع ويساعد على تحقيق الاتصال السليم غير الرسمي.

إن تحقيق تحديث وتطوير التدريس والبحث سيكون له دور مؤكد في الخلق التدريجي للكادر الجيد والمنشود والذي يكتسب خدماته من الحقيقة والمعرفة العلمية بمشكلات الواقع الراهن وينخرط في الاهتمام بمشاريع العلم الجماعي وحل المشكلات العلمية ويساعد هذا الخلق المتفاعل على تشجيع التحصيل الذاتي للطلبة، ويخلق الإنجاز الفردي ضمن إطار الجماعة.

2 ـ تنمية الدوافع الذاتية:

إن إنجاز الحلول للمشكلات العملية تخلق لديهم الرغبة بالانخراط في التعليم العالي من خلال وضع خطة طموحة تنمي لدى الطلبة الحوافز الذاتية للتطوير والإنتاج، وتقضي بإجراء تغيرات ملموسة خلال فترة ليست طويلة في الهيكلية الطالبية بغية تحقيق الهدف. يتوجب معرفة الظروف السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية لمجتمع الطالب والاهتمام بتسهيل تلك المقومات وتوفير العمل لدى الطلبة كأعضاء في فريق عمل متنافس، وتحقيق التكامل بين الفهم النظري العميق للعلوم التكنولوجية والمعرفة التطبيقية العملية لها.

المناهج وتطويرها:

إن فحص وتدقيق وإعادة النظر في كثير من المناهج الجامعية الجديدة يعطينا الحق في أن رفض الكثير منها وحذف الشوائب العالقة بها لتقادم الزمن عليها، وبالتالي لم تعد تواكب العصر في كثير من مفرداتها ولم تعد بعض المناهج تصلح لتطوير المهارات والاستعاضة عنها بتحقيق أساس متين من العلوم الأساسية المتعلقة بحقول تخصصاتهم. وذلك عن طريق طرح خطة بديلة عن السابقة كبرنامج عمل جديد لاستحداث المناهج الدراسية بحسب الأهمية. ويمكن أن يحصل هذا التطور في المناهج كل ست سنوات أو كل

مرحلة دراسية ومراجعتها لإضافة ما استجد من العلوم والنظريات الحديثة وبما يواكب عصر تطوّر المعلومات الحديثة.

البحث العلمي المشترك:

إن تحقيق التقدّم التكنولوجي يتم بتحقيق التقدّم العلمي والبحث العلمي المستمر، لأن التقدّم التكنولوجي يتم نتيجة للبحث العلمي فكلاهما في واقع الحال يأخذ من الآخر.

إن المعلومات الأساسية التي تحد من انتشار البحث العلمي في القطاع الصناعي وفي مجتمعاتنا العربية خاصة هي مقومات نفسية وفكرية وسلوكية في المقام الأول. فقد الثقة في القدرات الذاتية وعدم الثقة في إخلاص نيات الآخرين وعدم الثقة في المستقبل عقبات عدة يجب علاجها. خلق التعاون المشترك للبحث العلمي بين الأساتذة من جهة وبين الأساتذة والطلبة من جهة أخرى وبين جامعة وأخرى سواء أكان في الدولة الواحدة أو بين أكثر من دولة ودمج الأبحاث الجامعية الصناعية التنموية وما يتوافر لديها من معلومات أكاديمية بجهود التطور التكنولوجي المستمر يخلق فعالية كبيرة للطلاب ضمن كلياتهم ويعطي مكانة علمية مرموقة.

الفرق الشاسع بين الكليات والمعاهد في المناهج والمقررات في الكليات والمعاهد العليا من خلال كونها الأساس تزويد الجيل الجامعي بالمهارات وتنمية قدراتهم بما يتماشى والتقدّم السريع في العالم وفي مختلف التخصصات وذلك لازدياد متطلبات التقدّم الاجتماعي والاقتصادي، من جهة. وأهمية تأهيل الأعداد الهائلة من الموارد البشرية وحسن استثمارها من طريق التعليم وبما يتلاءم وخصائص التنمية في البلدان النامية لأن التوافق ما بين المناهج والمقررات في الكليات والمعاهد وبين إعداد وتأهيل الطلبة للمهارات وتنمية قدراتهم بما يساهم في عملية التنمية الشاملة ولها دور كبير في إعداد النشء وتوجيههم وتمكينهم من القيام بمهماتهم الوظيفية حيث إن التأهيل يستهدف نمو وزيادة الكفاءة البشرية عن طريق استثمار طاقات الأفراد الإنتاجية. ولأن التربية عملية استثمارية لها مورد يساهم في عملية التنمية

الشاملة ولها دور التأهيل وتنمية قدرات الطلبة، وفي ضوء مطالب هذه التنمية كان لا بد من أن تهتم المؤسسات التعليمية والواضعة لخطط التنمية بعيدة المدى بالمناهج والمقررات الدراسية ومحتويات الكتاب والنشاطات المصاحبة في الكليات والمعاهد لما له من أهمية في تسريع التنمية.

إن العصر الحديث يشهد قفزة كبيرة في تطور المناهج والمقررات في العالم أجمع، وقد أصبح إعداد وتطوير القدرات البشرية يتماشى مع ما تضعه الجامعة والمعاهد العليا من برامج تؤكد فيها على أسبقية حداثة العلم في كافة فروعه العلمية والإنسانية مترابطة مع مستويات مراحل التعليم الأساسي والثانوي والتعليم كما هو موجود في بعض أقطار الوطن العربي.

إن الجامعات بجميع كلياتها يمكن أن تلعب دوراً مهماً في إعداد الأفراد لممارسة دورهم في تنمية مجتمعهم في كل المجالات نظراً لدورها البارز الذي تؤدي بالنسبة لعملية البناء والتغيير الجارية وبما يتلاءم ووضع المقررات والمناهج وشموليتها في التأهيل العلمي والإنساني والتربوي وتنمية قدرات الطلبة ومهاراتهم وبما يخدم ويطور المجتمع الجماهيري متمشية مع أحدث العلوم والمهارات والأساليب في تزويد الجيل الجديد بالقدرات والمهارات الأساسية لذلك التخصص.

ولكن الذي نراه لا يكاد يفقد بريقه العلمي العلمي ومحتواه في التأهيل والتنمية في بعض الفروع، وذلك لأسباب كثيرة تكاد تكون كل فقرة منها مشكلة بحاجة إلى دراسة ميدانية وهي:

1 - عدم الترابط بين الواقع والمنهج والمحتوى للكتاب وما بين الأستاذ والطالب.

2 - عدم وجود مناهج ومقررات لبعض المواد وترك تحديد ذلك لعضو هيئة التدريس وبحسب ما يرغب وما يشاء دون التقيد بالمسافات العامة للتخطيط.

3 - انقطاع الصلة بين التعليم الثانوي والتعليم العالي بالنسبة للطالب الجامعي وقد يكون مرجع ذلك إلى التخطيط غير السليم لمناهج بعض

الكليات والمعاهد لفقد مرجعية التخطيط.

4 ـ عدم الأهلية السليمة والكاملة لبعض أعضاء هيئة التدريس في موضوعات التخصص وفي أساليب التعليم وفي وضعهم مهارات التدريس.

5 ـ دعم المناهج والمقررات التي انقضى عليها أكثر من خمسة عشر عاماً ولا تزال تدرس في الكليات والمعاهد.

6 ـ بعد الجانب العلمي الصرف عن الجانب التطبيقي الفعلي.

7 ـ التغيير الدائم في أعضاء هيئة التدريس الجامعي سنوياً.

الواقع والمعطيات:

مما لا شك فيه بأن عدم التوافق ما بين وضع المناهج والمقررات واستقرارها لفترة معينة وبين شمول هذه المقررات على المهارات اللازمة، وتنمية قدرات الطلبة تعتبر مشكلة.

إن واقع الكليات الإنسانية على الخصوص، والكليات العلمية على العموم هو واقع مرير، في ما يتعلق بوضع المناهج والمقررات ابتداءً من السنة الثانية صعوداً إلى سنة التخرّج؛ حيث يقوم كل أستاذ بوضع مقررات المادة التي يقوم بتدريسها وفق ما يراه هو وليس بحسب ما هو معمول به من تخطيط تنموي هادف بحسب ما ذكرنا في بداية البحث على ان هذه المشكلة تزداد حدة عندما نعلم ان بعض المقررات تكاد تكون عديمة الفائدة وذلك:

1 ـ لضعف فاعليتها التنموية.

2 ـ بسبب طبيعتها العلمية والأكاديمية الصرفة وعدم قدرة الطلبة على هضمها مما يؤدي إلى عدم الانتفاع منها.

3 ـ سطحية معالجات الموضوعات أو المقررات بسبب مهمشية القضايا التي نتصدى لها بسبب عدم ارتباطها بالتنمية الشاملة.

4 ـ عفوية وضع المقررات من جانب أعضاء هيئة التدريس الذين هم أقل

خبرة في الإعداد الأكاديمي دون النظر إلى أهمية التحسين والتطوير والتجديد لجعله قوة فعّالة في التغيير المطلوب، إن ما يزيد هذه المشكلة حدة هو إعداد برامج التعليم الثانوي في ما يتعلّق بالمناهج والمقررات التي تؤهل الطالب للتعليم الجامعي ولوجود انقطاع في التواصل الحثيث في ميدان المنهج المقرر النظري وتطبيقاته العلمية حيث نرى ان بعض خريجي الثانويات العامة يدخل الجامعة من دون أن يطبّق أي مفردة علمية في الأقسام العلمية خاصة وبعضهم لم يعرف طريقه إلى المختبر. فعندما يأتي إلى الكلية العملية سوف يرى فاصلاً كبيراً ما بين مناهج الثانوية والكلية على الرغم من وضع سنة أولى عامة في الأقسام العلمية في الكليات التي استخدمت سنة 1999، وهي خطوة متقدمة نوعاً ما في حين هي في حد ذاتها معوقة للتنمية وتستهلك مالاً كثيراً من موازنة التعليم لأن مثل هذا الواقع لا يوجد في الجامعات المتقدمة في العالم، لهذا يتوجب أن يقوم المخططون في المجالات كلها وضع المقررات والمناهج والتنسيق ما بين مناهج التعليم ومناهج ومقررات التعليم العالي.

5 ـ ومن خلال خبرتي في لجنة تنسيق ووضع المناهج والمقررات ما بين كليات ومعاهد المعلمين العالية الأقسام، التربية وعلم النفس في الجامعات العراقية، وجدنا أن أحسن حالة في تقديم برامج التعليم والتعليم المعرفي والتطبيق هو التواصل التدريجي في وضع المقررات والمناهج وفق ما توصلت إليه العلوم في الفروع الأخرى ابتداءً من مرحلة استحداثها ونشأتها صعوداً إلى تطورها وحداثتها. على أن يكون التنسيق مع لجنة مشتركة من خبراء التربية والتعليم والاختصاصيين من أجل الوصول إلى المنهج الأفضل والمفردة المتقدة.

إعداد عضو هيئة التدريس:

يرى كثير من الباحثين أن إعداد عضو هيئة التدريس الجامعي هو العنصر الأول والأساسي في تنشئة الأجيال الصحيحة في البناء الفكري والمعرفي

والعلمي والتطبيقي ولهذا فقد تم فتح مراكز تدريب في وزارات التعليم العالي والتربية مثلاً في العراق وكذلك مراكز التدريس الحديثة واستحداث الطرق للتعليم الجامعي لتطوير أعضاء هيئة التدريس، وقد وُضع برنامج لكل عضو هيئة تدريس أن يدخل هذا المركز كل أربع سنوات لاكتساب خبرة جديدة في ما توصل إليه العلم الحديث في التدريس وإيصال المعلومة السليمة والاطلاع على برامج تنمية الشباب في الجامعات وفقاً لأحدث ما توصلت إليه البحوث والنظريات وفق التطور الحاصل في التنمية البشرية في البلاد.

إن واقع عضو هيئة التدريس الجامعي في الكليات والمعاهد مرير وينعكس ذلك على إعداد الطالب الجامعي ولا يتطابق وعناصر التنمية البشرية والتنمية الشاملة ولهذا يتوجب العمل على:

1 ـ تأهيل أعضاء هيئة التدريس للعمل في القطاعات التعليمية المختلفة وعلى كل المستويات.

2 ـ تزويدهم بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم الأساسية للعمل المطلوب.

3 ـ إعداد العناصر التدريسية وتطويرهم علمياً وذلك بتزويدهم بالمعلومات الأساسية والمتقدمة في حقل الاختصاص والتركيز على العلوم الطبيعية والنظرية والتقنية الحديثة.

4 ـ ربط الإعداد والتأهيل بالواقع البشري المعاش وبحسب احتياجات المجتمع وتكيف الاقتصاد مع التربية والتعليم العالي.

5 ـ تطابق خطة التنمية الشاملة مع خطة الإعداد في التعليم العالي وتكاملها لمصلحة التنمية البشرية للخريجين من أعضاء هيئة التدريس ومن أفراد المجتمع. إن مراجعة بسيطة في واقع المناهج والمقررات في الكليات الإنسانية والعلمية نلاحظ أن معظم مقرراتها قد مضى. راجعنا برامج ومناهج ومقررات الأمم المتقدمة فوجدنا أن كل دورة في التخرّج مدتها أربع سنوات ثم تتغير، لأن العلم في تطور شامل ولذلك لا بأس من إعادة النظر في المناهج القديمة. إن هذا عمل علمي يخدم

المجتمع ويخدم مسار التنمية الاقتصادية. إن تحديث المعلومات وتمكين الطالب من تنمية ذاته ومعلوماته بأحدث ما توصّل إليه العلم واكتسابه القدرة للحصول على هذه المعلومات الحديثة لكي يتعامل معها في الإنتاج، وبالتالي تصبح ذات قيمة عالية إنتاجية وظيفية، ولهذا يصبح الإسهم في تطوير المناهج والمقررات فاعلاً من الفرد والمجتمع من جهة، ومن المخططين من جهة أخرى. إن الباحث الذي يتعمّق في بعض مناهج العلوم الصرفة يرى أن الجانب التطبيقي والتنموي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية يكاد يكون مفصولاً عما يدرسه الطالب وما يجب أن يكون الجانب الابتكاري، والتحديد طبقاً للواقع الاجتماعي وبحسب احتياجات عناصر التنمية البشرية أو القومية والتي يجب أن تتصدى لمشكلات التنمية وتهتم بحلولها ومستقبلها.

التجديد والتطوير:

في ضوء الأهداف المقررة والامكانات وموارد التنمية البشرية والطبيعية والمادية المتوافرة بالاستعانة بالخبراء والمتخصصين والمطلعين على أحدث المعارف والمعلومات والأفكار من المتخصصين بذات العلاقة وفي ضوء تحديد الأطر البشرية المؤهلة وإعطاء الأولوية في التطبيق الفعلي الخاص باحتياجات المجتمع المحلي يتطلّب السير الحثيث في خطط التنمية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والجماهيرية والاجتماعية والثقافية الحضارية، ولغرض الإسهم في ذلك يتطلّب:

1 ـ التجديد التربوي والتطوير في مناهج الإعداد والتدريب وتحسين أساليب وطرق التدريس.

2 ـ تحسين النوعية وليس فقط ولكن بالنوعية في التعليم وذلك من أجل رفع التعليم وتحسين الأداء والإنجاز للتعلم والتعليم.

3 ـ إجراء دراسات ووضع استراتيجيات لازمة لتكوين المنظومة المنهجية المتمثلة بخلق الإنتاج التقني وذلك لغرض المساهمة في التقويم

المستمر في كفاءة مخرجات التعليم.

4 ـ إعطاء التعليم الجامعي الأهمية المطلوبة والعمل على تأكيد وربط التدريب بدرجة عالية كالمناهج والمقررات النظرية.

5 ـ إن استراتيجية التخطيط بعيد المدى في ميدان التعليم العالي والتربية هو الأسلوب العلمي السليم في تخطيط المناهج وتحديث محتوياتها وتتابعها وأولوياتها وتطبيقاتها وتقنياتها وترابطها هو الأساس الذي يتفق عليه معظم علماء التنمية البشرية والحضارية والذي يجب أن يرتبط بخطط التنمية القومية.

إن التطور والتجديد في التعليم الجامعي في الجماهيرية العربية الليبية والتي مبادئها إسمهم المجتمع الجماهيرية في التطوير وله الأولوية في الإسمهم في صنع القرارات، لهذا يرى الباحث أن ربط سياسة التكامل بين مؤسسات التعليم الثانوي والمتوسط وبين العقل التطبيقي في التدريب يخدم مسيرة التنمية الاقتصادية والبشرية ضروري جداً ومن سبل رفع مستوى التعليم الجامعي.

تمثيل بناء النموذج السليم لتقويم المناهج الدراسية والمقررات في الكليات والمعاهد للرفع من مستواها هو الذي يجب أن يكون مترابطاً، بمجموعة من العلاقات المنطقية التي قد تكون في صورة كمية أو كيفية وتجمعها الملامح الرئيسية للواقع (2091) الليبي الذي نهتم به وهو تمثيل وصفي لما يمكن أن يكون عليه جمع بيانات المنهج وتحليلها وتفسيرها للحكم على صلاحية منهجيته التربوية ويقدم العمليات والمظاهر المحدقة بصيغ مرئية تسهل في العادة درجة تعقيدها وتركيبها وبالتالي يقرب إدراك علاقتها المتبادلة الجزئية والكلية (2 ص 60).

إن من الواجب تطوير التقويم وطرقه ووسائله وأدائه وتطبيقاته العلمية والعملية على أن يتضمن:

1 ـ أهداف المقررات والمواد الدراسية ومفرداتها.

2 ـ محتوى هذه المناهج أو المقررات أو الكتب الدراسية.

3 ـ التجارب والتطبيقات والنشاطات والفعاليات المكملة للمنهج

والمصاحبة له وتقويمها سنوياً أن احتواء المنهج على المعرفة العلمية والإنسانية بخلق شعور بالرضى والإنتاج الذاتي لدى الطلبة ويمكنهم من الاستفادة من الأبحاث والدراسات واستثمار المنهج، للإمكانات المتاحة في البيئة والفرص التعليمية المتوافرة بما يتماشى ومتغيرات الحياة المختلفة.

في ضوء ما تقدّم في هذه الدراسة يرى الباحث:

إن التخطيط لوضع المناهج والمقررات الدراسية في الكليات في ميدان التأهيل للمهارات والمعارف وتنمية القدرات في الكليات لا يتطابق مع ما يوضع له، وذلك لجملة أسباب، منها:

إن الأسلوب الفردي والذي يمثّل في عضو هيئة التدريس الذي يعطي منهجاً لسنة دراسية واحدة ويذهب ليأتي آخر ويضع منهجاً آخر يختلف عنه لا ينتج في مفهوم التنمية البشرية والاقتصادية أي شيء وذلك لعدم الانسجام مع مواقع التنمية والخطط القومية وبالتالي لا تصبح هناك فائدة من هذا التعلم كما ذكرنا آنفاً لهذا يقترح الباحث أن تكون:

1 - المشاركة الجماعية في التخطيط للمناهج والمقررات على مستوى التخصص الواحد في القسم والمستوى وأن يكون علاج هذه المشكلة من خلال مؤتمر سنوي يعقد على مستوى الجماهيرية لكل الأقسام والكليات المشابهة وتقديم إدارات بحثية مقترحة ومناقشة هذه المناهج والمقررات ضمن حضور جماعي للمتخصصين في المناهج في العلوم المختلفة. وقد ثبت علمياً كما يرى أوزبورن (osborn) ان الأسلوب الفردي لا يتمكّن من معالجة المشكلة ولكن الفرد في الأسلوب الجامعي يستطيع أن ينتج أفكاراً حيثما يعمل مع جماعة ضعف ما ينتجه حيثما يعمل وحده (Osborn op 220)(3).

2 - إن تغيير المناهج والمقررات ومحتويات المقررات كل سنة وبحسب تغيير عضو هيئة التدريس لا يعطي استقراراً علمياً لبرامج الإعداد المتخصص من جهة ويربك عملية التنمية البشرية من جهة أخرى ولهذا نرى ضرورة أن وضع المسؤولية في تخطيط المناهج وتحديد المقررات

ومحتوياتها يقع أولاً على التخطيط الجماعي للمتخصصين أولاً من أجل تمكين الفرد وتنمية ذاته من جهة وإعداده للإسهام بالتنمية البشرية والاقتصادية والتكيف في العصر الحاضر لمتطلبات التقنية الحديثة (4).

3 ـ إعادة النظر في الأقسام العلمية والإنسانية في الجامعات وربطها بعملية التنمية القومية وبما يخدم اقتصاد البلد.

4 ـ ربط التعليم الثانوي والتعليم العالي باستراتيجية موحدة هادفة ومنسجمة مع الخطط القومية لمواصفات تقنية عالية يشترك في وصفها الباحثين والمتخصصين في ذلك الموضوع.

5 ـ ربط الأقسام العلمية والإنسانية في الكليات والمعاهد بالاحتياجات الأساسية للتنمية وتحسين الكفاءة المحلية والتخطيط للتعليم العالي والتعليم الأساسي والثانوي.

6 ـ تشجيع الابتكارات التربوية في ميدان الطلبة الجامعيين وتأهيل المتفوقين منهم واحتضان الخبرات العالية والقدرات المميزة ورعايتهم، والعمل على توسيع المشاركة الجماهيرية في مناقشة سبل التعلّم والإعداد والتدريب في ما يتلاءم وخطط التنمية الشاملة وتوسيع قاعدة الإسهام الشعبي في التعليم العالي والتقني لكي يتحمّل المواطن جزءاً من مسؤولية تطوير التعليم وتوسيع المشاركة العلمية الشعبية في خلق الأطر الفنية التدريسية المؤهلة وتدريبها وإعدادها لأجل خلق الأفضلية في الإبداع التعليمي نحو الأحسن.

7 ـ إنشاء هيئة من كل الاختصاصات للاجتماع سنوياً لمناقشة التعليم في جوانبه المختلفة:

ـ التعليم الابتدائي: مناهجه ـ تطويره ـ بناياته ـ تجهيزاته ـ نشاطاته.

ـ التعليم الإعدادي: مناهجه ـ مختبراته ـ البيئة ـ النشاطات الترويحية ـ ميادين تخصصاته ـ بحسب خطة التنمية وإعداده.

- التعليم الثانوي : تخصصاته - مناهجه - أعداده - سلبياته.

إحداثيات التغيير: تقدمه - ربطه بعجلة التخطيط التنموي للتعليم العالي من حيث:

1 - كلياته وأقسامه ومدى الحاجة إليها.

2 - المناهج والمقررات ولأحدث الثغر الحاصلة عليها.

3 - التخصصات وعلاقتها بالتنمية.

4 - اقتراح وضع استراتيجية منهجية علمية إنسانية تقوم بتطوير المناهج كل أربع سنوات ويشمل التغيير كل محتويات التخصصات المحدثة وكل ما توصّل إليه العلم الحديث ضمن التخصصات المختلفة.

5 - الجانب التطبيقي التقني ومدى الاستعداد لتوفير مستلزماته.

لا بد من أن تضع في اختتام هذه الدراسة عن التعليم الجامعي في الكليات خاصة في ما يتعلق بتحليل وضعها وسبل العلاج وفرص تحقيق تجمع السبل لتطوير التعليم الجامعي بصياغة أسس للتطوير متضمنة مجالات أساسية في بناء التعليم وفي شكل علمي ومدروس، وتقويم ذلك البناء الذي أضعه أمامكم كونه يمثّل طموحات وآفاق التغيير في بناء المنهج والمقرر وتقويمها.

الطموحات والآفاق في التغيير في بناء المناهج والمقررات في التعليم الجامعي:

لو اطلعنا على بعض نماذج التقويم الذي يهتم بمجالات محتوى المناهج والمقررات والنشاطات الجامعية لوجدنا البعد الشاسع بين ما هو موجود في مقررات ومحتواها وبين مدى ما تحققه من أهداف وما تكسبه من مهارات مهنية. أدناه مقترح تقويم المناهج عن الأهداف التربوية التي يجب أن تتضمنها المناهج والمواد الدراسية ومحتواها. مقترح نموذج وضع المناهج والنشاطات والفعاليات المصاحبة كمقترح لنموذج أولي لوضع المناهج والمقررات في الكليات والمعاهد العليا في مجال الأهداف التربوية.

1 - قدرة الأهداف على إطلاق طاقات الفرد العقلية والوجدانية والمهارات

وإعداد الطالب لمهنة أو عمل وتلبيتها لروح التطور العلمي والتقني من خلال العمل الجماعي وغرس القيم والاتجاهات المطلوبة.

2 ـ تنمية الأهداف إلى أنحاء سلوكية لها قدرة على التحقيق بالتنمية الشخصية وتلبية حاجات الطالب والمجتمع وإسهامات تهيئة الطالب لمواقف الحياة، وبناء الإنسان الحديث.

مجال المواد الدراسية ومفرداتها:

1 ـ قدرة المواد الدراسية ومفرداتها وانسجامها مع الأهداف التربوية ومراحلها وتجسيدها لأهداف المواد الدراسية وتدرّجها في كل صف وارتباطها بالتقدّم ومراعاتها لمبادىء التعلّم.

2 ـ واقعية المواد الدراسية ومفرداتها وترجيحها إلى خبرات ونشاطات تعليمية لدفع الطالب إلى الابتكار والإبداع وتوفّر سلامتها العلمية ومراعاتها للظروف الفردية بين الطلبة وشمولها الجوانب العلمية وتكامل مفرداتها النظرية.

مجال الكتب الدراسية:

1 ـ ضرورة احتواء الكتب على التوضيح وارتباطها بالبيئة الطبيعية والاجتماعية للطالب ومراعاتها للظروف الفردية وخلوها من الحشو والتكرار، ومناسبة للساعات المخصصة لها.

2 ـ توفّر المحتوى على الأصالة والقيم وشمولها أهداف المادة وسلامة اللغة وتفادي الأسئلة المتضمنة وتنوعها.

3 ـ توافر التسلسل المنطقي في المحتوى للأفكار والمعلومات وقدرتها على تنمية المهارة العقلية والعملية وغرس الاتجاهات المرغوبة في الطلبة.

مجال النشاطات والفعاليات المصاحبة للمنهج:

1 ـ تسهم في النشاطات والفعاليات المصاحبة في دفع الطلبة لتحقيق

أهداف المادة وتنمية التفكير الإبداعي والخيال العلمي وتسهم في إقامة العلاقات الإنسانية وتوافرها على التشويق والجذب في الفعاليات، وتأكيدها على النشاط الجماعي. وعليه يتوجب إجراء المزيد من الدراسة على المناهج والمقررات ضمن مجالات التقويم الصحيح للمناهج والمقررات المتمثلة في محتوى الكتب الدراسية أهداف المواد الدراسية ومقرراتها وشموليتها الأهداف التربوية العامة وبحسب المراحل ووفرتها على تمثيل النشاطات والفعاليات المصاحبة لها. على أن هذه المناهج والمفردات في الكلية لا بد من أن تكون متكاملة وذات شمولية في المواد الدراسية في كل مرحلة من المراحل السابقة واللاحقة بحيث تشكّل وحدة متناسقة وربط منهج مواد التخصص الدراسي مع مواد التخصصات من خلال الاتصال والتنسيق والتخطيط الشمولي مع المؤسسات التربوية والثقافية والعلمية المختلفة والإعداد العلمي للتدريس وتنمية مهارتهم وتوفير مستلزمات النشاط الطالبي المختلفة وتطبيق أساليب تدريس متقدمة تتفق مع قدرات الطلبة.

تحسين التعليم العالي وإصلاحه ومفاصله:

1 ـ تذليل صعوبات التسجيل ـ والتكليف ـ والمشكلات الأكاديمية.

لقد أخذت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عن القبول والتسجيل في الجامعات بالدول العربية على عاتقها من خلال مؤتمراتها السنوية ومنذ نشأتها عام 1976 دراسة ملامح نظام الساعات المعتمدة بسلبياته وإيجابياته ووصف عناصره وعملياته ومناقشة تجارب الجامعات العربية في تطبيقه. لقد صاحب هذا النشاط اهتمام الدارسين والباحثين بدراسة المشكلات والصعوبات التي تنتج عن تطبيق هذا النظام بشكل عام (الموافق 1985)، والمشكلات الخاصة ببعض عناصره وعملياته الجزئية كالإرشاد الأكاديمي (صواته 1983، الحسن 1984) رباعي 1984، جرادات 1984، عكاشة 1988 كذلك التسجيل والسحب والإضافة (عودة 1988). وأثّر ذلك كله على تكيّف الطالب الأكاديمي والاجتماعي في أثناء دراسته الجامعية. إلى عدم

قدرة الطالب على التكيّف الأكاديمي والاجتماعي والنفسي يؤثر إلى حد بعيد في مستوى أدائه وتحصيله الأكاديمي، ويزيد من اهتمام تؤثر بينه وبين زملائه وأهله ومدرّسيه، كما يزيد من توقعه للفشل وعدم رضائه عن ذاته (الريحاني وحمدي 1984)، ومبادرة الجامعة لدراسة جميع المشكلات التي تؤدي إلى عدم التكيف الأكاديمي وغير الأكاديمي والعمل على حلها، أمران في غاية الأهمية على صعيد نجاح الجامعة والكلية في أداء مهمتها بكفاية وفعالية، حيث إن دراسة 1982 (Standford and Taylor) أشارت إلى أن نسبة تسرّب الطلبة في بعض الجامعات قد تصل إلى 60 في المئة بسبب عدم قدرتهم على التكيف في هذه الجامعات. فالطلبة يتوقّعون من جامعاتهم الاهتمام بهم، ورعايتهم ومساعدتهم في التكيف وحل المشكلات التي تفترض سلبهم. هذه التوقعات تؤثر على سلوكهم الأكاديمي خصوصاً والجامعي عموماً (Bairdy 1987). فإما أن يكون دور الجامعة مسهلاً ومشجعاً لطلبتها أو معيقاً ومحبطاً لتطلعاتهم. إنها تتفق في الأهداف التي دعتها لتبني هذا النظام والمتمثلة في مراعاة النظام للفروق الفردية بين الطلبة والاهتمام بقدراتهم وميولهم وإعطائهم حرية الاختيار وتحمّل المسؤولية في تنفيذ خططهم الدراسية، وتوفير جو مادي واجتماعي ونفسي يساعدهم على التكيّف الأكاديمي ويحثّهم على التنافس والإبداع ومساعدتهم على التقدّم نحو التخرّج بسرعة وبسهولة (العمري 1984). هذا الإطار أوصت به المنظمة العربية للتعليم للمسؤولين عن القبول والتسجيل في الجامعات بالدول العربية في مؤتمرها الثالث عام 1980 بأن تكون تجارب الجامعات في معالجة أوضاع الطلبة ومساعدتهم على الانخراط في التعليم العالي الذي يتوافق وميولهم وقدراتهم. ومن المعروف أن نسبة لا بأس بها من طلبة الجامعات يواجهون صعوبات أكاديمية يتدنى بسببها وبسبب عدم وجود أستاذ أكاديمي جامعي واعتمادهم على أنفسهم أو على زملائهم في الإرشاد، وان هناك صعوبات في الخطة الدراسية وعدم التسلسل في تنفيذها، وحمل عبء دراسي أكبر من قدراتهم، وصعوبة التكيّف في الحياة الجامعية، في حين يمكن تسهيل ذلك للطلاب وتلافي أسباب ذلك بوجود أستاذ أكاديمي فعّال واعتباره جزءاً من واجب عضو هيئة التدريس، وتعريف المرشد إلى دوره

وتدريبه على إتقانه ورغم ذلك بإنشاء مراكز إرشاد نفسي واجتماعي ومهني. كذلك في مجال أوصت أعضاء هيئة التدريس يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن عدم فعالية التدريس في بعض المحاضرات وتشدّد بعض أعضاء هيئة التدريس في وضع العلامات وعدم اهتمامهم بشؤون الطلبة ذوي التحصيل المتدني هي من بين الأسباب الداعية لوضعهم تحت الإرشاد والتوجه الأكاديمي. وأن ذلك له مبرراته في غياب التواصل بين الطلبة ومدرسيهم خارج قاعات التدريس وفي غياب نظام لتنظيم فعالية التدريس وعدم تجانس معايير تقويم الطلبة عند المدرّسين. وذلك مما يعوق القدرة الأكاديمية للطلاّب. ويعتقد الطلبة آنذاك بأن صعوبة الامتحانات في بعض المواد، وصعوبة الدراسة جعل بعض التخصص وأن عدم رغبة الطلاب في دراسة تخصصه كانت معيقة لتحصيلهم الأكاديمي وفي هذا اعتراف ضمني يعيق قدراتهم الأكاديمية للدراسة الجامعية في مجال تخصصهم رغم أن الطلبة المنذرين لم يعترفوا بهذا الضعف بشكل صريح عندما اعتبروا أن الضعف الأكاديمي وعلاقة امتحان الدراسة الثانوية للمواد المتعلقة بتخصصهم.

إن سبب ذلك يعود إلى عدم إتقان التعلم. ففي إطار مفهوم إتقان التعليم (Mastery Learning) وضع كل من كارول (1963) (Carol) وبلوم 1971 Bloom نموذجين تعليميين يهدفان إلى رفع مستوى التحصيل عند الطلبة ومراعاة الفروق الفردية. فالغالبية العظمى إذاً أتيحت لهم الفرصة، بدرجات متفاوتة من الوقت والجهد والتحفيز وتقديم التغذية، وفي الاتجاه نفسه أجرى أبو زينة (1989) دراسة تجريبية على أثر استراتيجية تفاضلية في تدريس الرياضيات في المرحلة الإعدادية في الأردن، خلصت إلى أن الطلبة ضعيفي التحصيل تمكّنوا من تحسين تحصيلهم بنسبة 30 في المئة نتيجة لحصص إضافية ودروس تقوية تلقوها، إضافة إلى أن صعوبة انتقال الطلبة إلى الجامعة من محل سكناهم البعيدة وكذلك صعوبات الانتقال من قسم آخر يرغبونه.

.إن العمل على وضع تعليمات واضحة ومستقرة وتسهيل عملية الانتقال من قسم إلى آخر داخل الكلية الواحدة وخارجها من شأنه إعطاء المرونة في نظام الساعات المتعمدة.

ضرورة التعليم من أجل الإتقان لزيادة الإقبال على التعليم العالي:

إن استراتيجية التعليم من أجل الإتقان (Strateg Blooms Mastery Learning) والتي جاء بها (بلوم Bloom 1967) وموادها. إنه اقتراح في ظل الظروف التعليمية ملائمة (توزيع عادي للطلبة بحسب قدراتهم وحصولهم على تعليم ملائم من حيث نوعيته والأمن المتاح لاكتسابه فإن جميع الطلبة يستطيعون أن يتقنوا ما يتعلمونه. إن هذه الفكرة ليست جديدة وإنما لو تصفّحنا القرآن الكريم لوجدنا آيات كثيرة تدلّ على أهمية الإتقان. وجاء في الحديث الشريف للرسول محمد (ص) أنه (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه). وفي سورة الأحقاف آية 30 ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيّع أجر من أحسن عملاً﴾

وعلى الرغم من أن أكثر العلماء أكّدوا على أهمية التعليم الاتقاني من أجل التأكيد على الجهود المتصلة والمستمرة في تطوير أساليب التعليم والتعلّم وتحسينها. لكن على الرغم من ذلك فإن استراتيجية التعلم من أجل الإتقان اختفت بسرعة ولعل السبب في ذلك يرجع في المقام الأول إلى قصور التكنولوجيا المطلوبة في دعم استراتيجية ناجحة (Block) وقد عادت فكرة التعلم من أجل الإتقان إلى الظهور في أواخر الخمسينات والستينات عندما قدم (Skinner) (1954) فكرة التعليم المبرمج. وهي تقسيم الفكرة المعقدة إلى أقسام صغيرة كي يتم إتقانه، وكانت بذلك خطوة أولية على طريق إتقان التعلّم. وقد قدّم كارول نموذجاً Carols model كان ذا أثر عظيم وقوي في بناء استراتيجية علوم التعلم من أجل الإتقان ويمكن وضع الصيغة الرقمية التي نستخلصها من القانون وهي درجة التعلم = الوقت الفعلي الذي استغرقه الطالب: الوقت المطلوب.

ومنذ أوائل السبعينات أخذ معظم الدول العمل بأسلوب التعلّم الإتقاني لما له من نتائج إيجابية، وأيّد ذلك كل من (Goodlad) و(Suppes) و(burrenner) و(Slaser) و(Airasian). ويدخل هذا التعلّم ضمن التعلّم في المجال الإدراكي المعرفي للتعلّم. إن التعلّم الإتقاني يهدف إلى الإتقان لغرض إيصال الطلبة إلى مستوى عال من الكفاءة العلمية بأساليب تختلف عن التعلّم

الصفي التقليدي (Bloom 1976).

إن استخدام استراتيجيات تعلّم الإتقان ذو أثر إيجابي فعّال في تحسين أداء الطلبة.

إن التعليم العالي يؤدي ثلاث وظائف رئيسية هو التعليم والتربية والبحث عن الحقيقة لإغناء المعرفة وخدمة المجتمع وتزويده بالعناصر البشرية المدرّبة والمثقفة التي يحتاج إليها، وبالإسهام في شتى وسائل تطوّره الأخرى. وبإيجاز تعليم وبحث وخدمة عامة (زريق 1968) يضيف (Kaysen) أن الارتقاء بالتعليم وفتح أبواب الجامعات يعطي دوراً كبيراً ويفسح أمامه وظائف أخرى منها خلق المعرفة الجديدة وتطبيقها المعرفة في المشكلات التي تواجه المجتمع إلى جانب تمكّن الشباب والكبار من التخصص في فرع من فروع المعرفة (Kaysen) أما (Ladd 1975) يحدد وظائف التعليم العالي في تشجيع انخراط الطلاب للجامعات لكي ينهلوا التعليم والابتكار لخدمة المجتمع. إن تشجيع الطالب للإقبال على التعليم العالي هو مساعدة مجتمعهم في تحقيق تقدمه الاقتصادي والسياسي والثقافي كما يراها (Heard) كونها تتصل مباشرة بأهداف الحياة الإنسانية ويصحّ الهدف المشترك للتعليم العالي وهو خلق واستثارة أنواع التعليم التي توسّع وتقوّي الأمل في الفرد والتي تساعد على بناء المجتمع الذي يحيط به ويثير كبرياءه ويتحكّم في عواطفه.

إن العائد المباشر للتعليم العالي في التغييرات التي تصيب الفرد وتصيب الأفكار وهذه التغيرات قد تكون ذات طابع محافظ أو ذات أبعاد عميقة ولكنها في كلتا الحالتين تترك أثراً مباشراً في التنظيمات والمؤسسات والقيم والاتجاهات الاجتماعية (Bowen 1973)

إذاً من الصعب تتبع التأثيرات الديناميكية للتعليم العالي في المدى الطويل إلا أنه يصعب علينا أيضاً أن نتجاهل وجودها (Oe.c.d. 1973). إن البحث عن أساليب تحقيق الكفاية الإنتاجية العالية للنظم الاقتصادية، وتظهر حالياً العلاقة بين التعليم العالي والاقتصاد وبوضوح وبشكل مباشر في المجتمعات المتقدمة من خلال تدريب القوى العاملة والمهنية، ومن خلال نشاطات البحث العلمي في العلوم التطبيقية حيث أصبح التعليم العالي في

تنمية اقتصاد المجتمع من خلال تزويد المجتمع بالكثير من الخبرات والمهارات الفنية والإدارية لدفع عمليات التنمية وتنشيطها والقيام بالبحوث والدراسات التي تستهدف إيجاد الحلول لمختلف المشكلات التي تقف في سبيل النمو الاقتصادي والاجتماعي وترسيخ النظم والقيم والمعايير والاتجاهات اللازمة لتشجيع التقدّم (العيسوي 1984) ولهذا أصبح التعليم العالي محور المجتمع العصري، وأصبح إعداد المتعلمين تعليماً عالياً هو المقياس الرئيسي لتقدّم المجتمع اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وعسكرياً (Drucker). ولعل استمرار الضغوط الاجتماعية والاقتصادية فيما تبقّى من سنوات القرن الحالي وسوف تفرض بدورها طلباً متزايداً على التعليم وإن كان معدّله على أحسن الفروض سيكون أقل من معدل نموه في الماضي. (International Association of Universities 1984) ونظراً لما للتعليم العالي من تكاليف باهظة تتوجّب معها زيادة حصة الموازنة للتعليم العالي فإن استجابة الدولة للطلب المتزايد عليه سوف تعتمد إلى حد كبير على مدى ارتفاع الدخل ومتوسط الإنفاق على التعليم للفرد الواحد.

وما دام الطلب على التعليم العالي يتناسق مع متطلبات الاقتصاد الوطني فإن معدلات القبول سوف ترتفع بارتفاع الدخل حيث يقبل عدد كبير من الشباب على الجامعات والمعاهد العليا على انها وسيلة من وسائل تدريب العقل وتوسيع الأفق قبل الدخول في مهنة ذات مكانة اجتماعية مرموقة تتطلّب التخصص في المعرفة. وهكذا فإنه كلما يرتفع مستوى الدخل ومستوى الإنفاق على التعليم للفرد الواحد نجد نسبة عالية من الشباب ترغب في مواصلة التعليم العالي. ويرى البعض الآخر أن معدلات القبول تعتمد قليلاً على مستوى الدخل ودرجة التقدّم الاقتصادي للدولة، إذ يرى (Schulsky) ن نمو الاقتصاد لأي دولة له تأثير محدد في معدل الالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا، بل إن النمو الاقتصادي خاصة وبما يوجده من فرص عمالة وما يستخدمه من وسائل أوتوماتيكية سوف يضعف تجاه عدد ليس بالقليل من الطلاب والطالبات نحو مواصلة التعليم العالي بل ويشتت طموحهم في الالتحاق بإحدى مؤسساته، إذ يجد الشباب التعليم ظاهرة أقل جاذبية لقضاء

ثلاث أو أربع سنوات من أعمارهم، ومع ذلك يرى بعض خبراء التعليم العالي أن من المشكوك فيه أن يتأثر الشباب بتلك التوقعات. وما دام التعليم العالي ظاهرة تنظيمية، تتغير قيمته وأهميته ومعدلات الالتحاق به مع حدوث النمو الاقتصادي والاجتماعي، وقد لا تخضع معدلات التعليم العالي لتأثير هذه المعدلات سوف تعتمد اعتماداً كبيراً على هذه المتغيرات الاقتصادية عندما تنتقل الدول من مرحلة نمو إلى مرحلة أخرى أكثر تقدّماً من سابقتها. ولو رجعنا إلى جداول الأمم المتحدة واليونيسكو (Unesco) لتأثير العوامل الإحصائية في معدلات تسجيل وقبول الطلاب في التعليم العالي نرى أنه عندما تنتقل مجموعة من الدول من مرحلة إلى أخرى في النمو الاقتصادي يظهر تأثر ارتفاع الدخل، فإن معدلات القبول في التعليم العالي سوف تتأثر بدرجة كبيرة بارتفاع الدخل وبمساهمة التصنيع في الناتج القومي وبدرجة التحضر، وفي حالة الانتقال من المرحلة المتوسطة إلى المرحلة العليا من مراحل النمو يختفي تأثير الطلاب بالكليات والمعاهد العليا، ويظل تأثير مساهمة التصنيع في التأثير القومي على معدلات القبول في التعليم العالي. إن المتغير الاقتصادي في الإنفاق الحكومي على التعليم للفرد الواحد هو الذي لا يظهر في معدلات القبول للطلاب بالتعليم العالي وهو يعزى إلى الفرق في الإنفاق على التعليم العالي عموماً.

إن معدلات قبول الطلاب في التعليم العالي تتحدد بعوامل متعددة بعضها اقتصادي وبعضها الآخر اجتماعي وثقافي وسياسي.

المصادر والمراجع العربية والأجنبية

1 - أبو زيد، أثر الاستراتيجية التفاضلية في تدريس العلوم على تعلّم الطلبة في المرحلة الإعدادية، مجلة أبحاث، البحوث الإنسانية، (مجلد 5)، عدد (1) 1989.

2 - الحسن ـ تامر، النشواني، مشكلات الإرشاد الأكاديمي في جامعة اليرموك، الساعات المعتمدة، المركز العربي للبحوث في التعليم العالي، دمشق، 1984.

3 - الجليل، فتحي وآخرون، ظاهرة تغيير الاختصاص في جامعة اليرموك، دوافعها وانعكاساتها، أبحاث اليرموك، العلوم الإنسانية، (مجلد 2)، عدد (2)، 1989.

4 ـ ربيز اميل، أساليب الامتحانات، مجلة على الطريق، المنظمة العربية للمسؤولين عن القبول والتسجيل في الجامعات للدول العربية،عدد 3، 1998.

5 ـ العيسوي عبدالرحمن، تطور التعليم الجامعي، بيروت، دار النهضة العربية، 1984.

6 ـ الجريتلي، علي، التاريخ الاقتصادي للثورة 1960 ـ 1962، القاهرة، دار المعارف، مصر، 1973.

7 ـ الأطراقجي، محمد علي ـ الوسائل التطبيقية في الطرق الإحصائية، بيروت، دار الطليعة ـ 1980، ص 314.

8 ـ جون دميسكون ـ العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمة، اليونيسكو، باريس، سلسلة عالم المعرفة، الكويت 122 ـ 198.

9 ـ جرادات، ضرار، الخطط الدراسية والإرشاد الأكاديمي في نظام الساعات المعتمدة والإرشاد الأكاديمي في التعليم العالي/ دمشق ،1984.

10 ـ عبدالله، إسماعيل صبري، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976.

11 ـ عادل، عوض، أسس التقويم وتطوير هيكلية التعليم العالي في الجامعات العربية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عمان، الأردن، عدد 23، 1988.

12 ـ أحمد عكاشة، مشكلات التسجيل في الجامعات الأردنية من وجهة نظر الطلبة، رسالة ماجستير غير منشورة، 1988.

13 ـ عودة، أحمد وآخرون، أسباب ظاهرة السحب والإضافة في الساعات المعتمدة، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد (23)، 1988.

14 ـ العمري، خالد، الإرشاد الأكاديمي، مركز التعليم العالي للبحوث، دمشق، 1984.

15 ـ زريق، قسطنطين، الجامعة ومستقبل الفكر العربي في الجامعة الأميركية، 1968، ص 174.

16 ـ صواتة، علي، مشكلات طلبة جامعة اليرموك وحاجاتهم الإرشادية/ رسالة ماجستير غير منشورة، 1983.

17 ـ المؤمن، حسني، دراسة تقويمية لبعض مشكلات الساعات المعتمدة في التعليم الجامعي في الولايات المتحدة، الأردن، دراسة مقارنة رسالة دكتوراه غير منشورة/ جامعة عين شمس، 1985.

18 ـ العلم والتكنولوجيا والمجتمع، مجلة اتحاد المهندسين العرب، لجنة التعليم الهندسي، عدد (2)، 1985.

19 ـ العبيدي، محمد جاسم، علم النفس التجريبي،مطبعة دار الثقافة للنشر، الأردن، عمان . 2003

20 ـ مورغات كليفورد وجيمس ديزن، فن الدراسة، ترجمة فواد جميل، منشورات مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1964.

21 ـ بريز، علم النفس والتربية، ترجمة أحمد زكي، مكتبة الانجلو المصرية، ج (2)، 1954.

22 ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وحدة البحوث ـ تقويم البرامج التربوية في الوطن العربي وإعداد المركز العربي للبحوث التربوية لدول العالم العربي.

23 ـ مجلة اتحاد الجامعات العربية، ندوة القبول في التعليم العالي، سوريا . 1991

24 ـ مصطفى حداد، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، دمشق، سوريا . 1990

25 - Bowen H.R Investment in Learning, the Individual and Social Value of American Higher Education. San Francisco, Jossery Press Publishers 1978.

26 - Druker P.F. the Educational revolution in a H. Halsry et al. op. cit. p. 15.
Heard, a, the Consequences of Knowing Educational Record, Spring 1974, 27.

28 - Halsey, A. H. changing functions of universities, in a H. halsey et al (eds) education economy and society, New York the free press 1965.

29 - International assoction of univerence report of the sixth general conference Moscow 19 - 25 August 1975, iua publication (1976) kaysen, c, the higer learning: the university.

30 - The university and public Princetion university press. 1969.

31 - Ladd, A. And lipset, S. U. the pivided academy: profesors and politics New York Mcgraw Hill 1975 pp. 10.

32 - O. e. c. d indicators of performance in educational system, Paris, 1973, pn 92, 103.

33 - Unesco, staitical year book 1985 Paris, Luesco puplication 1985.

34 - Schelsky. H. technical change and educatioal consequences in A. H. Halsey et al. op. cit. p. 32. 1985.

35 - Wold bank, world development report 1985, new york, Oxford university press. 1985.

36 - Osborn. A F applied imagination N. Y. Charle Scribner sons 1963.

37 - D. Zurilla T. Goldfried, M. R problem solving and behavior modification journal of abnormal pychology 1961 p. 78

38 - Child. G (what happen in history? aplication book, 1957 London.

39 - David Harvery. society, the city and the space, economy of urbaimsm no. 18 - 1972. - 39.

40 - Morris Ginsberg sociolog, London 1953.

41 - Said. M. Ibrhim. urbanization and under urbanism, the case of the Arab world, international journal of Middle east studies vol. 7. 1980.

42 - Harlesses Benson. the economics of puplic - education. boston Houvghton Mifflin 1961.

43 - Michal, I. D. etal: how universty should change in ilmade in America reganin the productive edge) Mit press - 1990.

المحور الثاني

العوامل الاجتماعية وأثرها
بين التعليم العالي وسوق العمل

العوامل الاجتماعية وأثرها على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل

إعداد

د. محمد عياد الغزال

تعتبر العلاقة بين التعليم وسوق العمل من أهم المشكلات الخطيرة التي تواجه الدول النامية عموماً والدول العربية والجماهيرية منها على وجه الخصوص وهي مشكلة من المنتظر أن تزداد حدة في المستقبل ما لم تتخذ الإجراءات الكفيلة لمعالجتها.

نعم لقد تعوّدنا أن ننظر إلى إشكالية العلاقة بين التعليم وسوق العمل من منظور خاطىء فقد نظرنا إليها على أنها مشكلة اقتصادية بحتة ونظرنا إليها على أنها مشكلة تعليمية بحتة، ولم نهتم كثيراً بأنها مشكلة اجتماعية أيضاً.

بل لم نهتم أساساً بآثار العوامل الاجتماعية التي تؤثر في صناعة التعليم وسوق العمل وما هي النتائج المترتبة على ذلك.

ولمدة غير قصيرة شاع بيننا النظر إلى التعليم على أنه علاج سحري لكل مشكلاتنا ولم نفطن إلى أن التعليم ذاته قد تحوّل إلى مشكلة وأن علاقته بسوق العمل في كثير من الأحيان تكاد تكون معدومة وأن المحاولات لعلاج هذه المشكلة كانت محاولات جزئية وقاصرة ومتأخرة إلى أن وصلنا إلى الوضع الراهن بكل ما فيه من محاذير وأخطار.

إن العوامل المؤثرة في علاقة التعليم بسوق العمل عوامل مختلفة ومتعددة وهي تختلف من بلد إلى بلد كما أن أثرها يختلف تبعاً لكل من الجانبين الكمي والكيفي لتطوّر التربية والتعليم في ذلك البلد، (1، 16).

فحتى فترة قريبة كان طلاب الجامعة من أحسن الفئات حظاً بالنسبة لفرص العمل المتاحة أمامهم والقطاع الرسمي للدولة على وجه الخصوص ولم تشملهم أزمة سوق العمل من قريب أو من بعيد بل كان في حكم القانون أن يحصل خريجو التعليم العالي على الحق في التقدّم إلى التعيين وذلك ضمن سياسة التوظيف المضمون من جانب الدولة لأصحاب المؤهلات المتوسطة والعليا. بل جرت العادة أن تقوم أمانة القوى العاملة وأمانة الخدمة المدنية بالإعلان عن فرص التقدّم للتعيين العام.

إلا أن اللافت للنظر أن هذه الصورة تغيّرت تماماً حيث لم تعد هناك وظائف شاغرة في معظم القطاعات تقريباً، ولم تعد هناك مهارات نادرة إلا في حدود ضيقة وتظهر في الأفق الآن إشارات واضحة على تزايد إشكالية العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل وهي ظاهرة لم تكن موجودة في السابق وتستحق التوقّف عندها لمحاولة التعرّف على التفسير المناسب لها ومعرفة العوامل التي جعلت التعليم العالي يتقهقر عن أداء دوره في إعداد الخريجين لحياة العمل وجعلت سوق العمل ذاتها تضيق عن استقبال الخريجين، (2، 199).

وعلى الرغم من صعوبة التوصّل إلى تعميمات دقيقة حول هذه الظاهرة لعدم توفر البيانات المطلوبة إلا أن الشواهد المتاحة تشير إلى تفاقم هذه المشكلة مما يشير إلى أن البطالة بين الخريجين تشكل ظاهرة مرضية وخطيرة بكل ما تحمله هذه المشكلة من أبعاد اجتماعية على الفرد والمجتمع ومع هذا فإن هذه الظاهرة تختلف في طبيعتها وحجمها وأشكالها من مجتمع إلى آخر.

إن الانفصال المذكور بين التعليم العالي وسوق العمل قد خلق وضعاً خاصاً يجعل موضوع مواءمة قطاع التعليم لمتطلبات سوق العمل محوراً أساسياً للجدل، (3، 1).

وإذا كانت الشواهد تكشف عن وجود ظاهرة البطالة بين خريجي التعليم العالي فهذا يعني الانفصال الواضح للعلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل، وأن السؤال الذي يطرح نفسه الآن: ما هي العوامل الاجتماعية والثقافية لهذه الإشكالية وكيف يسهم التعليم العالي وسوق العمل في حدوثها؟

وللإجابة عن هذا السؤال، يشير الباحثون إلى أهم العوامل الاجتماعية والثقافية المؤثرة في علاقة التعليم العالي بسوق العمل كما يلي:

العامل الأول: ازدياد فتوة السكان، وهي فتوة آخذة في التزايد مع التقدّم في الرعاية الصحية ومكافحة الأمراض بحيث تزداد نسبة عدد السكان الذين هم دون سن العشرين على 50 في المئة في بعض الأقطار ومنها الجماهيرية وهو أمر له أثره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي أيضاً ظاهرة في حاجة إلى جهود استثنائية في ميدان التعليم مما يسبب في تراجع إمكاناته مستقبلاً.

العامل الثاني: عامل الهجرة الداخلية الواسعة من الريف إلى المدينة مما جعل البلاد تعاني في شكل متزايد من مشكلات التوسّع الحضاري السريع وهو ما أثّر بصورة مباشرة على تطوّر التربية والتعليم من خلال تزايد عدد الطلاب في المدينة عنها في الريف وعجز الإدارة التربوية والتعليمية في المدن عن تلبية احتياجات هذا التزايد في التعليم العام والتعليم العالي. هذا بالإضافة إلى المشكلات النفسية والأخلاقية والتربوية والاجتماعية التي ألقت على التعليم بصورة عامة والتعليم العالي على وجه الخصوص أعباء ومهمات جديدة.

العامل الثالث: الهجرة الخارجية، هجرة المتعلمين وأصحاب الكفاءات إلى بعض البلدان العربية والأجنبية مما يزيد من مضاعفة هذه الأزمة وهو الأمر الذي يحرم التربية والتعليم العالي من عدد كبير من المؤهلين في المجالات المختلفة كما يحرم البلاد من الكفاءات العلمية والفنية العليا على وجه الخصوص، بخاصة وأن هذه الهجرة لا تقابلها هجرة عكسية إلى داخل البلاد لتعويض هذا النقص المستمر.

العامل الرابع: والمتمثل في تغيير التركيبة الاجتماعية للمجتمع وبخاصة في الريف ومن أهم مظاهرها ترك المزارعين لأراضيهم والتحاقهم بالعمل في مجالات أخرى، مما زاد الطلب على التعليم العام والتعليم العالي لدى أبناء الريف عموماً وسائر التركيبات الاجتماعية، التي كانت محرومة منه بسبب أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، بحيث أضافت هذه الظاهرة أيضاً أعباء

جديدة أدت إلى تزايد الطلب على التعليم العام والتعليم العالي ووضعهما أمام مهمات جديدة تستلزم إحداث تغييرات جذرية في محتوى التعليم ومناهجه.

العامل الخامس: تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي الجامعي، حيث يحتل التعليم في الجامعة وكلياتها المختلفة مكانة خاصة من حيث تزايد الطلب الاجتماعي عليه من كل الفئات، حتى أن الناس يفضلون لأبنائهم الالتحاق بالمرحلة الثانوية، حتى تتاح لهم فرصة الالتحاق بالتعليم الجامعي، (5، 480 ـ 482).

وعلى الرغم من التوسّع الملحوظ في مؤسسات التعليم العالي إلا أن إقبال الناس على الجامعات تجاوز بنسبة كبيرة الأماكن المتاحة لهم في الجامعات، كما كانت الرغبة ملحة من أولياء الأمور لضرورة التحاق أبنائهم بالدراسة الجامعية مما يفرض مزيداً من الضغط الاجتماعي لزيادة الفرص المتاحة من المقاعد الجامعية.

وعلى سبيل المثال فقد كان عدد الجامعات منذ قيام ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1969 عبارة عن جامعة واحدة وهي الجامعة الليبية لتصبح عام 1973 جامعتين وهما جامعة طرابلس وجامعة بنغازي اللتان أصبحتا جامعة الفاتح وجامعة قار يونس، وتضمان 19 كلية متخصصة. ومنذ عام 1986 أعيد النظر في الجامعات الليبية على أساس مفهوم الجامعات المتخصصة، لتصبح في ليبيا إحدى عشرة جامعة متخصصة وليصبح العدد العام 1991 ـ 1992 نحو 13 جامعة موزّعة في جميع أنحاء الجماهيرية وتضم 78 كلية متخصصة و438 قسماً، بالإضافة إلى المعاهد العليا التي وصل عددها إلى 59 معهداً بحسب إحصائية عام 1995 ـ 1996، (6، 11).

وشهدت البلاد نهضة تعليمية ملحوظة من حيث إنشاء الجامعات والكليات والأقسام الجديدة ومع ذلك فهناك تدفّق كبير في أعداد الطلاب على الجامعات ومعاهد التعليم العالي وزيادتهم على المعدل المخطط لقبوله مما اضطر الجامعات لقبول المزيد من الطلاب تحت ضغط الطلب الاجتماعي المتزايد.

كما تم العمل بنظام الانتساب الذي منح فرصاً جديدة للراغبين في التعليم الجامعي وخاصة كليات الآداب والتربية والقانون والاقتصاد والعلوم السياسية، كما أصبحت معاهد التعليم العالي تمنح الدرجة العلمية نفسها التي تمنحها الجامعة.

هذا بالإضافة إلى الجامعة المفتوحة التي أتاحت الفرصة للمزيد من الراغبين في الدراسة الجامعية.

العامل السادس: الاتجاهات الاجتماعية السائدة، إن تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم بالصورة التي أشرنا إليها قبل قليل لم يحدث من فراغ بل كان محصلة لبعض الاتجاهات الاجتماعية الراسخة في أذهان الناس في مختلف الأوساط الاجتماعية ومنها أن اقتناع الناس بالتعليم العالي والجامعي يتيح لأبنائهم فرصة الحصول على عمل مأمون ومرموق. وعلى سبيل المثال فإن صغار المزارعين والمهن الأخرى لا يترددون في التضحية بالغالي والرخيص من أجل إلحاق أبنائهم بالتعليم العالي والجامعي، (7، 65 ـ 57).

العامل السابع: المحاكاة الاجتماعية، ويعني هذا العامل الاجتماعي أن بعض الناس ينظر إلى التعليم الجامعي على أنه مصدر للفخر والتباهي أمام الآخرين، كما أن هذا الاتجاه جعل الأسر تنظر إلى بعضها من هذا المنظور.

هذا بالإضافة إلى أن التعليم العالي ذاته أصبح له الدور الكبير في المكانة الاجتماعية والهيبة والاحترام الذي يحققه الشخص علاوة على أن التعليم أصبح يؤثر في علاقة الفرد بالآخرين.

ويجب ألا يغيب عن الأذهان حقيقة أن الشهادة العلمية هي أمل كل مواطن: حيث أصبحت الشهادة العلمية عبارة عن شهادة اجتماعية يتزوج بها المرء ويتحقق بها وضعه الاجتماعي، كما تفتح أمامه آمالاً كبرى لتحقيق ذاته.

العامل الثامن: تطوّر تقبل الناس للتعليم المهني والفني بعد أن ساد اتجاه نحو عدم احترام العمل اليدوي وتكريس الهيبة والتقدير للوظيفة المكتبية وبعد أن كان الناس يرفضون إلى وقت قريب بعض الأعمال لا سيما الأعمال اليدوية أو الزراعية أو الصناعية، إلا أن هذه المواقف تغيّرت خلال عقود

قريبة من الزمن، وذلك نتيجة لنمو التعليم نفسه ونتيجة للاتصال بالحضارات العلمية والتقنية الحديثة، ونتيجة لإدراك العائد الاقتصادي الوافر للمهن والصناعات مما يساعد على نمو التعليم المهني والتقني وتطوّر وسائله وأساليبه وظهور المعاهد العليا وفروع التخصصات الجديدة في هذا النوع من التعليم.

ومن الواضح أن هناك علاقة سلبية بين التعليم العالي والعمل اليدوي والفني حيث يعمل التعليم العالي الجامعي على عزل أفضل الشباب علمياً وعقلياً وفي أعداد كبيرة خلف المكاتب داخل المصالح والمؤسسات الرسمية في الدولة، (8، 59).

العامل التاسع: ظهور فئة العمال (المنتجين في مجال الصناعة في المدن) وجزء منهم من مهاجري الريف إلى المدينة وذلك نتيجة لانتشار الصناعة في عدد من المدن مما أدى إلى تطوّر الوضع الاقتصادي لهذه الفئة من المنتجين وتزايد وعيها إلى تزايد الطلب على التعليم وإلى تطوير التعليم المهني والفني حتى يصبح أكثر ملاءمة للصناعات الجديدة، (9، 54).

العامل العاشر: تقبل تعليم المرأة وذلك من خلال تقبّل الناس ورغبتهم في التعليم نتيجة لعدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مما أدى إلى تطوّر النظرة الإيجابية لتعليم المرأة، وتزايد أعداد الطالبات في مراحل التعليم المختلفة ومنها التعليم العالي. ومن أسباب هذا التطوّر تحرير المرأة وتحررها من القيود الاجتماعية التي كانت تكبّلها، وإدراك الدور الاجتماعي والاقتصادي الذي يلعبه تعليم الفتاة. هذا بالإضافة إلى تأخر سن الزواج وتناقص دور الأسرة الممتدة تدريجياً والاعتماد على الأسرة النواة وشعور الفتاة بالحاجة إلى الثقافة والتعليم وتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي مع جعلها تثبت وجودها في مختلف ميادين التعليم وعلى رأسها التعليم العالي، (10، 58).

العامل الحادي عشر: التناقص التدريجي لبعض الجماعات الاجتماعية الضاغطة كرجال الدين المتزمتين وأصحاب الحل والعقد في القرية والمدينة مما أدى إلى زوال القسر الاجتماعي التي كانت تمارسه تلك الفئات الاجتماعية، التي كانت تحبس سلوك الفرد في أطر وقوالب لا يستطيعون

تجاوزها خوفاً من غضب وانتقاد المجتمع ونبذه لهم. وكان هذا التناقص بسبب نمو المجتمعات العربية واتصالها بالحضارة الحديثة وانتشار الثقافة نفسها ونمو الإحساس بالفردية، بالإضافة إلى نمو المدن الكبرى، مما دفع بالمزيد من توجه الأجيال الجديدة، ومنها الفتيات إلى التعليم بأنواعه ومنه التعليم العالي، (11، 60).

العامل الثاني عشر: تطوّر القيم الاجتماعية وظهور قيم جديدة وذلك من خلال التطور الذي طرأ على أفكار الناس ومعتقداتهم وقيمهم وكذلك التصوّر الجديد الذي بدأوا يكونونه عن النظام الاجتماعي الأفضل والأمثل، وولادة قيم جديدة ساعدت على نمو التعليم وتطويره كماً وكيفاً. ومن أبرز هذه القيم التي أخذت في الظهور والانتشار القيم الديموقراطية ومعاني العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص والقضاء على الطبقية والارتباط بالتراث القومي والديني، وبين الحضارة العالمية الحديثة ومشاعر الاعتزاز الوطني والقومي، والرغبة في اللحاق بركب التقدّم ومواجهة التخلّف وقيم التحرّر والحرية. وكان انتصار هذه القيم هو أكبر عون على تحقيق التطوّر الكمي والكيفي في مجال التعليم العام والتعليم العالي.

العامل الثالث عشر: عامل عدم قدرة التعليم العام والتعليم العالي على مسايرة التغيير الاجتماعي السريع. فقد مرّ المجتمع العربي عامة والمجتمع الليبي على وجه الخصوص بموجات سريعة من التغيّر الاجتماعي الذي يؤثر في المجتمع من الناحية البنائية والوظيفية بخاصة. وإن هذا التغيير السريع له عاقبة بالغة الخطورة على نظام التعليم الذي أصبح في أمسّ الحاجة إلى إعادة تخطيط كمي وكيفي يتماشى مع النسق السريع الذي يتغيّر به المجتمع، وأن عدم قدرة التعليم على تزويد المجتمع بالكفاءات العالية يعود إلى صعوبة توافقه مع سوق العمل نتيجة للتغيير المفاجىء في بنية القوى العاملة والتغيير في طبيعة المهن، وكذلك التغييرات السريعة التي يفرزها التقدّم العلمي التكنولوجي مما أحدث فجوة من التغيّر في طبيعة التعليم والعمل في العالم المعاصر الأمر الذي يفرض فجوة واضحة بين احتياجات سوق العمل وبين المؤهلات التعليمية للعاملين حيث لم تعد الشهادات والدرجات العلمية مناسبة

في عالم تتغير فيه المهارات تغييراً يفرض إعادة النظر في محتوى التعليم العالي وبالتالي ضرورة توافر المعلومات عن التغييرات التي تحدث في طبيعة المهن وفي سوق العمل والتعرّف إلى المهارات والقدرات الجديدة التي تتطلّبها المهن الجديدة، وهذا لا يتم إلا في ضوء العلاقة السوية بين التعليم وسوق العمل.

العامل الرابع عشر: تدني المستوى العلمي لخريجي التعليم العالي حيث يسود انطباع عام بين أصحاب العمل وبين أجهزة الدولة وأجهزة القوى العاملة بتدني المستوى العلمي لخريجي التعليم العالي والجامعي. ولقد أشارت بعض الدراسات التي أجريت في هذا المجال إلى أن برامج التعليم العالي لا تلبّي احتياجات قطاع الدولة في كثير من التخصصات مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في البرامج الدراسية لتطويرها مع التركيز على الجوانب التطبيقية والزيارات الميدانية للمجالات المهنية المختلفة.

إن مشكلة تدني المستوى العلمي لخريجي التعليم العالي ترجع في جزء منها إلى أن النظام السائد لا يتيح للطالب تحقيق رغبته في الالتحاق بالكلية أو القسم أو التخصص الذي يميل إليه فتكون النتيجة ضعف العلاقة بين اهتمام الطالب ورغبته في تخصص معين وبين الكلية التي يلتحق بها، وذلك لأن جوهر التعليم العالي يعتمد على توزيع الطلاب على الكليات والمعاهد على أساس مجموع درجاتهم في الشهادة الثانوية. ويعاب على هذا النظام أنه لا يساعد على اكتشاف المواهب المبدعة بل إنه يؤدي إلى ضياع الكفاءات العلمية التي تعتبر ثروة قومية كبرى، (12، 104).

ومن العوامل التي أسهمت في تدني مستوى الطالب الجامعي أيضاً أن الجامعات لا تزال تستخدم أساليب تقليدية في التدريس تقوم على حشو أذهان الطلاب بالمعارف والمعلومات الكثيرة من دون أن يكون هناك وعي بضرورة ربط برامج التعليم بالواقع المعيشي. وأن التعليم يركز على الدراسات النظرية ويهمل الدروس التطبيقية بصورة لا تتيح للطالب فرصة اكتساب المهارات الفنية اللازمة للعمل في المجالات الإنتاجية التي يحتاجها سوق العمل. كما يسهم نظام الامتحانات في ترسيخ هذا الوضع حيث إنه نظام لاختبار الذاكرة

والقدرة على الحفظ وليس لاختبار قدرة الطالب على الإدراك والفهم والاستيعاب. كما أن مناهج التعليم وبنيتها وطرقها وأساليب تقديمها مسؤولة عن مرونة تحرّك الخريجين من جهة إلى أخرى وعدم قدرة الطلاب على اكتشاف المهارات الفنية اللازمة للعمل في المجالات الإنتاجية المختلفة الأمر الذي يترتب عليه انفصام العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل، (13، 107).

العامل الخامس عشر: العامل المتعلق بعدم التنسيق والربط بين مؤسسات التعليم العالي وبين أجهزة التوظيف والتوزيع على سوق العمل.

يعتبر التعليم العالي هو المصدر الرئيس الذي يزوّد جميع مؤسسات الدولة الأخرى بالكوادر البشرية اللازمة لمتطلبات التنمية الشاملة في المجتمع وحتى يقوم التعليم العالي بهذا الدور على أحسن وجه فلا يمكن أن يكون بمعزل عن احتياجات المجتمع بل من الضروري أن يتم التنسيق بين مؤسسات ومنظمات وهيئات المجتمع الأخرى، (14، 197).

لكن الواقع يكشف عكس ذلك تماماً حيث لا يوجد تنسيق بين مؤسسات التعليم العالي وبين أجهزة التعيين أو التوظيف العامة والخاصة حيث لا تتوافر الدراسات اللازمة ولا المعلومات المطلوبة لإعداد الخطط لمصلحة القوى العاملة بل إن نسبة كبيرة من أجهزة القوى العاملة بالأمانات والشعبيات تستخدم أسساً تقليدية في خططها وتقدير احتياجاتها من القوى العاملة على أساس التخمين أو التقديرات الشخصية من دون التعرّف إلى الاحتياجات الحقيقية لسوق العمل.

كما لا يوجد تنسيق بين مؤسسات التعليم العالي من جامعات ومعاهد عليا حيث تعاني تلك المؤسسات من ازدواجية في التخصصات وعلى الخصوص التخصصات النظرية، ذلك أن بعض الجامعات تقوم بفتح أقسام وتخصصات مماثلة لما هو موجود في غيرها من الجامعات الأخرى مما يساعد على زيادة الخريجين في تخصصات لا تتلاءم مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل، (15، 60).

من خلال ما سبق ومن خلال استعراضنا للعوامل الاجتماعية المؤثرة

على التعليم العالي وسوق العمل سلباً وإيجاباً يتضح لنا أن التغير الذي يحدث في نظام التعليم يحدث بشكل بطيء بينما التغير الذي يحدث في طبيعة المهن ومتطلبات سوق العمل يحدث بشكل سريع ومتلاحقب ومفاجيء وذلك نتيجة لدخول أدوات التقنية الآلية في مجالات العمل والإنتاج ذلك أن التقنية الآلية مجال سريع التغير كما أن أدوات الإنتاج تتغير بالسرعة نفسها التي تتغير بها التقنية الآلية، أما التعليم العالي فهو قطاع اجتماعي أساسه البشر وقد يستخدم التعليم العالي ذاته أدوات التكنولوجيا والتنمية مما دفع إلى الاعتماد عليها بصورة شبه كلية لإنجاح عملية التنمية وبخاصة في الدول النامية ومنها الوطن العربي، (17، 1 ـ 2).

وتشير بعض الدراسات إلى أن مؤسسات العمل والإنتاج أكثر قدرة من مؤسسات التعليم العالي في استيعاب المستحدثات التكنولوجية، وهذا ناتج من تغيير أو تجديد في النظام التعليمي لا بد من وأن يكون مدروساً دراسة علمية دقيقة ومتأنية حتى لا ينتج عن ذلك أية نتائج سلبية قد تنعكس بصورة خطيرة على الفرد وعلى المجتمع، (40، 18).

وهذا سبب آخر في بطء عمليات التغيير التي تحدث في التعليم العالي وفي تشكيل سياسته وبرامجه وأهدافه وفي صعوبة ربطه بسوق العمل.

ورغم كافة المحاذير والصعوبات التي تعرّضنا إليها قبل قليل فيجب ألا يغيب عن أذهاننا أن تنمية المجتمع والنهوض به لا يمكن تصوّره إلا مصحوباً بالتجديد في مجال التربية والتعليم. فللتنمية متطلبات عديدة تفرضها ضرورة تلبية احتياجات المجتمع واستثمار إمكاناته. كما أن الإنتاج المتقن يتطلّب دوراً بارزاً من التعليم العالي في إعداد الموارد البشرية القادرة على الانخراط في المهن التي يحتاج إليها المجتمع لمواكبة التقدّم العلمي والصناعي التقني في ضوء التغييرات السريعة لطبيعة المهن أو إلى ظهور الحاجة إلى أنواع جديدة منها بصورة مكثّفة، إلا أن مناخه هو الإنسان. وأن التغييرات التي يمكن إحداثها في سلوك الإنسان تحتاج إلى وقت طويل وهو أطول من الوقت الذي تستغرقه التغيرات التي يمكن إحداثها في الأدوات والمعدات الخاصة بالإنتاج، (16، 31).

من هنا تبرز إشكالية أخرى وهي إشكالية تنحصر في الفارق الزمني لإحداث عمليات التغيير في القطاعين: التعليم العالي وسوق العمل. فكلما كبر الفارق الزمني كلما زادت الهوة أو الفراغ بين القطاعين في الاتساع، وهذه الهوة هي في حد ذاتها أحد الأسباب الرئيسة في عمليات الانفصال وعدم الترابط بين قطاع التعليم العالي ومجالات العمل وهو ما نشاهده على المستوى العالمي وعلى المستوى العربي، والجماهيرية من ضمن أقطاره بصورة خاصة.

لقد كان التعليم العالي في السابق يقوم بإعداد القوى العاملة للقطاعات الاقتصادية التي تعتمد على القوى البشرية. أما حديثاً فقد تغير الوضع وأصبح التعليم العالي مطالباً بإعداد قطاعات اقتصادية يتم التركيز فيها على أدوات التقنية الحديثة وهو وضع عالمي حديث جاء بشكل سريع ومفاجىء خلال فترة زمنية قصيرة بحيث كان سبباً في سرعة انتشار المستحدثات التكنولوجية وظهور أهمية استخدامها في الإنتاج مما يتطلّب إعادة تأهيل الكوادر العاملة، فتظهر الحاجة إلى استحداث أنماط جديدة من مؤسسات التعليم العالي، حيث توجد بالفعل في عالم اليوم أنماط مختلفة منها في مجالي التعليم الجامعي والعالي بحيث يراعى كل نمط من الأنماط جانباً من جوانب العملية التعليمية أو أكثر، (19، 26).

وتشير الدراسات المتخصصة في مجال العلوم التربوية إلى ضرورة تطوير وتغيير الأنماط التقليدية في جامعات العالم الثالث، ومنها جامعات الوطن العربي، حيث يمكن الاستفادة من التطورات التي حدثت في بعض الجامعات التقليدية على مستوى العالم، وذلك باختيار البدائل المناسبة التي طرحت في الدول المتقدمة، وفحصها في ضوء الظروف المحلية لاختيار المناسب منها بما يساعد على نمو العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل. ومن هذه البدائل:

الأخذ بفكرة الجامعات التخصصية، بحيث تتحوّل الجامعات التقليدية الكبيرة إلى عدد من الجامعات الصغيرة، فتصبح إحداها جامعة طبية وأخرى هندسية وثالثة زراعية ورابعة للعلوم الإنسانية، وخامسة للعلوم التربوية وقد

أصبح هذا النمط سائداً في جامعات الدول المتقدمة حيث توجد جامعات تكنولوجية في بعض هذه الدول ومنها أستراليا والنمسا وفرنسا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة.

وفي هذا الصدد يمكن النظر إلى النموذج الياباني حول التجديد في جامعة المستقبل الذي يدعو إلى التأمل حيث نلاحظ به جامعات متخصصة ومتنوعة نذكر منها جامعة (أوزاكا) للدراسات الأجنبية وجامعة (أوتاوا) للتجارة وجامعة (طوكيو) للطب وطب الأسنان وجامعة (طوكيو) للتكنولوجيا وجامعة (طوكيو) الوطنية للفنون والموسيقى وجامعة (طوكيو) للمصائد.

والجدير بالإشارة أن جامعة الفاتح مرّت بهذه التجربة في فترة الثمانينات، وقسمت إلى جامعة للعلوم الهندسية وتضم كليات الهندسة العامة وكلية الهندسة النووية والإلكترونية وهندسة النفط والتعدين وجامعة للعلوم الطبية وتضم كلية الطب البشري وطب الأسنان، وهي الآن تحت اسم جامعة الفاتح العظيم للعلوم الطبية وأصبحت تضم كليتي الطب البشري والأسنان وكلية الصيدلة وكلية التقنية الطبية وجامعة العلوم الزراعية وتضم زراعة طرابلس والبيضاء.

أما البديل الثالث فهو الإبقاء على النمط الحالي من حيث الأعداد الكبيرة للطلاب مع إحداث تغيرات جذرية في طرق واستراتيجيات التدريس وبخاصة استخدام التقنيات الحديثة للتدريس ومراكز التعليم. وفي هذا الصدد يمكن الاستفادة من الخبرات المتوافرة في بعض جامعات الولايات المتحدة الأميركية مثل جامعة ميريلاند وجامعة بوسطن وغيرها من الجامعات.

أما البديل الرابع فيتمثّل في إدخال تغييرات في نظم الدراسة بحيث لا تقتصر على الطالب النظامي وإنما تتيح الفرصة للدراسات المسائية والدراسة لبعض الوقت والدراسة من الخارج كما هو متبع في جامعة لندن في بريطانيا وجامعة كيبيك في كندا الذي وصل عدد الدارسين فيها إلى 49840 طالباً، بينما اقتصر عدد الدارسين لكل الوقت 27870 طالباً.

والجدير بالإشارة إلى أن من أهم الأنماط التي لفتت نظر الباحث وهي

تهدف فعلاً إلى زيادة الربط وتقوية العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل وهو الاتجاه نحو تطوير ما يسمى مؤسسات التعليم التعاوني وهذا النمط من التعليم يعني أن العملية التعليمية لم تعد تحدث في المؤسسات التعليمية كالجامعات والكليات أو المعاهد العليا بل إن جزءاً كبيراً منها يحدث في مواقع العمل والإنتاج مما يجعل المؤسسات الإنتاجية تسهم في تحقيق أهداف التعليم وتساهم في كلفته وتزيد من الارتباط بين التعليم العالي وسوق العمل.

واللافت للنظر في هذا النمط الحديث نسبياً هو قيام مؤسسات الإنتاج ذاتها بإنشاء معاهد وكليات خاصة بالتعليم العالي تشرف عليها إشرافاً كاملاً من النواحي المادية والإدارية في الوقت الذي تشارك فيه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الإشراف على النواحي الأكاديمية والفنية. وقد أفاد هذا الاتجاه في توسيع فرص التعليم العالي من أبناء المجتمع. ومن الأمثلة على ذلك في هذا المجال يمكن الإشارة إلى معهد زابود زاتوز (Zabod Zatuz) في جمهورية روسيا، وهو معهد عال تقني داخل المصنع يخدم في الدرجة الأولى عماله وموظفيه ويقبل بحسب احتياجاته واحتياجات المصانع الأخرى.

ويمكن الإشارة إلى التجربة الرائدة والمحدودة في الجماهيرية العظمى في مجال النفط من خلال إشراف مؤسسات وشركات النفط على المعاهد المتوسطة والعليا في منطقتي طرابلس والزاوية ووجود جامعة متخصصة في العلوم النفطية في أحضان مصافي وآبار النفط في المنطقة الشرقية. وقد ساعد مثل هذا النمط التعليمي في تسهيل مشاركة المؤسسات الإنتاجية في عمليات التدريب وإعادة التدريب في مواقع العمل والإنتاج من طريق البرامج القصيرة وتسهيل عمليات التناوب بين قطاعي التعليم العالي ومواقع العمل والإنتاج، بالإضافة إلى الاستفادة من المعلومات التي توفرها وتساهم فيها قطاعات العمل لمصلحة مؤسسات التعليم العالي هذا بالإضافة إلى متابعة الخريجين التي تقوم بها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لتوفّر المعلومات المرتجعة، والتي تكون أساساً في إعادة النظر في المناهج والبرامج الدراسية وإدخال تعديلات عليها كلما طرأت تغييرات في جوهر وطبيعة المهن وفي واقع الطلب على القوة العاملة من المتخصصين لسوق العمل (20، 27).

وفي هذا الشأن أيضاً يشير الباحث إلى تجربة جمهورية مصر العربية في افتتاح كليات التربية النوعية وهي كليات تحت إشراف وزارة التربية والتعليم العالي تحتوي على العديد من الأقسام المتخصصة التي لا تقبل طلاباً إلا بناءً على احتياجات المجتمع لتخصصات معينة وفقاً لإحصائات متوقعة وبناءً على دراسات وأبحاث خاصة بذلك. فقد يقفل قسم من الأقسام باب القبول بعد أخذه العدد الكافي ولا يقبل طلاباً لعدة سنوات في الوقت الذي يفتح فيه قسم تخصص آخر لأخذ احتياجات المجتمع في ذلك التخصص، والجدير بالإشارة أن هذه الكليات موزعة جغرافياً على معظم مناطق البلاد (22، 35).

وأخيراً يمكن القول إن أي محاولة جادة لتقليص الفجوة بين التعليم العالي وسوق العمل يتطلّب اعتماد منهجيات علمية حقيقية يتم من طريقها إحداث تغيير جوهري في سياسات التعليم العالي وأنماطه وأهدافه وبناء هياكله وطرائقه وتقنياته وإعادة النظر في تخصصاته القائمة والإبقاء على المناسب منها وإدخال تخصصات جديدة بحسب أولويات حاجات التنمية الشاملة وإعادة النظر في البعثات الدراسية ونظام الدراسات البشرية المطلوبة لسد الحاجات الاقتصادية والتنموية من العاملين والفنيين والمتخصصين وترجمة هذه الأعداد إلى مقاعد دراسية لتخصصات مختلفة في قاعات الجامعات ومعاهد التعليم العالي (23، 9).

كما لا ننسى الدور الإيجابي الذي يلعبه التوجيه والإرشاد المهني في عمليات الربط بين القطاعين حيث إنه الجهاز الذي يوفّر المعلومات اللازمة حول التغيرات في تركيبة العمل وطبيعة المهنة ومتطلبات سوق العمل على أن يعتمد ذلك على دراسات مسبقة لواقع التعليم العالي وسوق العمل وذلك قبل اتخاذ القرار اللازم في القطاعين المذكورين على أن يعتمد ذلك على ما يلي:

1 - إجراء دراسات مسبقة لواقع التعليم وسوق العمل وذلك قبل اتخاذ القرار اللازم في القطاعين المذكورين.

2 - إنشاء قنوات اتصال قوية ومفتوحة بين مؤسسات التعليم العالي ومواقع العمل وبخاصة مراكز الإنتاج وذلك لخدمة الأهداف المشتركة لكل منهما.

3 - فتح المجال أمام طلاب الجامعات ومعاهد التعليم العالي للتدريب الميداني وفق تخصصاتهم في مواقع العمل المختلفة وخاصة مراكز الإنتاج كجزء من برنامج الدراسة للحصول على الدرجة العلمية.

4 - إتاحة الفرصة للبحوث الجامعية وبحوث التعليم العالي عموماً لأن تأخذ طريقها في التنفيذ وذلك من طريق المشروعات الاستطلاعية فإن ثبت نجاحها اقتصادياً تم تطبيقها على أرض الواقع.

5 - وضع صيغ مناسبة للعمل المشترك بين إدارات التعليم العالي وإدارات العمل والإنتاج بما يحافظ على القيم المعنوية للمجتمع وتوفر لكل فرد إحساسه الخلاّق.

6 - ضرورة التركيز على مؤسسات التعليم العالي وأهمية التخصصات التي تقدّمها والاهتمام بشكلها التنظيمي الذي يحقق أكبر نجاح ممكن في ربطها بالمجتمع، (24، 105). ومن الممكن أن يتم ذلك بالوسائل الآتية:

أ - تكليف كل جامعة أو معهد عال أو كلية أو مركز علمي ببحث مشاكل موقع معين من مواقع الإنتاج ودراسة مشاكله وتقديم الحلول المقترحة لذلك.

ب - التعاون المستقبلي في المجالات التنموية بين الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والقطاعات الإنتاجية المختلفة في شكل خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة الأجل يتم على أساسها تطوير مؤسسات التعليم العالي ومخرجاته لمواكبة الخطط المطروحة.

وأخيراً يؤكد الباحث أنه إذا كان التعليم العالي اليوم بكل المؤسسات التابعة له أضحى ابن المجتمع فإن التعليم العالي في الغد سيصبح ابن الإنسانية كلها وعليه فإن الجامعات الليبية وكلياتها ومعاهدها العليا والدراسات العليا في كل منها على مستوى الماجستير والدكتوراه مدعومة للارتباط العضوي بالخصوصية المحلية والقومية والعالمية بمواقع العمل والإنتاج وتوجيه أنشطتها للالتحام بمسيرة الإنسانية وذلك من خلال نشر المعرفة وتعلّمها وتعميق المعرفة وتنميتها ونشر الإنتاج العلمي وتسويق المعرفة على أوسع نطاق.

المراجع

1 ـ محمد نبيل نوفل، تأملات حول العمالة والتعليم في العالم العربي، ورقة عمل قدّمت لندوة (التعليم والتدريب وسوق العمل) في القاهرة في الفترة 23 ـ 25 يناير 1990.

2 ـ ربيعة خليفة الصرماني، سياسات التعليم والتدريب وسوق العمل في الجماهيرية، مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، العدد الثامن، عدد خاص عن التعليم في الجماهيرية، 2003ف.

3 ـ محمد عياد الغزال، أنماط التعليم العالي، المؤهلة للارتباط بسوق العمل، ورقة عمل مقدّمة إلى ورشة العمل الإقليمية في مجال التعليم العالي 20 ـ 23 سبتمبر 2003. تحت إشراف المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) طرابلس، الجماهيرية العظمى.

4 ـ عبدالله عبدالدايم، التربية في البلاد العربية، حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1976ف.

5 ـ عبدالله عبدالدايم، التخطيط التربوي، أصوله وأساليبه الفنية، وتطبيقاته في البلاد العربية، ط3، دار العلم للملايين، بيروت، 1977ف.

6 ـ محجوب عطية الفاندي، العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي والاحتياجات الفعلية من القوى العاملة في الجماهيرية العظمى، مجلة أبحاث، العدد 4، 2001ف.

7 ـ محمد علي عبدالرزاق إبراهيم، التعليم الجامعي وظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات، جامعة المنيا، رسالة ماجستير غير منشورة، 1994ف.

8 ـ عبدالله عبدالدايم 1976 (مرجع سابق).

9 ـ عبدالله عبدالدايم (المرجع السابق).

10 ـ عبدالله عبدالدايم (المرجع السابق).

11 ـ عبدالله عبدالدايم (المرجع السابق).

12 ـ محجوب عطية الفاندي (مرجع سابق).

13 ـ فتحي الديب، التقويم وبناء الاختبارات في التعليم الجامعي، مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول، العدد الأول، يوليو 1993.

14 ـ ربيعة خليفة الصرماني (مرجع سابق).

15 ـ محمد علي عبدالزراق إبراهيم (مرجع سابق).

16 ـ عبدالله أو بطانة، تقوية الروابط بين التعليم العالي وعالم العمل، مجلة التربية الجديدة، مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية العربية، العدد التاسع والأربعون، السنة السابعة عشر، يناير/ابريل 1995 ف.

17 ـ محمد عياد الغزال (مرجع سابق).

18 ـ عبدالله أبو بطانه (مرجع سابق).

19 ـ عبدالفتاح أحمد جلال، تحديد العملية التعليمية في جامعة المستقبل، مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول، يوليو 1993ف.

20 ـ عبدالفتاح أحمد جلال (المرجع السابق).

21 ـ علي الحوات، التعليم العالي في ليبيا واقع وآفاق، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس، 1996.

22 ـ كوثر منصور، التعليم وسوق العمل، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية لفائدة المسؤولين والباحثين في مجال التعليم العالي وسوق العمل في طرابلس ـ ليبيا في الفترة من 20 ـ 23 سبتمبر، 2003ف.

23 ـ محمد عياد الغزال (مرجع سابق).

24 ـ السيد حسن حسنين، الجامعات العربية بين الواقع والمستقبل، مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول، العدد الأول، يوليو 1993ف.

العوامل الاجتماعية وأثرها على العلاقة
بين التعليم العالي وسوق العمل

إعداد

د. عبدالسلام الطاهر القراد

الملخص:

اشتمل هذا البحث على أربعة مباحث، احتوى المبحث الأول على مشكلة البحث وأهميته، وذلك من خلال تأطير نظري وفي تسلسل زمني يستند إلى الإحصائات والنسب المئوية والأرقام المتباينة التي تكشف مسيرة التعليم العالي في المجتمع بما يزيد على نصف قرن.

بينما مفاهيم البحث تركزت في:

1 ـ العوامل الاجتماعية. 2 ـ العلاقة. 3 ـ التعليم العالي.

وآثر الباحث استخدام نظرية الأنساق العامة لأهميتها ومناسبتها للبحث الحالي، كما عمد إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي لارتباط خصوصياته بطبيعة هذا البحث. بينما تركزت أهدافه في «الكشف عن العوامل الاجتماعية وأثرها على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل» وأمكن صياغة أهدافه الفرعية التالية:

1 ـ التعرف إلى العوامل الاجتماعية المؤثرة على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل إيجاباً.

2 ـ التحقق من العوامل الاجتماعية المؤثرة على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل سلباً.

3 ـ التوصل إلى إرساء آلية تضمن تحقيق التوازن والتكامل بين التعليم العالي وسوق العمل.

أما المبحث الثاني فتضمن الدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة بالدراسة الحالية والتي أجريت خلال الفترة ما بين 1990 ـ 2003 ف، تلي ذلك أسئلة البحث، وأمكن صياغة السؤال الرئيس ومؤداه:

«ما العوامل الاجتماعية وأثرها على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل؟»، ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

ـ ما العوامل الاجتماعية المؤثرة إيجاباً على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل؟

ـ ما العوامل الاجتماعية المؤثرة سلباً على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل؟

ـ ما الآلية التي يمكن إرساؤها لتحقيق تكامل وتوازن بين التعليم العالي وسوق العمل؟

واحتوى المبحث الثالث على علاقة التعليم العالي بسوق العمل، حيث ركز على أهمية التعليم العالي بالنسبة للمجتمع وتحقيق أهدافه ووضع سياساته، إضافة إلى تأصيل القيم النبيلة وصقل كوادر المجتمع وعناصره والتي تتولى اطّراد تقدمه في جميع مناحي الحياة. كما تضمن هذا المبحث قصور بعض الخطط التي عمدت بعض الدول إلى تبنيها والتي تعهدت فيها تلك الدول بإيجاد فرص عمل لخريجي الجامعات في مجتمعاتها ولكنها تراجعت في ما بعد لعدم الالتزام بتعهداتها (النموذج المصري كمثال).

ورُؤي أن بطالة المتعلمين على وجه الخصوص هي التي تشكل خللاً في سياسات التخطيط، وربما مرد ذلك يكمن في:

1 ـ كون بطالة المتعلمين تعد مشكلة اقتصادية تزيد حدتها على مشكلة البطالة ذاتها لعدم تحقيق المجتمع للعائد الاقتصادي من العملية التعليمية.

2 ـ تمثل بطالة المتعلمين خطراً سياسياً واجتماعياً نتيجة لما يصيب الشباب من مشاعر اليأس والعجز عن إشباع حاجاتهم وكبح طموحاتهم.

وخلص هذا البحث إلى تحقيق الملاءمة والتلاقي بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي وما يتوقعه المجتمع منها، وضمان الجودة النوعية في مدخلات التعليم ومخرجاته، إضافة إلى تطوير التسيير والتمويل كاستثمار الموارد وتنوع مصادرها وتعاون المؤسسات في ما بينها، وأخيراً توثيق التعاون والشراكة لمواجهة أزمة الالتحاق بالتعليم العالي وأن يصبح التعليم «مهمة الجميع».

أما المبحث الرابع فشمل النتائج ـ المقترحات... وجاءت تلك النتائج إجابة لأسئلة البحث بحسب ورودها في المتن. فالسؤال الفرعي الأول: جاءت نتائجه بأن هناك تفاؤلاً مأمولاً للتعليم العالي يتمثل في الخبرات والقدرات المتميزة التي تسهم في مجالات متعددة مما قد تؤدي إلى نمو المجتمع وتقدمه من خلال آلية محكمة تضمن عدم إهدار تلك القدرات، بل يتوجب تفعيلها وبما يحقق التوازن في جميع مناشط الحياة في المجتمع.

بينما السؤال الفرعي الثاني فقط استنبطت نتائجه من خلال ما يتبادر إلى ذهن المرء من أن عائد التعليم العالي يتوجب توظيفه بما يحقق مصلحة المجتمع وأفراده، إلا أن غياب التخطيط الرصين وفقدان التنبؤ بالقوة العاملة «المؤهلة والمتخصصة» كعائد للتعليم العالي يجعل هذه القدرات المتميزة خارج سوق العمل، الأمر الذي يجعلها تواجه الإحباط والحرمان من إشباع احتياجاتهم وتهميش دورهم الطليعي في المجتمع.

أما السؤال الفرعي الثالث، فاقتصرت نتائجه على جملة من التنظيرات التي تنادي بإيجاد توازن بين التعليم العالي وسوق العمل... بل تحمست بعض الدول إلى أبعد من ذلك فأصدرت القوانين التي تلزم الدولة بإيجاد فرص عمل تناسب المتخصصين، «خريجو التعليم العالي»، ومع ذلك فالمشكلة لم تحل وليست مرهونة بإصدار القوانين بل الأمر يحتاج إلى تخطيط ودراسة معمقة تستند إلى حقائق بينة ومشاريع خدمية واضحة الجدوى...

المبحث الأول
مدخل المبحث

مشكلة البحث وأهميته:

لما كانت نسبة الأمية في قطاع الذكور في المجتمع الليبي تشكل 96 في المئة، ونسبتها لدى قطاع الإناث 99، خلال عام 1943، فهذا ليس مستغرباً في مجتمع يرزح تحت سيطرة المستعمر، خاصة إذا ما أدركنا أن عدد المتعلمين ممن يحمل مؤهلاً جامعياً في ذلك الوقت لا يتجاوز 16 شخصاً على كامل التراب الليبي.

ولما كان قطاع التعليم ونسبة المتعلمين في المجتمع تعد مقياساً من مقاييس التحضر والتخلف من خلال حصر نسبة الأمية بين أفراد المجتمع، ناهيك عن أن التعليم والمتعلمين ضرورة ملحة لتقدم المجتمعات واستشراف مستقبلها، لذلك أدركت المؤسسات وممن يعنيهم الأمر ضرورة إرساء التعليم على أسس علمية متينة تبني التقدم وتواجه معضلات العصر وتجنب الشعوب ما يعيق مسيرتها لبناء المستقبل الواعد، وهو الأمر الذي أدى إلى إنشاء الجامعة الليبية عام 1955 وبداية الدراسة الفعلية فيها عام 1956، وبقوة طالبية لا تتجاوز 35 طالباً. وفي السنة التالية عام 1957، افتتحت كلية العلوم بطرابلس بنفس العدد تقريباً. وتوالى صدور القوانين والأنظمة المختلفة التي تدفع بالتعليم العالي إلى مواقع متقدمة في المجتمع، ولعل أبرزها صدور القانون رقم 37 لسنة 1977، حيث اعتبر هذا القانون الجامعات كهيئات علمية تختص بكل ما يتعلق بالتعليم، إضافة إلى تزويد البلاد بالكفاءات العلمية والفنية المتخصصة والملتزمة بواجبها الوطني وتهيئتهم ليكونوا مواطنين هدفهم صنع مستقبل المجتمع.

وكان للدعوة التي وجهتها الدولة إلى الجامعات لكي تتحول إلى هيئات استشارية وفنية للمشاريع التي جاءت في الخطة الخمسة للتنمية (1976 ـ 1980)، باعتبارها خطة تحوّل تهتم بنقل المجتمع في مدى زمن الخطة من مجتمع زراعي تقليدي إلى مجتمع صناعي حديث، ذات الأثر الإيجابي في

نفوس المنتمين إلى الدراسات الجامعية ومن بينها التعليم العالي، وأدت إلى توسيع قاعدة التعليم مما نجم عنها مشاكل عديدة مثل مشكلة اختيار الطلاب الراغبين في الدراسة الجامعية من بين الأعداد المأهولة من الطلبة، ومدى وفرة أعضاء هيئة التدريس المتخصصين ممن تتوافر فيهم الكفاءة والإعداد والتأهيل، علاوة على نظم الدراسة وبرامجها وأدواتها والتي من شأنها مجابهة مخاطر التعليم التي تحد من تحقيق الأهداف المرسومة[1].

وبحلول العام الجامعي 1998 ـ 1999 أصبح عدد الجامعات في المجتمع الليبي 14 جامعة تحتوي على 86 كلية، و553 قسماً، وتضم 5514 عضو هيئة تدريس وقوتها الطالبية 165376 طالباً، وخلال هذه القفزة النوعية المتميزة يتضح مدى الإقبال الشديد على الانخراط في السلم التعليمي. وقد بدأت الدراسة العليا وفي شكل محدود في جامعة قار يونس عام 1957 إلا أنها توسعت وتطورت في شكل سريع حيث أمكن تخريج 15 طالباً في مرحلة الدكتوراه «الإجازة الدقيقة» و1922 طالباً في مرحلة الماجستير «الإجازة العالية» في تخصصات مختلفة من جميع الكليات حتى عام 1998. أما في العام 1999 فيقدر عدد الطلبة المنخرطين في هذا البرنامج بـ 5000 طالب معظمهم من جامعتي الفاتح وقار يونس وأكاديمة الدراسات العليا للعلوم الاقتصادية ومجلس التخصصات الطبية الليبي ويقوم بتدريسهم والإشراف عليهم قرابة 6609 أساتذة ليبيين، و100 أستاذ من الأجانب المتعاقد معهم لهذا الغرض[2].

وحيث إن هذه الطفرة في التعليم العالي لا بد من أن تواكبها استراتيجية محكمة تحقق الاستفادة من عائداتها والعمل على توظيف مخرجات التعليم

---

(1) علي الحوات، «الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للتعليم العالي في الجماهيرية»، مجلة البحوث العربية للعلوم الاجتماعية التطبيقية، طرابلس: جامعة الفاتح، ع (2)، 1993، ص 67 ـ 68.

(2) مجموعة من الأساتذة، ليبيا الثورة في 30 عاماً: «التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية»، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1969 ـ 1999ف، ص 527 ـ 528.

العالي وبشكل فاعل في المجتمع، لذلك نبه أحد الأساتذة المشهورين[1] في مجال التعليم العالي في الوطن العربي ورأى أن الدور الأساسي للتعليم الجامعي والعالي في هذه الفترة من تطور المجتمع العربي والمجتمع الليبي الذي هو جزء منه يجب أن ينصب على المجالات التالية:

1 ـ أن يسهم التعليم العالي والجامعي في النمو الاقتصادي.

2 ـ أن يسهم التعليم العالي والجامعي في النمو الزراعي.

3 ـ أن يسهم التعليم العالي والجامعي في النمو الصناعي، حيث إن التعليم العالي لم يتعد مجال الاستشارة ولم يدخل بعد مجال تصميم الصناعة وتأسيس المصانع بصورة فاعلة.

4 ـ أن يسهم التعليم العالي والجامعي في البحث والتطور، فبحوث الجامعات سواء في المجتمع الليبي أو المجتمع العربي بصورة عامة، ليست متكاملة ولا تنطلق من مشكلة معينة أو تطوير عمل معين تقتضيه جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقاً من اعتبارات عديدة ـ سبقت الإشارة إلى بعضها ـ أُوْلِيَ التعليم العالي اهتماماً خاصاً باعتباره الشريان الرئيس لدروب الحياة والجسر الذي يساعد على استشراف المستقبل من خلال جيل متعلم يدرك مصير مجتمعه وأمته ويسعى إلى السمو بها أسوة بالمجتمعات المتقدمة.

أهداف البحث:

استناداً إلى مشكلة البحث وأهميته، يمكن صوغ هدف البحث الرئيسي ومؤداه «الكشف عن العوامل الاجتماعية وأثرها على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل» ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

1 ـ التعرف إلى العوامل الاجتماعية المؤثرة على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل إيجاباً.

---

(1) حامد عمار، «حول التعليم العالي العربي والتنمية» علي الحوات، المرجع السابق، ص 66.

2 ـ التحقق من العوامل الاجتماعية المؤثرة على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل سلباً.

3 ـ التوصل إلى إرساء آلية تضمن تحقيق التوازن والتكامل بين التعليم العالي وسوق العمل.

منهج البحث:

آثر الباحث استخدام المنهج الوصفي التحليلي باعتباره مناسباً للبحث الحالي، بحيث يركز على تتبع المعلومات والحقائق المتعلقة بطبيعة الظاهرة أو مجموعة من الأحداث واستقصاء الحقائق للقيام بتحليلها وتفسيرها وصولاً إلى النتائج التي تحققها أهداف البحث وتساؤلاته. ويُعَرِّف سكتس، الدراسات الوصفية التحليلية بأنها «دراسات تهتم بجمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بطبيعة ووضع جماعة من الناس أو عدد من الأشياء أو مجموعة من الظروف أو فصيلة من الأحداث، أو نظام فكري، أو أي نوع آخر من هذه الظواهر التي يرغب الشخص في دراستها»[1].

مصطلحات البحث ومفاهيمه:

1 ـ العوامل الاجتماعية Social Factors:

تختلف العوامل الاجتماعية عن العوامل الطبيعية في إحداث تأثيرات متباينة الشدة على الوسط المحيط سواء أكان هذا الوسط مخلوقات حية (إنسان ـ حيوان ـ نبات)، أو صلبة (كالجبال والأحجار... وغيرها من المواد الجامدة)، فالعوامل الطبيعية قد تتفاعل في ما بينها لتحدث زلازل، براكين، فيضانات... تنعكس آثارها وبشكل مدمر ـ أحياناً ـ على الإنسان، مما قد يعيق مسيرته والوصول إلى مراميه. بينما نجد العوامل الاجتماعية تنطلق من تراكمات معرفية وقيمية وعرقية وغيرها من الرواسب المتجددة وفقاً لما اكتسبه

(1) عمر التومي الشيباني، «مناهج البحث الاجتماعي» ط 3، طرابلس، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، 1989، ص 113.

الأفراد من خلال معايشتهم وتنشئتهم تبعاً للفترات الزمنية المتلاحقة والمتتالية التي مروا بها.

فالأخذ بالثأر لدى بعض والتمسك بالزواج الداخلي لدى بعض آخر، والتعصب للجنس والدين واللون. . . إنما تعد عناصر اجتماعية قيمية ودينية تؤثر في ما بين الأفراد سلباً وإيجاباً، بل تتعدى تأثيراتها إلى إعاقة المجتمع عن تقدمه، وتواصل المجتمعات في ما بينها وتحجيم طموحات الأفراد والحد من قدراتهم وذلك عندما تحتكر المعرفة ويمارس التعصب الديني والعرقي على جنس دون آخر. ويعتقد الباحث بإن من الصعب إن لم يكن من المستحيل فصل العوامل الاجتماعية عن العوامل الاقتصادية، أو السياسية والدينية فهي تحدث تأثيرات متبادلة تنعكس آثارها في صورة أفعال سلوكية لأفراد المجتمع مما قد تؤدي به إلى اطّراد التقدم أو الثبات أو الانتكاس. وفي هذا الإطار يرى البعض أن التعليم الجامعي هو بمثابة وعاء معرفي وثقافي وتربوي يستخدمه قطاع الطلاب لبلورة ما يقومون به من أنشطة تتمثل في تأكيد مشاعر الانتماء للمجتمع، والإحساس بالمسؤولية والسعي إلى بلوغ مستهدفاتهم المختلفة باعتبار أن التنمية في جميع مناحيها لا تتحقق بدون نظام تعليمي يتوافق عضوياً ووظيفياً مع أهداف التنمية[1].

2 ـ العلاقة Relation:

يعرف معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية العلاقة على «أنها رابطة بين شيئين أو ظاهرتين بحيث يلتزم تغير أحدها تغير الآخر، وقد تكون علاقة اتفاق أو شبه اتفاق أو تبعية ويقال «مبدأ العلاقة»، وهو أحد مبادىء التفكير لأن العمل الذهني في جملته محاولة ربط طرفين أحدهما بالآخر، أما العلاقة الاجتماعية Social Relation، فهي أي صلة بين فردين أو جماعتين أو أكثر أو

(1) السيد عبدالفتاح عفيفي، «العلاقة بين التعليم الجامعي ورؤية الشباب لبعض القضايا المتصلة بالتنمية»، المؤتمر العلمي الثاني، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، 1990، ص 466.

بين فرد وجماعة، وقد تقوم هذه الصلة على التعاون أو عدم التعاون أو قد تكون مباشرة أو غير مباشرة وقد تكون فورية أو عاجلة»[1].

ويرى البعض[2] أن العلاقة تكمن في تكوين اتجاهات الشباب وميولهم تجاه القضايا التي تهمهم ذات الطبيعة الارتباطية والتبادلية بين الأشياء، وبقدر ما تتيحه الدول للجامعات كمراكز للإشعاع الثقافي والعلمي من إمكانات، بقدر ما تكون القدرة على صقل الأجيال القادرة على تحمل أعباء التنمية التي ترمي إلى إحداث التوازن بين مخرجات التعليم وسوق العمل.

وهناك من يرى أن العلاقة التعليمية هي «عملية ديناميكية حيوية مستمرة بين المعلم والمتعلم، وذلك باستخدام الوسائل والطرق المختلفة لتوصيل المعارف إلى المتلقي»[3].

ويعتقد الباحث بأن مضمون العلاقة من المنظور الشمولي هو أن الكون بكامل عناصره مبني على علاقات تبادلية تتسم بالتكامل وتحقق مصالح عليا، فخلق الله للأرض والسماء والنجوم والكواكب... إنما جاء بتصميم هندسي رباني يسمح بتهيئة الظروف المعيشية والأمنية لجميع المخلوقات، وقد خلق بينهم علاقات وأدواراً غاية في التعقيد تتسم بالسرمدية والديمومة دون تداخل في ما بينها لهذه الأدوار.

فماذا يحدث لو تداخلت وظائف عناصر المخلوقات واخترقت الأدوار، ربما يتصور المرء الفوضى والكوارث التي تحدث جراء هذا التداخل أو الخسائر الحادة التي قد تنكشف، وما علاقة التعليم العالي بسوق العمل إلا جزئية يسيرة لهذا التنظيم الشمولي.

---

(1) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، لبنان: بيروت، 1982 ص 352.

(2) السيد عبدالفتاح عفيفي، مرجع سابق، ص 465.

(3) يونس العزابي، «العلاقة التعليمية بين المعلم والمتعلم في المجتمع الجماهيري» المؤتمر الثوري الأول حول التعليم في المجتمع الجماهيري، بنغازي من 16 - 18/ 5/ 1989، ص 1.

3 ـ التعليم العالي:

يعتبر التعليم العالي مرحلة تضم الطلاب المنخرطين في بداية سلم التعليم الجامعي، وما في مستواه بالإضافة إلى مرحلتي الماجستير والدكتوراه وفقاً للسنوات الدراسية التي تحددها لوائح الكليات أو الأقسام ذات العلاقة، بهدف تزويد المجتمع بالمتخصصين والفنيين والخبراء في المجالات المختلفة.

وهو مرحلة دراسة (أكاديمية) وبحثية تضم العديد من الكليات المختلفة والمعاهد المتخصصة بغية المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة المتخصصة وطرائق البحث المتقدمة ليساهم في بناء المجتمع وصنع المستقبل، وخدمة الإنسانية، ويلتحق بالتعليم العالي الطلاب الحاصلون على شهادة إتمام المرحلة الثانوية العامة وما في مستواها من الشهادات الفنية المتقدمة، ويتنوع التعليم العالي ما بين التعليم الخاص وغير الخاص لزيادة فرص التعليم. وكذلك تتباين شروط القبول وبرامج الدراسة ومدة التعليم وأساليب التقويم وجميعها تمنح درجات: الليسانس ـ البكالوريوس ـ الدبلوم ـ الماجستير ـ الدكتوراه في المجالات المختلفة[1].

وهناك من يرى أن التعليم الجامعي هو معقل الفكر الإنساني وبيت الخبرة في شتى صنوف الآداب والعلوم والفنون، ورائد التطور والإبداع، ومصدر الحفاظ على القيم الوطنية والإنسانية، ومنارة التقدم في إطار التطور العلمي والتكنولوجي وآلية بناء تنموي للإنسان والمعرفة والثقافة والمجتمع، وهو مسؤول عن أهم ثروة يمتلكها المجتمع وهي الثروة البشرية[2].

(1) Stimnan, Margaret. The Role of Cilic Education in community services. في إيمان محمد عارف. «دور الجامعة في تنمية إتجاهات الطلاب نحو العمل التطوعي في ضوء مفهوم التنمية المستدامة» بحث قدم إلى المؤتمر السنوي العاشر (العربي الثاني) لمركز تطوير التعليم الجامعي: جامعة عين شمس، خلال الفترة من 27 ـ 28/ 12/ 2003 ف، ص 507.

(2) نفس المرجع السابق، ص 504.

ويرى البعض الآخر، أن التعليم العالي قيمة حضارية وتاريخية فهو الأداة والقوى التي تحرك الأحداث، والتي تسيِّر حركة التاريخ، لذلك فهو عنوان الشعوب، فالتقدم العلمي والتكنولوجي هو نتاجها[1].

الموجهات النظرية للبحث:

نظرية الأنساق العامة General System Theory :

استعرض الباحث بعض المداخل النظرية وآثر توظيف نظرية الأنساق العامة لمناسبتها للبحث الحالي.

ويعتبر «لودفينغ برت لانفي (Ludwing Bert Lanffy) أب نظرية الأنساق العامة منذ 1928، حيث ضمنها مصطلحات عضوية ونسقية مفتوحة، وأخذت طريقها للنور عام 1945، وتتفرع إلى:

1) عملية نسقية فرعية من خلال الأنظمة الكبيرة التي لا تستطيع أن تقوم بدور خاص في الأنساق المتعددة.

2) فرع وظيفي أو جزئي لنسق أكبر يتعامل آلياً ضمن الوضعيات النسقية وهي تلعب دوراً خاصاً في عمليات النسق الأكبر.

أما «جيمس ميلر (James Miller) فقد كشف عام 1955 في مقالة عن نظرية الأنساق العامة، التي استجاب لها زملاؤه، وجود مستويات نسقية لحياة الأفراد والجماعات والتنظيمات والمجتمعات، ونوه بأن هذه النظرية تعد بنائية خاصة عندما يعجز الفرد عن تنظيم أو استخلاص تصميمات من خلال الخبرة أو التدريب[2].

---

(1) السيد حسن حسنين. «الجامعات العربية: الواقع والمستقبل». مؤتمر التعليم الجامعي بين الحاضر والمستقبل. في عبد العظيم عبد السلام إبراهيم. «الهدر في نظام الانتساب الموجه في ضوء ديمقراطية التعليم الجامعي»: دراسة حالة، المؤتمر السنوي العاشر (العربي الثاني)، لمركز تطوير التعليم الجامعي. جامعة عين شمس، خلال الفترة من 27 ـ 28/ 12/ 2003ف، ص 326،

(2) Francis Turner, Social Work Treatment, The Free press inc. pp 333 - 339.

وعرف بارسونز (Parsons) النسق الاجتماعي على أنه مجموعة من الأفراد المدفوعين بميل إلى الإشباع الأمثل لاحتياجاتهم.

وذهب إلى أن النسق يتكون من مجموعة من الفاعلين الذين تنشأ بينهم علاقة تفاعل اجتماعي في موقف يتخذ مظهراً فيزيقياً أو بيئياً، كما أن هؤلاء الفاعلين يدفعهم الميل إلى تحقيق الحد الأقصى من الإشباع وتتحدد الصلات بينهم وفقاً لنسق من الرموز الثقافية المشتركة.

والوحدات الرئيسة للنسق الاجتماعي هي التجمعات والأدوار ويتحقق التكامل والترابط في ما بينها من خلال القيم ـ الأهداف أو التوجيهات العامة للسلوك والمعايير التي تحكم أداء الدور في إطار نسق القيم[1].

والتعليم العالي هو نسق لأحد منظومات التعليم بعامة تتداخل معه عدة أدوار لأنساق فرعية تتحقق من خلال أحد مستهدفات التعليم العالي، ويتضح ذلك من خلال ما تقوم به هذه النظرية من محددات وهي:

1 ـ لا يمكن فهم أو تقدير احتياجات التعليم العالي إلا في إطار الكل Wholeness بمعنى أنها احتياجات مترابطة ومتداخلة في كل موحد دون فصل مصطنع لإحداها.

2 ـ الخدمات المحققة للتعليم العالي هي بدورها نسق متكامل لا بد من أن تجمع بينها وشائج اتصال متفاعلة ومتكاملة لأنها مركبة من خدمات أسرية وصحية واجتماعية وتربوية.

3 ـ الأستاذ الجامعي هو نسق فرعي لمؤسسة علمية متعددة الأنساق ومتفاعلة مع جميع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة.

4 ـ لا بد من أن يصاحب هذه العمليات توفير موارد داخل المؤسسة التعليمية وخارجها وتيسير الحصول عليها بأقل جهد ممكن.

5 ـ تحقيق حالة من التوازن الحدي بين المدخلات Inputs والمخرجات

---

(1) محمد علي محمد: علم اجتماع التنظيم: مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1986، ص 214.

Outputs هو هدف نسق الخدمات التعليمية ككل[1].

المبحث الثاني
الإطار النظري

الدراسات السابقة:

1 - دراسة السيد عبدالفتاح عفيفي بعنوان «العلاقة بين التعليم الجامعي ورؤية الشباب لبعض القضايا المتصلة بالتنمية»: 1990[2].

استهدفت الدراسة التعرف إلى مدى قيام التعليم الجامعي بدوره في تكوين رؤية لدى الشباب، ومساعدة صانعي القرار ومخططي السياسات الاجتماعية المختلفة على إذكاء اتجاهات الشباب وترشيدها. تم التوصل إلى إطار تصوري علمي لتعميق دور التعليم الجامعي في بلورة قضايا التنمية، أما فروضها فتمثلت في مدى فاعلية التعليم الجامعي على تشكيل وصوغ رؤى الشباب لمساندة القضايا المتصلة بالتنمية الشاملة. وخلصت الدراسة إلى نتائج تؤكد صحة الفرض وهو أن الشباب الجامعيين قادرون على صوغ رؤاهم بطريق إيجابية تساند القضايا المتصلة بالتنمية الشاملة، إلا ان المشاركة الفعلية لهم لا تزال محدودة سواء في العمل الاجتماعي أو السياسي.

2 - دراسة حمدي صالح بعنوان «جامعة المستقبل: الفلسفة والأهداف 2003»[3].

ركز هذا المقال على طبيعة دور الجامعة باعتباره مؤشراً لتطوير

---

(1) عبدالفتاح عثمان وآخرون. «الخدمة الاجتماعية للمسنين من المنظور الشمولي المعاصر»، القاهرة: مؤسسة نبيل للطباعة، 1995، ص 245.

(2) السيد عبدالفتاح عفيفي، مرجع سابق، ص 465 - 501.

(3) حمدي صالح، «جامعة المستقبل الفلسفة والأهداف»، بحث قدم إلى المؤتمر السنوي العاشر (العربي الثاني)، لمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، خلال الفترة من 27 - 28/ 12/ 2003ف، ص 14 - 18.

المجتمع ككل، وتبلور في أن فلسفة الجامعة ترتكز على ثلاثة مبادىء أساسية هي:

1) استقلالية الجامعة وقدرتها على البحث العلمي والأدبي من دون ضغط أو تدخلات.

2) التفاعل الخلاق بين أعضائها، الأساتذة، الطلاب، الباحثون.

3) التفاعل الخلاق بين الجامعة والمجتمع الذي نعيش فيه.

إضافة إلى الاستفادة من التجارب العالمية، باعتبار أن العالم أصبح قرية تتكامل فيها الأفكار، ويتم التواصل السريع من خلال الشبكة المعلوماتية وتتحقق بالتالي الفائدة المرجوة.

3 ـ دراسة أحمد سيف حيدر بعنوان «جامعة المستقبل وارتباطها بسوق العمل وخطط التنمية في الجمهورية اليمنية والدول العربية الأخرى» 2003[1].

بدأت الدراسة باستعراض لبعض الندوات والمؤتمرات المرتبطة بالتعليم العالي والتي عقدت في بعض البلدان العربية، وأشارت إلى بعض نتائجها وتوصياتها.

كما تناولت الدراسة التعليم العالي في اليمن وتوضيح دوره في تحديات المستقبل من خلال التخطيط العلمي السليم وفق كفاءة إدارية علمية لكي تستطيع المؤسسات المعنية تحقيق أهدافها. كما تضمنت بعض مميزات هذه المؤسسات بالوصف والتحليل وتبيان علاقة مؤسسات التعليم العالي بسوق العمل. وخطط التنمية في اليمن متضمنة ما يتوجب توفيره من بيانات وإحصاءات لوضع خطة تنموية شاملة تتناسب واحتياجات سوق العمل.

---

(1) أحمد سيف حيدر، «جامعة المستقبل وارتباطها بسوق العمل وخطط التنمية في الجمهورية اليمنية والدول العربية الأخرى»، بحث قدم إلى المؤتمر السنوي العاشر (العربي الثاني)، لمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس: خلال الفترة من 27 ـ 28/ 12/ 2003ف، ص 192 ـ 210.

وركزت الدراسة كذلك على واجبات صانعي القرار وبعض جوانب اهتمامهم كتحديث أوضاع الجامعات ودعمها وتطوير نظمها ومتابعة المستجدات من العلوم المعاصرة، إضافة إلى سرد أدوارها وعوامل تطويرها، ثم طرحت الدراسة رؤية مستقبلية تضمنت خاتمتها: إن التعليم العالي مرتبط بدرجة كبيرة بالمجتمع الذي تعيش فيه والاحتياجات الفعلية لسوق العمل وخطط التنمية الشاملة والمستديمة التي تضمن الوقوف أمام تحديات المستقبل والمعاصرة.

4 ـ المؤتمر التي تبنته منظمة اليونيسكو ومنظمة التعاون الاجتماعي والاقتصادي، بعنوان «بحث في سياسة التغيير والنمو في مجال التعليم العالي» ووثيقة منظمة اليونيسكو الصادرة في عام 1995.

5 ـ المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي بعنوان «أي تعليم عال نريد للعالم العربي في القرن الحادي والعشرين»، الذي عقد في بيروت في الفترة من 2 ـ 5 مارس 1998، برعاية مكتب اليونيسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

6 ـ المؤتمر العام السادس لرابطة الجامعات الإسلامية بعنوان «التحديات المستقبلية التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن المقبل» الذي عقد في الفترة من 4 ـ 8 نوفمبر 1999، في عمان ـ الأردن.

7 ـ ندوة بعنوان «فلسفة التعليم الجامعي وأخلاقيات المهنة» الذي عقد في مدينة الزرقاء بالأردن في شهر مارس 2000.

وتوصلت هذه المؤتمرات والندوات إلى توصيات عدة، منها:(1)

أ ـ تعزيز التنويع لمؤسسات التعليم العالي الحكومي والخاص.

ب ـ تقديم سياسة تعليمية مصممة بغية تحسين الكفاءة وتعزيز العدالة.

جـ ـ إنشاء المعاهد العليا الفنية والمهنية وكليات المجتمع والكليات الإقليمية.

---

(1) المرجع السابق، ص 193.

د ـ ضرورة مساهمة القطاع الخاص في التعليم العالي.

هـ ـ المراقبة الفاعلة للتعليم العالي من أجل استخدام الموارد المالية بما يحقق متطلبات البحث والتدريب واحتياجات سوق العمل.

واستخلصت هذه الندوات والمؤتمرات نتائج عدة منها:

1 ـ إن التعليم العالي هو إحدى القنوات الرئيسة لتنفيذ العمليات المختلفة اللازمة لمواجهة تحديات المستقبل.

2 ـ يعتبر التعليم العالي حجر الزاوية لتطوير وتطبيق استراتيجية التنمية الشاملة.

3 ـ إن التعليم العالي في حاجة إلى رؤية معاصر تتلاءم وترتبط مع احتياجات التنمية الشاملة وتوقعات المجتمع المستقبلية.

أسئلة البحث:

استناداً إلى الدراسات السابقة ورجوعاً إلى أهداف البحث الحالي، يمكن طرح السؤال الرئيس ومؤداه:

«ما العوامل الاجتماعية وأثرها على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل» ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1 ـ ما العوامل الاجتماعية المؤثرة إيجاباً على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل؟

2 ـ ما العوامل الاجتماعية المؤثرة سلباً على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل؟

3 ـ ما الآلية التي يمكن إرساؤها لتحقيق تكامل وتوازن بين التعليم العالي وسوق العمل؟

المبحث الثالث
علاقة التعليم العالي بسوق العمل

تعد الجامعة وهي المسؤولة عن التعليم العالي، إحدى المؤسسات الأكاديمية التي أنشأها المجتمع، ووضع لها فلسفتها وبرامجها وخططها التي ترمي إلى تحقيق أهدافها في ظل أهداف المجتمع بعامة، لذلك حرصت الأجهزة المسؤولة عن الجامعة على إرساء آلية محددة تتولاها قنوات إدارية وفنية وتنفيذية وإشرافية... من أجل توجيه النشء وتعليمهم، والعمل على تزويدهم بالخبرات والمعارف وفق التخصصات المناسبة التي تتفق وحاجة المجتمع وقيمه وتوجهاته التنموية والثقافية... وبخاصة ما يرتبط منها بالتنمية البشرية.

ولكي تحقق الجامعة أهدافها من خلال أدوارها المرشدة يتوجب توافر عنصرين أساسيين هما:

أولاً: البناء الداخلي للمؤسسة الجامعية الذي يتضمن خصائص مميزة باعتبارها تمارس وظائف وأدواراً محددة، ثم التركيز على طبيعة العلاقات بين مقدمي المعرفة (الأساتذة)، وبين المتلقين (الطلاب) ونوعية العوامل التي تؤثر في هذه العلاقات، مما تفضي إلى تحقيق المخرجات المتوقعة اللازمة لحاجة المجتمع.

ثانياً: درجة تفاعل المؤسسة الجامعية مع غيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى المحلية والعربية والعالمية، بخاصة إذا أدركنا أن للجامعة خصائص معينة يمكن إيجاز بعضها في ما يلي:

1 - إن الجامعة تمثل نسقاً ثقافياً لها فلسفة وأهداف وقوانين تتماشى مع المجتمع الأكبر.

2 - إنها تسعى إلى ترسيخ التراث المعرفي بأنواعه وإكسابه للطلاب، علاوة على تأصيل القيم النبيلة ورفض ما عداها.

3 - إن تخطيط التعليم الجامعي باعتباره امتداداً للتعليم العالي سواء أكان قصير الأمد أو طويل الأمد، هو جزء من الخطة العامة للمجتمع في

مستوياته المختلفة[1].

كما أن الجامعة ليست بالمؤسسة التعليمية العادية في المجتمع، بل تأخذ مناحي عدة في المجتمع من بينها:

المنحى السوسيولوجي على اعتبار أن الجامعة نسق له وظائف يتساند مع الأنساق الأخرى تحقيقاً لتوازن البناء الاجتماعي state of balance ويتحقق التوازن من خلال عمليتي التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي الذي يوحد من ثقافة المجتمع، ويحقق تماسكه ويجنب تعريضه للتفكك والتصدع.

والجامعة اقتصادياً تعد وحدة استثمارية إنتاجية يقررها المجتمع وفقاً لحسابات الجهد والعائد والعرض والطلب وصولاً إلى استثمار الناتج بصورة فعالة في سوق العمل مستقبلاً.

والجامعة قومياً هي بناء وطني تتمثل فيه خصائص ومقومات الدولة بصورة مصغرة وتلتزم بأيديولوجية المجتمع[2].

في هذا السياق يرى بعضٌ أن الجامعات العربية في حاضرها ما زالت مشدودة إلى تراثها القديم، وأنها العقل والضمير الذي يبحث عن الحقيقة ويسخرها للتحكم في مستقبله، هذا الأساس التاريخي المتأصل في الجامعات العربية يجعلها تترابط وتتوحد في أهدافها القومية... والتي تخدم سياسات قد تكون معلنة[3].

كما يبرز أحمد الفنيش تصوراً لدور الجامعات العربية، في ما يلي ملخصه:

---

(1) محمد لبيب النجيحي، «مقدمة فلسفة ـ التربية»، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1967، ص 131.

(2) عبد الفتاح عثمان، «خدمة الفرد في المجالات النوعية»، ط 2، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1982، ص 122.

(3) صلاح عبدالمنعم حوطر، «رؤية لدور الجامعات العربية بعد أزمة الخليج» المجلة العربية للدراسات النفسية، تصدر عن الجمعية المصرية للدراسات النفسية، ع (2)، إبريل 1992، ص 37 ـ 38.

1 ـ دراسة الأوضاع السكانية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية للقيام بدراسات تحليلية دقيقة لتاريخ وتطور مشكلات الأمية وتعليم الكبار.

2 ـ إجراء البحوث والدراسات العلمية والميدانية لمراجعة الخطط المرسومة وتقويم أساليب تنفيذها.

3 ـ إرساء خطط مستقبلية على أسس مدروسة لمحو الأمية وفحص الزيادة السكانية وتقدير احتياجات فئات السكان المختلفة للتعليم.

4 ـ القيام بإعداد معلمي تعليم الكبار من طريق دورات تدريب مناسبة وفق برنامج زمني محدد[1].

لقد شهد الثلث الأخير من القرن العشرين على رأي بعضهم[2] بعض التطورات في مؤسسات التعليم العالي كمرونة الالتحاق به، وإتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للتعلم مدى الحياة من خلال الجامعة المفتوحة، وتعميق تداخل الفروع العلمية في البحث والدراسة، وهو الأمر الذي اقتضى أشكالاً تنظيمية تختلف عن الأقسام الأكاديمية التقليدية بغية فتح قنوات لتوثيق الصلة مع الصناعة (السوق)، عبر المشروعات والمؤسسات البحثية المختلفة.

وهذا المنحى يعد بداية لتطوير الدور المجتمعي للتعليم العالي في البلدان المتقدمة، بينما هناك من يقلل من أهمية التعليم العالي وتأصيل دوره في المجتمع إذ يعبر ريدنغز (Readings) في كتاب جديد[3] عن آمال فكرة ومؤسسة الجامعة في الغرب، بالعنوان الدرامي (الجامعة في خراب The University in Ruins). ويعزو الكاتب تغير دور الجامعة في المقام الأول إلى هبوط المهن الثقافية للجامعة والتي كفلها لها المجتمع باعتباره مبرراً لوجودها ودورها الطليعي في المجتمع.

---

(1) أحمد علي الفنيش، «التربية بين المجتمع والجامعة»، طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، 1981، ص 117.

(2) نادر فرجاني، «التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية»، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة (21) ع (237)، نوفمبر 1998، ص 84.

(3) المرجع السابق، ص 85.

وفي الوطن العربي فإن التعليم العالي لم يكن أحسن حظاً من سواه في البلدان المتقدمة، بل هو أسوأ حالاً وأكثر تخلفاً، وربما فبالمقابل يحظى بأكثر الخدمات وأوفر الإمكانات.

وفي هذا السياق يقول مصطفى التير[1] هناك حركة تدهور لبعض مؤسسات التعليم العالي مما يزيد من القلق واليأس لدى المفكرين والعلماء والباحثين والدارسين لعدم وجود طرق وأساليب مناسبة لعلاج الأوضاع وحل الإشكالات العميقة والمتصلة بجذور وعروق هذه المؤسسات حتى تتمكن من النهوض من كبوتها وتبدأ برسم سياسة واضحة وخطط واتجاهات... وفق مسح للواقع.

ويضيف وزير التعليم العالي والبحث العلمي في مصر مفيد شهاب وهو «أصلاً أستاذ في الحقوق» عن تقويمه لحالة التعليم العالي في بلده على الصورة التالية:

«المستوى العام، وخصوصاً في الكليات النظرية، أقل مما يجب أن يكون عليه، وأقل من الدول المتقدمة... ليس المطلوب فقط الحفاظ على المستوى ولكن الارتفاع به أيضاً، لأن المستوى العام للتعليم الجامعي فعلاً قد هبط، وكان المنطق يقتضي أن يتحسن المستوى تدريجياً في كل عام عن الذي سبقه... بعض الكليات في مصر شهدت هبوطاً حاداً في المستوى نظراً لزيادة الطلاب من دون أن توازنها زيادة في الإمكانات...»[2].

وإزاء هذه الملاحظات والآراء عن التعليم العالي في بعض أقطار الوطن العربي والعالم المتقدم، يدرك المرء سمتين غالبتين عن التعليم العالي في البلدان العربية هما:

1 ـ تردي التحصيل المعرفي لدى المتلقين وضعف شديد في القدرات التحليلية والابتكارية.

---

(1) مصطفى التير، «الهوية الثقافة العربية والتعليم العالي في الوطن في ظل العولمة»، في أحمد سيف حيدر، مرجع سابق، ص 197.

(2) نادر فرجاني، مرجع سابق، ص 95.

2 ـ انخفاض في مستوى الطموح لدى مجتمع الطلاب.

ورغم تكدس أعداد هائلة من الخريجين من الناحية الكمية إلا أن هناك افتقاراً شديداً في الناحية النوعية لهؤلاء الخريجين، وهو الأمر الذي أدى إلى تفاوت شديد بين مخرجات التعليم العالي والاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

وفي هذا الإطار يشير التير[1] إلى أن «الخطط المعتمدة من الأجهزة التخطيطية والتنظيمية عن احتياجات سوق العمل وخطط التنمية الشاملة تعتبر من الوظائف والمهن الفعلية والمتاحة والمتوقعة ونوع التخصصات والكفاءات والأعداد اللازمة وتقدم هذه الكوادر التي يتطلبها سوق العمل وتحتاجها التنمية الشاملة، والتي تتناسب مع التوجهات المعاصرة. . . وعلى التعليم العالي صوغ الاستراتيجيات والبرامج اللازمة لمجاراة طبيعة التغير والتطور الذي سيشهده العالم».

وتشير بعض الإحصائات إلى ظاهرة تفشي الباحثين عن العمل بسبب البطالة من بين أعداد كبيرة من خريجي مرحلة التعليم العالي قرابة 1618 باحثاً عن عمل لعام 1999، إضافة إلى وجود بطالة مقنعة وبطالة جزئية في مختلف القطاعات، وذلك تناسباً مع ازدياد أعداد الخريجين من التخصصات المتشبع سوق العمل منها[2].

ويرى الاقتصاديون أن المنظور التقليدي لسوق العمل يستند إلى فكرة مفادها أن العمل يشبه أي سلعة لها سوق تنافسي وفقاً للعرض والطلب، كما أشارت بعض الأدبيات إلى أن سوق العمل في مصر قد اتسم بخصوصية معينة ـ في ظل التزام الدولة منذ مطلع الستينات ـ بتعيين الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا منذ عام 1960، وكذلك اتباع سياسة مماثلة للجنود المسرحين. ومع تعاقب الزمن وتكدس تلك العمالة أدى إلى تشويه سوق

---

(1) مصطفى التير، مرجع سابق، ص 197.

(2) ربيعة الصرماني، «أساسيات التعليم والتدريب وسوق العمل في الجماهيرية». الجديد، ع (8)، طرابلس: المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، 2003، ص 210.

العمل وخلق بطالة مقننة، بالإضافة إلى تدفق العمالة العائدة بمتوسط قدره مائة ألف عامل مصري سنوياً حتى أوائل التسعينات، حيث انعكس في عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها بمبدأ تشغيل الخريجين نظراً للأعباء المالية التي تقع على الموازنة العامة للدولة[1]. وقد تكون البطالة بين الأفراد أمراً عادياً في المجتمعات، ذلك لأنه ـ فيما يعتقد ـ يصعب على الدولة والجهات ذات العلاقة توفير فرص العمل لجميع قطاعاته ممن يخضعون لسوق العمل وتنطبق عليهم شروط العمالة، ولكن أن تحتل البطالة قطاع المتعلمين خريجي الجامعات فهذا يعد خللاً في سياسات التخطيط، بينما يرى البعض الآخر أن هناك سببين لبطالة المتعلمين هما:

1) تعتبر بطالة المتعلمين مشكلة اقتصادية تزيد حدتها على مشكلة البطالة ذاتها، ذلك لأن عدم تحقيق المجتمع للعائد الاقتصادي المرجو من التعليم يعتبر في حد ذاته هدراً للإمكانات المادية والبشرية، والتي يتوجب استثمارها وتوظيفها في خلق فرص عمل جديدة لقطاعات أخرى من المجتمع.

2) تمثل البطالة بين المتعلمين خطراً سياسياً واجتماعياً يهدد النظام السياسي نتيجة لما يصيب الشباب من مشاعر اليأس والعجز عن إشباع الحاجات الشخصية، إضافة إلى ارتفاع درجة الطموح والوعي نتيجة التعليم[2].

وأكد بورديو (Bourdiy)، وباسرون (Passeron) على أهمية العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وتوظيفها في المجتمع وخدمة قضايا التنمية وسوق العمل، وأشار إلى أن النظام التعليمي لا بد وأن يعيد ما سمياه «توليد وخدمة المجتمع الذي ولده». ويتوقف تقدم المجتمع على كفاءة ونوع تلك المخرجات من التعليم العالي، وفقاً لنوعية الكفاءة لا كميتها، ورغبة هؤلاء في الدفع بعجلة الإنتاج والعمل الجاد على تقدم مجتمعاتهم والأخذ بمشارف

(1) ليلى أحمد الخواجة، «دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل». في السيد عبدالفتاح عفيفي، مرجع سابق، ص 88.

(2) المرجع السابق، ص 90.

الدول المتقدمة. ذلك أن العبرة في تقدم الشعوب لا تكمن دائماً في وفرة الإمكانات بل إلى جانب ذلك استخدام التقنية المتاحة أو الممكن إتاحتها من جانب عناصر أكفاء تمتلك الإرادة والتصميم لقيادة عمليات التحول ونقل مجتمعاتهم من التخلف إلى التقدم، ومن الفوضى والارتجالية إلى التنظيم والتنسيق والتحضر. ولعل أزمة سوق العمل التي تعتبر عاجزة عن استيعاب العناصر الشابة المؤهلة إنما يرجع إلى خلل في التخطيط وقصور في دقة التنبوءات المستقبلية للمشاريع الحكومية والأهلية أي القطاعين (العام والخاص)، الذي يستوعب الباحثين عن عمل من المؤهلات العالية، باعتبار أن العلاقة بين التعليم العالي وخطط التنمية تعتبر علاقة تبادلية، فما يواجه التنمية من صعوبات ومشاكل ومظاهر للفساد الإداري والتمويلي ينعكس بدوره على التعليم العالي.

ومن جانب آخر هبطت وبشكل ظاهر هيبة ومكانة المتعلمين خريجي التعليم العالي لغياب الامتيازات والحوافز التي كان يحظى بها أمثال هؤلاء. وفي هذا السياق تشير الدراسات على أن «سوق العمل أصبح يعاقب التعليم الجامعي. في مصر مثلاً هناك معدلات عالية من البطالة ولم يعد مستغرباً انتشار البطالة بين المهندسين والأطباء. ويشتد العقاب بين أبناء الفقراء، حيث يعانون معدلات بطالة أعلى من أبناء القادرين... وتشير البحوث إلى تدهور القيمة الاجتماعية للتعليم بحيث صار احترام التعليم أمراً مشكوكاً فيه في مقابل احترام الغنى أياً كان مصدره»[1].

ولكي يتم التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في المجتمع لا بد من توافر البيانات والإحصاءات اللازمة والقيام بالآتي[2]:

1 ـ تصميم وتخطيط الهياكل التنظيمية واللوائح والوسائل والإجراءات المنظمة للعمل في قطاعات المجتمع.

2 ـ توصيف المهن والوظائف المختلفة.

---

(1) نادر فرجاني، مرجع سابق، ص 96.

(2) أحمد سيف حيدر، مرجع سابق، ص 200.

3 ـ دراسة احتياجات مؤسسات المجتمع الآنية والمستقبلية.
4 ـ تحديد الدور الفعلي لمؤسسات التعليم العالي لتلبية احتياجات سوق العمل.
5 ـ توافر قاعدة بيانات واستخدامها في مختلف المجالات أو بحسب الضرورة.
6 ـ تخطيط السياسة التعليمية للتعليم العالي وفقاً للاحتياجات الفعلية والمستقبلية وتأصيل الكوادر البشرية بحسب التخصصات والمستويات والقوى اللازمة لسوق العمل وخطط التنمية المرسومة.

وأخيراً يمكن القول إن لا مجادلة في مبادىء العمل التي تستهدف تطوير التعليم العالي لمواكبة التحولات العالمية، وفقاً لما طرحته توصيات بعض مؤتمرات التعليم العالي في بنود أربعة.

أولها: تحقيق الملاءمة والتلاقي بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي وما يتوقعه المجتمع منها، ويشمل هذا تلاقي سياسات التعليم العالي مع مطالب العمل ومطالب المجتمع ومطالب المستويات الأخرى للنظام التعليمي النظامي...

ثانيها: ضمان الجودة والنوعية، وتشمل مدخلات التعليم ومخرجاته وعملياته وتنطوي على الجودة في مستوى العاملين، ومستوى البرامج، ومستوى الأهداف... ومستوى الأساليب ومستوى الطلاب، ومستوى الخدمات المادية اللازمة وطرق إدارتها.

ثالثها: تطوير التسيير والتمويل، مثل استثمار المواد، وتنوع مصادرها، وتعاون المؤسسات الفاعل.

رابعها: توثيق التعاون والشراكة، لمواجهة أزمة الالتحاق بالتعليم العالي إدارة وتمويلاً وإشرافاً وأن يصبح التعليم العالي «مهمة الجميع»[1].

(1) عبدالله عبدالدائم، «التعليم العالي وتحديات اليوم والغد»، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الحادية والعشرون، ع (237)، نوفمبر، 1998، ص 129.

المبحث الرابع
النتائج ـ المقترحات ـ المراجع

النتائج:

في ما يلي محاولة لاستعراض النتائج التي توصل إليها البحث الحالي وذلك من خلال عرض أسئلة وفقاً للآتي:

فالسؤال الفرعي الأول ومنطوقه «ما العوامل الاجتماعية المؤثرة إيجاباً على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل؟» حيث كشفت النتائج أن هناك تفاؤلاً مأمولاً كنتاج للتعليم العالي وهو يتمثل في خبرات وقدرات متميزة بحيث تسهم في مجالات متعددة مما يؤدي إلى نمو المجتمع وتقدمه من خلال آلية محكمة تضمن عدم إهدار تلك القدرات، بل العمل على تفعيلها بما يحقق إشباع حاجات تلك الكفاءات إضافة إلى تحقيق النمو المتوازن في جميع مناحي الحياة في المجتمع.

أما السؤال الفرعي الثاني ونصه: «ما العوامل الاجتماعية المؤثرة سلباً على العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل؟».

لقد استنبطت نتائج هذا السؤال وهي بمثابة نتائج سلبية للسؤال الفرعي الأول، حيث يتبادر إلى ذهن المرء أن عائد التعليم العالي يتوجب توظيفه بما يحقق مصلحة الأفراد والمجتمع. إلا أن غياب التخطيط الرصين وفقدان التنبؤ بالقوة العاملة «المؤهلة والمتخصصة» كعائد للتعليم العالي يجعل هذه القدرات والكفاءات المتميزة عاطلة من العمل مما يجعلها تواجه الإحباط نتيجة غياب فرص العمل الذي يسمح بتوظيف إمكانات الأفراد، وبخاصة إذا أدركنا أن تقدم المجتمع ونموه إنما يقع على عاتق علمائه ومثقفيه، باعتبارهم عماد المجتمع وتطوره، كما أن معايير تقدم المجتمعات وتخلفها تقاس من خلال تحديد نسبة المتعلمين فيه، وأن الشعوب تحرز التقدم واطّراده من خلال استخدام المعارف المختلفة في أنشطة المجتمع الحيوية.

بينما السؤال الفرعي الثالث وهو: «ما الآلية التي يمكن إرساؤها لتحقيق

تكامل وتوازن بين التعليم العالي وسوق العمل؟».

فإن النتائج المرتبطة بهذا السؤال اقتصرت على تنظيرات تنادي بوجوب توازن بين التعليم العالي وسوق العمل. . . بل إن بعض المجتمعات ذهبت إلى أبعد من ذلك بحيث أصدرت قوانين تلزم الدولة بضرورة إيجاد فرص عمل تناسب المتخصصين «خريجي التعليم العالي» حتى يتم استثمار جهودهم وإمكاناتهم في ما يحقق مصلحة المجتمع ونموه. إلا أن هذه التنظيرات والقوانين لم تحل المشكلة وذلك لغياب الإحصائات والخطط الدقيقة اللازمة للمشروعات المتاحة أو الممكن إتاحتها خلال فترات زمنية تناسب وتستوعب عائد التعليم العالي من القوى البشرية، وبالتالي فهي تعد مشكلة عالمية إذ لا يوجد مجتمع - في ما يعتقد - يخلو من بطالة جزئية أو مقننة بين المتعلمين، وربما مرد ذلك يتمثل في جوانب عدة، منها:

أ - عدم السيطرة على الزيادة السنوية للسكان مما ينعكس على وفرة مخرجات التعليم العالي كقوة متعلمة.

ب - قصورة في وفرة المؤسسات الخدمية كسوق عمل مناسبة لعائد التعليم العالي (الخريجون).

جـ - تدفق العمالة الوافدة لتحل محل العمالة المحلية وبدون تخطيط محكم.

د - جمود المشاريع التنموية أو الخدمية أو الاستثمارية التي تستوعب خريجي التعليم العالي.

هـ - قصور في رسم السياسات التي تقوم على الشمول والتكامل والمرونة والتفاعل مع سوق العمل واحتياجاته، ومع خطط التنمية الشاملة للمجتمع ومتطلباتها.

المقترحات:

1 - دعوة الشباب - خريجي التعليم العالي - للمشاركة في بلورة قراراتهم السياسية والاجتماعية والمهنية وبما يضمن إشباع طموحاتهم وتقدم المجتمع.

2 ـ إرساء آلية محكمة تحقق التوازن بين التعليم العالي وسوق العمل استجابة لحاجات الخريجين ومطالب المجتمع التنموية.

3 ـ ما دامت القاعدة المعلوماتية هي الرصيد المعرفي التي تسهم في التنبؤ بمخططات المستقبل وتوقعاته، لذلك وجب على الجهات ذات العلاقة تسخير هذه القاعدة في العملية التخطيطية التي ينشدها المجتمع.

4 ـ حث المجتمعات النامية وانفتاحها على الدول المتقدمة ـ وبشكل معتدل ـ وبما لا يفقدها هويتها، بغية استشراف المستقبل حتى يتم استيراد التقنية أو تبادلها وصولاً إلى تقدم تلك المجتمعات ونموها.

5 ـ العمل على تغيير أساليب التعليم العالي بحيث يستطيع الوقوف أمام التحديات المستقبلية المعاصرة والعمل على مواجهتها.

6 ـ التأكيد على أن تقدم المجتمعات يعتمد على كفاءة ونوع مخرجات التعليم العالي، كنخبة متميزة دونما هدر لإمكاناتها وبما يضمن توظيفها لمصلحة مستقبل المجتمع وازدهاره.

المراجع

1 ـ علي الحوات، «الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للتعليم العالي في الجماهيرية»، مجلة البحوث العربية للعلوم الاجتماعية التطبيقية، طرابلس: جامعة الفاتح، ع (2)، 1993، ص 67 ـ 68.

2 ـ مجموعة من الأساتذة، ليبيا الثورة في 30 عاماً: «التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية»، طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1969 ـ 1999ف، ص 527 ـ 528.

3 ـ حامد عمار، «حول التعليم العالي العربي والتنمية» علي الحوات، المرجع السابق، ص 66.

4 ـ عمر التومي الشيباني، «مناهج البحث الاجتماعي» ط 3، طرابلس، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، 1989، ص 113.

5 ـ السيد عبدالفتاح عفيفي، «العلاقة بين التعليم الجامعي ورؤية الشباب لبعض القضايا المتصلة بالتنمية»، المؤتمر العلمي الثاني، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، 1990، ص 466.

6 ـ أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، لبنان: بيروت، 1982 ص 352.

7 ـ السيد عبدالفتاح عفيفي، مرجع سابق، ص 465.

8 ـ يونس العزابي، «العلاقة التعليمية بين المعلم والمتعلم في المجتمع الجماهيري» المؤتمر الثوري الأول حول التعليم في المجتمع الجماهيري، بنغازي من 16 ـ 18/ 5/ 1989، ص 1.

9 ـ Stimnan, Margaret. The Role of Cilic Education in community services. فـي إيمان محمد عارف. «دور الجامعة في تنمية إتجاهات الطلاب نحو العمل التطوعي في ضوء مفهوم التنمية المستدامة» بحث قدم إلى المؤتمر السنوي العاشر (العربي الثاني) لمركز تطوير التعليم الجامعي: جامعة عين شمس، خلال الفترة من 27 ـ 28/ 12/ 2003 ف، ص 507.

10 ـ نفس المرجع السابق، ص 504.

11 ـ السيد حسن حسنين. «الجامعات العربية: الواقع والمستقبل». مؤتمر التعليم الجامعي بين الحاضر والمستقبل. في عبد العظيم عبد السلام إبراهيم. «الهدر في نظام الانتساب الموجه في ضوء ديمقراطية التعليم الجامعي»: دراسة حالة، المؤتمر السنوي العاشر (العربي الثاني)، لمركز تطوير التعليم الجامعي. جامعة عين شمس، خلال الفترة من 27 ـ 28/ 12/ 2003ف، ص 326،

12 ـ Francis Turner, Social Work Treatment, The Free press inc, pp 333 - 339.

13 ـ محمد علي محمد: علم اجتماع التنظيم: مدخل للتراث والمشكلات والموضوع والمنهج، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1986، ص 214.

14 ـ عبدالفتاح عثمان وآخرون. «الخدمة الاجتماعية للمسنين من المنظور الشمولي المعاصر»، القاهرة: مؤسسة نبيل للطباعة، 1995، ص 245.

15 ـ السيد عبدالفتاح عفيفي، مرجع سابق، ص 465 ـ 501.

16 ـ حمدي صالح، «جامعة المستقبل الفلسفة والأهداف»، بحث قدم إلى المؤتمر السنوي العاشر (العربي الثاني)، لمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، خلال الفترة من 27 ـ 28/ 12/ 2003ف، ص 14 ـ 18.

17 ـ أحمد سيف حيدر، «جامعة المستقبل وارتباطها بسوق العمل وخطط التنمية في الجمهورية اليمنية والدول العربية الأخرى»، بحث قدم إلى المؤتمر السنوي العاشر (العربي الثاني)، لمركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس: خلال الفترة من 27 ـ 28/ 12/ 2003ف، ص 192 ـ 210.

18 ـ المرجع السابق، ص 193.

19 ـ محمد لبيب النجيحي، «مقدمة فلسفة ـ التربية»، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية 1967، ص 131.

20 ـ عبدالفتاح عثمان، «خدمة الفرد في المجالات النوعية»، ط 2، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1982، ص 122.

21 ـ صلاح عبدالمنعم حوطر، «رؤية لدور الجامعات العربية بعد أزمة الخليج» المجلة العربية للدراسات النفسية، تصدر عن الجمعية المصرية للدراسات النفسية، ع (2)، إبريل 1992، ص 37 ـ 38.

22 ـ أحمد علي الفنيش، «التربية بين المجتمع والجامعة»، طرابلس: المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان والمطابع، 1981، ص 117.

23 ـ نادر فرجاني، «التعليم العالي والتنمية في البلدان العربية»، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة (21) ع (237)، نوفمبر 1998، ص 84.

24 ـ المرجع السابق، ص 85.

25 ـ مصطفى التير، «الهوية الثقافة العربية والتعليم العالي في الوطن في ظل العولمة»، في أحمد سيف حيدر، مرجع سابق، ص 197.

26 ـ نادر فرجاني، مرجع سابق، ص 95.

27 ـ مصطفى التير، مرجع سابق، ص 197.

28 ـ ربيعة الصرماني، «أساسيات التعليم والتدريب وسوق العمل في الجماهيرية». الجديد، ع (8)، طرابلس: المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، 2003، ص 210.

29 ـ ليلى أحمد الخواجة، «دراسة تحليلية لظاهرة البطالة السافرة وعلاقتها بهيكل سوق العمل». في السيد عبدالفتاح عفيفي، مرجع سابق، ص 88.

30 ـ المرجع السابق، ص 90.

31 ـ نادر فرجاني، مرجع سابق، ص 96.

32 ـ أحمد سيف حيدر، مرجع سابق، ص 200.

33 ـ عبدالله عبدالدائم، «التعليم العالي وتحديات اليوم والغد»، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة الحادية والعشرون، ع (237)، نوفمبر، 1998، ص 129.

المحور الثالث

مخرجات البنية التعليمية
وعلاقتها بهيكلية التعليم

ملاحظات حول الإطار العام للنظام التعليمي الجديد

إعداد

د. عبدالكريم سليمان أبو سلوم

لا يختلف اثنان على الحاجة إلى تطوير وتجديد الأنظمة التعليمية بين الحين والآخر، ومراجعة سلبياتها، وتعزيز إيجابياتها. ولا شك في أن النظام التعليمي القائم يمر في مرحلة ركود وتدنٍ ملحوظ في مستوى تحصيل التلاميذ والطلاب إلى الدرجة التي لا يمكن السكوت عنها، والتي تستدعي استنهاض كل الهمم وتجنيد كل الإمكانات والمصارحة، ووضع النقاط على الحروف، كرامة للعلم وللوطن وللثورة.

ونظراً لتعقد مشكلة التحصيل والاستيعاب، ووصولها إلى درجة مخجلة حيث وصلت نسبة الرسوب في الثانويات العامة إلى ما يجاوز 80 في المئة في معظم الشعبيات، الأمر الذي يلقي ظلالاً من الحيرة والشك في جدوى العمل بالنظام التعليمي القائم. ونحن وإن كنا نقدر ونحترم المجهودات المبذولة من أجل استحداث نظام تعليمي جديد يواكب العصر ومتطلباته، ويقضي على سلبيات النظام التعليمي القديم، إلا أننا وبكل موضوعية وتجرد نرى أن التطوير والتجديد والتغيير لا يمكن أن تتم بين يوم وليلة، ولا يمكن أن تتم دفعة واحدة، بل إن الأمر يحتاج إلى رؤية ودراسة تقويمية شاملة لكل مكونات وعناصر النظام التعليمي والعملية التعليمية برمتها، وتدارك السلبيات وأوجه القصور، وتسليط الضوء عليها، ومعالجتها بطريقة علمية وموضوعية.

إن المتتبع للإصلاحات التعليمية في النظم العالمية يرى أنها لا تخرج عن هذا الإطار وأنها تتبع نسقاً علمياً منظماً يستمر على مدى طويل من الزمن وفق

استراتيجية وتخطيط مسبق من جانب الخبراء أهل الاختصاص والدراسة، وليس من شك في أن الاستعجال والتغيرات الجذرية المتسرعة وغير المدروسة في مثل هذه المواضيع الحساسة عادة ما تقود إلى مشاكل تعليمية أكثر صعوبة وتعقيداً.

ولا يمكن كما قلت سابقاً أن أقلل من العمل والجهد اللذين قامت بهما اللجان المشكلة لإعادة هيكلة النظام التعليمي في الجماهيرية والذي ساهمنا فيه بكل جدية وفاعلية من طريق لجان شكلت لهذا الخصوص في جميع كليات جامعة قار يونس وعلى رأسها كلية الآداب.

وأوضحنا من خلال هذه اللجان رؤيتنا للنظام التعليمي المطلوب في أوراق تفصيلية شاملة تمت تلاوتها في المؤتمر الوطني الأول للتعليم الذي عقد في طرابلس، بحضور أمين شؤون الخدمات، وعدد كبير من أعضاء هيئة التدريس الجامعي والموجهين وأمناء التعليم بالشعبيات.

وقد صدر أخيراً عن المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب تصور لنظام التعليم الجديد[1] عُرض على مجالس التخطيط العامة بالشعبيات وشكلت لجنة متخصصة عن مجلس التخطيط العام لدراسة التصور الجديد، وتم إصدار تقرير بالخصوص[2]. ومن خلال القراءة المبدئية للتصور والتقرير يمكن القول بصورة إجمالية إن الإطار التعليمي الجديد بعد إعادة تنقيحه من اللجنة المكلفة من مجلس التخطيط العام يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح لتجويد العملية التعليمية إذا ما توافرت الرغبة والنية الصادقة والإمكانات المطلوبة لتنفيذه وإنجاحه. إلا أنه وبحكم مساهمتنا في الخطوات التمهيدية والمشاركة في اللجان والندوات والاجتماعات التي عقدت في هذا الخصوص، نود إبداء الملاحظات التالية:

أولاً: لا بد من الإشادة في البداية ببعض الإيجابيات التي وردت في المقترح، ومنها:

---

(1) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، الوثيقة الرئيسية، 1998.

(2) تقرير المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب. يونية ـ الصيف 2002.

أ ـ إلغاء النظام السنوي العقيم واستبداله بنظام الفصول الدراسية الأكثر ملاءمة للنظم التعليمية الحديثة، مما يتيح الفرصة لاستثمار الجزء الأكبر من العام في التدريس والتحصيل وإلغاء العطلة الصيفية الطويلة التي كانت سبباً في تدني تحصيل الكثير من التلاميذ والطلاب.

ب ـ التركيز على الجوانب العملية، والتدريبات الميدانية، واعتماد أسلوب التقويم المستمر.

جـ ـ الاهتمام بالتعليم المهني، وجعله مرحلة من مراحل التعليم، يمكن أن تستوعب عدداً من الطلاب، إذا أحسنت إدارتها ووفرت لها الوسائل الضرورية للنجاح.

د ـ تنويع التعليم المتوسط والعالي بما يكفل لكل طالب إيجاد ما يتناسب مع ميوله واستعداداته وقدراته.

ثانياً: نرى أن سلبيات المقترح الجديد تتلخص في النقاط التالية:

أ ـ إن هذا النظام لم يخضع للتجريب والتطبيق حتى يمكن الحكم عليه، وعلى ذلك فإن تطبيقه قبل تجربته يمكن أن يدخلنا في دوامة لا أول لها ولا آخر.

ب ـ انعدام التخطيط والإعداد المسبق لهذا النظام، بإعداد المعلمين وتدريبهم للتدريس في النظام التعليمي المستحدث، فالتدريب ما زال قاصراً، والدورات المقامة حالياً لا تكفي بأي حال من الأحوال لإعداد وتأهيل المعلمين لهذا العدد الهائل من الاختصاصات.

جـ ـ إن إعداد المناهج كما أعلم تمّ بطريقة تلفيقية وتمّ تكليف كل أستاذ على حدة بإعداد منهج في مادة ما بناء على المعرفة والعلاقات الشخصية، ولم يكن هناك تنسيق بين هؤلاء الأساتذة لبناء المناهج وفقاً للتسلسل التدريجي للمعلومات والمعارف، ولم يكن هناك تنسيق بين المراحل أو بين كل مادة وأخرى.

د ـ يعاب على مناهج العلوم الأساسية والتي أمكنني الإطلاع عليها كثرة المقررات حيث وصلت في بعض الاختصاصات والسنوات إلى (13 ـ

15) مقرراً وهو كم كبير من المواد قد يصعب على الكثير من الطلاب استيعابه بالصورة المطلوبة. كما أن الكثير من هذه المقررات هي فوق المستوى الإدراكي للتلاميذ والطلاب في المراحل التي وضعت فيها. بالإضافة إلى أن الكثير من هذه المقررات قد تمّ إقحامها في المناهج الدراسية دون أي تمهيد أو مقدمات، ودون أن تكون له صلة أو ارتباط بما سبق للطالب أن تعلمه.

إن المتعارف عليه تربوياً أن يتم بناء وتصميم المناهج وفقاً لخطة مسبقة ومنظمة، وعلى يد لجان متخصصة من كل فرع من فروع المعرفة تأخذ في الاعتبار عند تصميم هذه المناهج أهمية المعلومة وجدواها ومناسبتها سن المتعلم ومستوى نضجه وصلتها بما سبق للمتعلم أن تعلمه.

هـ - إن المدارس والمؤسسات التعليمية بوضعها الحالي غير مجهزة بمتطلبات ومستلزمات التعليم الفني والتقني والحرفي من معامل وأجهزة ووسائل تعليمية معينة.

و - إن تقليص الوعاء الزمني لم يكن له مبرر على الإطلاق بل إن الواقع يقضي بزيادة الوعاء الزمني بالنظر لظهور اختصاصات ومفردات جديدة لم تكن معروفة وأصبحت لازمة للعملية التعليمية مثل الحاسوب وشبكة المعلومات واللغات الأوروبية والأفريقي. كان من المجدي الإبقاء على الوعاء الزمني المتعارف عليه دولياً أو زيادته وذلك للضعف الملاحظ على مستوى الخريجين في كل المجالات والاختصاصات، والنقص الواضح في إعدادهم وتأهيلهم وذلك نتيجة لكثافة المناهج وقلة الوعاء الزمني المخصص لها.

ز - إن تقليص المرحلة الجامعية لم يكن له سند يبرره وكان في الإمكان الإبقاء على النظام الجامعي بسنواته الأربع وذلك مواكبة للأنظمة التعليمية العالمية بخاصة أننا نعيش عصر العولمة؛ أي العالم الواحد ولا نريد أن نكون نشازاً في هذا الطرح.

وأخيراً ثمة ملاحظات ختامية لا بد أن تؤخذ في الاعتبار ولا بد من أن تعطى ما تستحق من عناية واهتمام، وهذه الملاحظات تتلخص في ما يلي:

أولاً: إن أي نظام تعليمي وطني يتوجب أن يكون نابعاً من حاجات المجتمع وظروف البيئة التي يطبق فيها. فما يصلح في مجتمع قد لا يصلح في مجتمع آخر. فالنظام التعليمي نبت أرضه ولا يجود إلا في تربته، ولذا فإن استجلاب النظم التعليمية الغربية أو جزء منها لن يصلح حال التعليم في بلادنا. ولعل التجربة اليابانية خير مثال في هذا الصدد. فقد أخذت اليابان في بداية نهضتها عام 1964 بالنظم التعليمية في أوروبا والولايات المتحدة الأمركية ولكن لم تمض إلا سنوات معدودة حتى ثبت فشل هذه النظم المستوردة وقصورها في تحقيق الغاية المرجوة منها مما دعا إلى تبني إصلاحات تجديدية نابعة من التراث الثقافي الياباني تمثل في قانون إصلاح التعليم الصادر في عام 1971[1].

ثانياً: إن تدني مستوى التحصيل وقلة الاستيعاب قد لا يعودان بالضرورة إلى النظام التعليمي بل قد يعودان إلى أسباب بشرية وإدارية وأخطا. في التطبيق، وقد يكون سوء المتابعة وغيابها وضعف الإمكانات ونقص الدافعية عند الطلاب، وغياب الفاعلية في التدريس هي الأسباب الرئيسة التي أدت إلى هذا المستوى المتدني من التحصيل ويصدق فينا حينئذ قول الشاعر العربي:

نعيب زماناً والعيب فينا　　　وما لزماننا عيب سوانا

فلنظام التعليمي في الجماهيرية كان ولا يزال من أفضل وأقوى الأنظمة التعليمية ومناهجنا من أقوى المناهج. والنظام التعليمي الذي ندينه اليوم ونوجه إليه إصبع الاتهام هو الذي خرّج عشرات بل مئات الآلاف من الأطباء والمهندسين والمحامين والمعلمين ورجال الأعمال والسياسة. بل إن خريجي هذا النظام لم يجدوا صعوبة تذكر حين تم إيفادهم للدراسة في الخارج وحققوا نجاحاً وتفوقاً ملحوظاً في جميع الاختصاصات العلمية منها والأدبية

(1) تقرير اللجنة المشكلة من مجلس التخطيط العام بالجماهيرية لدراسة النظام التعليمي الجديد. أكتوبر ـ التمور 2002.

وتفوقوا على الأمركيين والأوربيين في عقر دارهم، مما يدل على سلامة مناهجنا ورصانتها وقوتها. وما أريد أن أقوله هو أن الأمر يحتاج في الدرجة الأولى إلى تغيير البشر وعقلياتهم ومستوى تفكيرهم وتغيير نظراتهم إلى التعليم باعتباره الاستثمار الأجدى بالرعاية والأولى بالاهتمام.

ثالثاً: إن تحسين المناهج وطرائق التدريس ورفع كفاءة المعلمين وغيرها من العوامل المدرسية لا تعني بالضرورة تحسين التعليم أو رفع مستوى أداء التلاميذ، إذ إن دور العوامل الذاتية والأسرية والاجتماعية ربما يفوق ـ كما أوضحت الدراسات الحديثة ـ[1] دور العوامل المدرسية، ولذا فإن أي محاولة لتحسين الأوضاع التعليمية ومستوى التحصيل والأداء يتوجب أن تأخذ في الاعتبار العوامل الشخصية والاجتماعية والاقتصادية للمعلم والمتعلم ومحاولة تحسينها وترقيتها ضماناً لأداء وتحصيل أفضل.

المراجع

1 ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، الوثيقة الرئيسية، 1998.

2 ـ تقرير المركز الوطني لتخطيط التعليم والتدريب. يونية ـ الصيف 2002.

3 ـ تقرير اللجنة المشكلة من مجلس التخطيط العام بالجماهيرية لدراسة النظام التعليمي الجديد. أكتوبر ـ التمور 2002.

4 ـ .محمود قمبر: تقويم ونقد نظريات وممارسات التجديد في الفكر التربوي. والعالمي ورشة العمل الإقليمية في مجال التجديد التربوي الإسماعيلية، جمهورية مصر العربية، 2003.

5 ـ Colemen, J,S,et, Equality of Education Opportunity Printing Office, Washington D.C.,1966.

(1) محمود قمبر: تقويم ونقد نظريات وممارسات التجديد في الفكر التربوي. والعالمي ورشة العمل الإقليمية في مجال التجديد التربوي الإسماعيلية، جمهورية مصر العربية، 2003.

الحاجة إلى قياس القدرات العقلية لتلاميذ ما قبل المرحلة التخصصية (مداخلة)

إعداد

د. أحمد ظافر محسن

إن هذه المدخلة تسعى إلى طرح موضوع كثر الحديث حوله وتتعلق بالتوجه نحو التعليم التخصصي المبكر، أي بداية تخصص الطالب منذ المرحلة الثانوية ليتابع تعليمه الجامعي بما يناظر التخصص الذي اختاره في المرحلة ما قبل الجامعية.

وكأي توجه جديد يكون عرضة لمؤيدين ومعارضين وهذا التباين في وجهات النظر يكون مفيداً إذا استند إلى محكمات علمية وقواعد ثابتة إذ يؤدي إلى زيادة فاعلية ذلك التوجه من طريق استقراء جوانب الضعف ـ إن وجدت ـ لتلافيها والوقوف على جوانب القوة لتدعيمها وتقويتها.

وهكذا الحال بالنسبة إلى بدايات التعليم التخصصي إذ يلاحظ أنه قوبل بشيء من عدم الرضى من قبل بعض المهتمين بشؤون التعليم، وقد يكون لديهم مبرراتهم، التي تمركزت حول الإمكانات المادية التي تتطلبها العملية التعليمية. وهناك فئة أخرى متحمسة للتعليم التخصصي تاركين تحديد جدواه إلى ما تدل عليه مخرجاته من قوة أو قصور. وحيث إن التجربة في العنصر البشري لها مخاطرها وبخاصة في مجال التعليم، فإن هذه المداخلة تسعى لأن تطرح سؤالاً مهماً: هل التلميذ قادر على اختيار التخصص الذي يتوافق مع قدراته العقلية؟ وهل مستوى نموه العقلي والاجتماعي والانفعالي يمكنه من تحديد التوجه الصحيح في مرحلة عمرية لم تُبن فيها بعد ملامح شخصيته بأبعادها المختلفة؟ إن إجابتي على هذين السؤالين وبالرجوع إلى خصائص

النمو العقلي والانفعالي تميل إلى أن تؤكد أن الطفل غير قادر على هذا الاختيار لذلك يفقد التلميذ فرصة الاختيار الصحيح لأنه يلجأ إلى ثلاثة وسائط تحدد له مساراته التعليمية، وهي:

1 ـ الأسرة: التي غالباً ما تنسب التلميذ إلى مدرسة ثانوية دون فهم صحيح لميوله الصحيحة المستندة إلى قدرات عقلية تكون في هذه المرحلة العمرية كامنة، وقد يكون قرب المدرسة من السكن عاملاً في تحديد هذا المسار العلمي.

2 ـ المجتمع: الذي يلجأ في بعض الأحيان إلى توجيه التلاميذ لتلك المدارس التخصصية لاعتبارات ديموغرافية أو لحجم الكثافة الطالبية أو إلى عوامل أخرى كثيرة.

3 ـ المماثلة: إذ قد يلجأ التلميذ إلى نظرائه أو زملائه أو حتى أبناء جيرانه فيختار المدرسة التي يتواجد فيها هؤلاء الصبية.

إذا كان الأمر على هذا الشكل فأرى أن كل تربوي في المجال الذي ينتمي إليه عليه أن يجتهد في أن ينجح هذا النوع من التعليم وأن يعمل على تفادي القصور فيه.

ومن جانبي أرى أن أحد العوامل المساعدة على نجاح التعليم التخصصي المبكر هو إيجاد حركة قياس عقلي في المراحل الأولى من التعليم بحيث يمكن الكشف عن القدرات الكامنة وهي ما نسميها القدرات الطائفية التي يمكن أن تتنبأ بقدرات التلميذ العقلية، فتساعد كلاً من الأسرة وإدارات المدارس والموجهين والاختصاصيين على التوجيه الصحيح الذي يضمن قدراً من التجديد الصحيح للمسارات العلمية التي يختارها هؤلاء التلاميذ بحيث ينسجم نوع الاختصاص مع القدرات الفعلية لهم.

إن هذا العمل التربوي يجب أن يبدأ من تطور التلميذ من التعليم الذي يكون القياس العقلي متزامناً مع تطور التلميذ العقلي والاجتماعي، عندها تكون الصورة أكثر وضوحاً في المراحل الإعدادية بالنسبة للتوجه العلمي للتلميذ.

وهذا الأمر يحتاج إلى توجيه تعليمي فعال بحيث ينتشر خريجو أقسام التربية في جميع مراحل التعليم الأساسي ليقوموا بهذا العمل، وهذا يتطلب إعادة النظر في أقسام التربية وعلم النفس في الجامعات بحيث يقتصر عملهم على العملية التعليمية والتربوية من خلال إعدادهم الجيد والواضح.

حول مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل

إعداد

د. عبد السلام القلالي

لا جدال في وجود ارتباط وثيق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

ويستجد هذا الارتباط في برامج التنمية الشاملة والمستدامة إلتي تبدأ من الإعداد والتأهيل الذي هو وظيفة التعليم وانتهاء بمرحلة التوظيف والتشغيل التي هي مهمة سوق العمل.

إن الهدف المباشر للتعليم هو اكتساب المعرفة والمهارات والاتجاهات الإيجابية ويسعى الاقتصاد إلى تحسين مستوى المعيشة من خلال النشاط الذي يقوم به أفراد المجتمع وهذا النشاط هو مضمون سوق العمل وهدف التعليم وإدارة النشاط الاقتصادي. إن هذه العناصر الثلاثة: التعليم والاقتصاد والعمل تحدد محاور هذه المداخلة، وتتناول في ما يلي: التداخل بين أي عنصر منها والعنصرين الآخرين:

أولاً: التعليم

انتشر التعليم في الجماهيرية العظمى بمعدلات قياسية خلال العقود الثلاثة الماضية سواء في مستوى الاستيعاب للسكان في سن الدراسة أو من حيث عدد مؤسساته والعاملين فيها. فقد وصل عدد الملتحقين بالدراسة في مختلف مراحل التعليم عام 2002ف. 1907200 ألف طالب وطالبة، أي ما يعادل نسبة إلى 34.8 في المئة من مجموع العام للسكان الليبيين ونصف هؤلاء من الإناث. وقد تطور الالتحاق المدرسي بمعدل مستوى مركب يصل

إلى 205 في المئة خلال العقد الماضي. ويلاحظ أن هذا المعدل هو أقل من معدل الالتحاق بمؤسسات التعليم والتدريب التي تتولى التأهيل والإعداد لسوق العمل مباشرة والذي بلغ 207% (0.6% للذكور، 502% للإناث).

إن هذا التحسن في معدل الالتحاق بهذه المؤسسات لم يستمر في العقد الحالي ولم يرافقه تحسن في مستوى أداء البنية التعليمية والتدريبية حيث نلاحظ الآن أن 17.5 في المئة فقط من الملتحقين بمراحل التعليم المتوسط هم في مراكز التدريب ومعظم طلبة الثانويات التخصصية يتجهون إلى التعليم الجامعي الأكاديمي ويعزفون عن الالتحاق بالمراكز المهنية العليا. إن هذا الوضع يؤثر على تركيبة قوة العمل الوطنية ويجعل مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل في موقف حرج، ولا يعمل على تطوير وتنمية الموارد البشرية المحلية. وبدراسة مؤشرات الالتحاق المدرسي وتأثيرها على سياسة الاستخدام يلاحظ أن الالتحاق المدرسي هذا العام 2003/ 2004ف سيظهر تأثيره في عداد قوة العمل خلال الأعوام القليلة القادمة. كما يلاحظ أن معدل تدفق مخرجات النظام التعليمي إلى سوق العمل تصل إلى 80 ألف خريج سنوياً وهذا يعني ان على الاقتصاد الوطني توفير فرص عمل كافية لهذا العدد، مع الأخذ في الاعتبار أن نصف هؤلاء من العنصر النسائي وتوجد من بينهم نسبة عالية في العلوم الإنسانية والتي تشكل أكثر من 57% من الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي، وأن كمية المخرجات هي في ازدياد خلال السنوات القليلة القادمة وان سوق العمل يتعامل مع فئات أخرى غير الخريجين منهم المتسربون من النظام التعليمي والتدريبي والمسرحون من الخدمة العامة، وربات البيوت اللائي تضطر ظروفهن الخاصة للبحث عن فرص عمل. إن الازدياد في مخرجات النظام التعليمي هو نتيجة للتوسع في الخدمات التعليمية وانتشار مؤسساته والذي تفرضه اعتبارات موضوعية حضارية واجتماعية واقتصادية وديموغرافية. ومن ثم ينبغي التعامل مع هذا التدفق على سوق العمل بأنه نتيجة لمعطيات طبيعية ويستلزم الموقف التوجه بقوة إلى الاهتمام بنوعية الخريجين بما يتلاءم والأهداف الحضارية والتقدمية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع ويكون ذلك من خلال التأثير الإيجابي علي:

أ ـ المستويات التعليمية والتدريبية ومجالاتها بإحداث تغيير في معدلات الالتحاق بالمراكز المهنية والتخصصات التقنية وتجويد المناهج التعليمية والبرامج التدريبية.

ب ـ مدى ملاءمة مجالات الدراسة ونوعيتها للوظائف التي سيشغلها الطالب بعد التخرج وتؤكد بالخصوص ملاحظات المتابعة على الآتي:

- الخريجون الجدد في حاجة إلى تأهيل معمق لتولي مهمات ووظائف في مجال تخصصهم نفسه.
- يغلب على العملية التعليمية والتدريبية طابع التعليم والتدريب النظري ويعتبرها نقصاً في البرامج التطبيقية والعمل الميداني للطلاب أثناء الدراسة.
- عدم التوافق بين مخرجات النظام التعليمي والتدريبي واحتياجات سوق العمل من حيث التخصص والعدد لوجود نقص في بعض التخصصات ووفرة في بعض التخصصات الأخرى.
- النقص في العنصر البشري الفني اللازم للتشغيل والصيانة في المنشآت الصناعية.

ثانياً: الاقتصاد

يلاحظ ان الاقتصاد متجه إلى تنشيط وتفعيل القطاع الأهلي والتشاركي والاهتمام بالمبادرات الفردية ويعمل على توفير الإمكانات اللازمة من موارد مالية وقدرات بشرية ذاتية وآليات تنفيذ وإدارة كفوءة فاعلة بما فيها من تخطيط ومتابعة وتقويم ما سيؤدي إلى تحقيق مستهدفات المجتمع من تنمية وتطوير وفي هذا الاتجاه اتخذت جملة من الإجراءات نذكر منها ما يلي:

مراجعة هيكلية الاقتصاد الوطني بما يضمن تحفيز وتشجيع المبادرات الفردية والأسرية والتشاركيات والشركات الجماعية المساهمة على المشاركة الجادة في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

■ تولي الدولة المهمات الأساسية في مجال الخدمات العامة والسيادية.

- تحويل الملكية العامة القائمة إلى الأطر الجديدة للهيكلية الاقتصادية بالتمليك أو البيع.
- فصل الملكية عن الإدارة وتصفية ما لا جدوى من استمراره في القطاع العام.
- توظيف المدخرات المحلية لدى الأفراد في تنشيط الحركة الاقتصادية.
- الاستخدام الكفي والأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة والممكن إتاحتها في المستقبل.

ومن أجل دعم هذه الإجراءات اتخذت جملة من الخطوات التنفيذية والتي منها:

ـ تمليك العديد من الوحدات الإنتاجية.

ـ تأسيس عدد من التشاركيات والشركات المساهمة.

ـ تصفية أو دمج العديد من الشركات والمنشآت والهيئات العامة.

إن هذا التوجه للاقتصاد الوطني كان له تأثير على فرص الاستخدام في الجهاز الإداري والقطاع العام، وينبغي أن يتولى القطاع الأهلي والمبادرات الفردية معالجة هذا التأثير وإحداث التوازن المرغوب في الطلب على فرص الاستخدام وتوفيرها إلا أن هذا القطاع اهتم بالمشاريع الصغرى والاستيراد من الخارج أكثر من اهتمامه بالأنشطة ذات الاستيعاب الاقتصادي والتوجه الاجتماعي الملحوظ، وقد يكون مردود ذلك إلى أسباب عدة منها:

ـ اقتصار القطاع الأهلي على مشروعات فردية أو عدد قليل من المشاركين.

ـ اتجاه النشاط الأهلي نحو المشروعات الخدمية والاستهلاكية التي يتضاعف فيها رأس المال مرات عدة في فترات زمنية قصيرة ولا تساهم كثيراً في توسيع فرص الاستخدام.

ـ عدم ثبات الإجراءات في كل من القطاع العام والقطاع التشاركي فقد تأخذ أحياناً طابع التبسيط وأحياناً أخرى التعقيد والتدقيق.

ـ إن القاعدة في هذا التوجه هو توزيع فرص العمل على أكثر عدد ممكن من الأفراد وتجنب الاستحواذ على أكثر من فرصة عمل للفرد الواحد إلا أن ذلك لم يرتب بطريقة تنظيمية ملائمة.

ـ مما سبق يمكن القول إن الاقتصاد الوطني متجه نحو تعزيز جهود التنمية وتوفير فرص العمل، إلا أن التنفيذ الفعلي لم يكن بالقوة التي تحقق الغرض منه ونتج عن ذلك جملة من الإشكاليات نذكر منها ما يلي:

ـ ضعف قدرة السوق المحلية على امتصاص عرض القوى العاملة الوطنية.

ـ التباين بين مخرجات النظام التعليمي والتدريبي واحتياجات سوق العمل من المهارات والمهن.

ـ انحسار العمل في تنفيذ السياسات المتعلقة بتوفير فرص الاستخدام والتي منها سياسة تلييب الوظائف في القطاعات المختلفة.

ثالثا: العمل

ـ يتحدد سوق الاستخدام في الاقتصاد بمجالات ممارسة النشاط الخدمي والإنتاجي وارتباطه بالنظام الاجتماعي المؤثر في هذا النشاط وما يقرره من علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية والتي بدورها ترسم معالم آليات سوق العمل محركاته داخل القطاعات المكونة لهيكلية سوق العمل، وتتكون هيكلة سوق العمل الوطنية من القطاعات التالية:

ـ الجهاز الإداري.
ـ القطاع العام.
ـ القطاع التشاركي.
ـ القطاع الخاص.

وينظم سوق العمل في مستويين:

ـ المستوى التخطيطي
ـ المستوى التنفيذي

وتتولى اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة والتدريب والتشغيل عدة اختصاصات في مجال الوظيفة العامة وإجراءات التشغيل والاستخدام ومن خلال مراقبة حركة سوق العمل نلاحظ مدى حاجته لإعادة الترتيب سواء على المستوى التخطيطي وتنظيم حجم الاستخدام في الاقتصاد الليبي، وتقدير الاحتاجات الكمية والنوعية من القوى العاملة أو المستوى التنفيذي المتمثل في الجهاز الإداري والقطاع العام وخلق مواطن عمل في منظومة العمل التشاركي أو الشركات المساهمة.

ومن ثم ظهرت صعوبة عملية في الربط الوظيفي والمهني من مخرجات النظام التعليمي والطلب على الاستخدام في الاقتصاد الوطني، وقد يكون أحد العناصر المؤثرة سلباً في كل من التخطيط والتنفيذ في مجال سوق العمل نقص البيانات المتاحة عن القوى العاملة في سوق الاستخدام الوطني ومدى حاجتها إلى التدريب وإعادة التأهيل وكذلك المعلومات الخاصة ببرامج الإعداد وارتباطها بمتطلبات التنمية ومما يزيد الأمر تعقيداً حركة سوق الاستخدام وتغييره المستمر وصعوبة ملاحقته وانعكاس ذلك على برامج الإعداد والتدريب.

المحور الرابع

الإنفاق على التعليم العالي
لرفع مستوى الكفاءة

الإنفاق على التعليم العالي لرفع مستوى الكفاءة والإنتاجية (إعداد عضو هيئة التدريس ـ نموذجاً)

إعداد

أ.د. الصيد أبو ديب

تمهيد

قصدت هذه الورقة المشاركة بعرض ورأي في مسألة مهمة لي لها صلة مهنية بها وهي إعداد عضو هيئة التدريس في مرحلة التعليم العالي بصفته عنصراً أساسياً في العملية التعليمية في هذه المرحلة المتقدمة، ومعيناً في الدرجة الأولى في موضوع حديثنا عن (الإنفاق على التعليم العالي لرفع مستوى الكفاءة والإنتاجية).

ولكن قبل الولوج في هذا الحديث الذي يتناول إعداد عضو هيئة التدريس وكيفيته، هناك جملة من النقاط تستوجب التوضيح، وهي:

أولاً: إن المقصود في هذه المرحلة هو الجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية فهي المؤسسات الحقيقية للتعليم العالي التي يعتمد المجتمع الجماهيري في توجهاته وتطلعاته نحو التقدم وتحقيق التنمية.

ثانياً: إنطلاقاً من أن التعليم هو الأداة المناسبة والوسيلة الأكثر فاعلية لإحداث التنمية الشاملة، وأن التعليم العالي على وجه الخصوص هو الذي يلعب الدور المحوري في تشكيل وصقل قدرات الفرد ومواهبه بما يتناسب مع احتياجات المجتمع ومتطلبات التنمية الآنية والمستقبلية، فإن ذلك لا يتحقق في غياب عضو هيئة التدريس ذي الكفاءة العالية، وإن الإنفاق في إعداده والرفع من مستواه تأكيد على مقولة «إن الإنسان هو أداة التنمية الأساسية

وغايتها المنشودة».

ثالثاً: وجود إشكالية التخصصات في هذه المرحلة من التعليم المتقدم، إذ هناك تخصصات علمية وأخرى إنسانية ولا بد من تحقيق التوازن بينهما عند الإنفاق والرفع من مستوى الكفاءة والإنتاجية، إن هذه الإشكالية تثير أسئلة عدة مثل:

1 - ما هو الموقف السليم الذي يجب إتخاذه ونحن نعد عضو هيئة التدريس في هذه المرحلة؟

2 - كيف نحقق التوازن في إعداد عضو هيئة التدريس بين هذين النوعين من التخصصات؟

3 - كيف نحقق أيضاً التوازن بين التخصصات العلمية والإنسانية من جهة وبين الثقافة العامة التي من دونها لا يكون عضو هيئة التدريس مقتدراً ومحترماً في نظر نفسه وفي نظر طلابه من جهة أخرى؟

4 - كيف نحقق بعد ذلك التوازن بين هذه التخصصات والثقافة العامة بمجموعها وبين البحث العلمي الذي من دونه لا تسمى الجامعة جامعة؟

5 - ثم كيف نحقق توازناً بين ذلك كله وبين تكوين شخصية عضو هيئة التدريس في مرحلة التعليم العالي الذي هو صاحب الموازنة وصاحب الاقتدار على التدريس وعلى القيام بالبحث العلمي؟

6 - وأخيراً كيف نقيم توازناً بين عضو هيئة التدريس وبين دوره في التنمية في إطار الدفع نحو تأكيد أهمية هذا الدور وضرورة تفاعل مؤسسات التعليم العالي - الذي هو أحد عناصرها الأساسية مع توجهات المجتمع الجماهيري وتطلعاته نحو التقدم وتحقيق التنمية؟

إن مثل هذه الأسئلة وغيرها تنصب أمام من يفكر في كيفية إعداد عضو هيئة التدريس في مرحلة التعليم العالي الإعداد الأمثل والسليم الذي يكفل تحقيق المستهدف منه وهو رفع مستوى الكفاءة والإنتاجية.

رابعاً: إننا لسنا معنيين ـ في هذه الورقة ـ بتحديد مفهوم التعليم العالي أو الحديث عن دوره ووظائفه وأشكاله وبرامجه، ولكن ما يعنينا هنا هو التأكيد على أن التعليم العالي هو أعلى مرحلة في التعليم وهو الجهود والبرامج التعليمية المتطورة التي تتم على مستوى الجامعات والكليات والمعاهد العليا والمراكز البحثية المرتبطة بها، ففي هذا التأكيد مقاربة لموضوع هذه الورقة وهو (الإنفاق على التعليم العالي لرفع مستوى الكفاءة والإنتاجية).

إننا لا نضيف جديداً إذا قلنا: إن المجتمع الليبي ـ كأي مجتمع محتضر ـ دائم التغيير ويسعى إلى التطور وتحقيق التقدم ويعمل على رسم آفاق مستقبلية أفضل لأجياله القادمة، لذلك اعتمد في الدرجة الأولى على التعليم العالي كإحدى الأدوات المهملة لإعادة بناء وتكوين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولا نضيف جديداً ـ أيضاً ـ إذا قلنا إن التعليم العالي في الجماهيرية يتأثر بفلسفة النظام التعليمي ككل، وبأهدافه وخصائصه وسماته العامة، بل وبالعوامل التي تؤثر في تطوره وازدهاره. ولقد شهدت الجماهيرية في العقود الثلاثة الأخيرة تغيرات كبيرة في مجال التعليم وغيره من المجالات المختلفة. وقد لوحظ أن هذه التغيرات عكست كل حركة المجتمع العربي الليبي ـ ولعل من أهمها في مجال التعليم العالي: «تحويل التعليم العالي من تعليم نظري عام إلى تعليم مهني وفني يرتبط بالنمو والتنمية وآفاق المجتمع الليبي في المستقبل، وهذا ما عبرت عنه البنية التعليمية الجديدة التي بدأ العمل بها منذ عام 1980 تقريباً. فهذا التحول التعليمي سيؤثر ويتأثر بكثير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية»[1].

ولا نغالي أيضاً إذا قلنا: إن الاهتمام بالتعليم في جميع مراحله بصفته استثماراً لمصلحة تنمية المجتمع، وتوجيهه الوجهة الصحيحة لخدمة أغراض التنمية المختلفة، يتطلبان تحديد الإمكانات وتوفير المتطلبات وتنمية القدرات

(1) علي الحوات، التعليم العالي في ليبيا، ص 12.

البشرية إذا أردنا تحقيق أهداف المجتمع الجماهيري وتطوره وتقدمه.

والمعروف أن التعليم العالي يتضمن ثلاثة مستويات: الأول ـ التعليم الفني أو المهني، والثاني ـ التعليم في الجامعات وكلياتها ذات التخصصات العلمية والإنسانية، والثالث ـ الدراسات العليا، وفيها يحصل الطالب على ثلاثة أنواع من الشهادات في مختلف تلك التخصصات.

ونحن في هذه الورقة سنركز حديثنا على المستوى الثالث الذي يبدأ عقب الانتهاء من التعليم الجامعي أو المعاهد العليا، وفيه يمارس الطالب البحث العلمي ومناهجه ويقوم أساتذته بتدريس مواده والإشراف على بحوثه ورسائله والإسهام في تطويره.

ومن موقع علاقتي المباشرة والطويلة بالجامعة وعلى وجه الخصوص الدراسات العليا، إدارةً وتدريساً وإشرافاً ومناقشة، فإن ترجمة عنوان المحور (الإنفاق على التعليم العالي لرفع مستوى الكفاءة والإنتاجية) تتطلب تناولاً أوسع لا يسمح به زمن هذه الندوة العلمية لذلك رأيت أن ينحصر اهتمامها بعضو هيئة التدريس بصفته ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ عنصراً من العناصر المستهدفة للرفع من مستوى الكفاءة والإنتاجية.

ولعل الجميع يدرك أن أهداف الجامعات الليبية منذ نشأتها وحتى بداية العقد السابع من القرن الماضي لم تخرج عن تكوين مدرسين للمرحلة الإعدادية والثانوية بالتعليم العام أو إعداد موظفين وإداريين للوظائف الحكومية المختلفة. وقد اعتمد في تحقيق تلك الأهداف على الخبرات العربية والأجنبية.

ومع بداية العقد السابع شهدت هذه الجامعات تطوراً ملموساً وتغيراً ملحوظاً في فلسفتها التعليمية وأهدافها التربوية وذلك بانطلاقة برنامج الدراسات العليا مستهدفة إعداد أساتذة وخبراء يمكن الاعتماد عليهم في التدريس الجامعي أو تسيير إدارتها والدفع بعجلة التنمية إلى الأمام، مؤكدة على أن برنامج الدراسات العليا يجب أن يكون في خدمة المجتمع الجماهيري وأن النهوض به لتحقيق عملية التنمية ومواجهة تحدياتها، وان ذلك لا يتم إلا

بإعداد الكفاءات العلمية العالية التي يمكنها أن تقوم بدور أساسي في معالجة التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي بدأت تشهده البلاد آنذاك. ومع منتصف الثمانينات تحديداً عام 1985 تم التوسع في الجامعات، وقد استتبع هذا التوسع زيادة عدد الطلاب الراغبين في الالتحاق ببرنامج الدراسات العليا الذي صار أيضاً من أهداف التعليم التشاركي. ومن الملاحظ في السنوات الأخيرة الإقبال المتزايد على برنامج الدراسات العليا وإقدام الكثير من الطلاب على مواصلة دراستهم العليا الالتحاق بهذا البرنامج مما أوجد إشكالية لدى المسؤولين على تنفيذه حيث برزت مجموعة من العقبات التي تحد من تحقيق أهدافه على أحسن صورة، مثل:

ضعف الإمكانات المادية والإدارية ونقص الكتب المرجعية وقلة المعامل والمختبرات وتدني مستوى التحصيل وقلة الأساتذة المتخصصين وعدم تفرغ ذوي الخبرة والعطاء للتدريس في مجال الدراسات العليا وعدم إعادة النظر في اللوائح الخاصة بالدراسات العليا والحوافز المادية في الإشراف على الرسائل ومناقشتها، وغيرها.

إن زيادة عدد الجامعات والكليات والمعاهد العليا والمراكز البحثية في الجماهيرية والتوسع في الاهتمام ببرامج الدراسات العليا التي تستهدف تحقيق مخططات النمو الاقتصادي والاجتماعي في مرحلة التحول والبناء استتبع زيادة عدد الطلاب الملتحقين بهذه البرامج بنسب عالية وبمعدل نمو سنوي مطرد، غير أن هذه النتيجة افتقرت إلى عنصر أساسي حتى تأتي أكلها على أكمل وجه وهو أن درجة الإنفاق على برامج الدراسات العليا لم يتكافأ وذلك التوسع.

إن النهوض ببرنامج الدراسات العليا في التعليم العالي يستدعي تخصيص مبالغ كبيرة لكي تغطي نفقاته وتستجيب لمتطلباته، ولا منّة في هذا ولا هبة. فالدول تصرف أموالاً طائلة من موازنتها وتنفق بسخاء على البحث العلمي الأساسي والتطبيقي، ولما كان نجاح العملية التعليمية يتوقف على فاعلية وكفاءة المؤسسات الجامعية وقدرتها على القيام بالنشاط التعليمي لتحقيق الأهداف التعليمية والتربوية المنشودة فقد كان من شروط ضمان نجاح هذا التوجه، بخاصة في مجال الدراسات العليا اعتماد موازنة يتم بموجبها

الإنفاق على تسيير العملية التعليمية واستثمار القدرات البشرية لمصلحة التنمية.

الأمر الذي يجعلنا نتفق مع من يرى أن الاهتمام بالتعليم العالي بأعلى مستوياته سيساعد من دون شك «في التصدي للخطر الناتج عن التطور والتقدم المادي غير المتوازن، أي الذي لا يصاحبه تطور وتقدم اجتماعي وثقافي. وهذا في اعتقادي من أخطر وأصعب المشاكل التي تواجهها حضارة القرن الحادي والعشرين»[1].

والذي يدفعنا إلى تأكيد ضرورة الاهتمام بالتعليم العالي وبخاصة الدراسات العليا والإنفاق عليه أسباب عدة يأتي في مقدمتها ما نصت عليه أهداف برامج الدراسات العليا «وهو إثراء وتطوير الجانب المعنوي والاجتماعي في الإنسان... وخلق التوازن الضروري بين التنمية المادية والتنمية البشرية في المجتمع الإنساني المعاصر»[2]. بخاصة أن البنية التعليمية الجديدة قد اهتمت بتكوين الإنسان وقيمه وأخلاقه نظرياً وعملياً.

فالتعليم العالي كما يؤكد البعض سوف يسهم «في خلق التوازن الضروري بين الإنسان والتكنولوجيا، فأي خطر يواجه المجتمع الإنساني إذا امتلك الإنسان مقومات التكنولوجيا... ولا يمتلك الإحساس الاجتماعي والالتزام الخلقي. إن خطر امتلاك التكنولوجيا التي هي قوام التنمية الحديثة بدون ثقافة وقيم وضمير، لهو أضعف وأشد من التخلف نفسه»[3].

إن التعليم العالي يخضع في مكوناته ومخرجاته بمناهج وبرامج محددة حتى يؤدي دوره في فهم المعلومة واكتساب المهارة وتنمية الاتجاه الإيجابي نحو العمل والإنتاج والإبداع وهذا لا يتم إلا بتحسين أداء أحد عناصره الأساسية وهو عضو هيئة التدريس.

ولما كانت مرحلة التعليم العالي ترتبط أشد الارتباط وأوثقه بما يسبقها

(1) علي الحوات، التعليم العالي في ليبيا، ص 13.
(2) علي الحوات، التعليم العالي في ليبيا، ص 13.
(3) د. علي الحوات، التعليم العالي في ليبيا، ص 13.

من مراحل التعليم - الإعدادي - والثانوي -، فإن هذا الارتباط أمر طبيعي وواضح لدى المختصين والمسؤولين من رجال التعليم، لا يحتاج منا إلى شرح وإعادة الكلام فيه ولكن ذلك لا يمنعنا من القول إن التعليم العالي بجميع أنواعه وتخصصاته هو أولى بتقدير المجتمع وتشجيعه، باعتباره أحد المستويات الذي تحتاجه الدولة في تنميتها وتقدمها. وفي بناء قوتها وزيادة منعتها ولعدة أسباب أخرى قد يكون من أهمها:

1 - إن العلم الذي يدرس في هذا المستوى، هو الجدير بتسميته علماً، لما يمتاز به من الإحاطة والشمول والعمق والمنهجية العلمية.

2 - إن التعليم العالي هو المستوى التعليمي الوحيد القادر على المساهمة الحقيقية في البحث العلمي وفي تطور المعارف الإنسانية وفي خدمة المجتمع وتنميته.

3 - إنه لا يمكن لأي إنسان [أن يكون مؤهلاً علمياً] وأن يسمى عالماً بالمعنى الحقيقي، إلا إذا تدرج في تعليمه حتى وصل مستوى عالياً من التعليم، لأن هذا المستوى العالي من التعليم هو الذي يمكّن صاحبه - عادة - من بناء قدرته على التفكير العميق السليم»[(1)].

ومن هنا تبرز أهمية إعداد عضو هيئة التدريس في هذه المرحلة وما يجب أن يكون عليه من إدراك هذا المستوى من التعليم، وقدرة على استخدام مختلف المناهج العقلية، وفهم لما تتضمنه مفردات المواد الدراسية المقررة.

إن التعليم العالي كان دوماً جزءاً من الثقافة والحضارة العربيتين الإسلاميتين، لذلك من الضروري ربط عضو هيئة التدريس في هذه المرحلة بهما، كما أن من الضروري أن يوثق صلته بالثقافة والحضارة الإنسانيتين.

في ضوء هذا، نؤكد أن الغرض من وضع برامج (لإعداد عضو هيئة التدريس في مرحلة التعليم العالي) هو الإسهام في تأصيل هذا العضو وتأهيله علمياً وبحثياً، يمكّنانه من أداء دوره في البنية التعليمية الجديدة على أكمل

(1) التومي الشيباني، تطور التعليم العالي في ظل الحضارة الإسلامية، ص 46.

وجه، كما أنه في تنمية هذا العنصر الرئيس في العملية التعليمية والتربوية ثقافياً وحضارياً وعلمياً بحثياً، تنمية للمجتمع وتطوره ككل.

إننا ندرك كل الإدراك أن (إعداد عضو هيئة التدريس في مرحلة التعليم العالي) موضوع يشد الانتباه إلى قضيتين، إحداهما عضو هيئة التدريس والأخرى التعليم العالي. إذ لم تعد الجامعات والمعاهد العليا باعتبارهما المؤسسات المعنية بهذا النوع من التعليم، يقتصر دورها على التعليم والبحث العلمي واستنبات العلم وتوطينه وتكوين الكوادر المؤهلة، وإنما أخذت تلعب أدواراً أخرى لخدمة المجتمع وتطويره بالمفهوم الواسع لهذه الأهداف، وبدأت تمد يدها مع جهات أخرى ومن طريق البحث العلمي والمشاركة الفاعلة في التحديث والتوجيه.

لقد أصبحت أهداف الجامعات والمعاهد العليا متجددة، متطورة وصارت وسائلها تتجدد وتتطور لمواكبة متطلبات المجتمع الجديد وأهدافه المتجددة الأمر الذي يستوجب معه بالضرورة أن يكون (عضو هيئة التدريس في مرحلة التعليم العالي) متجدداً ومتطوراً في نمط تفكيره وطريقة تدريسه وأساليبه العلمية؛ بمعنى أنه «لم تعد الطرق التقليدية في بنية التعليم العالي وأدواته المادية والبشرية، تستجيب لما يراد من تأصيل للثقافة والهوية، ومواكبة الحداثة والنمو، ولم تعد هياكل التدريس ووسائل التعليم موازية للتطور والتحديث بالسرعة والإتقان المطلوبين»[1].

نحن نعرف أن الجامعات متميزة بصفتها التعليمية المحددة، وأن المعاهد العليا هي الأخرى متميزة بصفاتها التي تقوم على تدريس العلوم التطبيقية والمهنية وتدريب المعلمين وتأهيلهم، ومع ذلك هناك أمور مشتركة بين الجامعات والمعاهد العليا وأخرى خاصة، حيث إنهما يتخصصان في فرع علمي معين ومحدد وواضح.

إن ما تتميز به الجامعات من خصوصيات، هو أن مدتها أربع سنوات، وأن الدراسة فيها تتصف بالتعمق الأكاديمي والبحث العلمي، وتنتهي بدرجة

(1) محمد فرج دغيم، كلمات هادفة، ص 66.

علمية ليست موقوفة عند حد، بل هي مفتوحة لأنها تمنح درجة الليسانس أو البكالوريوس ثم الماجستير فالدكتوراه في مختلف التخصصات. في حين أن المعاهد العليا تختلف عنها من الناحية الزمنية، فهي مرنة، قد تكون سنتين وقد تكون أربع سنوات، كما أنها تلبي متطلبات الحاجات المهنية للبلاد.

إن هذا التمايز والتفاوت بين هذين الصنفين من التعليم العالي، يستوجبان بالضرورة مراعاتها عند وضع برامج إعداد عضو هيئة التدريس في كل منهما، فلا ينبغي ـ على سبيل المثال ـ أن تمنح كل فرص التأهيل العالي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات بإرسالهم إلى الخارج لمواصلة دراستهم العليا، ونبخس حق أعضاء هيئة التدريس المعاهد العليا في ذلك، أي أنه لا بد من إحداث توازن في إعداد أعضاء هيئة التدريس في كل من المؤسستين.

كما أن وضع برامج لإعداد عضو هيئة التدريس في هذه المرحلة إعداداً جيداً، يجب ألا يقتصر على كلام نظري تؤطره فقرات ومواد إدارية بحته»، وإنما تتطلب متابعة واستمرارية وإشرافاً، وسوف لن تأتي هذه البرامج أكلها، ولن تترجم عملياً على أرض الواقع، ما لم تكن هناك اعتمادات مالية وتتبع برصد موازنة تقوم بتغطية تكاليف تلك البرامج، وتضمن تحقيقها واستمراريتها.

ولكي تكون لهذه البرامج فاعليتها وجدواها، يجب أن توضع في إطار السياسة العامة للجامعات والمعاهد العليا، وتكون ذات صلة باستراتيجية حاجة المجتمع وبمشاريع التنمية وتطوير العلوم والثقافة. ويمكننا أن نطرح في هذا الخصوص جملة من المقترحات تشكل خطوطاً عريضة لتلك البرامج، ونرى في تحقيقها وتطبيقها إسهاماً حقيقياً وفعالاً في (إعداد عضو هيئة التدريس في مرحلة التعليم العالي):

أولاً: إقامة الندوات العلمية التأهيلية المنشطة كل سنة، ولمدة أسبوعين على الأقل ـ ولتكن خلال العطلة الصيفية ـ بما يكفل وقوف عضو هيئة التدريس في هذه المرحلة على مستجدات التدريس في تخصصه وبعض المواد المصاحبة والمنمية لمعلوماته وثقافته. وتكون ذات حوافز مادية ووظيفية مشجعة.

ثانياً: إقحام المراكز المتخصصة والمؤسسات ذات العلاقة، بالمشاركة في برامج إعداد عضو هيئة التدريس في هذه المرحلة، وذلك بإجراء الأبحاث والدراسات المختلفة في أنواعها، والمتعددة في موضوعاتها، للاستئناس بنتائجها وتوصياتها في الخصوص.

ثالثا: إنشاء وحدات مصغرة للأبحاث والدراسات داخل الجامعات والمعاهد العليا، تكون مهمتها متابعة عضو هيئة التدريس في هذه المرحلة والتعرف إلى مشاكله وهمومه - وإعداد التوصيات والمقترحات بشأنها وتقديمها للمسؤولين لاتخاذ الإجراءات الإدارية والتنظيمية والمالية الكفيلة بحلها.

رابعاً: إقامة وحدات إعلامية ومصارف معلوماتية مزودة بالقدرة البشرية المتخصصة والتجهيزات العلمية من معامل ومختبرات، تكون إدارة فعالة ومساعدة لعضو هيئة التدريس أثناء قيامه بأنشطة البحث العلمي والتقني والمهني.

خامساً: عقد المؤتمرات الدولية كل سنتين، تستهدف الوقوف على برامج إعداد عضو هيئة التدريس في ضوء المستجدات والوسائل المستحدثة.

إن قوام النهضة العلمية الحديثة هو البحث العلمي في حقليه النظري والتطبيقي، وإن المجتمع أناط مسؤولية القيام به للجامعات كونها مؤسسات علمية وتعليمية عليا، تمكّن الطالب في مرحلة التعليم العالي من الأخذ بأساليب البحث العلمي وطرقه ومناهجه، واقتحام مجالاته المتعددة ممارسة وتجارب وتطبيقاً. الأمر الذي يجعل معرفة عضو هيئة التدريس بتلك الأساليب والطرق والمناهج معرفة تامة ودقيقة ومستوعبة من أساسيات إعداده وتأهيله.

ومن هنا فإن إعداد عضو هيئة التدريس بالجامعة «يمس التعليم العالي من جذوره، كما يمس التنمية الشاملة في أساسها، فالتعليم العالي ليس نظريات تدرسّ بمعزل عن المجتمع وتلبية حاجاته، والتنمية الشاملة ليست إنفاق الأموال دون علم أو تخطيط»[1].

(1) محمد فرج دغيم كلمات هادفة.

وفي نظري إن إعداد عضو هيئة التدريس في مرحلة التعليم العالي يكون بتدعيم تكوينه العلمي وإنمائه وتوسيع مداركه على النحو التالي:

1 ـ إمداده بكل الإمكانات والتسهيلات التي تساعد على نمو تكوينه العلمي وتطويره.

2 ـ إقامة معارض الكتاب ذات العلاقة بتخصصاته داخل الجامعات كل سنتين على الأقل، بأسعار مناسبة وتخفيضات مشجعة على الشراء وتزويد مكتبته الخاصة بما يحتاجه من كتب ومصادر ومراجع تنمي عقله وتوسع دائرة ثقافته ومعلوماته.

3 ـ تشجيعه مادياً ومعنوياً على القيام بأبحاث علمية في تخصصه شريطة أن تكون مبتكرة، والهدف منها إكسابه المعرفة الحديثة وتمكينه من متابعة الجديد في تخصصه.

4 ـ إقامة الدورات المجانية أو برسوم رمزية لتعليمه الحاسوب ليستطيع من خلاله الوقوف على أحدث المعلومات.

5 ـ تسهيل إجراءات اشتراكه في المؤتمرات والملتقيات العربية والدولية ذات العلاقة بتخصصه العلمي لمعرفة الجديد الذي تم توصل إليه.

6 ـ تنسيق العمل المشترك في البحث العملي بين أعضاء هيئة تدريس التخصص الواحد في الجامعات، وإقامة الملتقيات الدورية في الداخل لطرح التجارب التي من شأنها أن تدفع إلى نموهم وتطويرهم علمياً وتكنولوجياً.

إن في إعدادنا لعضو هيئة التدريس إعداداً جيداً، هو في حد ذاته بناء للتعليم العالي بناء جيداً وتنمية للمجتمع وتلبية لحاجاته وتحقيق لمتطلبات التنمية، ولا يكون ذلك إلا بالاستفادة من خبرات الآخرين والاطلاع على أحدث الأساليب التي تمكنه من العطاء المثمر والفعال.

وإذا ما أردنا أن نوسع مدارك عضو هيئة التدريس، علينا أن نوثق صلته بالعالم الخارجي، وأعني ضرورة ربطه بالجامعات العالمية، فمن خلالها يقف على أساليب الدراسة الحديثة، ويتعرف إلى أحدث طرق التدريس التي تمكنه

من أداء مهمته وتساعده على ترسيخ الحياة الجامعية في طلابه علمياً وحضارياً.

وحتى يؤدي رسالته على أكمل وجه، علينا أن نمكنه ـ مادياً ومعنوياً ـ من مواكبة التطور العلمي الذي نشاهده اليوم يسرع في خطاه في شتى أنحاء العالم، ونساعده على تنمية البحث العلمي عنده، وعلى خلق روح علمية وموضوعية فيه، لا تخضع لأي اعتبار سوى ضميره العلمي.

وفي اعتقادنا أن استنبات البحث العلمي في طلاب مرحلة التعليم العالي وتشجيعهم عليه، هو أهم رسالة يؤديها عضو هيئة التدريس لخدمة العلم وتكوين الإنسان العالم وتنمية البيئة والمجتمع. ويكون ذلك بتنشيط دورته العلمية والثقافية والفكرية تماماً كالدورة الدموية في الإنسان تحتاج إلى تنشيط حتى يتمكن جسمه من أداء وظيفته على أكمل وجه، ويكون هذا التنشيط بمنحه التفرغ كلما يحين موعدها لا بوقفها أو تأجيلها فيها يجدد مناهجه العلمية وينمي معلوماته في مجال تخصصه.

ويكون أيضاً بالحرص على مشاركته في المؤتمرات العلمية وتذليل كل الصعوبات التي تحول دون التقائه بخبرات الآخرين واحتكاكه المباشر بثورة المعلومات التي لم تشهد البشرية لها مثيراً من قبل، فهي اليوم تتفجر في مختلف العلوم والفنون وتتضاعف وتتطور بسرعة مذهلة، تصعب ملاحقتها.

وهذا يدفعنا إلى تأكيد ضرورة ربطه بوسائل التقنية الحديثة، مثل الحاسوب الذي دخل حياتنا اليومية، واستخدم في مختلف قطاعات الدولة، وصار وسيلة تعليمية لا غنى عنها، وأخذ الإقبال عليها يزداد يوماً بعد يوم. لذلك يجب استثمار هذه الوسيلة في دور العلم، وبالذات في (إعداد عضو هيئة التدريس في مرحلة التعليم العالي) من حيث جمع المعلومات والتخطيط لأساليب جديدة في التعليم واستيعاب ما يجري في عالم الحاسوب والاستفادة منه في إنماء ثقافة عضو هيئة التدريس وزيادة إطلاعه على المستجد من المعلومات في تخصصه.

ومن الملاحظ أن نقل التقنية الحديثة إلى جامعاتنا ومعاهدنا العليا، هو

من المستهدفات الكبرى للدولة، وكان مواكباً للتعليم والبحث العلمي، إن لم يكن في بعض الأحيان سابقاً لهما. ولكي نخرج من مرحلة نقل التقنية والعلوم الحديثة إلى مرحلة استنباتها، أي استيعابها والإسهام في تطويرهما، بما يلبي حاجاتنا المستقبلية ومستجدات العصر، علينا أن نوفر الأسباب التي تمكننا من تحقيق ذلك وأن نهيىء المناخ العلمي اللازم.

وفي هذا المجال، يمكننا أن نستفيد ـ مثلاً ـ من الأقمار الاصطناعية وذلك بالحرص على تمكين عضو هيئة التدريس من مشاهدة ما يبث من محاضرات ودروس ذات العلاقة بتخصصه، سواء في جامعات عربية أو غير عربية، يقف من خلالها على أحدث أساليب التدريس وتقديم المعرفة للطلاب.

وتبقى كلمة لا بد منها. . .

إن غياب التخطيط العلمي لإعداد عضو هيئة التدريس في كل التخصصات وعدم الاهتمام بالأسباب التي تتطلبها تنميته والعوامل التي يستوجبها التطور العلمي والتقني. . . كل هذا لا يسمح ـ وفي شكل قاطع ـ بوجود عضو هيئة التدريس الحقيقي والمطلوب في مرحلة التعليم العالي والذي يرقى إلى مستويات التحديات والطموحات المستقبلية واحتياجات المجتمع المتجددة والمتغيرة.

إن تطوير مجالات نشاطات (عضو هيئة التدريس في مرحلة التعليم العالي) وتجديد أساليب عمله بما يتماشى ومتطلبات التطور والتغيير مطلب أساسي في إعداده. ولعل الأهم من ذلك ألا نقتصر في هذا الإعداد على الحاجة الآنية، بل بمجابهة تحديات المستقبل العلمية والاقتصادية والبيئية، ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا بالتخطيط المتأني والرعاية الصادقة والتنفيذ الجاد.

وإذا كان استصدار القرارات وتعديل اللوائح من شأنها أن تسهم في تفعيل (إعداد عضو هيئة التدريس في مرحلة التعليم العالي)، فإن بقاء هذه القرارات واللوائح حبيسة الأوراق والملفات من شأنه أن يعرقل عطاء عضو

هيئة التدريس ويقلص دوره ويحد من إسهامه في بناء جيل نستهدف به المستقبل بكل ما يحمله من تحديات ومواجهتها. فالمجتمع مدعو قبل غيره من القطاعات والمؤسسات ذات العلاقة لرصد الأموال اللازمة لإنعاش التعليم العالي والرفع من مستواه وتحريك واقعه والإسهام في تطوره.

نقول هذا ونؤكد عليه، متفقين مع القائل إن «خبرات وتجارب البلاد النامية اليوم، تؤكد أن التنمية الاقتصادية المادية سوف تتعثر وربما تفشل تماماً إذا لم تُرافقها وتصاحبها تنمية اجتماعية وإنسانية، فلا بد ن أن تتم التنمية بشقيها المادي والإنساني في آن واحد وفي شكل متكامل وشامل»(1).

المراجع

استضاءت هذه الورقة كثيراً، بما جاء في الكتب التالية:

1 - محمد فرج دغيم كلمات هادفة اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، عام 1991.

2 - علي الحوات، التعليم العالي في ليبيا واقع وآفاق، منشورات مكتبة طرابلس العلمية العالمية، طرابلس - ليبيا، بدون تاريخ.

3 - عمر التومي الشيباني، تطور التعليم العالي في ظل الحضارة الإسلامية، سلسلة كتاب الشعب، العدد 10 المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 1982.

(1) علي الحوات، التعليم العالي في ليبيا ص 13.

الإنفاق على التعليم العالي لرفع مستوى الكفاءة والإنتاجية

إعداد

أ. نجاة أحمد الزليطني

يعتبر الإنفاق على التعليم هو محور وأساس التنمية ليس في التعليم العالي فحسب، بل وفي جميع القطاعات، ذلك أن العامل المادي المتمثل في الإنفاق هو الأساس حيث أثبتت الدراسات الحديثة أن أساس التقدم ينطلق من توفير المواد والإنفاق عليها وجاءت دراسات فيشر وبيتي وكلارك في الجانب الاقتصادي والتربوي والتي لخصها وزاد عليها العالم فوارستيه في مقولته ان البلد المتخلف اقتصادياً متخلف تربوياً، إشارة إلى أن أساس أي تقدم علمي إنما يكون أولاً في عملية الإنفاق عليه.

وفي الجماهيرية، فإن قطاع التعليم العالي كرافد من روافد التنمية يحتاج أيضاً إلى عملية الإنفاق عليه سعياً لرفع مستوى الكفاءة والإنتاجية، إذ أثبتت الدراسات التي قام بها العلماء أن هناك انتقالاً من القطاع الأول إلى القطاع الثاني إلى القطاع الثالث والذي سمي قانون فيشر والذي اعتبروه ليس دليلاً على التقدم بل هو شرط من شروط التقدم.

فلتعليم العالي أولته الجماهيرية العناية الكبرى سواء في الداخل أو الخارج وأنفقت عليه الأموال الطائلة، وما زالت تنفق لتصل ولتحقق أهداف التنمية التي تسعى إليها والتي تتمثل في رفع كفاءة الخريجين وزيادة مخرجات التعليم مما يؤدي إلى تحسين وزيادة الإنتاجية. ولقد توسع التعليم في الجماهيرية في جميع الجامعات والمعاهد سعياً إلى خلق جيل واع يساير العصر عصر التقدم والعولمة والتحديات المستقبلية.

لذا فإن الباحثة تحاول أن تدرس هذا الجانب لعلها تصل إلى نتائج يمكن الاستفادة منها مستقبلاً.

التعليم العالي والتنمية:

يرتبط التعليم العالي بالتنمية ارتباطاً وثيقاً حيث إن أساس التنمية هو التعليم العالي نظراً لأن التعليم العالي يخلق الكفاءات ويوسع الخبرات ويعدد مجالات وتخصصات كثيرة تكون هي أساس التنمية الشاملة إذ أثبتت الدراسات في التخطيط التربوي التي قام بها بتي وكلارك أن التخطيط إما أن يكون شاملاً وإلاّ فلا، وهكذا التخطيط التربوي الذي هو أساس التنمية ورفع الكفاءة الإنتاجية.

ولقد أكدت الاستراتيجية التي انطلقت من خلاصة المؤتمرات المعقودة بشأن الدول العربية والأفريقية والتي كانت بدايتها من مؤتمر أديس أبابا 1961 إلى مؤتمر الخرطوم إلى مؤتمر القاهرة 1975 - 1976م، والتي أكدت على ضرورة التعليم العالي وتوسيع مجالاته وفتح الجامعات الأهلية والإقليمية سعياً إلى توسيع دائرة التعليم وخلق كوادر تنظمه وتسير به إلى الأحسن. وبالتالي يمكن تحقيق التنمية الشاملة ويمكن أيضاً رفع الكفاءة والإنتاجية لكل قطاعات التعليم حيث أثبتت الدراسات، بل التجارب، أن النهضة التي كانت في اليابان والدنمارك إنما كانت بسبب التعليم. فاليابان وهي الدولة التي ليس فيها من البشر والموارد كما في الهند والصين عملت على أن تكون هناك نهضة كبيرة وتنمية شاملة، ولهذا شهد العالم النقلة الكبيرة في الاقتصاد الياباني والتي فسرها المؤرخون بأنها جاءت بسبب انتشار التعليم ومحو الأمية، هذا فضلاً عن انتشار التعليم العالي حيث كانت اليابان رغم تقدمها ترسل البعثات للدول المتقدمة للاستفادة من خبرات هذه الدولة. وفعلاً تمّ لها ذلك إذ أصبحت اليابان بسبب انتشار التعليم العالي والتوسع فيه دولة متقدمة بل أصبحت في مصاف الدول الكبرى. كذلك ما قامت به الدنمارك من توسيع دائرة التعليم حيث كان بسبب تقدم الدنمارك وتحولها من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية متقدمة هو نشر الثقافة بين المجتمع الدنماركي حيث استطاع

المزارع الدنماركي الاستفادة من خبرات الآخرين وعمل بنصائحهم الأمر الذي جعل الدنمارك تنهض نهضة قوية أمام الدول الأوروبية، حيث يفسر أخصائيو التاريخ ذلك بسبب انتشار التعليم وما ترتب عليه من توسيع دائرة التعليم العالي وخلق كفاءات علمية وخبرات علمية كانت سبباً قوياً في انطلاق الدنمارك نحو التقدم ونحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولعل الكثير من علماء الاقتصاد يربطون بين جانب التنمية وبين الإنفاق على التعليم حيث حدثت تقلبات اقتصادية واجتماعية وعلمية عدة خلافاً للنظرة السابقة التي كانت تنظر إلى أن الإنفاق على التعليم يعرقل التنمية ولا طائل ولا فائدة منه إنما هي أموال لا تعطي مردوداً علمياً في حين أن توظيف الأموال في الزراعة والصناعة والتجارة يعطي مردوداً أكبر وفي وقت أسرع. بل إن ما يصرف على التعليم إنما هو خدمات تقدم للمواطنين واستهلاك لرؤوس الأموال. وخير مثال على ذلك ما ذكر بخصوص الدنمارك واليابان التي أصابت نقلة سريعة في التقدم منذ أيام ما تجي، إذ اتضح من خلال التقلبات الاقتصادية والاجتماعية أن هناك ترابطاً وتلازماً بين التقدم الاقتصادي في بلد من البلدان وبين التقدم التعليمي عبر عنه فوارستيه بقوله: إن البلد المتخلف اقتصادياً متخلف تربوياً، حيث قام بدراسات وأبحاث أكدت أن المردود الاقتصادي للتعليم أكبر من المردود الذي تعطيه رؤوس الأموال التي تسخر في الزراعة والصناعة، حيث إن رؤوس الأموال التي تسخر للتعليم يمكن تعويضها بعد تسع سنوات بينما الأموال التي توظف كقروض صناعية أو زراعية تحتاج من 12 إلى 18 سنة.

وبذلك كان أساس الإنتاجية والكفاية العملية والتنمية إنما يعتبر التعليم الذي يلعب الدور الحاسم في التقدم، كما أن معظم الحضارات التي قامت، إنما قامت على أساس علمي وان التخلف هو بسبب الجهل وعدم توافر الخبراء والإداريين والفنيين والعلماء وهذه كلها من مسؤولية التخطيط للتعليم العالي الذي يصنع الخبرات والكفاءات.

الإنفاق على التعليم العالي:

يعتبر فريدريك إيدنغ من أشهر من اهتموا بالإنفاق على التعليم، وكانت عنايته متجهة إلى اقتصادات التعليم، حيث ينطلق من حقيقة مفادها أن التعليم يمثل المفتاح الذهبي لرفاهية المجتمع المادية والمعنوية، وان الجهود التي تبذل من أجلها لا تزال قاصرة عن المدى المطلوب، فنفقات التعليم إذا نظرنا إليها لوجدناها تكاد تكون ثابتة لا تتطور بسرعة، إذ الواجب أن تزداد هذه النفقات إذا أردنا سرعة التقدم وتحقيق التنمية الشاملة.

وعلى الرغم من ذلك فقد تزايد الاهتمام بالتعليم خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية حيث ترجع زيادة حجم الإنفاق على التعليم إلى استمرار التوسع فيه وزيادة عدد المقبولين في شتى المستويات والمراحل. غير أن ما تنفقه البلاد العربية وغيرها من البلاد الثانية ما زال قليلاً بالقياس إلى الحاجة للتعليم، لذلك نلمس وجود هوة كبيرة بين الدول العربية والدول المتقدمة في حجم الإنفاق على التعليم وذلك مقارنة بين متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم في الدول العربية ومتوسطه في الدول المتقدمة. إذ نجد أن ما يصرف على التعليم أضعافاً مضاعفة لما يصرف عليه في الدول العربية ويحتاج إلى أضعاف ما صرف عليه حالياً خصوصاً أن ما ينفق على التعليم العالي يحتاج إلى مصادر تمويل تعززه وأيضاً يحتاج إلى رأب الصدع للإهدار الكبير للأموال وسوء تصريفها والعجز عن استثمارها.

وتقاس أهمية الإنفاق في بلد من البلدان بنسبتها الموازنة العامة أو إلى الدخل القومي حيث يرى الاقتصاديون المهتمون بالتربية أن نسبة الإنفاق على التعليم إلى الموازنة العامة ليس سوى مقياس تقريبي لا يصلح في عمل الدراسات أو المقارنات الدولية نظراً لاختلاف بنية الموازنة ومضمونها، لذلك فإن المقياس الأفضل هو نسبة ما ينفق على التعليم إلى الدخل القومي بعنوان العوامل المؤثرة على الإنفاق على التعليم العالي.

هناك عوامل عدة مؤثرة في الإنفاق على التعليم العالي يمكن إجمالها في ما يلي:

1. عوامل داخلية:

وهذه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمؤسسات التعليمية، ومن هذه العوامل:

أ ـ مستوى الأجور في المؤسسات التعليمية.

ب ـ التوزيع العمري لأعضاء هيئة التدريس الذي له أثره الفعال على مستوى الأجور.

جـ ـ مستوى التكنولوجيا التعليمية المتداولة.

د ـ نصاب عضو هيئة التدريس في ساعات العمل المقررة.

هـ ـ حجم الإهدار والذي مرجعه إلى عوامل الرسوب أو التسرب.

2 ـ عوامل خارجية:

وهذه لا علاقة للمؤسسة التعليمية بها، وتشمل:

أ ـ المستوى العام للدخل القومي.

ب ـ مستوى نفقات المعيشة الذي يدخل في تحديد أسعار السلع والخدمات.

جـ ـ المستوى التكنولوجي العام في المجتمع الذي يؤثر على المستوى التكنولوجي التعليمي وبالتالي يؤثر على نفقات التعليم.

د ـ التوزيع العمري للسكان.

أهمية دراسة نفقات التعليم العالي:

دراسة نفقات التعليم العالي لها دورها الفعال وأهميتها في نجاح التعليم العالي من عدمه. فقد تظهر الدراسات أن ما ينفق على التعليم العالي قد يكون أقل مما يجب وبالتالي فإنه لن يحقق الأهداف المرجوة، أما إذا كانت النفقات كبيرة لكن المردود ضعيف فإن ذلك يعني وجود هدر في الأموال، وبالتالي فإن الأهداف لن تحقق. ولكن يمكن للمؤسسة التعليمية أو الجامعة أن تحقق أهدافاً عدة من خلال دراسة التكلفة. ومن هذه الأهداف ما يلي:

1 ـ إيجاد نوع التناسق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات التي تنافس على الموارد المتاحة للدولة.

2 ـ توزيع الموارد المتاحة توزيعاً عادلاً ومنطقياً بين المستويات التعليمية المختلفة بأجهزتها المختلفة.

3 ـ التأكد من أن الأجهزة التعليمية تحسن استغلال الموارد التي تخصص لها في الأوقات المحددة.

الإنفاق ورفع الكفاءة والإنتاجية:

في ظل استراتيجية التربية وما نادت به وأكدت عليه احتل التعليم العالي مكان الصدارة في الأولويات التي نادت بها الاستراتيجية المرسومة لتطوير التربية في البلاد العربية وذلك لأهميته الكبيرة في بناء مستقبل الأمة في المديين القريب والبعيد، لذلك فهو المسيل والطريقة التي تعد القوى البشرية المتخصصة وكذلك إعداد الباحثين أو القادة في مجالات العمل والإنتاج، بل هو أداة تجديد الثقافة وتبادلها. لذلك فإن تطويره يعتبر خطوة مهمة في بناء الأمة وتحقيق أهدافها والوصول بها إلى مواكبة العالم المتغير ومسايرة ركب الحضارة والعلم والتكنولوجيا.

وتطوير التعليم العالي وتحقيق مطالب التنمية ورفع الكفاءة والإنتاجية لا يتم إلاّ من طريق الإنفاق على التعليم العالي حيث أولت الدول المتقدمة والنامية جانب التعليم العالي العناية الكبيرة وكرست الجهود وسخرت المقدرات والأموال لتطويره وتحسينه ونقله من مرحلة الجمود إلى مرحلة التفرع والتنوع والانتشار وبذلك أصبحت الدول المتقدمة تنوع التعليم العالي وتوسع دائرته ومجالات اختصاصه سعياً إلى خلق كوادر إدارية وعلمية تخدم المستقبل.

والجماهيرية هي إحدى الدول التي تنفق على التعليم العالي، بل إنها غيرت اللوائح والقوانين القديمة إلى لوائح وقوانين جديدة كنقلة لتوسيع دائرة التعليم العالي وتحسين جودته وتفريع تخصصاته. وكان التحضير لدرجة الماجستير في الجماهيرية يتمّ في جامعة الفاتح وجامعة بنغازي فقط. ثم

توسعت دائرة التعليم وتوسع فتح الجامعات والأكاديميات والمعاهد العليا في جميع أنحاء الجماهيرية. هذا فضلاً عن أن عملية التوسع شملت التعليم التشاركي، بل أصبح هناك الكثير من الجامعات التي تمنح الشهادات العليا كدرجة الماجستير والدكتوراه.

والمتتبع لحركة الإنفاق على التعليم العالي يجد أن هناك تغيراً كبيراً وتزايداً ملحوظاً في حجم الإنفاق على التعليم العالي يتضح ذلك من خلال الإنفاق سواء على التعليم العالي في الداخل أو الخارج. فالتعليم العالي في الخارج يكلف الدولة الأموال الطائلة على المبعوثين، والغرض من ذلك هو الحصول على كفاية علمية واكتساب خبرات ومعلومات كثيرة من مدارس متفرقة ومن مجتمعات مختلفة. فبعد الجمع بين هذه المدارس واكتساب خبراتها وتكنولوجياتها وتطويرها لمناهجها ونظمها وأيضاً اكتساب ومعرفة ما يجد في التعليم العالي والتطورات المدنية. لذلك فإن المبعوث الواحد يمنح تذاكر سفر له ولأفراد أسراته، هذا فضلاً عن مصاريف الكتب والعلاج، ويتقاضى مرتباً بحسب الدولة المبعوث إليها، والتي صنفت بحسب غلاء المعيشة إلى أربع فئات، أقلها الدول العربية والدول النامية أو الدول التي مستوى المعيشة فيها رخيص، حيث يمنح المبعوث منحة شهرية لا تقل عن 1500 دولار، كما أن الدولة حددت دراسة الماجستير بثلاث سنوات ودرجة الدكتوراه بأربع سنوات، فضلاً عن مصاريف الكتب والأدوات والمعدات والمستلزمات وأيضاً المصاريف التي تتقاضاها الجامعات مقابل دراسة المبعوث والتي تكلف الأموال الطائلة. إلا أنه في كل هذا وذاك فإن الدراسات والنتائج أثبتت أن لا جدوى من صرف هذه الأموال التي تنفق لأن المبعوثين الذين يتوقع أن يأتوا بعملية وخبرات نجدهم على عكس ذلك. أو إذا حسبت القيمة التي صرفت في مقابل الدراسة لوجدنا أن هناك هدراً في الأموال وبذلك فإن الدراسة في الخارج لم تحقق الأهداف المرجوة منها. فلو سخرت هذه الإمكانات وهذه المصاريف التي تصرف على الفرد الواحد لأغنت جامعة من الجامعات ولحلت مشاكل كثيرة بل لكانت سبباً في تطوير التعليم العالي بصورة مرضية. فتكلفة الطالب الواحد في الدول العربية على

سبيل المثال تصل إلى 200 ألف دولار، ولو سخرت هذه الأموال للدراسة في الداخل لكانت كفيلة بتوفير كل المستلزمات التي تحتاجها الدراسة من أساتذة وكتب ومعامل ودوريات ومراجع وشبكات انترنت وكمبيوتر. لذلك يجب النظر في الدراسات في الخارج وجعلها على نطاق ضيق وفي تخصصات بحدود تتماشى مع متطلبات التنمية وبما يحقق الأهداف التي تسعى إليها من خلال التعليم العالي. على أنه يجب التركيز على التعليم العالي في الداخل والعمل على تمويله بما يكفل تحقيق الأهداف المرجوة. والمتتبع لحركة تمويل التعليم العالي يجد أن الدولة تصرف أموالاً كثيرة وكبيرة بل هناك هدر في الأموال مقابل ما يدفعه الطالب في الدراسات العليا وتكلفة الفصول والإدارة والتدريس والإشراف والمناقشة. فالطالب في دراسة الماجستير يدرس سنة كاملة من 8 ـ 10 مواد حيث يقوم بتدريسه نحو 10 أساتذة يتقاضى كل واحد منهم حوالى 3000 دينار، فإذا كان عدد الطلاب 10 فإن تكلفة الطالب خلال هذه السنة 3000 دينار في مقابل أن يدفع 300 دينار كمصاريف دراسة، هذا فضلاً عن أن في حالة إتمام الدراسة في المدة المحدودة فإن منحة لجنة الإشراف 1500 دينار للمشرف مقابل 300 دينار لكل مناقش أي بما تكلفته 5000 ديناراً للطالب الواحد مقابل دفع 900 دينار. أي بمعدل صاف 4000 دينار ورغم هذا فإن الإنفاق على الموظفين والمحاسبين والقاعات والإدارة لم يحسب من ضمن الإنفاق على التعليم العالي. كذلك جاءت اللائحة الجديدة مغايرة للواقع السابق. حيث كانت الساعة تعامل بمعامل 25 ديناراً أصبحت 50 ديناراً، وكذلك الإشراف أصبح 2000 دينار للماجستير و3500 دينارٍ للدكتوراه، وأيضاً تمنح لجنة الإشراف والمناقشة 1000 دينار مما يزيد عليه الإنفاق على التعليم. إلا أن هناك تذمراً من الأساتذة المشرفين والذين يقومون بالتدريس، إذ يشكو الجميع من سوء المعاملات المالية مما يثير قلق القائمين على الدراسات العليا وخصوصاً الذين يقومون بالتدرس من سوء التصرف في المعاملات المالية، سواء من ناحية التأخير أو من ناحية الاستقطاع. حيث يلمس بوضوح أن هذه المعاملات سلبية جداً. ذلك إن الضرائب التي تستقطع قد تصل إلى حوالى 35 في المئة

هذا فضلاً عن أن عمليات الإشراف والمناقشة والتقويم العلمي يسرى عليها المنوال نفسه، حيث إن القيمة التي تستقطع في عمليات الإشراف قد تصل إلى 35 في المئة فضلاً من أن الأستاذ المشرف لا يتقاضى مقابل هذا العمل إلا بعد سنوات عدة. وقد تضيع المستندات ويطالب بإعادة الإجراء الإداري من جديد، وكذلك في حالات الترفيه والتقويم العلمي والمناقشة. هذا فضلاً من أن الجامعات لم تعط الفرصة للأستاذ الجامعي في حضور المؤتمرات العلمية والندوات، وأيضاً تتوقف حركة الترجمة والتأليف بسبب عدم الإنفاق عليها. كذلك عدم العمل على إحضار الدوريات والكتب المقررة والمراجع المطلوبة مما يجعل القيم المالية التي تدفع تشكل هدراً في الأموال لم يتم الاستفادة منها، مما أحدث ردود فعل سيئة أمام أعضاء هيئة التدريس وبالتالي انعكس ذلك على الأفراد، إذ أصبحت الجامعات تعاني من مشاكل كثيرة في التعليم العالي سببها الرئيسي عدم الإنفاق على التعليم العالي بالصورة الصحيحة ووضع الأمور في نصابها، لذلك كان تأثيره سلباً على التعليم العالي فلم يحقق الإنتاجية المطلوبة ولم يحقق التنمية بل أحدث ردود فعل ومشاكل كثيرة، لعل من أهمها:

1 ـ عدم توفير الأستاذ الجامعي الكفؤ.

2 ـ ضعف أساليب الإشراف.

3 ـ ضعف البرامج العلمية.

4 ـ قلة المراجع والكتب.

5 ـ ضعف الكتابة العلمية واللغوية.

6 ـ عدم الإلمام بمنهجية البحث وطرقه.

7 ـ عدم كفاية الدراسات السابقة.

8 ـ سوء المعاملات المالية.

وعليه فإنه لكي يتمّ الاتفاق على التعليم العالي بصورة جيدة وتحقق الإنتاجية العالية وتخلق الكفاءات العلمية وتساير العالم المتحضر وتساهم في التنمية، فإنه يجب:

1 ـ الإنفاق على التعليم العالي من جميع جوانب العملية التعليمية وليس لجانب على حساب الآخر.

2 ـ العمل على توفير الأستاذ الجامعي الكفؤ وتوفير الاحتياجات اللازمة له والعمل على إشباع حاجاته حتى يتفرغ للبحث العلمي دون النظر إلى التكاليف.

3 ـ العمل على توفير البرامج العلمية والاستفادة من الجامعات في الخارج بأي ثمن أو نفقة ممكنة.

4 ـ العمل على توفير المراجع والكتب والدوريات العلمية والربط بشبكات الكمبيوتر والانترنت مهما كلفت من الإنفاقات نظراً للحاجة إليها.

5 ـ محاولة أن يقوم بالإشراف الأكاديمي الأساتذة ذوو الكفاءات والخبرات سعياً لخلق جيل متعلم.

6 ـ خفض الضرائب أو إلغاؤها في عمليات التدريس والإشراف سعياً لجذب الأساتذة للإشراف.

7 ـ عدم قفل الباب أمام عمليات الإشراف وتحديدها بخمسة طلاب بل يجب فتح المجال أمام الأساتذة أصحاب الخبرة ومنحهم مقابل إشرافهم الزائد حتى يمكن خلق جيل متعلم واع.

8 ـ تسديد رسوم التدريب والترقيات والعلاوات وعمليات الإشراف في وقتها وعدم تأخيرها حتى يستوفي الأساتذة حقوقهم ويعملوا بحرية.

المراجع

1 ـ أحمد محمد الطيب. التخطيط التربوي. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999م.

2 ـ أحمد محمد الطيب. الإدارة التعليمية أصولها وتطبيقاتها المعاصرة. المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية. 1999م.

3 ـ أحمد محمد الطيب. ندوة التعليم العالي. التعليم العالي بالداخل. والطموحات والعقبات هون. 2002م.

4 ـ عمر التومي الشيباني. مناهج البحث الاجتماعي. الانجلو مصرية القاهرة، 1993م.

5 ـ عبد الباسط محمد حسن. مناهج البحث الاجتماعي. الأنجلو المصرية القاهرة. 1993م.

6 ـ عبدالله عبدالدائم. التخطيط التربوي. دار العلم للملايين، بيروت 1984م.

7 ـ عبدالله عبدالدائم. الثورة التكنولوجية. دار العلم للملايين. بيروت، 1978م.

8 ـ محمد مصطفى بالحاج. الدراسات العليا. التعليم لمواجهة القرن الحادي والعشرين، طرابلس، 1996م.

9 ـ فؤاد أبو حطب. أمال صادق. مناهج البحث والتحليل الإحصائي. الأنجلو المصرية، القاهرة، 1992م.

10 ـ محمد منير موسى. عبدالغني النوري. تخطيط التعليم واقتصادياته. النهضة المصرية، القاهرة، 1993م.

التعليم العالي والتنمية في الجماهيرية من ص 359

الإنفاق على التعليم العالي ومستوى الكفاءة والإنتاجية

إعداد

أ. جلال الهادي سالم

المقدمة

على الرغم من حداثة التعليم والتنمية الاقتصادية في ليبيا مقارنة بالدول الأخرى التي سبقتها في هذا المجال، كما جاء في التقرير الدولي للتنمية البشرية، وغيرها في المنظمات الدولية. فقد تطور في شكل كبير بمختلف مراحله ومستوياته ومن بينها مرحلة التعليم العالي التي تلعب مخرجاتها دوراً حيوياً في التقدم الاقتصادي وتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية، هذا إذا كانت تتمتع بنوعية تنسجم مع متطلبات التنمية والتقدم.

وتجدر الإشارة إلى أن ليبيا قد أولت اهتمامها في مرحلة التعليم العالي وخصصت لها وأنفقت عليها مبالغ كبيرة لفترة طويلة حوالى نصف قرن من الزمن، أي منذ إنشاء أول جامعة ليبية سنة 1955 ف في مدينة بنغازي. وقد ترتب على ذلك تطور ملحوظ على هذه المرحلة في متغيرات عديدة كعدد الطلبة والطالبات وأعضاء هيئة التدريس. . . الخ، ولذلك اتجهت أنظار الكثير من المسؤولين إلى السؤال عن جدوى هذا النشاط ومدى مساهمته في النشاط الاقتصادي.

وفي إطار موضوع الندوة حول (واقع التعليم العالي وعلاقته بمتطلبات التنمية في الجماهيرية)، سوف نركز على دراسة مرحلة التعليم العالي وأهميته كعامل مهم لا يقل أهمية عن عامل رأس المال المادي وعلاقته بمستوى

الكفاءة والإنتاجية، مع الإشارة إلى أهم المقترحات والتوصيات للتكهن بمستقبله.

المحور الأول
العلاقة بين الإنفاق ومستوى الكفاءة والإنتاجية لمؤسسات التعليم

(دراسة نظرية)

إن المجتمع لا يستطيع التطور والنمو على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية دون تهيئة الكوادر البشرية المدربة على أصناف الخبرات والمهارات والكفاءات وزجها في المؤسسات الإنتاجية والخدمية التي تتولى مهمة استثمار الموارد الطبيعية وتنظيم المجتمع وإدارة مؤسساته وفق الأساليب العامية الحديثة التي تضمن تقدمه ورقيه.

إلا أن تهيئة الموارد البشرية الكامنة التي تتفاعل مع عناصر الإنتاج الأخرى تفاعلاً يؤمن تصنيع وتحديث المجتمع ونموه الاقتصادي والاجتماعي والحضاري ليست بالعملية السهلة التي يمكن إنجازها خلال فترة قصيرة، فهي عملية معقدة وشائكة وتحتاج إلى خطط كفوءة ومبرمجة تتولاها الدولة وتشرف على إنجازها وتنفيذها. وقبل إعداد تلك الخطط الكفوءة وتنفيذها يكون من الضروري توفير الموارد المالية الكافية لتمويل تلك الخطط والإنفاق عليها.

وتماشياً مع حاجات الاقتصاد القومي إلى القوى العاملة فإن التعليم هو إحدى تلك الوسائل في تنمية الموارد البشرية، «فالتعليم هو الأساس والقاعدة التي تستند إليها معرفة الإنسان للأمور والظواهر، والتعليم كعملية يعني تنمية المعارف في مجال النظرية والتطبيق في مراحل مختلفة للأفراد والمجموعات»[1]. ابتداءً من رياض الأطفال وحتى المراحل العليا من

(1) إحسان محمد الحسن، فاضل عباس الحسب، المواد البشرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عام 1982، ص 168.

التعليم. وتعد مرحلة التعليم العالي موضوع الدراسة إحدى تلك المراحل المهمة التي تعمل على تنمية تلك الموارد وإعدادها وتهيئتها وتأهيلها علمياً وعملياً وفنياً حتى تتجاوب مع متطلبات التنمية وترفع مستوى كفاءتها وإنتاجيتها.

لقد سادت في الواقع وجهات نظر عديدة وطرحت الكثير من الآراء في الأدبيات الاقتصادية في ما يخص هذا الموضوع. لا شك أن المتتبع للتطور التاريخي للنظريات والأفكار الاقتصادية سيجد العديد من الآراء والأفكار التي أكدت أهمية ذلك الإنفاق ودوره في رفع الكفاءة والإنتاجية والعوائد الاقتصادية. «فألفريد مارشال أشار إلى أن ما ينفق على التعليم سواء من جانب الدولة أو الأفراد ينبغي ألا يقاس بالعوائد المباشرة منه، فهناك فائدة عظيمة تتأتى من إعطاء أفراد الشعب فرصاً متزايدة من التعليم حتى تتكشف مواهبهم وقدراتهم، وقد يغطي اكتشاف فرد نابغ في الصناعة تكاليف المنصرف على التعليم لمدينة بأسرها، كما أشار إلى ضرورة مساهمة الدولة في تحمل نفقات التعليم»[1].

أما «كارل ماركس فإنه يتفق مع سابقيه في أن استثمارات التعليم لها عائد اقتصادي كبير، وقد أكد أهمية التعليم في زيادة ترقية مهارات العمل»[2].

ويؤكد «آدم سميث على ضرورة توجيه نفقات معينة للنشاطات التعليمية، وعنده أن هذه النفقات المخصصة لشؤون التعليم ستؤدي إلى تكوين نوع خاص من رأس المال الذي سماه رأس المال الدائم المتمثل بالمعرفة وكيفية استخدامها من قبل الإنسان بين المنافع الاقتصادية المترتبة على التعليم سواء للأفراد أو للدولة، إذ إن الأموال الموجهة للتعليم ستسهم في تكوين رأس المال المتكون من المعرفة والمهارة. ويستمر سميث في تحليله بأنه يعتبر أن الدخل القومي يعتمد على مستوى معين من المهارة، ويرى أيضاً أن توجيه

(1) محمد سيف الدين فهمي، التخطيط التعليمي، مكتبة الأنجلو المصرية، ص 8.

(2) جمال أسد مزعل، الاعتبارات الاقتصادية في التعليم، وزارة التعليم العالي، ص 13.

نفقات للنشاطات التعليمية مسألة ضرورية لزيادة فاعلية القوى العاملة، وأن الأفراد كلما كانوا في مستوى أعلى من التعليم كلما زادت إنتاجيتهم»[1].

إن العملية التعليمية عموماً ومرحلة التعليم العالي خصوصاً تحتاج إلى الموارد والإمكانات اللازمة - والتي تعرف بالمدخلات - لعل من أهمها الموارد المالية (الإنفاق) ولا سيما الموارد الأخرى. وهذه الموارد المالية التي تعني الإنفاق يشكل إحدى الركيزتين الأساسيتين في موضوع اقتصادات التعليم.

إن هذا الإنفاق قد حقق زيادات كبيرة ومستمرة في كل من الدول المتقدمة والنامية سواء كنسبة من الناتج القومي أو كنسبة من جميع المراحل كما في الجدولين الرقم (1) والرقم (2). أي أن الاتجاه العام للإنفاق على التعليم أخذ مساراً تصاعدياً، بشكل أصبح معه التعليم صناعة كبرى في جميع أنحاء العالم. ولا شك في أن مرحلة التعليم العالي تلعب دوراً مؤثراً في زيادته نظراً لزيادة الاهتمام بالتعليم العالي.

الجدول الرقم (1). نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج القومي الإجمالي في بعض الدول المتقدمة والنامية للفترة 1995 - 1997 ف[2]:

الدولة	النسبة المئوية	الناتج القومي الإجمالي بليون دولار.
الولايات المتحدة	5.4	7.834
فرنسا	6	1.392.5
السعودية	7.5	140.4
مصر	4.8	75

(1) لمزيد من التفصيل أنظر اقتصاديات التعليم بدأت بشكل جاد سنة 1960 ف...

(2) أعد الباحث الجدول بالاعتماد على تقرير التنمية البشرية لعام 2002، منشورات الأمم المتحدة، ص 178، 179، وتقرير عام 99، ص 184، 186.

الجدول الرقم (2). التعليم العالي كنسبة مئوية من جميع المستويات في بعض الدول المتقدمة والنامية للفترة 1994 ـ 1997 ف[1]:

الدولة	النسبة %
الولايات المتحدة	25.2
المملكة المتحدة	23.7
فرنسا	17.9
مصر	33.3
السعودية	15.6
تونس	18.5

ويمكن إرجاع أسباب الزيادة إلى ما يلي:

1 ـ تحمس المجتمع لتشجيع الشباب على الاستمرار في الدراسة، وأصبح معروفاً أن الشهادة الجامعية أصبحت هي التذكرة للنجاح وعناصره هي وظيفة جيدة، ومستقبل جيد، ودخل جيد.

2 ـ السياسات والإجراءات المختلفة التي اتخذتها الدول ومن بينهم ليبيا للتوسع في التعليم العالي وخفض تكاليفه، وتوفير المنح الدراسية لمن يطلبها، وتوفير أسباب المعيشة الرخيصة للطلاب.

3 ـ التوسع في بناء المؤسسات التعليمية (الجامعات) وما يرافقها من بنية تحتية تفي بمتطلبات هذه المرحلة التعليمية.

4 ـ الزيادة السكانية وما ترتب عنها من تزايد إعداد المسجلين في الجامعات.

5 ـ تغير العوامل الاجتماعية لمصلحة الإناث حيث أصبح الآباء متقبلين لفكرة تعليم بناتهم وهذا ما ساهم في زيادة عدد المسجلين في هذه المرحلة.

---

(1) أعد الباحث الجدول بالاعتماد على تقرير التنمية البشرية لعام 2000، منشورات الأمم المتحدة، ص 194، 196.

6 ـ كان لأثر سوق العمل دور هام في التشجيع على دخول الشباب للجامعات للحصول على مؤهل جامعي، فقد أصبح القطاع العام وكذلك الخاص يفضل خريجي الجامعات.

7 ـ الاتجاه المستمر إلى خفض عدد الطلبة وتحسين كثافة الفصل.

8 ـ الاتجاه إلى تحسين الجانب النوعي في هذه المرحلة.

9 ـ الثورة التقنية مما أدى إلى تطور الحاجة إلى استخدام الأدوات والإمكانات المتطورة والوسائل التعليمية الجديدة وأساليب تكنولوجية في التعليم.

10 ـ التوسع في مجال الدراسات العملية والتطبيقية.

11 ـ الزيادة المستمرة في أجور ومكافآت أعضاء هيئة التدريس.

12 ـ ارتفاع أسعار الكثير من المواد والأدوات اللازمة للنشاط التعليمي.

13 ـ انتشار المجانية في التعليم العالي رغم ارتفاع تكاليفه.

14 ـ طبيعة التخصصات الموجودة في هذه المرحلة التعليمية، واهتمام الكثير من الدول بإنشاء وتجهيز الجامعات في شكل متطور، ويعتبرونه مظهراً حضارياً وعلامة من علامات التقد.

15 ـ النظر إلى التعليم الجامعي على أنه ضرورة اجتماعية ونوع من أنواع المفاخرة.

وفي الواقع فإن التزايد المستمر في النفقات التعليمية خلال سنوات القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين أدى إلى تزايد الاهتمام بموضوع الإنفاق على التعليم من قبل العديد من المشتغلين في شؤون التعليم والاقتصاد والتخطيط، حيث أصبحت التخصيصات الموجهة لتغطية النفقات التعليمية تحتل نسباً لا يستهان بها من موازنة الدخل القومية لمعظم بلدان العالم.

إن مسألة الإنفاق على التعليم وما صاحبها من ظاهرة تزايد هذا الإنفاق أثارت العديد من الأسئلة بعضها حول ما إذا كانت موازنة الكثير من الدول تستطيع تحمل زيادات أخرى في النفقات التعليمية؟ ـ وفي الوقت الذي تزداد

فيه الحاجة إلى زيادة تلك النفقات ـ مما دفع الكثير من الدارسين والباحثين لمعالجة هذه المسألة. وأخرى كانت حول كيفية الوصول إلى الوسائل الكفيلة بترشيد هذا الإنفاق بشكل يجعل منه أكثر فعالية وجدوى؟.

إن طبيعة المشكلة تتمثل في التداخل والتشابك بين علاقة الإنفاق على التعليم العالي من ناحية والكفاءة والإنتاجية من ناحية أخرى. فالإنفاق على التعليم يشكل أحد أهم مدخلات العملية التعليمية واللازمة للحصول على العوائد المتوقعة منها من خلال المخرجات التي تشكل الناتج والذي تحتاجه التنمية الإقتصادية والاجتماعية لتحقيق طموحاتها ويساهم بدوره في رفع مستوى كفاءة وإنتاجية القطاعات والنشاطات الإقتصادية المختلفة. كما أن هذا الناتج سيعكس لنا مؤشرات ذا دلالة على مستوى الكفاءة والإنتاجية في هذا النشاط الحيوي.

ويعتبر مفهوم الكفاءة والإنتاجية من أكثر المفاهيم الاقتصادية التي شاع استخدامها في السنوات الأخيرة، وهذا المفهوم يرتبط بالقيمة الاقتصادية للتعليم والاقتصاد القومي وهي رفع الإنتاجية إلى أقصى حد ممكن بأقل جهد وتكاليف، والتي تعتبر ذات أهمية كبرى بالنسبة للكفاءة الاقتصادية للدول المختلفة. ويقصد بالكفاءة في مفهومها الاقتصادي الحصول على أكبر عائد ممكن بأقل جهد ومال وفي أسرع وقت، أي الحصول على أكبر قدر من المخرجات مع أكبر اقتصاد من المدخلات أو الحصول على مقدار معين من المخرجات باستخدام أدنى حد من المدخلات. وهكذا فالكفاءة والإنتاجية فكرتان بينهما علاقة وثيقة، كما أن الإنتاجية هي محصلة الكفاءة ومن ثم فهي دالة عليها[1].

وهناك جوانب كثيرة تسهم في تحديد الكفاءة منها ما يتعلق بما يسمى اقتصادات الحجم ومنها ما يتعلق بالأساليب التي تساعد على الوصول بصناعة التعليم إلى أقصى حد للكفاءة، وبدون الخوض في تحديد وتوضيح مفهوم هذين المصطلحين وسرد ما تناولته الأدبيات الاقتصادية في الخصوص فإننا

(1) الإدارة التعليمية وتطبيقاتها.

نركز اهتمامنا هنا على توضيح العلاقة بين التعليم العالي من ناحية والكفاءة والإنتاجية من ناحية أخرى من خلال الإنفاق على هذه المرحلة[1].

إن العلاقة المشار إليها تتضح من خلال المخرجات التي توفرها مرحلة التعليم العالي لتساهم في رفع مستوى الكفاءة والإنتاجية في الاقتصاد الوطني، فهذه المرحلة تضم الشرائح العمرية الشبابية التي يعول عليها في النشاط الاقتصادي في شكل كبير.

إن الرفع من مستوى الإنتاجية يتوقف في الواقع على عوامل عدة من بينها تحسن وتطور مستوى التعليم. فالبعض يشير إلى أن أحد الملامح الرئيسية للصورة الاقتصادية في الدول النامية هي خفض مستوى الكفاءة والإنتاجية، والسبب يعود في خفض هذه الأخيرة إلى خفض مستوى التعليم بدرجة هائلة، حيث إن نسبة الحاصلين على التعليم في كل مرحلة من مراحل التعليم عموماً ومرحلة التعليم العالي خصوصاً إلى عدد السكان تعتبر ضئيلة جداً في الدول النامية مقارنة بالعالم المتقدم. وبالطبع فإن هناك أسباباً عديدة لانخفاض مستوى التعليم بهذه الدرجة أهمها قلة الإنفاق على التعليم وخصوصاً التعليم العالي وما ترتب على ذلك من آثار نتيجة قلة ذلك الإنفاق[2].

المحور الثاني
التعليم العالي في ليبيا: النشأة والتطور

يعتبر التعليم العالي أحد أنواع الاستثمار البشري الذي تسعى إليه جميع الدول لما له من أهمية استراتيجية يعول عليه لتحقيق أهداف جمة وقوية بعيدة المدى.

بداية التعليم العالي في ليبيا تعود إلى سنة 1955 ف عندما أُسست أول

(1) مصدر سابق.
(2) د. أحمد علي دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، 1994، ص 109 ـ 110.

جامعة ليبية ومقرها مدينة بنغازي وذلك بافتتاح كلية الآداب والتربية في تلك المدينة. ثم بعد ذلك بسنتين افتتحت كلية الاقتصاد وإلى جانب الكليتين المذكورتين افتتحت كلية العلوم بمدينة طرابلس، وفي السنوات التالية تزايد عدد الكليات في مناطق مختلفة. ونتيجة لهذا التزايد وتماشياً مع سياسة انتشار التعليم الجامعي فقد تقرر في سنة 1973 ف تقسيم الجامعة الليبية إلى جامعتين، وهما جامعة بنغازي وتغير اسمها إلى جامعة قار يونس سنة 1976ف، والأخرى جامعة طرابلس وتغير اسمها إلى جامعة الفاتح في التاريخ نفسه.

وفي السنوات التالية ازداد عدد الجامعات وانتشرت في مناطق مختلفة من البلاد حتى أصبح عددها 14 جامعة موزعة بين مدن ومناطق مختلفة في الجماهيرية. واحتوى ذلك العدد من الجامعات على أكثر من 86 كلية، 553 قسماً علمياً خلال العام الجامعي 1998 ـ 1999ف. وقد صاحب هذا التزايد في عدد الجامعات توسع التعليم الجامعي فازداد عدد الطلبة والطالبات وعدد أعضاء هيئة التدريس والفصول الدراسية وذلك كما هو في الجدول الرقم (3) والجدول الرقم (4):

الجدول الرقم (3) عدد الطلبة والطالبات للفترة 1970 ـ 2000 ف[1]:

السنوات	عدد الطلبة والطالبات
1969 ـ 1970	4100
1970 ـ 1971	5300
1971 ـ 1972	6300
1972 ـ 1973	8200
1973 ـ 1974	9600
1974 ـ 1975	12000

(1) أعد الجدول من قبل الباحث بالاستعانة: ـ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 62 ـ 2000، مجلس التخطيط العام، مكتبة مصرف ليبيا، ص 87 ـ 92.

السنوات	عدد الطلبة والطالبات
1975 ـ 1976	13500
1976 ـ 1977	13800
1977 ـ 1978	15000
1978 ـ 1979	15900
1979 ـ 1980	16900
1980 ـ 1981	22700
1981 ـ 1982	26200
1982 ـ 1983	29900
1985 ـ 1986	36600
1990 ـ 1991	64248
1991 ـ 1992	64248
1992 ـ 1993	72197
1993 ـ 1994	116473
1994 ـ 1995	144412
1995 ـ 1996	156163
1998 ـ 1999	204342
1999 ـ 2000	256370

ـ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتيب الإحصائي 2001، ص 54.
ـ مركز البحوث الاقتصادية اقتصاديات التعليم في ليبيا، بحث مقدم من قبل فريق من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد، جامعة قاريونس.
ـ أمانة التخطيط خطط التحول، 1981 ـ 1985، ص 149؛ ـ لمحة مختصرة عن المركز الوطني للبحوث انجازات التعليم والتدريب، ص 79 ـ 81؛ التطور الكمي المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية والتدريب في الجماهيرية للفترة 69 ـ 1996.

الجدول الرقم (4) عدد أعضاء هيئة التدريس للفترة 1969 ـ 2000[1]:

السنوات	عدد أعضاء هيئة التدريس
1969 ـ 1970	477
1980 ـ 1981	1656
1990 ـ 1991	3029
1998 ـ 1999	6214
1999 ـ 2000	6849

ومن خلال الجدول الرقم (3) نلاحظ أن عدد الطلبة قد تزايد من 4100 طالب وطالبة سنة 1969 ـ1970 ف إلى 22700 طالب وطالبة سنة 1980 ـ 1981ف، أي بعد مرور عشر سنوات بلغ مقدار الزيادة 18600 طالب وطالبة، ثم ارتفع مقدار الزيادة إلى 41548 عام 1990 ـ 1991ف أي إلى أكثر من الضعف، وفي عام 1999 ـ 2000ف بلغ مقدار الزيادة 192122 طالباً وطالبة. أي أن معدل الزيادة قد ارتفع من 7 في المئة عام 1969 ـ 1970ف إلى 46 في المئة عام 1999 ـ 2000 ف.

أما في الجدول رقم (4) المتعلق بأعضاء هيئة التدريس فقد تطور هو الآخر حيث كان العدد 477 عام 1969 ـ 1970ف وارتفع إلى 6849 عام 1999 ـ 2000ف.

وبالإضافة إلى التعليم الجامعي فإن التعليم العالي يضم أيضاً المعاهد العليا المهنية والفنية وقد تطورت هي الأخرى من لا شيء في بداية 1969ف إلى نحو 51 معهداً عالياً في العام الدراسي 1995 ـ 1996ف وتضم 16 تخصصاً علمياً.

---

(1) أعد الجدول من قبل الباحث بالاستعانة: المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 62 ـ 2000، مجلس التخطيط العام، مكتبة مصرف ليبيا، ص 87 ـ 92.
ـ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق الكتيب الإحصائي 2001، ص 54.
ـ مركز البحوث الاقتصادية اقتصاديات التعليم في ليبيا، بحث مقدم من قبل فريق من أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد، جامعة قاريونس.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك أسباباً عديدة أدت إلى تطور هذه المرحلة، ففي الماضي وبالتحديد قبل ظهور النفط وبعد الاستقلال كانت البلاد تعاني من الأزمات الاقتصادية وتعيش على المساعدات الأجنبية والمعونات التي تأتيها من الخارج، أي إن الأوضاع في شكل عام كانت سيئة جداً، فنسبة الأمية وصلت إلى 95 في المئة بين الكبار و80 في المئة من السكان يعيشون في الريف ويعتمدون على النشاط الزراعي كمصدر أساسي للدخل علاوة على أن إنتاجيتهم في هذا القطاع منخفضة جداً، أضف إلى ذلك أن دخل الفرد قدر بحوالي 14 د.ل. في السنة وهو أقل دخل في العالم[1]. أما بعد ظهور النفط دخلت ليبيا مرحلة جديدة، وأصبحت في سبتمبر 1961 ف من الدول المصدرة للنفط[2] وبدأ التطور سريعاً بعد هذه السنة حيث زاد دخل الدولة من عائدات النفط زيادة كبيرة، وبدأ التطور سريعاً بعد هذه السنة ونتيجة لذلك فقد وضعت خلال السنوات الماضية (1965 ـ 2000ف)، برامج تنموية تجسدت في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما في الجدول الرقم (5):

الجدول الرقم (5) إجمالي مخصصات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنفاق الفعلي م.د[3]

السنوات	إجمالي المخصصات	إنفاق فعلي
1963 ـ 1969	625.3 م.د	562
1970 ـ 1985	24147.6	1523.5
1986 ـ 2000	17752.1	1541

لقد ترتب على هذه البرامج التنموية، وما أنفق عليها طيلة هذه الفترة، آثاراً على الاقتصاد الليبي في مجالات عديدة صناعية وزراعية وخدمية وغيرها. وقد ترتب على تنفيذ هذه البرامج والمشاريع التنموية حاجتها إلى

(1) أبو القاسم العزابي، الطرق والنقل البري في الجماهيرية، ص 124.
(2) شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي، ص 227.
(3) مصدر الجدول، مجلس التخطيط العام. مصرف ليبيا المركزي، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 62 ـ 2000، ص 22 ـ 24.

المؤهلات والكوادر العلمية من خريجي مراحل التعليم ولا سيما مرحلة التعليم العالي وبذلك اتجهت الدولة إلى التوسع في هذا التعليم لتأمين احتياجات خططها ومشاريعها وخصصت وأنفقت مبالغ طائلة على هذا القطاع كما هو في الجدول التالي الرقم (6):

الجدول الرقم (6). مخصصات ميزانية التحول المنفق منها على التعليم خلال الفترة (1965 ـ 2000) م.د.[1]

السنوات	المخصصات	منفق فعلي
1965	7.2	5.6
1975	110.0	81.5
1980	145	137.1
1985	117	73.2
1990	97.5	63.9
1995	80.0	52.5
2000	249.3	260

لقد بلغ العمر الزمني للنشاط التعليمي في مرحلة التعليم العالي مدة ليست بالطويلة جداً نسبياً يمكن أن نحددها ببداية تأسيس الجامعة الليبية وذلك في سنة (1955ف)، ليصل العمر الزمني له حوالي نصف قرن تقريباً، وهذه ملحوظة على قدر كبير من الأهمية، فمؤسسات التعليم العالي، وبوجه خاص الجامعات، تستغرق وقتاً لكي ترسخ بنيتها المؤسسية وتحسن ناتجها النوعي.

في إطار اهتمام الدولة الليبية البالغ بالتعليم العالي ـ لا سيما بالتعليم في المراحل الأخرى ـ فقد تركزت استراتيجية التعليم منذ البداية على تحسين كمية ونوعية التعليم ورفع كفاءته ليخدم احتياجاته التنمية من مختلف التخصصات بالقدر اللازم، مما استدعى ضرورة وضع استراتيجية طويلة المدى للخدمات التعليمية تهدف إلى إدخال التحسينات الهيكلية والنوعية اللازمة مع استمرار التوسع من حيث الكم بحيث يلبي التعليم هدفين أساسيين أحدهما إشباع

(1) المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، مصدر سابق، ص 26، 28، 30.

احتياجات الفرد والعمل على تنمية شخصيته، والثاني الوصول بالمجتمع إلى ما يسعى إليه من تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية بتوفير القوى المنتجة المتعلمة والمؤهلة، وفي هذه المرحلة التعليمية تمثلت أهم عناصر الاستراتيجية[1] فيما يلي:ـ

1 ـ ربط التخصص المبكر بتخصصات مقابلة في التعليم الجامعي والعالي.

2 ـ انطلاقاً من مقولة «إن أي علم تلقائياً» ومبدأ «التعليم مدى الحياة» فستعمل الجامعات على توفير العلم لقطاعات كبيرة من الجماهيرية الليبية عن طريق برامج الجامعة المفتوحة.

3 ـ التوسع في القبول بالجامعات بالدراسات العلمية والعملية والتقنية وذلك لتوفير الكفاءات والخبرات الفنية التي ستحتاجها مرحلة التقدم القادمة وخاصة في قطاعات التنمية الصناعية والزراعية وتشجيع القبول بالمعاهد التقنية العليا.

أما الأهداف فتمثلت في[2]:

1 ـ تزويد الفرد بقدر كاف من المعارف والمهارات وإعداده الإعداد اللازم ليلعب دوره في المجتمع بصورة أكثر فعالية.

2 ـ ربط التعليم بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فلا يمكن النظر إلى التعليم بمعزل عن التنمية، فهو جزء لا يتجزأ منها.

وفي إطار ذلك خصصت وأنفقت الدولة المبالغ الكبيرة على التعليم بشكل عام وعلى مرحلة التعليم العالي بشكل خاص بغية تحقيق أهدافها المرسومة في خطط التنمية.. أما التعليم والبحث العلمي فقد بلت مخصصاته من ميزانية التنمية (التحول) حوالي 3700.9 م.د.ل منها 59.9 م.د.ل مخصصات الفترة 1963 ـ 1969 ف والباقي هي مخصصات الفترة من 1970 ـ 2000 ف وقد أنفق منها فعلياً 48.1 م.د.ل خلال الفترة 1962 ـ

(1) خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي 81 ـ 1985 ف، ص 165، 167.

(2) خطة التحول 81 ـ 85، مصدر سابق، ص 167، 168.

1969ف، 333.2 م.د.لخلال الفترة 1970 ـ 2000ف. أما ما يخص التعليم العالي فقد وصل حجم الإنفاق الكلي إلى 1370.543.700 م.د.ل وذلك خلال الفترة من 1970 ـ 2000 ف، وهذا المبلغ يضم الإنفاق الإنمائي (التحول) وكذلك الإنفاق الإجمالي (التسييري).

وقد بلغ إجمالي الإنفاق الإنمائي والإجمالي على مرحلة التعليم العالي فقط حوالي 1370.0 م.د.ل وذلك حتى عام 1995 ف حسب البيانات المتوفرة) حيث بلغ الإنفاق الإنمائي فقط 623.0 م.د.ل أي شكل ما نسبته 45% من إجمالي الإنفاق، بينما بلغ حجم الإنفاق الإجمالي فقط 747.0 م.د.ل أي بنسبة 54%، وهذا يعني أن حجم الإنفاق الإجمالي تجاوز الإنفاق الإنمائي رقماً ونسبة مما يشير إلى ضخامة حجم الإنفاق الإجمالي مقارنة بالإنفاق الإنمائي. أما نسبة الإنفاق الإنمائي على التعليم العالي إلى الإنفاق الإنمائي الفعلي عى التعليم فقد بلغت 17.11% خلال نفس الفترة.

أما باقي الفترة 1996 ـ 2000ف فقد بلغ حجم المنفق 543.700 م.د.ل وهو عبارة عن الإنفاق الكلي الفعلي (إنمائي وإداري) على التعليم بكل مراحله بما في ذلك مرحلة التعليم العالي وذلك في ظل عدم تمكن الباحث من الحصول على المعلومات بهذا الخصوص.

المحور الثالث
قياس الكفاءة والإنتاجية
لمرحلة التعليم العالي في ليبيا
(دراسة تطبيقية)

من خلال ما سبق نلاحظ التطور الكمي في مرحلة التعليم العالي وهذا يعكس التحسن الكبير الذي شهدته هذه المرحلة ويعكس كذلك جانباً إيجابياً من جوانب الكفاءة حيث يمكن أن نشير بالاعتماد على بعض المؤشرات إلى هذا التحسن بأخذ نسبة عدد الطلبة في هذه المرحلة مقارنة ببعض المتغيرات الأخرى كما يلي:

مؤشرات التحسن الكمي لمرحلة التعليم العالي: -

ويمكن تناول ثلاث مؤشرات أساسية وهي:

1. نسبة عدد الطلاب إلى عدد السكان.
2. نسبة عدد الطلبة إلى السكان في الفئة العمرية 19 ـ 24 سنة.
3. نسبة عدد الطلبة إلى إجمالي عدد الطلبة في المراحل الأخرى.

مؤشر نسبة عدد الطلبة والطالبات إلى عدد السكان: -

جدول رقم (7) نسبة عدد الطلبة إلى السكان[1]

السنوات	عدد السكان (مليون)	عدد الطلبة والطالبات (ألف)	النسبة%
1970	1،963.0	4،100	0.2
1975	2،595.5	13،500	0.5
1980	3،180.8	16،900	0.5
1985	3،617.8	32،770	0.9
1990	4،525.0	50،470	1.1
1995	4،799.0	142،155	3.0
2000	5،426.8	276،744	5.0

يشير الجدول إلى تحسن مؤشر نسبة عدد الطلبة إلى عدد السكان فبعد أن كانت هذه النسبة تشكل 0.2% عام 1970 ف تحسنت بعض الشيء إلى 0.5% عام 197ف أي بعد مرور خمس نوات فقط واستقرت هذه النسبة عام 1980 ف ثم ارتفعت إلى 0.9%، 1.1%، 3.0% للأعوام 85، 90، 95ف على التوالي، وارتفعت إلى 5% عام 2000ف.

1. مؤشر نسبة عدد الطلبة والطالبات إلى عدد السكان في الفئة العمرية 19 ـ 24 سنة:

(1) أعد الجدول من قبل الباحث بالاستعانة بـ مجلس التخطيط العام، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 62 ـ 2000، تقرير من مكتبة مصرف ليبيا المركزي.

جدول رقم (8) نسبة عدد الطلبة إلى عدد السكان في الفئة العمرية 19 ـ 24 سنة[1]

السنة	عدد السكان (ألف)	عدد الطلبة (ألف)	النسبة %
1973	162،488	8،200	5
1984	313،654	35،387	11
1995	548،666	142،166	25
2000	666،346	256،370	38

كما نلاحظ من خلال الجدول التحسن الواضح على هذا المؤشر حيث كانت النسبة تشكل 5% عام 1973ف ثم ارتفعت إلى 11% ثم إلى 25% وارتفعت بشكل كبير إلى 38% خلال الأعوام 84، 95، 2000ف على التوالي.

2. مؤشر نسبة عبدد الطلبة والطالبات في التعليم الجامعي إلى إجمالي المراحل الأخرى:

جدول رقم (9) عدد الطلبة إلى عدد الطلبة في المراحل الأخرى

السنوات	عدد طلبة المراحل الأخرى (ألف)	عدد الطلبة	النسبة %
1970	362،400	4،100	1.13
1975	643،276	13،500	2.1
1980	942،080	16،900	1.8
1985	1،189،252	32،770	2.8
1990	1،359،838	50.470	3.7
1995	1،806،215	142،155	7.9
2000	1،611،755	276،744	17.17

(1) أعد الجدول من قبل الباحث بالاستعانة بـ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ـ الكتاب الاحصائي 2002ف، ص 29.
ـ أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1973 و1984 ف.

يتضح من خلال الجدول قم (9) أن هناك تذبذب النسب والتي سجلت مستويات منخفضة في السنوات الأوى مقارنة بالسنتين الأخيرتين وخصوصاً سنة 2000 ف والتي سجلت أعلى في نسبة عدد الطلبة والطالبات في مرحلة التعليم الجامعي إلى إجمالي عدد الطلبة في المراحل الأخرى المختلفة - التعليم الأساسي والثانوية ومعاهد المعلمين والمعلمات والثانويات الفنية - حيث ارتفعت النسبة بشكل كبير إلى 17.17% عام 2000 ف بعد أن كانت تشكل فقط 1.13% عام 1970ف

ويمكننا هنا تناول بعض المؤشرات التي تعكس الأهمية النسبية لمرحلة التعليم العالي وهي:

1 - الإنفاق على التعليم العالي ونسبته إلى الإنفاق الكلي الفعلي على التعليم.

2 - الإنفاق على التعليم العالي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3 - نصيب (حصة) الطالب في هذه المرحلة من إجمالي الإنفاق في السنة (تكلفة الطالب).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10):

1) أن نسبة الإنفاق على التعليم العالي إلى الإنفاق الكلي الفعلي على التعليم قد تذبذبت بين الزيادة والانخفاض خلال الفترة 1972 - 1994ف، وقد حققت سنة 1980 أعلى نسبة لها وذلك يعود إلى ارتفاع الإنفاق الكلي على هذه المرحلة مقارنة بالإنفاق الفعلي على التعليم، بالرغم أن هذا الإنفاق على التعليم العالي احتل المرتبة الثالثة من حيث الحجم بعد سنة 1981 و1989 ف.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة قد تأرجحت صعوداً ونزولاً، إلا أن اتجاهها العام كان اتجاهاً هابطاً، وذلك لعدة أسباب أهمها:

1 - عدم توفر بيانات دقيقة عن الإنفاق الإجمالي لهذه المرحلة.

2 - إن هذا التذبذب في الإنفاق على التعليم العالي ولا سيما النسبة ارتبط بشكل أو بآخر بالتذبذب في عوائد النفط نتيجة للتغير في أسعاره.

3 ـ نسبة الإنفاق على التعليم العالي إلى الناتج القومي الإجمالي قد سجلت معدلات ضعيفة حيث تأرجحت هذه النسب بين 0.16% كأقل نسبة وذلك في سنة 1994 ف و1.60% كأعلى نسبة سنة 1989ف وذلك يعود إلى ضخامة المبلغ المنفق على المرحلة خلال هذه السنة، حيث احتلت المرتبة الثانية طيلة هذه الفترة.

جدول رقم (10)

نسبة الإنفاق الكلي على التعليم العالي إلى كلٍ من الإنفاق الكلي الفعلي على التعليم، الناتج المحلي الإجمالي[1] (م.د):

السنوات	إنفاق كلي فعلي على التعليم (1)	الناتج المحلي (2)	إنفاق كلي على التعليم العالي (3)	النسبة (3)/(1)	النسبة (3)/(2)
1972	76.350	1753.00	8.077	10.58	0.46
1973	64.006	2182.00	11.460	17.90	0.53
1974	130.23	3795.70	19.066	14.65	0.50
1975	172.609	3785.00	45.225	26.20	1.19
1976	237.200	4921.50	45.730	19.28	0.93
1977	258.250	5601.50	48.960	18.96	0.87
1978	269.470	5736.50	51.420	19.08	0.90
1979	349.550	7552.30	79.822	22.84	1.06
1980	227.760	10175.50	104.571	45.91	1.03
1981	532.140		124.285	23.36	1.38
1982	539.360	8359.20	94.695	17.56	.13
1983	562.120	8139.50	84.537	15.02	11.04

(1) أعد الجدول من قبل الباحث بالاستعانة بـ: ـ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 62 ـ 2000، مصدر سابق، ص 40 و43.
ـ التطور الكمي للتعليم، مصدر سابق، ص 82 ـ 83.

السنوات	إنفاق كلي فعلي على التعليم (1)	الناتج المحلي (2)	إنفاق كلي على التعليم العالي (3)	النسبة (3)/(1)	النسبة (3)/(2)
1984	556.970	7521.70	94.227	16.92	1.25
1985	511.480	7540.30	76.504	14.96	1.01
1986	486.270	5903.50	58.382	12.01	0.99
1987	462.760	6782.90	67.872	14.67	1.0
1988	557.170	6693.50	67.208	12.06	1.0
1989	679.170	7223.50	115.473	17.00	1.60
1990	482.890	7816.30	72.701	15.06	0.93
1991	768.050	10612.50	27.543	3.59	0.26
1992	678.900	9231.90	40.000	5.89	0.43
1993	695.800	9137.70	17.000	2.44	0.19
1994	644.600	9670.80	15.000	2.33	0.16

أما عند توزيع هذا الإنفاق سواء كان الإنفاق الكلي على التعليم العالي أو الإنفاق الكلي الفعلي على التعليم سنجد هناك تذبذباً ملحوظاً.

فالبنسبة للنوع الأول نلاحظ أن نصيب الطالب أو الطالبة من هذا الإنفاق قد تراوحت بين 6187.63 د.ل سنة 1980 ف و128.79 د.ل سنة 1994ف، كما نلاحظ كذلك أن حصة الطالب من الإنفاق قد تزايدت بشكل عام طيلة الفترة من 1972ف إلى 1980 ف بدأت بعد هذه السنة تتجه نحو الانخفاض حتى وصلت إلى أدنى نقطة لها عام 1994 ف.

أما بالنسبة لنصيب الطالب أو الطالبة من الإنفاق الآخر فقد كان متزايداً بوجه عام منذ سنة 1970 ف وحتى سنة 1981 ف ثم بدأ بالانخفاض بعد هذه السنة ووصل إلى 1014.169 د.ل سنة 2000، وسجل أدنى مستوى له سنة 1999 ف وهو 621.95

وعلى الرغم من تذبذب الإنفاق على التعليم العالي فإننا نلاحظ ما يلي:

1 - إن التطور الكمي في هذه المرحلة ظل في اتجاه تصاعدي أو متزايد بشكل عام في الجدول الرقم (3)، وهذا يعني أن التحاق الطلبة

والطالبات بهذه المرحلة لم يكن يتأثر بشكل مباشر بمستوى الإنفاق عليها، حيث إن التعليم في هذه المرحلة ظل مجانياً ولكنه غير إلزامي ومع ذلك تطور العدد بشكل واضح جداً. وهذا يعني أيضاً أن هذا الإنفاق (التكاليف) لم يكن الطالب أو الطالبة يتحمله بصورة مباشرة بل هي تكاليف أنفقتها الدولة من مواردها المحدودة.

2 ـ لقد أدى التطور الكمي لإعداد الطلبة، وفي ظل غياب التخطيط، إلى وجود عدد كبير من الخريجين لا تتناسب وتخصصاتهم مع وظائف سوق العمل الليبي مما ترتب عليه وجود عدد كبير من العاطلين من العمل حيث بلغت نسبة البطالة 10%[1] نتجت عن مخرجات التعليم العالي. وتشير بعض الإحصائات إلى أن نسبة الباحثين عن العمل والحاصلين عى مؤهل جامعي قد بلغت 25% سنة 2001ف، وهذه النسبة تعتبر هي الأكبر مقارنة بنسب أخرى في المراحل التعليمية الأخرى وذلك كما في الجدول الرقم (11):

الجدول الرقم (11)

نسبة الباحثين عن عمل بحسب المؤهل العلمي خلال سنة **2001ف**[2]:

المؤهل	النسبة المئوية
تعليم جامعي	25
ثانوي مهني تخصصي	8.4
معاهد فنية	19.6
تدريب مهني أساسي	7.5
تدريب متوسط	13.5
خبرة علمية	5.5

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشرية في ليبيا 1999، ص 129.

(2) مصدر الجدول: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الإحصائي 2002 ف، ص 55.

3 ـ يعود أحد الأسباب في وجود عدد كبير من العاطلين إلى غياب التوازن بين مخرجات التخصصات العلمية العملية ومخرجات التخصصات الإنسانية ـ إن لم يكن زيادة أكبر للتخصصات العلمية ـ وعلى الرغم من أن مرحلة التعليم العالي حققت توسعاً أفقياً خلال الفترة الماضية فإن التخصصات الأدبية كانت هي صاحبة الحظ الأوفر بإنتاج وتوفير الأعداد من الخريجين بحيث أصبحت مؤهلة للدخول في سوق العمل والبحث عن وظائف تشغلها، وفي ظل البيانات المتوافرة تشير بعض الإحصائات إلى أن عدد المسجلين والخريجين في الدراسات الإنسانية كان يشكل مقداراً أكبر من الدراسات العلمية، حيث بلغ عدد الطلبة في الدراسات العلمية 38025 طالباً وطالبة، بينما كان العدد في الدراسات الإنسانية 80745 طالباً وطالبة وذلك سنة 1993 ـ 1994ف[1]، أما إحصائية أخرى فتشير إلى أن عدد الطلبة في الدراسات الإنسانية بلغ 18086 طالب وطالبة وفي المقابل وصل العدد إلى 7296 طالباً وطالبة وذلك سنة 2000 ـ 2001[2]، وذلك على الرغم من التحسن الذي حدث سنة 1985 ـ 1986ف، والجدول الرقم (10) يوضح ذلك:

(1) تقرير عن قطاع اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي.

(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق بيانات إحصائية عن الشعبيات والقطاعات الاقتصادية الوطنية لعام 2001، وتخص ثلاث جامعات وهي: ناصر وعمر المختار وسبها.

جدول رقم (12)

إجمالي الطلبة والطالبات في الدراسات العلمية العملية والإنسانية للفترة 1975 ـ 2001ف[1]:

السنة	الدراسات الإنسانية	الدراسات العلمية العملية
1975 ـ 1976	9116	4302
1980 ـ 1981	10900	8400
1985 ـ 1986	16000	14000
1993 ـ 1994	80745	38025
2000 ـ 2001	18086	7269

أما عدد الخريجين فتشير بعض التقارير إلى أن عدد الخريجين للعام الجامعي 1999 ـ 2000ف قد بلغ 24227 طالباً وطالبة موزعين بين الدراسات العلمية والعملية والدراسات الإنسانية. إلا أن عدد الخريجين في هذه الأخيرة كان أكبر بكثير من الأخرى، حيث بلغ ذلك العدد في الدراسات الإنسانية 15923 طالباً وطالبة، بينما بلغ في الدراسات العلمية العملية 8304 طلاب[2]، أي عدد الطلبة في النوع الأول يساوي ضعف العدد في النوع الثاني. ومن ناحية أخرى فإن نسبة عدد الخريجين إلى العدد الكلي بلغت 66% في الدراسات الإنسانية، بينما بلغت النسبة 34% في الدراسات العلمية.

لا شك في أن زيادة الوزن النسبي للعاملين الشباب يؤدي إلى زيادة حجم القوى المنتجة وبالتالي زيادة حجم الدخل القومي، وكذلك فإن مستوى تحصيلهم العلمي وخصوصاً في تخصصاتهم العلمية العملية سيلعب دوراً

(1) أعد الجدول بالاستعانة بـ: ـ خطة التحول 81 ـ 85 مصدر سابق، ص 162، 190.

ـ تقرير عن قطاع اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي.

ـ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، بيانات إحصائية عن الشعبيات والقطاعات الاقتصادية الوطنية لعام 2001، وتخص ثلاث جامعات وهي: ناصر وعمر المختار وسبها.

(2) ـ تقرير عن قطاع اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي.

حاسماً في تقرير أداء العاملين والرفع من إنتاجية العمل، وذلك لأن التحصيل العلمي يؤهل الموارد البشرية للقيام بالأعمال المركبة والمعقدة، أي ترتفع مقدرتهم على استيعاب المنجزات الحديثة والتكنولوجية وهذا مما لا شك فيه ينعكس إيجاباً على الكفاءة والإنتاجية على النشاط التعليمي في هذه المرحلة بشكل خاص وعلى الاقتصاد القومي بشكل عام.

بيد أن المهم هنا هو ليس العدد المطلق للمشاركين في العملية الإنتاجية وإنما حيوية هؤلاء التي يقررها التصنيف العلمي ودرجة تحصيلهم العلمي في التخصصات التي تتلاءم واحتياجات التنمية، لا سيما التصنيف العمري والحرفي في مختلف المواقع الإنتاجية.

الاستنتاجات والتوصيات

أ) ـ الاستنتاجات:

من خلال الدراسة البحثية السابقة يمكن أن نستنتج ما يلي:

1 ـ بعد استعراض موضوع الإنفاق على التعليم بصورة عامة والتعليم العالي بصورة خاصة ومستوى الكفاءة والإنتاجية في ليبيا ودوره في تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية الاجتماعية نتيجة للتحسن في مستوى التعليم والمهارة للعاملين والذي ساهم في بعض التحسن وإن كان دون المستوى المطلوب في زيادة الإنتاجية ومستوى الأجور للعاملين. وهذا التحسن كان بصورة أكبر وأوضح في الكفاءة الكمية بينما كان مستوى الكفاءة النوعية ولا سيما الكفاءة الخارجية تعاني من قصور.

2 ـ يكمن التحدي الأهم في مجال التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص في تدني نوعية التعليم المتاح أي الجانب الكيفي الذي يلعب دوراً حيوياً في ما يتعلق بتقويم مستوى الكفاءة والإنتاجية، والحقيقة أن هناك عناصر كثيرة تؤثر بشكل حيوي في تحديد نوعية التعليم من أهمها الموارد المخصصة للتعليم، وسياسات التعليم،

ووضع أعضاء هيئة التدريس، والمناهج، وأساليب التعليم.

3 ـ إن قلة المنتسبين والخريجين في التخصصات العلمية العملية وتخصصات العلوم والتقنية يعد مؤشراً سلبياً وخصوصاً في إطار المساعي الرامية لبناء قدرة بشرية متوازنة تحسن الجانب النوعي لهذه القدرات.

4 ـ يتسم التعليم العالي بشكل عام بأنه مدفوع من جانب العرض بدلاً من جانب الطلب، وهناك تركيز عن الكم بدلاً من النوع، كما أن هناك استجابة ضعيفة لمتطلبات سوق العمل في نظم التعليم العالي ذات العلاقة بالتخصصات التي تحتاجها المشاريع والقطاعات الإنتاجية، مما أدى إلى بعض الاختناقات في المهارات والبطالة بين المتعلمين.

5 ـ على الرغم من المساعي التي بذلت لزيادة مخرجات الدراسات العلمية العملية إلا أنه ما زالت هناك أعداد قليلة من المنتسبين إلى هذه الدراسات مقارنة بالمنتسبين بالدراسات الإنسانية.

6 ـ إن مستوى الكفاءة والإنتاجية والتي ترتبط بنوعية التعليم تتأثير بمستوى الإنفاق وترشيده، فعلى الرغم من المبالغ الكبيرة التي أنفقت فقد تحققت إنجازات في مجال التوسع الكمي فإن هذا التوسع كان على حساب النوعية.

ب) ـ التوصيات:

1 ـ تحاشي أو تلافي التوسع الكمي غير المحسوب للتعليم العالي والذي ينعكس على تدني الجانب النوعي في مخرجات التعليم العالي.

2 ـ خلق نوع من الربط بين مخرجات هذه المرحلة ومتطلبات سوق العمل، بحيث لا تحدث الاختلالات والاختناقات والتي من شأنها أن تقلل من القيمة الاقتصادية لهذا النشاط وتضعف مستوى الكفاءة والإنتاجية، ووضع خطط مدروسة وعلمية تبين الحاجة المطلوبة للقوى العاملة المتعلمة في ضوء الإمكانات المالية المتاحة.

3 ـ القيام بالدراسات الميدانية المتخصصة التي تعكس الناتج الحقيقي للعملية التعليمية بدلالة المعارف والقدرات والمهارات المكتسبة فعلاً، بحيث يمكن التعرف على الموقع النسبي لناتج التعليم في المجتمع مقارنة بمجتمعات أخرى مماثلة أو منافسة.

4 ـ ضرورة رفع مستوى الإنفاق على مراحل التعليم العالي مع الأخذ في الاعتبار ضرورة ترشيد هذا الإنفاق في شكل يضمن الاستخدام الأمثل له، ويرفع من مستوى الكفاءة والإنتاجية.

5 ـ رسم سياسات مستقبلية وطنية واضحة الأبعاد لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي التي من شأنها أن ترفع من القيمة الاقتصادية وتحسن نوعية ناتج أو مخرجات المرحلة طريق زيادة الاهتمام بالتخصصات العلمية العملية التي تحتاجها التنمية، وتعزز الربط بين البحث العلمي والمؤسسات الإنتاجية.

المراجع

أولاً: الكتب:

1 ـ جمال أسد مزعل، الاعتبارات الاقتصادية في التعليم، جامعة الموصل.

2 ـ أحمد علي دغيم، الطريق إلى المعجزة الاقتصادية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، 1994.

3 ـ إحسان محمد الحسن، فاضل عباس الحسب، الموارد البشرية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عام 1982.

4 ـ النفط والاقتصاد الليبي، د. شكري غانم، معهد الإنماء العربي.

5 ـ عبدالقادر محمد عبدالقادر، إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية.

6 ـ محمد سيف الدين فهمي، التخطيط التعليمي، مكتبة الأنجلو المصرية.

7 ـ طرق النقل البري، التغير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، ترجمة أبو القاسم محمد العزابي، صالح أبو صفحة، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والإعلان، 1981ف.

8 ـ جلال الهادي سالم، اقتصاديات التعليم في الجماهيرية في الفترة من 1965 ـ 1995ف، رسالة ماجستير.

ثانياً: التقارير والنشرات:

1 ـ المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، 1962 ـ 2000، مجلس التخطيط العام، 2001ف.

2 ـ تقرير عن قطاع اللجنة الشعبية العامة للتعليم.

3 ـ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق تقرير التنمية البشرية في ليبيا، 1999، الكتاب الإحصائي 2002.

4 ـ اللجنة الشعبية العامة للتخطيط خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، 1981 ـ 1985.

5 ـ المركز الوطني للبحوث التعليمية لمحة مختصرة عن إنجازات التعليم والتدريب.

6 ـ المركز الوطني للبحوث التعليمية والتدريبية التطور الكمي والتدريب في الجماهيرية في الفترة من 1969 ـ 1996.

7 ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز الاعلام والثقافة تقرير التنمية البشرية لعام 1999.

8 ـ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز الاعلام والثقافة تقرير التنمية البشرية لعام 2000.

9 ـ برنامج الأمم المتحدة، مركز الاعلام والثقافة تقرير التنمية البشرية لعام 2002.

10 ـ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق تقرير بيانات إحصائية عن الشعبيات والقطاعات الاقتصادية الوطنية لعام 2001.

11 ـ أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، 1973 و1984ف.

12 ـ الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق الكتيب الإحصائي 2001.

فهرست الموضوعات

الجزء الأول

المحور الأول
واقع التعليم وعلاقته بمتطلبات التنمية

المحور الثاني
العوامل الاجتماعية وأثرها
بين التعليم العالي وسوق العمل

المحور الثالث

مخرجات البنية التعليمية وعلاقتها بهيكلية التعليم

المحور الرابع
الإنفاق على التعليم العالي لرفع مستوى الكفاءة

